

حاشية الصبابة

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبدالرؤف سعيد

الجزء الثاني

المكتبة التوفيقية

امام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم [لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

اعلم أنه إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت^(١) بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر فلم يكن جرّاً لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهوره

[لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصّاً . ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادهِ ، وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر . والمراد بكونها لنفى الجنس نصّاً كونها له فى الجملة لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصّاً فى نفى الجنس إذا كان اسمها مفرداً فإن كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعاً نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد فى مطوله . وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند أفراد اسمها لنفى الجنس ظهوراً للعموم النكرة مطلقاً فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ، ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال ، فإن ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثنى اسمها أو جمع ، فالاختلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند أفراد الاسم . فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه . والمهملة كالعاملة عمل ليس . ولا يرد على كون العاملة ليس ليست لنفى الجنس نصّاً عند أفراد اسمها أم الجنس منفى نصّاً فى :

* تعز فلا شيء على الأرض باقيا *

مع عملها عمل ليس لأن التنصيص فيه لقرينة خارجية .

(قوله على سبيل الاستغراق) أى نصّاً وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك إلخ (قوله لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لأن الموضوع لنفى الجنس نصّاً على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك إلخ ويعبر عنها بالزائدة . وفى سم أنها البيانية . قال شيخنا : وهذا إن صح فوجهه أن أصل لا رجل لا شيء من رجل . (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظاً أو معنى وقوله إلا بالأسماء النكرات أى لأنها

(١) قول الشارح اختصت إلخ . قال السيد : أقول ظاهر العبارة أن قصد نفى الجنس على جهة الاستغراق إنما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه لمن مع أن استغراق أفراد الجنس كافى فى الاختصاص بالاسم ، وتضمن من إنما هو علة لاستغراق النفى ، إلا أن يريد بقوله ولا يليق ذلك لا بالأسماء النفى على الوجه المذكور من قصد استغراق الأفراد ومن تضمن من ليكون نصّاً : ثم رأيت الشنولى قاله ما نصه بيانا لهذه العبارة : كأن الحاصل أنهم وضعوا لنفى الجنس نصّاً على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من البيانية ، فلزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفى المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اهـ وسأأتى عن الرودالى ما فى قوله أنهم إلخ .

في بعض الأحيان كقوله :

[٣٠٢] فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن في ذلك إلحاقا لمشايتها إياها في التوكيد فإن لا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات ولفظ لا مساو للفظ إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل . وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لَيْلًا فِي نَكْرَةٍ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو لا غلام رجل قائم (أَوْ مُكْرَّرَةً) نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه .

(تفصيله) : شروط اعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحًا وتلويحًا

التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب إلخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وإنما وجب ذلك لأن حق المختص بقبيل أن يعمل فيه . (قوله بمن المنوية) أي تضمنًا لا تقديرًا كما يفهم من الدماميني وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الأحيان) أي ضرورة كما في حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أي يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضًا ولم يراعوه إلا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل إن لأن العاملة عمل إن أقوى عملًا من العاملة عمل ليس للإجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولأن في ذلك إلخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولأن إلخ أو لسلامته مما ذكر ولأن إلخ (قوله لتأكيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيًا أكيدًا قويًا وهذا لا يقتضي وجود النفي أو لا غيرها فلا اعتراض عليه (قوله وإن لتأكيد الإثبات) أي إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولو كان المنسوب نفيًا كما في القضية المعدولة المحمول نحو إن زيدًا ليس في الدار فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقًا إثباتًا أو نفيًا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ولم يجوز تقدم خبرها على اسمها ظرفًا أو مجرورًا (قوله يؤذن بذلك) أي بالحمل (قوله شروط اعمال لا إلخ) شمل الإعمال في عبارته اعمال النصب في المضاف والتشبيه به ، وحيث فعه من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصًا صريحًا في أن لا لنفي الجنس نصًا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافًا للتاج

[٣٠٢] هو من الطويل (قوله فقام) عطف على ما قبله من الأبيات ، ويذود الناس جملة وقعت حالا أي يدفع ، من ذاد ذودا . وقال عطف على فقام ، وألا للتنبيه ، ولا لنفي الجنس ومن زائدة لا فائدة استغراق الجنس . وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخبر محذوف وهو نحو حاصل .

سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة فإن كانت غير نافية لم تعمل . وشذ أعمال الزائدة في قوله :

[٣٠٣] لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لِلَّامِ ذُوؤُ أَحْسَابِهَا عُمَرَا

السبكي حيث خص إفادتها ذلك بما إذا بنى اسمها . ولابن الهمام حيث ذهب إلى أن المبنية أيضاً ليست نصاً في العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم ، وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقاً . فإن قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستفراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها في المضاف وشبهه وإلا لبنيا ، قلت لا تسلم فقد كما صرح به غير واحد كالروداني وإنما أعربا لمعارضة الإضافة بالإضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الأول فهمت من الترجمة : أما الأولان ففهمهما منها ظاهر . وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفي الجنس انصرف إلى نفيه نصاً قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل إن اجعل للا لأن عملها عمل إن إنما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار إنما يتعلق بالأسماء فإذا دخل على لا لم يكن متعلقاً بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ . وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكرة والاتصال من قوله الآتي وبعد ذاك الخبر اذكر لإفادته جواز الفصل بينهما وبين اسمها بالخبر ، وبالأولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم . وبحث فيه بأنه إنما يفيد قوله وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم . وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصاً) أي أن يقصد المتكلم نفيه نصاً ولا شك في سبق هذا القصد على المشروط الذي هو عملها عمل إن فلا يرد أن يكون النفي نصاً فرع عن عمل المذكور لأن السامع إنما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطاً لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذا عمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها فحقها الإعمال (قوله لو لم تكن إلخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر أي امتنع لومهم عمر ابن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لأن نفي النفي إثبات فلم يستفد من لا نفي أصلاً فتعين أن تكون زائدة . وإنما أفاد البيت امتناع لومهم لأن لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور . وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لأن ذنوبهم كلا

[٣٠٣] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن هبيرة الفزاري . وغطفان قبيلة صرفت هنا للضرورة والشاهد في لا ذنوب لها ، فإن كلمة لا زائدة مع أنها علمت عمل غير الزائدة لأن ذنوب اسمها ولها خبرها . وأصل الكلام لو لم تكن غطفان لها ذنوب . والجملة حال (قوله إذ اللام) جواب الشرط من اللوم وهو العدل . والاحساب جمع حساب وهو ما يعد من المآثر . وأراد بعمر عمر بن هبيرة الفزاري .

وإن كانت لنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر ، وإن دخل عليها جاز خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ، وشذ جئت بلا شيء بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا في الدار رجل ولا امرأة . وأما نحو : قضية ولا أبا حسن لها و :

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ [٣٠٤]

وقوله :

يَكْذَنَ وَلَا أُمَيَّةً فِي الْبِلَادِ [٣٠٥]

ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اهـ وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير محله (قوله أو لنفى الجنس) أى مطلقاً عن قيد الوحدة وإلا فالتى لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضاً لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض . ولك أن تقول إنها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أى أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حيثث اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه (قوله بلا شيء بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حيثث لصيورتها فضلة قاله في التصريح (قوله وإن كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايضة (قوله ووجب تكرارها) أى عند الجمهور أما في المعرفة فجبرا لما فاتها من نفى الجنس ، وأما في الانفصال فتنبه بالتكرير على كونها لنفى الجنس لأن نفى الجنس تكرار للنفى في الحقيقة أفاده الدماميني ، ومنه يعلم أن إلغائها لا يخرجها عن كونها لنفى الجنس في النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العيني في شواهد وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير ، فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكلام ودخله الوقص في جزئيه الأول والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح ، وهيثم بالثلاث اسم سارق أوراغ أو حاد أقوال . وهذا شطر بيت من الرجز (قوله فمؤول) أى بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى

فمؤول ، وعدم التكرار في قوله :

[٣٠٦] أَشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَتِي شَائِيَةً مِنْ شَأْنِنَا شَائِي

ضرورة ا هـ . واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناها ويسمى مطوًلاً وممطوًلاً أى ممدوداً ، ومفرد وهو ما سواهما

ذلك العلم ، والمعنى قضية ولا فيصّل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى ، والثاني أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلاً ولو كانت إضافة مثل منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حيثئذ تنكير اسم لا في الحقيقة ، وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما في قوله :

* يكي على زيد ولا زيد مثله *

ولو كانت إضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وإن كان يجاب عن الأول بأن أل في أبى الحسن وإن كانت للمح إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهراً وعن الثاني بأن الفساد في موضع لمقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضى ، نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل ، وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وإن اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى إلى والفعل بعدها منصوب . وقوله شائى أى باغضاً خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرباط محذوف أى شائته . ومن شأننا متعلق بشائية على ما في الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث إن كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أى بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد ، على أن سم نقل عن الرضى في النداء أن الموصوف بالجملة من التشبيه بالمضاف ، بل صرح صاحب الهمع في النداء بأن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف ، والمراد بالتمام المتمم .

[٣٠٦] هو من البسيط . أشاء مضارع للمتكلم ، وما شئت مفعوله والتاء مكسورة . وحتى للغاية بمعنى إل ، ولا أزال منصوب بأن المقدرة واسمه الضمير المستتر فيه ، وحبره هو قوله شائى ، وأصله شائياً بالنصب فترك للضرورة وهو فاعل من الشئ . وهو البغض والشاهد في قوله لا أنت حيث ترك التكرار للضرورة لأن لا إذا كان اسمها معرفة أو منفصلاً منها يجب تكرارها . ومذهب المبرد وابن كيسان أنه لا يشترط التكرار مطلقاً واحتجابه . واللام في لما يتعلق بقوله شائى في آخر البيت . وما موصولة ، ولا مهملة عند الجمهور لأن اسمها معرفة وهو أنت وهو مبتدأ ، وشائية خبره ، وهو من المشيئة فافهم .

(فَانصِبَ بِهَا مُضَافًا) نحو لا صاحب بر ممقوت (أَوْ مُضَارِعَةً) أى مشابهه نحو لا طالعًا جبلاً ظاهر (وَبَعْدَ ذَلِكَ) المنصوب (أَلْخَبَرَ أَذْكَرَ) حال كونك (رَافِعَةً) حتمًا . وأما الرفع فقال الشلوين لا خلاف في أن لا هي الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضًا هي الرافعة له . وقال في التسهيل إنه الأصح ، ومذهب سيويه أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ولم تعمل إلا في الاسم .

(قوله فانصب بها مضافًا) قال سم إنما لم يبين لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وإنما بنى ظريف في لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد في المعنى . وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركبه معها ، أما على القول بأنه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الإضافة التي هي من خصائص الأسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه . ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف إليه نحو لا أبا لك ولا أخوا لك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة إلى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظهره التعريف والخبر محذوف والإضافة غير محضة فهي مثل مثلك لأنه لم يقصد نفى أب معين مثلاً بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه أى لا ناصر لك والإضافة غير المحضة ليست محصورة في إضافة الوصف العامل إلى معموله فلم تعمل لا في معرفة ، ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرة صورة ، ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الإضافة عن العرب شذوذًا ، وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بأن مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدى للتخفيف شذوذًا واللام ومجرورها خبر . وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام إذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به (قوله أو مضارعة) جَوَزَ البغداديون ترك تنويه حملاً له في هذا على المضاف كما حمل عليه في الإعراب وخرّج ابن هشام على قولهم حديث : « لا مانع ما أعطيت ولا معطى لما منعت » . قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضاً بجعل مانع اسم لا مفردًا مبنياً والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرفع له) معادها محذوف أى أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع إلخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين إذ الكوفيون لا يقولون برفع إن للخبر فلا أولى أفاده الدماميني (قوله فمذهب الأخفش إلخ) دليله أن ما استحققت به العمل باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيويه أنه مرفوع إلخ) مقتضاه أنه مرفوع بالابتداء قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ . وفي التصريح أن

(تفجييه)*: أفهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر (وركب) الاسم (المفرد) وهو ما ليس مضافاً لا مشبهاً به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحاً) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح . وإنما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا لا رجل في الدار مبنى على جواب سؤال سائل

العامل فيه الرفع لا مع اسمها لأن موضعها رفع بالابتداء عند سيويه والذي يتجه كما أشار إليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمع وأن العامل في الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت كجزء منها نسبوا ذلك إلى المجموع تمسحاً وبه يندفع الاستشكال بأنه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن الخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مراداً . وورد أن المبتدأ لا يكون بمجموع اسم وجرف غير سالك . فإن قلت كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهي الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر . قلت يجاب بما ذكره المصنف في شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً بل هو باق تقديراً ولهذا أتبعنا اسمها رفعاً باعتبار محله ولم نفعل ذلك في اسم لقوتها وتحسها عمل الابتداء لفظاً ومحلاً . فتلخص أن ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي إرجاعه إليه بالتأويل هذا . وقد وجه سيويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بأن حالة التركيب لأنها صارت كجزء كلمة وإنما عملت في الاسم لقربه . وقال في المغنى الذي عندى أن سيويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً لأن جزء الشيء لا يعمل وأما لا رجل ظرفاً بالنصب فإنه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ أى أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع الفاضل كذلك . قال في شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيويه في نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الأخفش يمتنع لما فيه من إعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول سيويه يجوز لأن العامل واحد اهـ بإيضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أو مركبا ما يردده (قوله) تقديم خبرها) ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندي نعم ويرشحه قوله * تعز فلا إلفين بالعيش متعا * (قوله فاتحاً له) فتحاً ظاهراً أو مقدراً كما في المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله فاتحاً قصور سيثير الشارح إليه لعدم شموله المثني والمجموع على حده لأنهما ينيان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريباً وفي المثني والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتى قريباً في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفاً (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بأن المتضمن

محقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار ، وكان من الواجب أن يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ، إلا أنه لما جرى ذكر من السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيلاً لا رجل في الدار فتضمن من فبنى لذلك ، وبني على الحركة إيذاناً بعروض البناء ، وعلى الفتح لحفته . هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلَّا حَوْلَ * وَلَا قُوَّةَ) إلا بالله . وجمع التكسير مثل لا غلمان لك . أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فينبيان على ما ينصبان به وهو الياء

ذلك إنما هو لا نفسها ، ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى آخر والتضمن إنما عهد في الأسماء فالصواب أن المتضمن معنى من إنما هو النكرة وهو وجيه فينبغي حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم . (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب إسقاط جواب لأن لا رجل إلخ مرتب على السؤال لأنه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لأجل اجابة سؤال إلخ (قوله أو مقدور) أى مفروض وإنما فرض لأن الكلام بعد السؤال أوقع في النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فضمن من فبنى لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحيث أن إعراب المضاف وشبهه لمعارضة الإضافة وشبهها شبه الحرف كما مر . وقول البعض كلامه كالصرح في أن تضمن معنى من ليس مختصاً بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن يقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار إليه الناظم بقوله وركب إلخ وإن نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضاً لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذى يقتضى البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام يذود الناس إلخ . ويجاب عن الأول بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع : أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف . وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف . وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبنى وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض . فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثانى بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله لحفته) ولأنه إعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى في باب الإعراب والضمير للغير (قوله فينبيان إلخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما إياه في اللذين والذين على القول بإعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى أن القائل بإعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع اللذين حقيقان فقول البعض إنهما غير حقيقيين إنما يأتي على

كقوله :

[٣٠٧] نَعَزَ فَلَا الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَا وَلَكِنْ لُورَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

وقوله :

[٣٠٨] يُخْشَرُ النَّاسُ لَا يَنْبَنَ وَلَا آ بَاءُ إِلَّا وَقَدْ عَتَّتْهُمْ شُؤُونُ

مذهب القائل بينهما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أى تسل وتصبر (قوله وقد عتت) أى أهمتهم والشؤون جمع شأن وهو الخطب . قال في التصريح : والجملة أى جملة وقد عتت شئون في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي : فأمسى وهو عريان ، وقولهم ما أحدا لا وله نفس أمانة ، وليست حالا خلافا للعيني لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالى إلا كما قاله الموضح في باب الحال اهـ . قال الروداني في قوله لأن خبر الناسخ إن في هذا غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما في التسهيل والجمع أن الخبران كان جملة بعد إلا لم يقترن بالواو إلا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير إلا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الانخس وإبن مالك وغيرهما لا يجوز اقتران الخبر بالواو وأصلا ، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عتت شئون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد إلا الإيجابية وسياق في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب وصرح في المعنى بأن من شروط عملها أى لا يطل نفيها كما الحجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العيني . وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضي التالى إلا بالواو وخبر لا محذوف قبل إلا فلم يطل نفيها إلا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما إلا في الدار اهـ وكتب على قوله وقولهم ما أحد إن في ما نصه فيه أن ما لا يبطال نفيها بإلا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم إبطاله بإلا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو لما تقدم فأحد مبدأ محذوف الخبر والجملة بعد إلا حال لا أنه اسم وخبرها محذوف قبل إلا كما مر في لا بنين لأن خبر ما يجوز حذفه اهـ وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري . قال في قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ [الحجر : ٤] ، أن ولها إن في جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال . (قوله

[٣٠٧] هذا أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر ، والفاء للتعليل . والشاهد في قوله جاء بالياء والتون في حالة البناء الذى كان حقه في المعرب النصب ، كما في لا غلامين قائمان ، ولا كاتبين في الدار . وهو تثنية ألف بكسر الهجزة وهو الألف ومتعا خبر لا والباء تتعلق به . والمنون الموت . ورواده الذين يردونه وهو جمع وارد . وتتابع ره . والمعنى لا يبقى أحد بعد مضى الالفين ولكن يتبع بعضهم بعضا .

[٣٠٨] هو من الخفيف (قوله يخشر الناس) من الخشر وهو الجمع والناس مفعول ناب عن الفاعل . والمعنى يخشر الله الناس يوم القيامة للعدل والفصل . ولا آباء جمع آب . وقيل ولا أبناء جمع ابن وهو تحريف وتكرار لقوله لا بنين . والشاهد فيه حيث بنى على الياء لكونه مجموعا على حد مثناه كما بنى في جمع التكسير على الفتح وهو حال كما في قوله تعالى : ﴿ والله يحكم لا معقب لحكمه ﴾ وخبر لا محذوف (قوله ولا آباء) عطف عليه والاستثناء مفرغ وقيل قد عتت شئون جملة حالية أى أهمتهم شئون جمع شأن وهو الخطب . وقد حرف من روى وقد عتت من العلو . ويجوز أن تكون الواو زائدة لتأكيد الصفة بالموصوف لأن قوله عتت شئون صفة للبنين . وقد قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ أن ولها كتاب معلوم جملة واقعة صفة لقرية ، وتوسط الواو لتأكيد الصفة بالموصوف كما في الحال ، وبهذا يرد على ابن مالك في قوله إلا لا تقع بين موصوف وصفته .

وذهب المبرد إلى أنهما معربان . وأما جمع السلامة لمؤنث فيننى على ما ينصب به وهو الكسر ، ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجه ابن عصفور . وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله :
 [٣٠٩] إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ وَلَا لَدَاتٍ لِشَيْبِ
 وقوله :

[٣١٠] لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةً ثَقِي الْمُنُونِ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ
 (وَالثَّانِ) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة إلا بالله (أَجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :
 [٣١١] لَا أُمُّ إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان) لبعدهما بالثنوية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قال الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أى بلا تنوين لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لا سماعا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب ، وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافي (قوله لا سابغات) أى دروعا سابغات أى واسعة . والجأواء كحمرأ فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجأو أى السواد لكثرة الدروع . وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله والثانى) مفعول أول لا جعل لكن سكن الياء ضرورة

[٣٠٩] قاله سلامة بن جندل السعدى وهو من قصيدة بائية من البسيط . وشاب كل شئء أوله ، وهو اسم إن وخبرها الجملة أعنى قوله فيه نلد ، وهو بنون المتكلم ، والمعنى إنما تكون اللذات والطيب في الشباب . والذى في محل نصب صفة للشباب ، وصدر صلتة محذوف تقديره الذى هو مجد . وعواقبه مرفوع مجدد لأن المصدر عمل فعله . والمعنى إذا تعقب أمور الشباب وجد في عواقبه العز ، وليس في الشيب ما ينتفع به إنما فيه الهرم والعلل ، والشاهد في قوله ولا لذات حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعا ، لأن اسم إذا كان حمعا بألف وتاء يجوز فيه الرجحان الأشهر البناء على الفتح ، نص عليه ابن مالك . قال ابن هشام أنشده ابن مالك :
 • أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ •

وهذا تحريف منه والصواب إن الشباب (وقوله فيه نلد) خبران . وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به ، والذى أوله أودى بيت آخر وهو أول القصيدة :

أَوْدَى الشَّبَابُ حِمْدًا ذُوَ التَّعَاجِيبِ أَوْدَى وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ

(قلت) هذا في المفضليات مثل أورده ابن مالك . وفي شرحه ويرى ذلك الشباب ولم يتعرض أصلا إلى أن فاذا لا فائدة في التشفيح عليه . [٣١٠] هو من البسيط ، ولا لنفى الجنس ، وسابغة اسمه . وفيه الشاهد حيث يجوز فيه الوجهان الكسر بلا تنوين والفتح . وهو المختار ، وهو جمع سابغة وهى الدرع الواسعة ، ولا جأواه عطف عليه وهو بفتح الجيم ويسكون الهمزة وفتح الواو ممدودا . يقال كتيبة جأواء بينة الجأو وهى التى يعلوها السواد لكثرة الدروع . والجأوة مثل الجموعة لون من ألوان الخيل والإبل وهى حمرة تضرب إلى السواد يقال فرس أجأى ورمكة جأواء . وباسلة بالنصب صفة لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله ثقى المنون) أى ترد الموت عند استكمال الأعمار وهو خير لا فانهم .

[٣١١] • هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّغَارَ بَعِيْنِهِ •

(أَوْ مَنْصُوبًا) كَقَوْلِهِ :

[٣١٢] لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ

(أَوْ مُرَكَّبًا) كَالأَوَّلِ نَحْوُ : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ، فِي

وحذفها للساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف الأوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الأول وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى أي ولا خلة اليوم وتامة قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل * اتسع الفتق على الراتق * وعلى هذا القال وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أي لا حول ولا قوة موجودان لنا لأن لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر

= نسبه سيبويه في كتابه إلى رجل من مذحج ، وأبو رباح إلى همام بن مرة ، وزعم ابن الاعراب أنه لرجل من بني عبد مناة قبل الإسلام بخمسمائة عام . وقال الحاتمي هو لابن أحر ، والأصفهاني هو أضمره بن ضمرة ، وكان له أخ يدعى جنديا وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فانف من ذلك وقال قصيدة من الكامل هو منها . ومنها قوله :
وَإِذَا تَكُونُ كَسْرِيَّةً أَذْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُّ الْحَيْسُ بُدْعَى جُنْدُبُ

وأراد بالكريهة الحرب ، أو كل أمر فيه شدة . والحيس بفتح الحاء وبالسین المهملتين بينهما ياء آخر الحروف ساكنة . وهو تمر يخلط بسمن واقط ثم يدلك حتى يخلط (قوله هذا) مبتدأ . والصغار بفتح الصاد خبره أي الذلة والهوان ، والو في وجدكم للقسم . أي وحق حظكم وبخلكم . ويروى لعمرم والحبر محذوف أي لعمرم قسمي أو عيني . والعمر بالفتح يستعمل في القسم من عمر الرجل بالكسر إذا عاش زمنا طويلا ، واللام للتأكيد ، ويعينه تأكيد للصغار ، والباء زائدة وقيل حال بمعنى حقا . وأم اسم لا النافية ولي خبرها ، وكان تامة ، وذاك فاعله إشارة إلى الأمر الذي استجلب له الصغار . والجملة الشرطية اعترضت بين المعطوف والمعطوف عليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجمل عليه ، والشاهد في قوله ولا أب حيث رفع على جعل لا بمعنى ليس عطفا على محل اسم لا في لا أم لي . فافهم . [٣١٢] قاله أنس بن عباس بن مرداس . ويقال أبو عامر جد العباس . ورواه القال في نوادره اتسع الفتق على الراتق . وقيل الصواب لأن قبله :

لَا ضُلْحَ يَنْبَى فَأَغْلَمُوهُ وَلَا يَتَنَكُّمُ مَا خَمَلَتْ غَائِقِي

وكلمة لا لنفي الجنس . ونسب اسمها مبني على الفتح . واليوم ظرف محل الخبر وهو محذوف تقديره لا نسب اليوم حاصل بيننا والشاهد في ولا خلة حيث نصب على تقدير زيادة لا للتأكيد عطفا على محل اسم لا السابقة . وقال يونس : هو مبني ولكنه نونه للضرورة وليس بشيء . وقال الزمخشري هو منصوب بفعل مقدر لا أنه اسم لا .

قراءة أبي عمرو وابن كثير . فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل لا مع اسمها فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحيث تكون لا الثانية زائدة بين العاطف

لكل خبر على حدته أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلتان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في زيدا وإن عمرا قائمان ، وأن يقدر لكل خبر على حدته كذا التصريح والدماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المتبدئين اللذين كل منهما لا واسمها ، وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا هـ ببعض تصرف . وكتب الروداني قوله متماثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه رفع الخبر في ذلك وفي نحو إن زيدا وإن عمرا قائمان إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مطلقا ، ولأن قائمان لكونه لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو وقائمان ، فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ، ولا فرق إلا أن الثانية في أول بحرف العطف . وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له ا هـ واقتصر في المغنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فأما الرفع) أى رفع الثاني مع فتح الأول (قوله على محل لا مع اسمها إلخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا . وفي عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسمح المتقدم بيانه ، والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل (قوله فإن محلها إلخ) نقل سم عن الدماميني أن الأمر كذلك عند سيبويه في المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم ، وفيه عندى نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ في شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر إلا أن يقال النافي والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير قائما الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين إلخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة ؟ والجواب أن في الكلام تسمحا كما مر إيضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه^(١) فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكك عليه هذا الجواب وإن أشكل على البعض . قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا الملقاة أن الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والملقاة هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت ا هـ وظاهره أن الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه إلا أن يكون أغليا . والأوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام

(١) (قوله والعطف عليه) أى فتكون الأولى مسلطة على ما بعد الثانية . فإن قلت كون لا الثانية لتأكيد النفي يقتضى صحة الاستغناء في إفادة المقصود وهو نفي كل من الأمرين وليس كذلك لأن الكلام بدونها يحتمل نفي المجموع كما يحتمل نفي كل واحد . قلت : كونها لتأكيد النفي لا بنائى تأكيده بها يدفع احتمال نفي المجموع ويعين نفي كل واحد سم ا هـ من خط الشوان .

والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس . وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا) إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ، فالثاني وهو

عنها بخلاف الملقاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أى بل هى ملغاة من العمل فى الاسم وإن كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لا قاله الدماميني . وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل . ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لثلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير سيبويه والمبتدأ الأول الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد وهو الخبر ، هذا ما ظهر لى (قوله أو أن لا الثانية إلخ) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ، ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب فبالعطف إلخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لأن الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الأولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز . وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الأولى كذا فى شرح الجامع بإيضاح . ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولا فلأن مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الأولى عند غيره . وأما ثانيا فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بأن الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرده إناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبرة الجمع وغيرهما . ولا فى مبحثنا مركبة فلا عمل فى الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة لاسمها بأن كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك . وزاد فى التصريح أنه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذا الزيادة من النظر ما فيها فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وإن كان مبينا لمشابهة حركته حركة الأعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة عند الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والإعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله أما رفعه) وعليه فالخبر واحد إن قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب خبر إن إن قدرت لا الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسيمه أن يكون الخبر واحدا لثلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد ، فإن جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبيه . اقتصر فى المغنى على تقدير خبرين

المعطوف (لَا تُنْصِبَا) لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذٍ مفقود ، بل يتعين أما رفعه ، كقوله :

[٣١٣] فَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُغْلَنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلٌ
ولما بناؤه على الفتح ، كقوله :

[٣١٤] فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمُ فِيهَا وَمَا فَأَهْوَا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله واما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع إن جعلت الأولى عاملة عمل ليس فلا يلزم المحذور إن السابقان وكذا إن جعلت معملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبر إن ، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدئين إن كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ غير معطوف على مبتدأ قبله ، فإن كان يوجب ذلك وجب خبر إن ، وهكذا ظهر لي ، ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظهره وجوب خبرين مطلقاً حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على إلغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب وكلام جملتان اهـ (قوله فلا لغو إلخ) اللغو القول الباطل والتأنيم قولك لا آخر أثمت والضمير للجنة (قوله في نحو لا حول إلخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفرداً صالحاً لعمل لا فإن لم تتكرر لا فسياً في حكمه في قول المصنف والعطف إن لم تتكرر لا إلخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان ، أو كان أحد الاسمين غير مفرد فإن كان الأول ففيه أيضاً خمسة أوجه بإبدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها ، وهذا ما في التنبيه الأول وإن كان الثاني

[٣١٣] قاله الراعي عبيد بن حصين ، وهو من قصيدة من البسيط ويروى وما صرمتك ، أى ما قطعت جبل ودك حتى تيرأت منى معلنة بذلك حيث قلت لا ناقة في هذا ولا جمل ، وهذا مثل ضربه لبراءتها منه ، وهو مثل مشهور في هذا المعنى ، ومعلنة حال من الضمير الذى في قلت بكسر التاء . والشاهد في قوله لا ناقة لي في هذا ولا جمل حيث عملت لا عمل ليس لما كررت كما في قوله تعالى : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ ﴾ في إحدى القراءات . وهذه الجملة مقول القول (وقوله ولي) في محل الرفع لأنها صفة لناقته . وقوله في هذا خبر لا ، ولا جمل عطف عليه ، وخبره محذوف أى ولا جمل لي في هذا .

[٣١٤] قاله أمية بن أبى الصلت ، وهو من قصيدة الوافر يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة وأهلها الفاء للعطف . والأصح الواو ، ولا لنفى الجنس ولكنها الغيت وأعملت عمل ليس وهو الشاهد . واللغو القول الباطل اسم لا ، وخبرها فيها . ولا تأنيم مبنى على الفتح لأنه مفرد ، وإن لم تعملها وجب الرفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً ، وعند سيبويه فيها خبر لهما ، ولأحدهما عند آخرين وخبر الآخر محذوف . والتأنيم من أثمت إذا قلت له أثمت . والمعنى ولا في الجنة هذا القول (قوله وما فأهوا به أبداً مقيم) تحريف من النجاة حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر والأصل في القصيدة في ديوانه هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمُ فِيهَا وَلَا خَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيَمٌ
وَفِيهَا لَغْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَأَهْوَا بِهِ لَهُمُ مُقِيمٌ

أى وفي الجنة لحم ساهرة وبحر ، أى لحم يروجر . والساهرة أرض يجدها الله تعالى يوم القيامة . وما موصول مبتدأ . وفأهوا به صلته وأبداً نصب على الظرف ومقيم خبره أى الذى يلفظ به مما يشتهون حاصل موجوداً بدا لا ينقطع ولا يغيب .

فحاصل ما يجوز في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع الثاني ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثاني .
(تنبيهان) : الأول أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوبًا جاز في المعطوف أيضًا الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة . الثاني محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحًا لعمل لا ، فإن لا يمكن صالحًا تعيين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ، ولا غلام رجل فيها ولا عمرو (ومفردًا

تعيين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها ، وإن كان غير صالح لعمل لا تعيين الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني (قوله خمسة أوجه) أى إجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً لأن ما بعد الأولى إما مبنى على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر ، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي القسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثاني هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروباً في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية . إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعنى قوله :

* وإن رفعت أولاً لا تنصبا *

لأنه علق منع النصب على رفع الأول فأفهم أنه إذا كان مفتوحاً أو منصوباً بأن كان مضافاً أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة (قوله صالحاً لعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعيين رفعه) أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا بأعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضاً بالنكرات (قوله ومفرداً) مفعول مقدم لا فتح لأن فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه إلخ حل معنى لا حل إعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولبنى صفة نعتا وبلى صفة ثانية . هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء باردا عندنا فماء الثاني نعت للأول فيجوز فيه الثلاثة لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا ولا بد من تنوين باردا لأن العرب لا تتركب أربعة أشياء ، ولا يصح أن يكون ماء الثاني توكيداً لفظياً ولا بدلاً لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفاً حتى يكون توكيداً ولا مساوياً حتى يكون بدلاً كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظي وقد جوزوا التأكيد مع الوصف كقوله تعالى : ﴿ ناصية كاذبة خاطئة ﴾ [العلق : ١٦] ، وقال في النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلاً لجواز كونهما أوضع من المتبوع ووجه الروداني جواز كونه توكيداً أو بدلاً بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئاً بعد التوكيد أو الإبدال أو يكون وصف الأول محذوفاً لدلالة وصف الثاني عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح

نَعْتًا لِمَبْنَى يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَأَفْتَحْ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر ، نحو لا رجل ظريف فيها (أَوْ أَنْصِبَنَّ) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفاً فيها (أَوْ أَرْفَعْ تَعْدِلْ) مراعاة لمحل لا مع المنعوت ، نحو لا رجل ظريف فيها (وَعَبَّرَ مَا يَلِي) منعوته (وَعَبَّرَ الْمُفْرَدِ) وهو المضاف والمشبّه به (لَا تَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَأَنْصِبْهُ) نحو لا رجل فيها ظريفاً ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعاً جبلاً ظاهر (أَوْ أَلْزَمِ أَفْصِدْ) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعاً جبلاً ظاهر . وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرًا أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد

توجيها للتوكيد لا الإبدال لأن حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين إطلاقاً وحاصل الثاني اتحادهما تقييداً ومثل جاءني رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل إنما هو التوكيد اللفظي لا من الإبدال (قوله فافتح) جرى على الغالب وإلا فقد يكون مبنيًا على غير الفتح كالياء في النعت المثني أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالحمل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم تبين لأن الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فإنها ليست في المعند كما قاله سم (قوله على نية) أي نية تركيب الصفة مع الموصوف . فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقاً من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من إلا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد التعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشى في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء إشارة إلى الخلاف فيها هذا . وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة إعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصب) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لأن الناظم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعاً للحركة البنائية (قوله وغير المفرد إلخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعيينه ولو باشرت يا وعدم تعيينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة إلى غير ما يلي الفاصل لاحظ له في البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء إلخ) هذا مفهوم قول المصنف لمبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيويوه في غير البناء أيضاً كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أي بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنع قوله أو الرفع اقصد إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على أعمال

(وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا) معه (أَحْكُمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ اتَّصَلَى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله :

[٣١٥] فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ

بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح . وأما ما حكاه الأخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فإن لم يصلح تعيين رفعه نحو لا رجل وهند فيها .

(تنبيه) حكم البديل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلاً وامرأة فيها ، ولا أحد رجل وامرأة فيها . فإن لم يصلح له تعيين الرفع نحو لا أحد زيد

لا عمل ليس أو إلغائها (قوله دون البناء) أى لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) إما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البديل إلخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى إن كان لفظياً فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التوين وجاز الرفع والنصب اهـ أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المبني به أى لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع إذ لا تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوز الأندلسى بناء البديل إذا كان مفرداً نكرة نحو لا رجل صاحب لى . قال الرضى وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفى المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح (قوله رجلاً) أى منه أى من الأحد فوجه الضمير المشترك فى بديل البعض والنصب إما إتباع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بديل من محل لا مع اسمها (قوله تعين الرفع) أى على الإبدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد

[٣١٥] تمامه : إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ آرْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

قاله رجل من عبد مناة بن كنانة . وذكره سيبويه فى كتابه غير معزوة وهو من الطويل . الفاء عاطفة ولا لنفى الجنس وأب اسمها ومثل مروان خبرها . وأراد به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان . والشاهد فى قوله وابنا حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا . ويجوز فيه الرفع لعدم تكرار لا وقال أبو على : يحتمل أن يكون مثل مروان صفة وأن يكون خبراً ، فإن كان خبراً فهو مرفوع لا غير ولا حذف ، وإن كان صفة تقدر الخبر ، ويحتمل مثل النصب على اللفظ والرفع على المحل (قوله إذا) منصوب بمثل لما فيه من معنى المماثلة وهو مبتدأ وارتدى خبره وتأزرا عطف عليه ، وأفرد الضمير فهما كما فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا أَوْ هَوَا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ . وقال أبو الحجاج : ولو أمكنه الوزن لقال ارتدى وتأزرا لكنه اكتفى بالخبر عن الواحد منهما ضرورة . وروى ابن الأنبارى إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا . ورواية سيبويه أولى لأن الانترار قبل الارتداء والواو لا تدل على الترتيب بخلاف ثم . فافهم .

وعمرو فيها (وَأَغْطِ لَا) هذه (مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ * مَا تَسْتَحِقُّ) من الأحكام (ذَوْنِ
الْاسْتِفْهَامِ) على ما سبق بيانه . وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ
والإنكار ، كقوله :

[٣١٦] أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقوله :

[٣١٧] أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

زيد) منه بدلا البعض والاشتغال المضافان إلى ضمير المبدل منه فإن لم يضافا إلى ضميره بل جر ضميره بعدهما
بالحرف كانا من الصالح (قوله هذه) الأولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة
استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ وإنكار كذا في الشيخ يحيى والروداي وكلاهما بالنسبة لغير
صورة الاستفهام عن النفي واستعمال الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه في باب العطف (قوله
من الأحكام) كالأعمال عمل إن وجواز الالغاء إذا تكررت وجواز جواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا
وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي الإعطاء المذكور
(قوله التوبيخ) أي على الفعل الماضي والإنكار أي على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالإنكار
عده منكرًا قبيحا لا الجحد والنفي (قوله ألا طعان) أي موجود وألا فرسان أي موجودون على رواية من نصب
عادية نعتا لفرسان ، أما على رواية من رفعها فهي خير لا الثانية ، والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى
بالعين المهملة من العدو وهو إسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة بالمعجمة من الغدو
ضد الرواح . وقوله إلا تجشؤكم أي الناشئ من كثرة الأكل والاستثناء منقطع والتنوير ما يخبر فيه . من شرح
شواهد المغنى للسيوطي مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أي انكفاف والشيبة وهو لغة حدادة السن . وعند الأطباء
كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين إلى نحو خمس

[٣١٦] قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي . الهمزة
للاستفهام دخلت على لا النافية للجنس ، وفيه الشاهد حيث قصد بها التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها . والطعان من طاعن يطاعن
مطاعنة وطعانا ، وهو اسم لا وليس لها خبر عند سيويو والخليل ، وعند غيرهما محذوف أي ألا طعان موجود وكذا قوله ألا فرسان
وهو جمع فارس . وفي كتاب سيويو ولا فرسان بواو العطف . وعادية حال من الفرسان بالعين المهملة من العدو ، وقيل بالمعجمة
من الغدو الذي يقابل الرواح . وقال أبو الحسن بالمهملة أحب إلى للعموم ويروى بالرفع فوجهه إن صح يكون خبرا والاستثناء
منقطع . والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة من الجشاء ويقال بالمهملتين من الاحساء . وروى بالرفع على أن ألا بمعنى غير . وقال
النحاس هو غلط . والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم أي لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير عند
التنائير . وكنى بالتجشؤ عن كثرة الأكل لأن الجشاء لا يحصل إلا من كثرة الأكل . والتنائير جمع تنوير وهو الذي يوقد فيه النار .
[٣١٧] هو من البسيط . والهمزة للاستفهام ولا لنفي الجنس قصد بها التوبيخ والإنكار . وهو الشاهد . والارعواء الانكفاف
عن القبيح اسم لا وخبره محذوف ، واللام تتعلق به ، والشيبة الشباب أي لمن أدير شبابه ، وأذنت اعملت بمشيب ، أي شبحوخة
بعدها هرم أي فناء .

ويقول ذلك إذا كان مجرد استفهام عن المنفى حتى توهم الشلوين أنه غير واقع ، كقوله :
[٣١٨] أَلَا اضْطَبَّارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قَى أَلْدَى لَأَقَاهُ أَمَثَالِي
أما إذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله :

[٣١٩] أَلَا غُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ قَيْرَابٌ مَا أَثَأْتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ
فعند الخليل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة

وثلاثين أو أربعين سنة . والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل في حدّ الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن . شمنى مع زيادة . قال الدماميني : وأذنت إن كان حالا على تقدير قد فلا إشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشيبية المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفي ضمير شيبته في الربط لأن مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اهـ باختصار (قوله ويقال ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام ونجده خلوه من التويخ والإنكار . وقرر البعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسلمى) هى زوجته . وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالمهزة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر . دماميني (قوله أما إذا قصد بالاستفهام) أى مع لا إذ المجموع هو الدال على التمني على المذهبين الآتين . وقوا بالاستفهام أى بالمهزة التى للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى ع لا أفاده الرودانى (قوله فيرأب) أى يصلح منصوب فى جواب التمني أثأت أخربت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل وبحث فيه الرودانى بأن كون بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فإن أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل . قال والحق أنهما إن أرادا بأنه لا خبر لها أنه محذوف ولا يذكر فمسلم والافتسليط التمني على مجرد الاسم

[٣١٨] نسبه بعضهم إلى قيس بن الملوح . وذكر موضع سلمى ليلى ، وهو من البسيط ، والمعنى ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت ينتفى الصبر من هذه المرأة ، أم لها ثبت وجلد ، وكفى عن الموت بما ذكره تسليها لها . والشاهد فى قوله إلا اضطبار حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفى والحرفان باقيا على معنيهما وهو قليل حتى توهم الشلوين إنه غير واقع وبه رد عليه (قوله لسلمى) يتعلق بالخبر المحذوف ، وام متصلة معادلة للمهزة عطفت بها الجملة على الجملة ، وجلد مرفوع بالابتداء ولها خبره ، وإذا للظرف والذى مفعول الاق ، وأمثالى فاعل لاقاه .

[٣١٩] هو من الطويل . ألا كلمة واحدة للتمنى ، وفيه الشاهد حيث أريد بها التمني ، وقيل المهزة للاستفهام دخلت على لا التى لنفى الجنس ولكن أريد به التمني فيبقى لا بعده ما كان لها من العمل . أو لكن ليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا ، فقوله عمر اسمها مبنى على الفتح ، وولى جملة وقعت صفة له ، وكذا قوله مستطاع رجوعه صفة أخرى ، ورجوعه مرفوع بالابتداء أو على الفاعلية . قوله فيرأب بالنصب جواب التمني مقرون بالفاء من رابت الإناء إذا شبعته وأصلحته ، ومادته راء وهمة وباء موحدة . قوله ما أثأت يد الغفلات فى محل النصب على المفعولية وما موصولة ، وأثأت أى أخرمت ، ومادته ثاء مثلثة وهمة وتاء مثناة من فوق ، ويد الغفلات فاعله ، والجملة صلة والعائد محذوف أى ما أثأت . واستعار للغفلات التى هى جمع غفلة يد تشبها بمن يكتسب أشياء بيده .

محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والمبرد ، ولا حجة لهما في البيت ، إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً أو صفة ورجوعه فاعلاً ، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخرًا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .
(تفصيله) : تأتي ألا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين نحو :

دون معنى فيه لا يعقل والمعقول إنما هو تمنى المعنى في الاسم فيلزم كون المعنى خبراً اهـ وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلة فلم يحتج إلى خبر فلا يرد قوله وإلا فتسليط إلخ . والحاصل أن ألا ماء كلام حملاً على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول فلا يرد قوله إن أوجب كونها بمنزلة أتمنى إلخ (قوله وخالفهما المازني والمبرد) فجعلها كالمجردة من الهمزة واستدلاً بالبيت لأن مستطاع إما خبر للا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة محل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع ، وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يطل المذهب الأول . قال في الجمع : والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمنى واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا حجة لهما) أى للمازني والمبرد (قوله خبراً) أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها ، وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففي كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أى على الوجهين فاعلاً أى نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أى فى محل نصب اتباعاً لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمنى . وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضى فى المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحيث فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجازاه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه اهـ سم أو يقال هو من وصف المنفى لا من نفى الموصوف فيكون الوصف متأخراً عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف ، وهذا الإشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضاً لأن جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية ، وسيأتى فى باب النداء جواز نحو يا حليماً لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف . هذا . وبمبحث الوردانى فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكايبة مقتضى العقل إذ لا يشك عاقل تأمل فى أن المتمنى إنما هو استطاعة ورجوع عمر ولى ، فيكون مستطاع خبراً ولا يعقل أن المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أى فتدل على تحقق ما بعدها وتقويه لتركبها فى الأصل من همزة الانكار الإبطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بيينة كذا فى المغنى والدماميني عليه . قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا إن زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والأكثر على أنهما حرفان موضوعان لا

﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم﴾ [يونس : ٦٢] ، ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ [هود : ٨] ، وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو : ﴿ألا تحبون أن يغفر الله لكم﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم﴾ [التوبة : ١٣] ، وقوله :

[٣٢٠] ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة بيت

تركيب فهما ا هـ . (قوله ألا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا داخله في الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أى ولو تقديرا كما في البيت ، ويشترط في الجملة أن تكون خيرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتي (قوله ألا رجلاً إلخ) بعده :

ترجل لمتى وتقسم يتى وأعطيا الإساوة إن رضيت

قال الأزهرى : هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، ورجلا منصوب بمحذوف أى ألا ترونى رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفاحية فلا يكون البيت شاهدا المدعى الشارح . ثم رأيت في الدماميني على المغنى . ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبأن شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة . وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة . وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد﴾ [النساء : ١٧٦] ، وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمنى ونون الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء . والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عوناً له على استخراج الذهب من تراب معدنه . وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا إذا فعله ليلاً واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله في البيت الثانى ترجل لمتى إلخ . وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتني عندها . وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسى . واللمة بكسر اللام هى فى الأصل الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكبين فهو جمعة بضم الجيم .

[٣٢٠] هذا من أبيات الكتاب وبعده :

ترجل لمتى وتقسم يتى وأعطيا الإساوة إن رضيت

قال الأزهرى ، هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، وهما من الوافر ، وألا ههنا للعرض والتحضيض ، وفيه الشاهد ، ومعناها طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض بحث ، ورجلا منصوب بمقدر تقديره ألا ترونى رجلا ، ويقال فيه حذف على شريطة التفسير أى ألا جزى الله رجلا جزاه الله . ويروى رجل بالجر على تقدير ألا من رجل وأنشده ابن فارس بالرفع ، فإن صح فوجهه أن يكون مبتدأ تخصص بتقديم الاستفهام عليه وخبره قوله يدل ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن . وتبيت بفتح التاء من باب يفعل كذا إذا فعل بالليل ، واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله ترجل فى البيت الثانى . ويقال بضم التاء من أبات ، يقال غابت فلانة عن منزلها فتبيتنا عندها ، وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح . وقال ابن هشام اللخمي فى شرح أبيات الجمل : هو تبيت بشاء مثلثة والعرب تقول بشت الشيء ثابو وبشته يثا إذا استخرجته ، فأراد امرأة =

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب (وَشَاعَ فِي ذَا أَلْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ) جوازاً عند الحجازيين ولزوماً عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سَقُوطِهِ ظَهَرَ) بقرينة نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبا : ٥١] ، ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء : ٥٠] ، فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره . قال حاتم :

[٣٢١] وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنْ آلْوَلَدَانِ مَصْبُوحٍ

وقوله وتقم بيني بضم القاف أى تكنسه . والأناوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الأولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الأظهر) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالأصح فما يوهمه قوله وفي الأخيرتين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الأولى غير مراد . ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح في الأخيرتين بخلاف الأولى لكن في التصريح أن الأصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) إلا أنهما انسلخا عن المعنى الأصلي (قوله إسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خير لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خير في الأصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله ، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد إلا رسول الله . وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وستكلم على القولين في الاستثناء . فإن قلت البديل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر إلى المبدل منه سبيلة فيفيد التركيب ضد المطلوب . قلت : النسبة إنما وقعت للبديل بعد نقض النفي بإلا فالبديل هو المقصود بالنفي المعبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفى النفي إثبات أفاده الدماميني (قوله إذا المراد) بإذا الشرطية أو إذا التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أى علينا بدليل وإنا إلى ربنا لمنقلبون (قوله قال حاتم) نوزع في نسبته إلى حاتم . والحرف الناقصة المهزولة وقيل المسنة . والمصرمة بفتح الراء المشددة التى يعالج ضرعها لينقطع

= تعينه على استخراج الذهب وتخليصه من تراب المعدن . وهذا وهم فاحش منشأ من عدم الاطلاع على البيت الثانى . وكذا وهم الاعلم في تفسيره الراوية بقوله طلبها للمبيت إما للتحصيل وإما للفاحشة . والترجيل من رجلت الشعر إذا سرحته . واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن ، فإذا بلغ المنكبين فوجهة . والأناوة بكسر الهمزة الخراج .

[٣٢١] زعم الزمخشري أنه لحاتم . وأورد في الفصل عجزه فقط . وهذا مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر . وقد أورده سيويو والجرمى وأبو على وابن الناظم وغيرهم هكذا . وقيل سلم الزمخشري من هذا الغلط ولكنه غلط في نسبته إلى حاتم كما غلط الجرمى في نسبته كله لأبي ذؤيب . والصواب أنه لرجل جاهلي من بنى النبيت اجتمع هو =

(تفنييه)*: ندرس من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ، من ذلك قولهم : لا عليك ، يريدون لا بأس عليك ا هـ .

(خاتمة)*: إذا اتصل بلا خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ [الصافات : ٤٧] ، ﴿ توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ﴾ [النور : ٣٥] ، وجاء زيد لا خائفاً ولا أسفاً . وأما قوله : [٣٢٢] وَأَلْتِ أَمْرُؤُ مِنَّا لُحِلْقَتِ لِغَيْرِنَا حَيَاثُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ وقوله :

[٣٢٣] بَكَثَ جَزَعًا وَأَسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ زَكَائِبَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا وقوله :

[٣٢٤] قَهَرْتُ أَلْعَدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ فضرورة والله أعلم .

لبنها ليكون أقوى لها . والولدان جمع وليد من صبي وعبد . والمصبوح اسم مفعول من صحبته أى سقيته الصبح وهو الشراب صباحاً . وقد لفق الشارح عجز بيت إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني (قوله ندر في هذا الباب الخ) كما ندر حذفهما معاً في قوله لا في جواب القائل أعلت بأس (قوله إذا اتصل بلا خبر الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكره أخاه وجاء زيد لا يركب فرساً (قوله نفع) أى لا نافية ويحتمل أنها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أى لا نفع فيها فلا شاهد فيه .

= وحاتم والناطقة الذيباني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لما فقدت حاتماً عليهما وتزوجته فقال هذا الرجل :

هَلَّا سَأَلْتُ النَّبِيَّيْنِ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشَّيْءِ إِذَا مَا هُبْتُ الرِّيحُ
وَرَدُّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرُّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرُثُهَا وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلَدَانِ مَقْبُوحُ

وهي من البسيط . النبييتون جمع نبيتى نسبة إلى نيت وهو عمرو بن مالك ابن أوس . والجازر الذى ينحر الإبل وأراد به الجنس ههنا إذ لا يكون للحى جازر واحد عادة وهو فاعل رد . وحرفاً مفعوله وهى الناقة المهزولة . وقيل المسنة ومصرمة صفتها ، يقال ناقة مصرمة إذا قطع طليها ليبس الاحليل اللبن ليكون أقوى لها . ويروى مضمرة أى مهزولة من الضمر وهو المزال والشاهد فى الشرط الثانى حيث ذكر فيه خبر لا لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره . والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب ويروى فى الانقاء جمع نقى بكسر النون وسكون القاف وهو كل عظم فيه غخ أو شئ من دسم (قوله تمليح) أى شئ من ملح أى شحم سمي بالملح تشبيهاً له به . واللqاح جمع لقوح وهى الناقة الحلوب . والأصرة جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشد ضرع الناقة لتلا يرضعها ولدها ، وإنما يلقي إذا لم يكن ثم در . والولدان جمع وليد وهو الصبى والعبد . ومصبوح من صحبته إذا سقيته الصبح وهو الشراب بالغداة .

[ظن وأخواتها]

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين . وهي على نوعين : أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار

[ظن وأخواتها]

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إليه فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه في البابين إذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدأ والخبر) يشكل عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أي ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصبرت الطين خزفا . وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه الأفعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وعن الأخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الأخبار في ثانيهما باعتبار الأولى وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئى له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئى الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الأخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ، وواقفه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذاك وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبنية واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الخواس وأفعال الخواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنها تعدت إلى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن ويبتطل الأول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبتطل الثاني أنها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء هـ مع . ولأخفش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الإبطال بأن من باب ظن

إلى الأول بقوله (النَّصِيبُ يَفْعَلُ الْقَلْبُ جُزْأِي ابْتِدَاءً) يعنى المبتدأ والخبر (أُغْنِي) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله :

[٣٢٥] رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل . وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المارج : ٦] ، أى يظنونونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية أو من الرأى أو بمعنى أصاب رثته تعدت إلى واحد . وأما الحلمية فستأتى و (حَال) بمعنى ظن كقوله :

ما لا يجوز الغاؤه كهـب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتى فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر (قوله لقيام معانيها) أى التضمنية^(١) (قوله جزأى ابتداء) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال فى تسهيله ولهما أى للمفعولين من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أى عن هذه الأفعال ولثانيهما الأقسام والأحوال ما لخبر كان ا هـ . قال الدمامينى : فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدأ وأما قول أبى الدرداء : وجدت الناس أخبر تـقله ، فعلى إضمار القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم أخبر تـقله كما أول قول الشاعر : * وكولى بالمكارم ذكرينى * بأنه خبر معنى أى تذكيرينى (قوله رأى بمعنى علم إلخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فإنه يتعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل فى الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقائى عن الرضى (قوله يرونه) أى يظنون البعث بمتنعا ونعلمه واقعا لأن العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول . قال الشيخ يحيى : لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى إلى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما فى الدمامينى بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين . وقال الرضى : لا دلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التى من الرأى متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين كـرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة إلى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كـرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنيين هذا الاستعمال ا هـ . وهذا صريح فى جواز

[شواهد ظن وأخواتها]

[٣٢٥] قاله خدش بن زهير . وهو من قصيدة من الوافر . ورأيت من رؤية القلب بمعنى العلم وهو الشاهد ، فلذلك يقتضى مفعولين أولهما لفظة الله والآخر أكبر وهو مضاف إلى كل ، ومحاوله تمييز أى من حيث المحاولة أى القدرة والطاقة ، وأكثر بالنصب عطف على أكبر ، وجنودا تمييز .

(١) (قوله أى التضمنية) أى لى الجملة فلا يرد زعم على بعض الأقوال (قوله نقله) قال الشيخ المدايعى فى باب التوابع قل يقل كرمى يرمى ، وقلى يقل كرمى يرمى ا هـ .

[٣٢٦] إخالك إن لم تلغض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من ألوجد
وبمعنى علم وهو قليل كقوله :

[٣٢٧] دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول
فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع فهي لازمة و (علمت) بمعنى تيقنت كقوله :

[٣٢٨] علمتك الباذل المعروف فابعث إليك بي واجفات الشوق والأمل
وقوله :

[٣٢٩] علمتك منأنا فلست بآمل نذاك ولو ظمآن غرثان عاريا

استعمال أفعال هذا الباب متعددة إلى واحد هو مصدر ثلث الجزئين مضافا إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجزز الاقتصار عليه في العبارة . وفي الدماميني ما يخالف ذلك وعلله بأن المضاف إليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الأفعال مستدعية في المعنى لشيئين يتعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتممة للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضى أوجه فتأمل (قوله أصاب رثته) بالهمز عضو ذو شعبتين في القلب (قوله إخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هو مفعوله الثاني ، تغضض الطرف أى تكفه ، يسومك أى يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعاني) أى سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل ، وخلتني الياء مفعول أول وجملة لي اسم مفعوله الثاني . وقوله فلا أدعى يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى أى أفلا أدعى به وهو اسم لي وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتني كما سنسبسطه (قوله أو ظلع) من باب نفع كما في المصباح أى عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو

[٣٢٦] هو من الطويل . إخالك أى ظنك وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين : أحدهما الكاف والآخر ذا هوى ويستعمل عند الجمهور بكسر الهمزة وإن كان القياس فتحها على ما هو لغة بنى أسد من خال يخال خيلا وخیلة وخیلولة وخیلانا فهو خائل والشيء مخيل ، والأمر خل كدع (قوله إن لم تغضض) الطرف شرطية معترضة وجوابها أظنك ذا هوى أى عشق وحب إن لم تنم ولم يأخذك النوم لأن صاحب الهوى لا ينام (قوله يسومك) أى يكلفك الهوى جملة في محل الجر لأنها صفة للهوى وما لا يستطاع مفعول ثان أى ما لم يقدر عليه ، ومن الوجد بيان لما وهو شدة العشق من وجدت بفلانة وجدا إذا أحببتها حبا شديدا .

[٣٢٧] قاله التمر بن تolib الصحاح رضى الله عنه وهو من قصيدة من الطويل . الغواني جمع غانية بالغين المعجمة وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها . ويروى العذارى جمع عذراء وهي الجارية التي لم يمسه رجل وهي بكر ، وهو فاعل دعاني ، وقد جاء تذكير الفعل عند إسناده إلى المؤنث الحقيقي ، فحكى سيويه قال فلانة ، وما قيل أنه ضرورة لا بصح . ورواه أبو على دعاء العذارى عمهن والتقدير أنكرت دعاء العذارى إياي عمهن أى تسميتهن إياي بالعم والشاهد في خلتني فإن خال فيه بمعنى اليقين أى خلعت نفسي . والمعنى تيقنت في نفسي أن لي اسما كنت ادعى به وأنا شاب . قوله اسم مبتدأ أولى مقدما ما حيره والجملة في محل النصب على المفعولية ، والتقدير تيقنت أن لي اسما فلا ادعى به أى فلم أسمى به وهو أول أى والحال أنه أول أى الاسم الأول الذي كنت ادعى به ، والحاصل أنه ينكر عليهن دعاء العم لأنه لا يدعى به إلا الشيوخ ولا تدعو النساء بمثل ذلك إلا من لا التفات هن إليه لأن ميلهن إلى الشباب أظهر وأغلب . [٣٢٨] هو من البسيط . الشاهد في علمتك حيث نصب علمت مفعولين أحدهما الكاف والآخر الباذل المعروف . ويجوز في المعروف الجر بالإضافة والنصب على المفعولية ، والفاء للتعليل ، وإن صلة انبعثت في محل النصب على المفعولية ، وإليك حال معترض =

وبمعنى ظننت وهو قليل نحو : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [المتحنة : ٦٠] ، فإن كانت من قولهم علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم فهي لازمة . وأما التي بمعنى عرف فستأق (وَجَدَا) بمعنى علم نحو : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومصدرها الوجود ، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ومصدرها الوجدان . وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة . و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان كقوله :

[٣٣٠] ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَّدْتُ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦] ، وأما التي بمعنى اتهم فستأق (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت كقوله تعالى : ﴿ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة : ٢٧٣] ، ﴿ وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُوَ رَقُودٌ ﴾ [الكهف : ١٨] ، وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله :

[٣٣١] حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفي مضارعها لغتان : فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال ،

الجر بإضافة البازل إليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (قوله منانا) أى معددا للنعم . والندى الجود . والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتححتين فمتعد إلى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأفلع (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدر الأولى وجد بتثنيث الواو ، ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أى بفتح الميم وكسر الجيم (قوله إن شبت) بفتح الشين وضمها كما في القاموس أى اتقدت ، صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرها ، فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انهزمت (قوله وظنوا أنهم ملاقوا ربهم) التلاوة : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦] ، ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أى ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها بالضم

= بينهما ، واجفات الشوق فاعل انبعث أى دواعيه وأسبابه المشوقة إلى الانبعاث إليه لأجل معرفته ، والشوق نزاع النفس إلى الشيء والأمل بالجر عطف على الشوق . والتقدير علمتك صاحب الإحسان والكرم فلأجل ذلك انبعثت بى واجفات الشوق قاصدة إليك . [٣٣٠] هو من الطويل . الشاهد فيه ظننتك فإن ظن فيه يمتثل أن يكون بمعنى اليقين وأن يكون بمعنى الرجحان ، والغالب فيه هو الثانى كباب حسب وخال ، ومفعوله الأول الكاف والثانى صاليا ، وإن شبت لظى الحرب معترض بينهما وإن للشرط وشبت مجهول فعل الشرط من شبت والحرب أشبا شبا وشبوا إذا أوقدتها ولظى الحرب مفعول ناب عن الفاعل أى نارها . والفاء فى فعردت تصلح للتعليل من عرد الرجل بالتشديد انهزم وترك القصد ، والمعد فاعل منه وهو المنهزم والباقي ظاهر .

[٣٣١] قاله ليبد بن ربيعة العامري ، وهو من قصيدة من الطويل ، الشاهد فى قوله حسبت حيث جاء بمعنى علمت ، ونصيب مفعولين : أحدهما التقى والآخر خير تجارة ولفظة خير ههنا للتفضيل فلذلك استوى فيه الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث . ورباحا نصب على التمييز أى من حيث الربح والفائدة ، وإذا للظرف ، وما زائدة ، والمرء مبتدأ ، وأصبح ثاقلا خبره ، وثاقلا نصب لأنه خبر أصبح ، أراد ميتا لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات الإنسان يصير ثاقلا كالجماد .

ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة ، فإن كانت بمعنى صار أحسب - أى ذا شقرة أو حمرة أو بياض كالبرص - فهي لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدٍ) بمعنى الرجحان ، فالأول كقوله :

[٣٣٢] زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْبًا

ومصدرها الزعم . قال السيرافي هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا . وقال الجرجاني هو قول مع علم . وقال ابن الأنباري إنه يستعمل في القول من غير صحة ، ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب ، فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس

ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابه بكسرها كذا في القاموس ، فقول البعض مصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمحسبة والمحسبة) أى بفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أى يمشى متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بثلاث الزاى كما في القاموس (قوله قال السيرافي إلخ) ساق كلام السيرافي دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل منافي للمدلول إلا أن يجاب بأن المراد بالاعتقاد الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الأنباري ليقابل بكل منهما القول الأول أما مقابله بكلام الجرجاني فلاشترط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل ، وأما مقابله بكلام ابن الأنباري فلاشترط ابن الأنباري عدم الصحة وإطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد ، فعلم أن بين القول الأول وقول الجرجاني التباين بناء على المراد بالاعتقاد في الأول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الأول وقول ابن الأنباري العموم والخصوص من وجه نعم إن حمل كلام ابن الأنباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كما في كلام كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أبي طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم .

ودعوتني وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافي العموم والخصوص المطلق . وأما بين قول ابن الأنباري فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لأن المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشترط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وإن خالفه الاعتقاد . وتقدير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فإن كانت بمعنى تكفل إلخ) عبارة الهمع فإن كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر اهـ . وفي القاموس

[٣٣٢] قاله أبو أمية الحنفى واسمه أوس . وهو من قصيدة من الحفيف . الشاهد في قوله زعمتني حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر شيئا ، والباء في بشيخ زائدة وهو خير ليس ، ومن يدب أى من يدرج في المشى رويدا ، ودبيبا نصب على المصدرية .

تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل فهي لازمة .
(تفنييه) : الأكثر تعدى زعم إلى أن وصلتها نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يعثوا ﴾ [التغابن : ٧] ، وقوله :

[٣٣٣] وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ
والثاني كقوله :

[٣٣٤] فَلَا تَعْدِدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ
فإن كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :

[٣٣٥] قَدْ كُنْتُ أُحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتٍ
فإن كانت بمعنى غلب في الحاجة أو قصد أو رد تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى

الزعم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء في الأولى وعلى في الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فضد الجدد كما في الصحاح (قوله إلى أن) أى المشددة والخففة منها بدليل الأمثلة ، وكزعم في أكثرية التعدى إلى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبمعكسهما هب فإن تعديه إلى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهري والحريري كذا في المغنى والداميني (قوله والثاني) أى عد (قوله المولى) أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أولى أى مخالطك في حال الغنى . والعدم كفعل : الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض بإضافته إليه فمعنى ثقة وثوق الملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله في الحاجة) في القاموس حاجيته حاجة وحجاء فحجوته فاطتته فغلته (قوله أورد) أى أو ساق أو حفظ أو كتم كما في التسهيل (قوله دريت)

[٣٣٣] قاله كثير بن عبد الرحمن ، وهو كثير عزة ، وهو من قصيدة من الطويل . الواو للعطف وقد للتحقيق والشاهد في زعمت أى حيث وقع على أن لأن وقوعها على أن وأن كثير نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يعثوا ﴾ وقوله أنى مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولى زعمت ، والضمير في بعدها العزة ، ومن استفهامية مبتدأ وذا خبره وبأ عز معترض بين الموصول وصلته وأصله يا عزة رخت .

[٣٣٤] قاله النعمان بن بشير الأنصاري له ولأبيه صحبة رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنهى وتعدد مجزوم به وحرك بالكسر للوصل ، وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين أحدهما المولى والآخر شريكك والمولى جاء لمعان كثيرة وأراد به ههنا الصاحب أو الخليف . والعدم بضم العين : الفقر .

[٣٣٥] قاله نعيم بن أبى مقبل فيما زعم ابن هشام ، ونسبه في المحكم لأبى شنبلى الأعرابي ، وهو من البسيط . وأحجوا بمعنى أظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما أبى عمر والآخر أخائقة . ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو بتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك ، وحتى الغاية بمعنى إلى ، والملمات النوازل جمع ملمة أى كنت أظن كذا إلى أن نزلت بنا النوازل ، وبنا في محل النصب على المفعولية ويوما على الظرفية وملمات فاعل ألت .

أقام أو بخل فهي لازمة و (دَرَى) بمعنى علم كقوله :
 [٣٣٦] دُرَيْتُ الْوَفَى الْعَهْدَ يَا عُرْوَةً فَاغْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
 والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة النقل
 تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء نحو : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ
 بِهِ ﴾ [يونس : ١٦] ، وتكون بمعنى ختل أى خدع فتتعدى لواحد نحو دريت الصيد
 أى ختلته (وَجَعَلَ اللَّهُ كَاغْتَبِطُ) فى المعنى نحو : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ
 إِنَاثًا ﴾ [الزخرف : ١٩] ، فإن كانت بمعنى أوجد أو وجب تعدت إلى واحد نحو :
 ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام : ١] ، وتقول جعلت للعامل كذا والتى بمعنى
 أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها وأما التى بمعنى صير فستأتى (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى

الناء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأول والوفى مفعول ثان مضاف
 للعهد أو ناصب أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتنط أى
 دم على الاغتناط وهو تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله والأكثر فيه إلخ) عطف
 على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والأكثر إلخ أى الكثير إذ لا كثرة فى الاستعمال الأول (قوله فإن
 دخلت عليه همزة النقل إلخ) محله إذا لم يدخل على الفعل استفهام فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة
 مفاعيل نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ٣] ، فالكاف مفعول أول والجملة
 بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الإسلام . ولا يبعد عندى منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد
 الثانى المتعدى إليه بالحرف لما فى الهمع والمغنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى إليه بالحرف فتكون فى
 محل نصب بإسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد
 الشارح وغيره له مما يدل على الترجحان كما سيأتى إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم
 لا عن الدليل كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الأطول . ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى إلى اثنين وقد
 نقل فى الهمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح
 الكافية أى اعتقدوا . وقال ابن الناظم : أى ظنوا . وقال الزمخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى
 فالتمثيل بالآية مبنى على غير ما ذكره الزمخشري (قوله تعدت إلى واحد) أى بنفسها فلا ينافى أن جعل
 بمعنى أوجب يتعدى إلى ثان بحرف الجر كما فى المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمرا من الهبة وهب

[٣٣٦] هو من الطويل . ودريت مجهول من درى إذا علم . وفيه الشاهد فلذلك اقتضى مفعولين : أولهما الناء نابت مناب الفاعل
 والآخر الوفى . وله استعمالان أغلبهما بالباء نحو : ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ ويتعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرها أن يتعدى إلى اثنين
 بنفسه كما فى البيت . ويجوز فى العهد الخفض بالإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به والرفع على الفاعلية وتقدير الضمير أى
 العهد منه ، فأرجحها وأضعفها الرفع ، وباعرو منادى مرخم أى يا عروة ، والفاء فى فاغتنط جواب شرط محذوف لأن التقدير
 إذا دريت الوفى العهد فاغتنط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد . والفاء فى فإن
 للتعليل والباء تتعلق بالخبر أعنى حميد أى بوفاء العهد .

ظن ، كقوله :

[٣٣٧] فَقُلْتُ أَجْزَنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَيْئَ امْرَأً هَالِكَا
أى اعتقدنى و (تَعَلَّم) بمعنى اعلم ، كقوله :

[٣٣٨] تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغَ بُلْطَفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
والكثير المشهور استعمالها فى أن وصلتها كقوله :

[٣٣٩] فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعَهَا فَأَنْتَ قَاتِلُهُ
وقوله :

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

وفى حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلموا فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد . فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع : الأول ما يفيد فى الخبر يقيناً وهو ثلاثة : وجد وتعلم ودرى . والثانى ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة : جعل وحجا وعد وزعم وهب . والثالث ما يرد للأمرين والغالب

أمر من الهبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به فى الجمع أو أراد بالظن فى قوله سابقاً بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله وإلا تضيعها أى هذه الوصية فإنك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات إلى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لأنه أمر بالعلم فأتى فرق أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (قوله

[٣٣٧] قاله ابن همام السلولى . وهو من المتقارب . المعنى قلت يا أبا خالد أجرنى وأغثنى وإن لم تجرنى فظننى من المالكين . وأبا خالد منادى منصوب حذف حرف ندائه (قوله وإلا) أصله وإن لم ففعل الشرط محذوف وجزاؤه فهينى ، وهب ههنا بمعنى الظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر قوله امرأ .

[٣٣٨] قاله زياد بن سيار . وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين مثله ، ولكن أكثر استعماله فى أن وبدونها قليل ، واحد المفعولين شفاء النفس . والآخر قهر عدوها (قوله فبالغ بلطف) عطف على تعلم والباقي ظاهر .

[٣٣٩] قاله زهير بن أبى سلمى . وهو من قصيدة من الطويل . الواو للعطف على ما قبله ، وتعلم بمعنى اعلم . وفيه الشاهد كما فى البيت السابق ولكن بان أكثر كما ذكرنا ، ومنه فى حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلموا وأن بالفتح مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولى تعلم ، وإلا مركبة من أن ولا وليست للاستثناء . وقوله فإنك قاتله ، جواب الشرط . والمعنى إن لم تصنع ما قلت لك من الوصية فإنك قاتل هذا الصيد لأنه ربما كان مفترأ .

كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم . والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : ظن وخال وحسب .

(تغيبه) : إنما قال أعنى رأى إلى آخره إيذاناً بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو عرف وفهم ، ومنها لازم نحو جبن وحزن . وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التصيير (وَأَلْتِي كَصِيرًا) من الأفعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد (أَيْضًا بِهَا انْصَبَ) بعد أن تستوفي فاعلها (مُبْتَدَأً وَخَبَرًا) نحو :

[٣٤٠] فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَا كُؤِلَ

كصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقليل أصار كما في التسهيل . وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل إلخ) إنما قال نحو لإدخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما في الغزى وهو ضرب العامل في المثل نحو : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً ﴾ [النحل : ١١٢] ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ [يس : ١٣] ، لكن الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعدد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ في نحو : ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٠١] ، فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفاً لنبذ لأن الظرف لابد أن يكون حاوياً لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره ، وهو يقتضى أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها في ذلك ، وأن الظرفية للعامل لا تصح في نحو خلفت زيدا ورأى وأجلست عمراً أمامى وهو بعيد جدا ، ثم رأيت الفاضل الروداني قال : ينبغى أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى إذ لا شك في صحة أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل . فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله في المسجد ، وتارة يحوى المفعول كالذى مر ، وتارة يحويهما معا كضربت زيدا في السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله فصيروا مثل كعصف ما كؤل) هو عجز بيت من السريع الموقوف ، فلام ما كؤل ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف إلى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الأولى أو مضافة إلى عصف ومضاف إليها

[٣٤٠] قاله رؤبة بن العجاج . وصدده :

* وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَائِيلَ *

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين . الشاهد في صيروا حيث نصب مفعولين لأنه من أفعال التصيير التي تنصبهما . كجعل واتخذ أحدهما المفعول النائب عن الفاعل ، والآخر مثل ، وفيه شاهد آخر لم يقصد ههنا وهو زيادة الكاف في كعصف وهو بقل الزرع ، وما كؤل بالجر صفته .

ونحو : ﴿ فجعلناه هباء منثوراً ﴾ [الفرقان : ٢٣] ، ونحو : واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴿ [النساء : ١٢٥] ، وكقوله :
 [٣٤١] تَخِذْ غَرَّازَ أَثَرِهِمْ دَلِيلًا
 وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم وهبني الله فداءك ونحو : ﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ [الكهف : ٩٩] ، وقوله :
 [٣٤٢] وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَحْبَبْتُ الْقَوْمَ وَأَسْتَفْتِي عَنِ الْمَسْحِ شَارِبَةً
 ونحو : ﴿ لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً ﴾ [البقرة : ١٠٩] ، وقوله :
 [٣٤٣] فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السَّوْدَ بَيْضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سَوْدًا

مثل . وأجيب كما في الروداني بأنه نظير لا أبا لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور .
 والعصف زرع أكل حبه وبقي تنبه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاي اسم واد
 ومنع من الصرف لقصد البقعة ، أثرهم أى عقب رحيلهم ودليلاً بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد
 يفتح المقصور كذا في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع إلى الحدثان في البيت قبله وهو قوله :

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سجدن لله سجودا
 والحدثان بالكسر كما في القاموس ، وحدثان الأمر ابتداءه ، وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه . وفي العيني
 ما يقتضى أنه محرك مشى لأنه فسر بالليل والنهار ، وعليه فالضمير في فرد للمقدار ، وسجدن بفتح الميم كما يستفاد
 من القاموس أى حزن . وقال العيني بالبناء للمفعول ، ثم قال : والسامد الساكت والحزين الخاشع اهـ ففى
 كلامه تناف لأن فاعلاً أما يصاغ من المبني للفاعل (قوله وخص بالتحليل إلخ) المناسب لما قبله من قوله : والتي

[٣٤١] تمامه : * وَفَرَّوْا إِلَى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي *

قاله أبو جندب بن مرة الهذلي . وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد في تتخذ بفتح التاء وكسر الخاء حيث نصب مفعولين ،
 وهو بمعنى اتخذت : أحدهما غراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخر زاي معجمة اسم واد وقد حرف من فسر به بأنه اسم
 رجل وصحف من قال في آخره نون وهو موضع بناحية عمان وهو لا ينصرف للعلمية والتأنيث والآخر دليلاً . وأثرهم نصب
 على الظرف بمعنى عقيهم ، والضمير في فروا يرجع إلى بنى لحيان في البيت السابق ، وكذا في أثرهم ، وكلمة في بمعنى إلى كما في
 قوله تعالى : ﴿ فردوا أيديهم في أفواههم ﴾ أى إلى أفواههم واللام في ليعجزوني للتحليل وهو منصوب بأن المقدرة فانهم .
 [٣٤٢] قاله فرعان بن الأعراف . وهو من قصيدة من الطويل قالها في ابنه منازل . والضمير في ربيته يرجع إليه ، وحتى للابتداء
 وإذا في موضع نصب والعامل فيه جوابه ، والتقدير حتى إذا ما تركته ، ويجوز أن تكون حرفاً جارة ويكون ذا في موضع الجر على
 ما ذهب إلى نحو هذا الأخفش ، وما رائدة ، والشاهد في تركته حيث نصب مفعولين لأنه إذا كان فيه معنى التحويل يستدعى
 مفعولين فأحدهما الضمير والآخر أخا القوم . وقيل هو حال من الضمير المنصوب في تركته . وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة
 في اللفظ لكنه لا يعنى به قوماً بأعيانهم وإنما يريد تركته قويا لا حقاً بالرجال . فعلى هذا لا استشهاد فيه . وفي واو واستغنى وجهان
 العطف والحال .

[٣٤٣] قاله عبد الله بن الزبير بفتح الزاي وكسر الياء الأسدي من قصيدة من الوافر . الفاء للعطف والضمير في رد يرجع إلى قوله
 بمقدار في البيت الذي قبله وهو :

(وَلَحْصٌ بِالْتَّعْلِيقِ) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْغَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلاً وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص ،

كصبرا * أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا * أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والأمر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيًا للمجهول ويرجح الأول قوله اجعل كل ماله زكن . وقوله وانو ضمير الشأن ، وقوله وجوز الالغاء وقوله والتزم التعليق بناء على أن الرواية في هذين الأمر كما هو المشهور . ثم التخصيص إضافي أى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبصر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور . ومما خص به الأفعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ [العلق : ٧] ، وظننتي داخلا ، وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالما . قال ابن كيسان نعم والأكثرون . لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم وفقد ووجد بقله ولا بجلة ذلك في بقية الأفعال فلا يجوز ضربتني مثلا بالاتفاق وعلمه سبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ [النحل : ٤٤ ، القصص : ١٦] ، وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران . أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشئ واحد وقيل لأن الغالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول ، فلو قالوا ضربتني مثلا لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مصدر الثاني مضافا إلى الأول فجاز فيها ذلك ، وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر فإن كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت إلا إياك ويمتنع الاتحاد في هذا الباب وفي غيره أن أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا فلا يجوز ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد نفسه وضرب نفسه ، أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما إلا هو وما ضرب عمرا إلا هو هذا حاصل ما في الجمع مع زيادة من الدماميني . وفي المغنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بَجْدَعِ النَّخْلَةِ ﴾ [مريم : ٢٥] ، ﴿ وَاضْمِمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ [القصص : ٣٢] ، ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، أى إلى نفسك ونفس (قوله وذلك) أى تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لأن إلخ (قوله تأثير الفعل) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها في المفعول وذلك لأنك إذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فإن

رَمَى الْحَدَثَانِ نِسْوَةً آلِ حَرْبٍ بِبِقْسَدَارٍ سُمِدْنَ لَسُهُ سُمُودَا

وفيه الشاهد في الموضعين حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى صير : أحدهما شعورهن والآخر بيضا ، وكذا في الشطر الثاني . والسود جمع أسود والبيض بالكسر جمع أبيض والحديثان الليل والنهار (قوله سمدن) على صيغة المجهول أى احزن واسكتن . والسامد الساكت ، والحزين الخاشع . وفيه من من البديع العكس والتبديل وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر ، وهو على وجوه منها أن يقع بين متعلقين كما في قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ومنه البيت المذكور فإنه قدم السود على البيض في الجملة الأولى وأخره عنه في الثانية .

ولأنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين ، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هب وتعلم وإن كانا قلبين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار إليه بقوله (وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَلْزَمًا كَذَا تَعَلَّمَ) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ وهو هب (وَلِغَيْرِ الْمَاضِي) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (مِنْ * سِوَاهُمَا) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب (أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ) أى للماضى (زُكِّنَ) أى علم من الأحكام من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو ظن زيدا قائما ، ويا هذا ظن زيدا قائما ، وأنا ظان زيدا قائما ، ومررت برجل مظنون أبوه قائما ، وأعجبنى ظنك زيدا قائما ، ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه (وَجَوَازُ الْإِلْغَاءِ لَا فِي) حال (الْأَيْتَادِ) بالفعل

متعلقها الأحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فمراده بمتناولها متعلقها . وقيل وجه التخصيص أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله التى تدل) أى دلالة تضمينية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فإن متناولها الذات فهى قوية فى العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أى غيرهما أى فلا يضم إليه وإلى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات ، فلا يقال إن تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالأولى (قوله كذا تعلم) قال الدمامينى هذا مذهب الأعلام وذهب غيره إلى أنها تنصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت : تعلمت أن فلانا خارج . قال سم : وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله أَلْزَمًا ماض مجهول إلخ) يلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يميزونه ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد أَلْزَمًا خبر المبتدأ الثانى والرابط محذوف تقديره أَلْزَمَهُ لَسَلَمَ من ذلك (قوله ولغير الماضى) مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع أى اجعل كل الأحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع إلخ) نبه بالخصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وفعل التعجب غير مراد لأن الأولى لا تصاغ إلا من لازم والأخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغان من فعل قلبى لا ينفى بطلانه إذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الالغاء إذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القلبى) قيد به لاجراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) إن عطف على جواز فلا إشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع

بل في حال توسطه أو تأخره ، وصدق ذلك بثلاث صور : الأولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء كقوله :
 [٣٤٤] شَجَاكَ أَظُنَّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ

فيصدق بالوجوب فلا ينافي ما سيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الإتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقبح الإلغاء إذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده للإلغاء ويقبل إذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائدين إلى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ، ورأيت بخط الشنوائى على هامش شرح التسهيل الدمامينى نقلا عن سم ما نصه : ذكر المرادى أن لجواز الإلغاء قيدين أهلهما المصنف : أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الإلغاء . الثانى أن لا ينفى الفعل فإن نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائما لم أظن لبناء الكلام على النفى ، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد ا هـ أى يؤيد منعه منافاة بناء الكلام على النفى للإلغاء وبقول الشاعر :

* وما إخال لدينا منك تنويل *

على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى في نكتة عن أبى حيان شيخ المرادى . قال سم : وينبغى أن يكون كاللام غيرها من المعلقات ا هـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطى بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا في الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شيء كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لأن العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الأعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وإن توسط ورجحه في التوضيح وكل من التعليلين لا يجزى في نحو قول الشاعر شجاك إنلخ على تقدير الشارح الآتى إذ ليس فيه على تقديره عامل معنوى كما ستعرفه وإنما يجزى في نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أحزنك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع إنلخ) مفاد كلام الشارح تعين الإلغاء على رفع ربع وتعين الأعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغى أن يقع فيه

[٣٤٤] تمامه :

* وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ *

هو من الوافر . شجاك أى أحزنك من الشجو والربع الدار بعينها ، وارتفاعه على أنه فاعل شجاك ، وأظن معترض بينهما . وفيه الشاهد حيث ألغى عمله لتوسطه بينهما ومنهم من نصب الربع على أنه مفعول أول لا ظن وعلى أن شجاك في محل النصب على أنه مفعول ثان مقدما ويكون فيه ضمير يرجع إلى الربع لأنه مؤخر تقديرا . ولم تبعأ لم تلتفت حال . والألف في الظاعنين أى الراحلين ، والعاذلين أى اللاتمين للشبايع .

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أجزنك ، وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك المفعول الثانى مقدم . الثانية أن يتأخر عنهما والإلغاء حينئذ أرجح كقوله :

[٣٤٥] آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يَرِ هَبْكُمْ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامْ

الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيذا قائما والاعمال حينئذ أرجح . وقيل واجب . ولا يجوز إلغاء المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش

خلاف بين بصرى وكوفى . وأما قول المصنف فى تسهيله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل يصلح مرفوعاً له لا المرفوع بالفعل ، وكيف يدعى على أحد جواز الإلغاء مع فرض ما قبل العامل فعلاً وما بعده مرفوعاً به على الفاعلية . وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المعنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعترض البعض بأنه يلزم على الإلغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجاً فى البيت اسماً مضافاً إلى الكاف لا فعلاً ماضياً ، والشجاء الحزن . والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفاتئة (قوله أن يتأخر عنهما) وجملة حينئذ استثنائية كما فى المعنى (قوله فلا يرهبكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتغال (قوله بل يتقدم عليه شيء) أى سواء صلح لأن يكون معمول الخبر كمتى فى المثال أو لم يصلح كأنى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز إلخ . وإنما يجوز تقدم ذلك الإلغاء لتزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشيء المتقدم بأن لا يكون معمولاً للفعل فإن كان معمولاً له كمتى فى المثال إن جعل معمولاً للفعل لا للخبر امتنع الإلغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معمولاً فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبى من الفعل إذ معمول المفعول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شيء غيرهما (قوله ولا يجوز إلغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على القولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شيء كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم إلغاء المتقدم بالبيتين الآتين لأن الفعل فيهما مسبق بشيء وإنما يكون هذا التمثيل مناسباً

[٣٤٥] هو من الخفيف . المعنى تعلمون أن الموت آت ألبته فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب (قوله آت) اسم فاعل من أتى مرفوع على أنه خبر المبتدأ متأخر وهو الموت . والجملة مفعول تعلمون ، وفيه الشاهد حيث ألغى عمل تعلمون لتأخره عنها . والفاء جواب شرط محذوف تقديره إن كان الأمر كذلك فلا يرهبكم وهو نفى وليس بنهى . واضطرام فاعله . ولظى الحروب ناراها وشدتها والمجرور فى محل الرفع على أنه صفة لاضطرام .

(وَأَوَّلُ ضَمِيرِ الشَّانِ) ليكون هم المفعول الأول ، والجزءان جملة في موضع المفعول الثاني (أَو) اَنُو (لَاَمَ اَبْتَدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فِي مُوْهِمِ اَلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ) كقوله : [٣٤٦] اَرْجُوْ وَآمَلْ اَنْ تَذَلُوْ مَوَدَّتْهَا وَمَا اِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ وقوله :

[٣٤٧] كَذَاكَ اُذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِيْ اَنْتِي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ اَلْأَدَبُ فعلى الأول التقدير إخاله ورأيته أى الشأن ، وعلى الثانى لملاك وللدنيا . فالفعل عامل على التقديرين . نعم يجوز أن يكون ما فى البيت من باب الإلغاء لتقدم ما فى الأول وإنى فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه كما عرفت ، فالحمل على ما سبق أولى (وَأَلْتَزِمِ التَّعْلِيْقَ) عن العمل فى اللفظ إذا وقع الفعل قبل شىء له المصدر كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْيِ مَا)

لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشىء غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قوله المصنف وانو إلخ بأن يرد اَنُو وجوبا وذلك إذا لم يسبق الفعل بشىء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز إلخ أو استحسانا وذلك إذا سبق بشىء غير مفعوليه وإن اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز إلخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو وكما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أى إعطاء (قوله كذاك) أى مثل الأدب المذكور . وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به . والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشأن عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عالم فى الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز إلخ) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الإلغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والإعمال حيثئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ما سبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشأن أو لام الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هؤلاء

[٣٤٦] قاله كعب بن زهير بن أبى سلمى الصحابى رضى الله عنه . وهو من قصيدته المشهورة التى أولها : * بَانتْ سَعَادُ فُقْلِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ * من البسيط . وأرجو وآمل جملتان من الرجاء والأمل ، وليس من عطف الشىء على نفسه لاختلاف اللفظ كما فى قوله تعالى : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾ وهذا العطف من خصائص الواو ، وأن تدنوى فى محل النصب على المفعولية وأن مصدرية والتقدير دنو مودتها ، وسكنت الواو وللضرورة . والشاهد الفعل القلبي وهو إخال المقدم على مفعوليه ، وبذلك استدلل الأنخس والكوفيون . وقيل إنما ألغى عمله لتوسطها بين النافي وهو ما والمنفى وقيل علقها عن العمل لام مقدرة أى وما إخال للدنيا . وقيل ليست بملغاة ولا معلقة بل مفعول الأول محذوف أى وما إخاله أى الامر والشان . والجملة أعنى لدينا منك تنويل فى محل النصب على أنها مفعول ثان ، وتنويل مبتدأ ، ولدين خبره . ومنك حال من التنويل ، وهو من نولته بالتشديد إذا أعطيته نوالا وهو العطاء .

[٣٤٧] قاله بعض الفزاريين . وقبله :

اَكْتَبِ: حِينَ اُنَادَ بِهِ لِاَكْرَمَةٍ وَلَا اَلْقُبَّةُ وَالسُّوءَةُ اَللَّقْلُ

وهما من البسيط وقد وقع هذا البيت مرفوع القافية عند الشارح . ووقع فى الحماسة منصوب القافية . ملاك الشيمة الادباء . والسوءة اللقبا . وكذاك إشارة إلى ما ذكر من قوله أكتبه حين أناديه والكاف للتشبيه أى كمثلى الأدب المذكور وهو على صيغة المجهول وحتى للغاية وأنى بفتح الهزة فاعل صار . وملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم بها . والشيمة بالكسر الخلق وارتفاعه =

النافية نحو : ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ [الأنبياء : ٦٥٠] ، (وإن ولا) النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر نحو علمت والله أن زيد قائم وعلمت أن زيد قائم ، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو و (لأَمَ ابتداءً أو) لام جواب (قَسَمَ * كَذَا) نحو : ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾ [البقرة : ١٠٢] ، وكقوله :

[٣٤٨] وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَيْتِي إِنَّ الْمَنَاءَ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأها قبله قاله يس (قوله وإن) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وإن لم يمثل الشارح إلا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل إن أو عمل ليس أو مهملة وإن اقتصر الشارح في التمثيل على المهملة وقيدھا شارح الباب بالنافية للجنس (قوله في جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن في المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم . وقال في محل آخر لا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اهـ وإن كلا (قوله علمت والله إن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في محل نصب سد مسد المفعولين . وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة ، أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم على القسم هذا ما قالوه . ولقائل أن يقول العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جَوَزَ المصريح في قول الناظم في باب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما إذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداءً) مبتدأ خبره كذا أى كفى ما وإن ولا (قوله نحو ولقد علموا إلخ) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ، ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من ، وجملة من اشتراه

= بالابتداء ، والأدب خبره . والشاهد فيه إبطال عمل رأيت بتقدير لام الابتداء في المبتدأ والتقدير لملاك الشيمة الأدب : هكذا أوله النحاة مستشهدين به على أنه لا ضرورة إلى ذلك لأجل الالغاء بل القافية منصوبة كما ذكرنا . ويروى وجدت موضع رأيت . [٣٤٨] قاله ليبد بن عامر كذا قالوا . ولكنى لم أجِد في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :

صَادَ فَنَ مِنْهَا غِزْرَةٌ فَأَصْبَتْهُ إِنَّ الْمَنَاءَ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

قاله في جملة قصيدة طويلة من الكامل في وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبين ولدها ، وقد أكد قوله ولقد علمت بالواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللام في لتأتين جواب القسم . والشاهد فيه أنها علقت علمت عن العمل يعنى منعه من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه . وبهذا ظهر الفرق بين التعليق والالغاء لأن الملقى لا عمل له لفظاً ولا تقديرًا بمنزلة الحرف المهمل ، والمعلق عامل معنى إذا لولاه لظهر فافهم . والمنية الموت والمنايا جمعها . وطاش السهم عن الهدف عدل . والمعنى أن الموت لا تعدل سهامه عن أحد .

(وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا الْحَكْمِ لَهُ أَنْحَتَمٌ) سواء كان بالحرف نحو : ﴿وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبَ
أَمْ بَعِيدَ مَا تَوْعَدُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، أَمْ بِالاسْمِ سواء كان الاسم مبتدأ نحو :
﴿لَنَعْلَمَ أَى الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف : ١٢] ، ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ أَنِنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه :
٧١] ، أَمْ خَبْرًا نحو علمت متى السفر ، أَمْ مضافًا إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد
أَمْ فضلة نحو : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَى مَنقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] ، فأى
نصب على المصدر بما بعده أى ينقلبون منقلبًا أى انقلاب ، وليس منصوبًا بما قبله لأن
الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله .

(تَنْبِيْهَات) : الأول إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدًا

إلخ في محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله. ولقد علمت لتأتين إلخ) اللام الأولى للتأكيد والثانية
لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين على ما
قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على
الأتين (قوله والاستفهام) أى ولو جهل على الصحيح كما بسطه الدماميني (قوله ذا الحكم) أى التعليق
لالتزامه لقوله انحتم (قوله وإن أدري إلخ) أى ما أدري جواب هذا السؤال ، وما تواعدون مبتدأ خبره
ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بأدري
(قوله أحصى) فعل ماض وقبل اسم تفضيل على غير قياس لأنه من رباعى . ورده في المعنى بأن الأمد
ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر ما لا واللام
على الأول زائدة وعلى الثانى للتعدية (قوله أَمْ مضافًا إليه المبتدأ) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى
يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من فقول الشارح أو مضافا إليه المبتدأ
هو بالنظر للأصل وإلا فاسم الاستفهام بعد الإضافة هو أبو كما مر . لا يقال ما له الصدر لا يعمل
فيه ما قبله فكيف عمل أبو في من لأننا نقول محل ذلك إذا لم يكن العامل جارا (قوله فأى نصب
على المصدر إلخ) عبارة الفارضى فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من
تأخير لأن الأصل ينقلبون أى منقلب يعنى أى انقلاب فقدم لأن له صدر الكلام (قوله منقلباً أى
انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافى ما أسلفه من كونها استفهامية لأن الاستفهامية
لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (قوله فلا يعمل فيه ما قبله)
ما لم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى أى حال أتيت أو مضافا نحو غلام
من أنت (قوله جاز نصبه) أى على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة
من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرنى عن زيد لأن زيدا منصوب
بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق ، فإن وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب .

من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه لأنه المستفهم عنه في المعنى ، وهذا شبيه بقولهم أن أحداً لا يقول ذلك ، فأحداً هذا لا يستعمل إلا بعد نفي وهنا قد وقع قبل النفي لأنه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى . الثاني من المعلقات أيضاً لعل نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ [الأنبياء : ١١١] ، ذكر ذلك أبو علي في التذكرة . ولو الشرطية كقوله :

[٣٤٩] وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَائِماً أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَقُرَّ
وإنَّ التي في خبرها اللام نحو علمت أن زيداً لقائم ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة ، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إنَّ ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه إنه يجوز

قال الشهاب في حواشي البيضاوي : استعمال أرايت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشيء وابصاره سبباً للإخبار عنه استعمل رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الإخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الإخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان أحدهما باختصار (قوله وهو الأجود) وعليه فالتعليق ليس إلا عن المفعول الثاني ، وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً بأنه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضاً) لعل أيضاً مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما في الجامع وشرحه . ومنها كم الخبرية أيضاً كما قاله الزنجشیری وأيده صاحب المغنى في الجملة السادسة من الباب الخامس ، بل قال الدماميني إنما سكنت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالاستفهامية إذ كل ماله الصدر يعلق ، نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال إنه لغة رديئة (قوله لو أن حائماً) أى ومعمولاًها فاعل ثبت محذوفاً وثناء المال والمد كثرته والوفر الكثير (قوله في خبرها) أى أو اسمها المتأخر علمت ﴿ إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ ﴾ [آل عمران : ١٣] ، أو معمول خبرها نحو علمت أن زيداً لفي الدار قائم (قوله والظاهر أن المعلق إنما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها . وقد يقال أن اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحلت عنه كراهة توالى حرفي توكيد كما مر فهي مصدرة حكماً نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق إن) أى ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لأن إن أيضاً لها الصدارة . قال سم : لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق

علمت أن زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيوييه ، فعلى هذا المعلق إن . الثالث قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سببه الوجوب ، وأن الملقى لا عمل له ألبة والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

[٣٥٠] وَمَا كُنْتُ أُدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفاً على محل قوله ما البكا . ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقاً أخذاً من المرأة

ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجوز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر إن وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق . ومعنى إيجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر إن فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أى في غير المصدر أما إذا كان الملقى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم ، وفي غير اقتران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالإلغاء حينئذ واجب على ما مر (قوله والمعلق عالم في المحل) أى في محل الجملة بعد أن كان عاملا في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز إلخ) حتى ابتدائية تفرعية فالفعل بعدها واجب الرفع . ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التى اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وأن العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت إلخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكاء مفعول به أو أن الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اهـ ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ، ولا بد من تقدير ما هى بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبي وإلا لزم عمل أدري فى مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل أن يكون جملة فى الأصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا أو تقديرا نحو الذى مرّ على الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيدا متصفاً بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير . وبهذا التحقيق يعلم ما

[٣٥٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة من منتخبات قصائده من الطويل . الواو وللعطف وما للنفي والتاء فى كنت اسم كان وأدري خبره وما الهوى مفعوله . والشاهد فى ولا موجعات القلب حيث عطف بنصب التاء على محل مفعول أدري ، وهو بمعنى اعلم يقتضى مفعولين ، وما الاستفهامية علقته عن العمل لفظا وحتى للغاية بمعنى إلى أن تولت .

المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة . ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى . الرابع قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو : ﴿ فلينظر أيها أزكى طعاماً ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿ فستبصر ويصرون بأيكم المفتون ﴾ [القلم : ٦] ، ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، ﴿ يسألون أيان يوم الدين ﴾ [الذاريات : ١٢] ، ﴿ ويستنبئونك أحق هو ﴾ [يونس : ٥٣] ، ومنه ما حكاه سيويه من قولهم : أما ترى أى برق ههنا (لعلهم

في كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين ، وقوله أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبى كما في الأمثلة غير أو لم يتفكروا إلخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أولا لشيء أصلا كما في أو لم يتفكروا ويختص التعليق في القسم الأول أعنى غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغنى بقول تعالى : ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، بناء على الظاهر كما قاله الشمنى أن ما نافية لكن في التسهيل والجمع تخصيص تعليق هذه الأفعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أو لم يتفكروا وما بعده استئناف . قال الشمنى : وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شيء بصاحبكم من الجنون أى ليس به شيء منه اهـ وعليه لا مخالفة فتأمل .

(فائدة) : الجملة بعد المعلق مسد المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول فإن نصبه سد مسد الثانى نحو علمت زيدا أبوه من هو وإن لم يتعد إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهى في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وإن كان يتعدى إلى واحد سد مسده نحو عرفت أيهم زيد فإن كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبوه من هو فقال جماعة الجملة جمال . ورد بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا . وقال آخرون بدل فليل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتغال ولا حاجة إلى تقدير . وقال الفارسى : مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا في الهمع ومثله في المغنى وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح في محل آخر القول بالبدلية قال : وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت علمت زيد لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عالم في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق نحو علمت زيد أبوه قائم (قوله أو لم يتفكروا إلخ) ما نافية على ما مر واللجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن المجرور إذ الأصل أو لم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من إضافة

عِرْفَانٍ وَظَنَ ثَهْمَةً تُغْدِيَةً لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً) نحو : ﴿ وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونٍ أُمَهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [السجدة : ٧٨] ، أى لا تعرفون . وتقول سرق مالى وظننت زيّداً : أى اتهمته . واسم المفعول منه مظنون وظنين ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكاوير : ٢٤] ، أى بمتهم . وقد نهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت . وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما . وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً بخلافهما (وَلِرَأَى) التى مصدرها (الرَّؤْيَا) وهى الحلمية (أَلَمْ) أى انسب (مَا لِعَلَمًا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى) أى انتسب . ما موصول صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لا تم ، وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانتم ، ولعلما متعلق بانتمى ، وكذلك من قبل ، والتقدير أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم

الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده ، والجار والمجرور خبر تعدية ، وملتزمة نعت تعدية ، أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمه) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم التعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيّداً أى عرفت ذاته ، والثانية باتصافه الشئ بصفة كعلمت زيّداً قائماً أى عرفت اتصاف زيّداً بالقيام كالفرق بين عرف وعلم ، فمعنى علمت أن زيّداً قائم علمت اتصاف زيّداً بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيّداً فى نفسه ، ومعنى عرفت أن زيّداً قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيّداً به وبين المعنيين فرق ظاهر . ما ذهب له إليه ابن الحاجب وغيره . وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى . والفرق فى العمل إنما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غير ما) أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فى سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالها فى غير ما يتعديان فيه إلى المفعولين (قوله غالباً) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى يحل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولاً واحداً الذى نبه عليه المتن وإن عم ظاهر الشرح لزومهما أيضاً فلا يرد علم إذا انشقت شفته العليا فإنه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل إعراب وما يلزمه من تغيير إعراب المتن مغتفر لأنه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه . (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية ، وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لجرد الايضاح ويصح كونه مستقراً حالاً من علم

متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن .
قال الشاعر :

[٣٥١] أَبُو حَنْشٍ يُورِقْنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوْنَةُ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَسَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُذْرِكْ بِلَالَا

فهم من أراهم مفعول أول ، ورفقتى مفعول ثان . وإنما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لتلايعتقد أنه أحال على علم العرفانية . فإن قلت : ليس في قوله الرؤيا نص على المراد إذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية . قلت : الغالب والمشهور كونها

(قوله من الأحكام) أى إلا التعليق والإلغاء خلافاً للشاطبي كما في التصريح وغيره (قوله أبو حنش يورقنى إلخ) أبو حنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله ، أثالا مرخم في غير النداء للضرورة . يورقنى أى يسهرنى وآونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا في القاموس . وقول البعض : وأوان جمع أن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعلا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أثالا . وإذا الأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية ، والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزال ، واللام في لورد تعليلة والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد ، والآل بالمد . قال في المصباح : هو الذى يشبه السراب أهـ والسراب كما في القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء . وقال القاموس الآل السراب أو خاص بما في أول النهار أهـ والبلال بالكسر ما ييل به الخلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء . وبحث الدمامي في الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لأنه محقق ليس الكلام فيه ، وجعل رفقتى حالا وضعف بأن رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة . وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل وإضافته غير محصنة . ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته في اليقظة لا كونهم رفقته في المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وإنما قيد بقوله إلخ) ظاهر صنيعة أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمى (قوله أو يقظية) في تعبيره باليقظة دون البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدرا للرأى العلمية والبصرية . هذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال (قوله الغالب إلخ) أى وأما الرؤية بالثناء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى

[٣٥١] قالها عمرو بن أحمز الباهلي . وهى من قصيدة من الوافر يذكر بها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم إذا أتى أول الليل . وأبو حنش كنية رجل مبتدأ وخبره يورقنى أى يسهرنى من أرقه تأريفاً إذا أسهره ، وثلاثيه أرق بكسر العين ، وطلق اسم رجل عطف عليه ، وكذا عمار ، وآونة نصب على الظرف جمع أوان (قوله أثالا) بضم المعجمة وبالثاء المثناة اسم رجل وأصله أثالة فرخم . وفيه عذوران : أحدهما هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، لأن تقديره وعمار وأثالة آوأة ، والآخر الترخيم في غير حده . وعندى وجه للتخريج وهو أن الواو بمعنى باء الجر كما في بعث الشياه شاة ودرهما أى بدرهم ، وتكون للظرف أى بأوأة أى فيها . ويكون أصل أثالا وأثالا بواو العطف فحذف للضرورة وهو كثير في الشعر . وعلى كل تقدير لا يخلو عن تعسف . والشاهد في أراهم حيث نصبت أرى التى هى من الرؤيا مفعولين أحدهما الضمير والآخر رفقتى وحتى ابتدائية ، وإذا للظرف وما زائدة =

مصدر للحلمية (وَلَا تُجِزْ هُنَا) في هذا الباب (بَلَا دَلِيل * سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ) ويسمى اقتصاراً . أما الثاني فبالإجماع وفي الأول وهو حذفهما معاً اقتصاراً خلاف : فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً كما هو ظاهر إطلاق النظم . وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسكاً بنحو : ﴿أَعْنَدَهُ عِلْمَ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم : ٣٥] ، أى يعلم : ﴿وظننتم ظنَّ السَّوِّءِ﴾ [الفتح : ١٢] وقولهم من يسمع يخل ، وعن الأعلام الجواز في أفعال الظنّ

العلمية . قال في القاموس : الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله في هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامها أو انعدام أحدهما أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقاً وينبغي أن محل امتناع الحذف إذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم ، أما إذا أريد ظننت ظناً عجبياً أو عظيماً أو نحو ذلك أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إيهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغي الجواز أفاده الروداني . ومما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه في التسهيل (قوله ويسمى اقتصاراً) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصاراً للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى إلى واحد في صورة حذف أحدهما . فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافي ذلك نص البيانين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لأن نظرهم إلى المعاني الحاصلة في الحال ونظر النحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعدياً ولزوماً ووافق في المعنى البيانين ، ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليهما والمتجه عندي ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالإجماع) إنما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا قائماً فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها . ومثله يقال في الحذف للدليل . وإنما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصاراً . واختلف في حذف أحدهما اختصاراً لأن المحذوف للدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلف في حذفهما اقتصاراً (قوله مطلقاً) أى في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل الأعلام الآتي (قوله فهو يري) أى ما يعتقده حقاً وقد يقال كما في الروداني أن قوله تعالى : ﴿أَعْنَدَهُ عِلْمَ الْغَيْبِ﴾ [النجم : ٣٥] ، يشعر بالمفعولين فحذفهما للدليل (قوله وظننتم ظنَّ السَّوِّءِ) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم منتفياً أبداً ، وظنَّ السَّوِّءِ مفعول مطلق . ولى في كون الحذف هنا لغير دليل نظر لأن قوله تعالى : ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزِينَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الفتح : ١٢] ، يشعر بالمفعولين أو بما سد مسددهما وهو أن لَنْ يَنْقَلِبَ إلخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموعه

= ويجوز أن تكون حتى جارة وإذا في موضع جر ، ونجافى الليل نطوى ، ، والنخزال انقطاع (قوله إذا) للمفاجأة وأنا مبتدأ وخبره كالذى أى كالرجل الذى ، ويورى يجرى لورد وهو الأشهر . والورد بكسر الواو خلاف الصدر من ورد الماء ، واللام فيه للتعليل ، والآل الذى تراه أول النهار وآخره كأنه برفع الشخص وليس هو . والسراب الذى تراه نصف النهار كأنه ماء وبلا لا بكسر الباء الموحدة ما يبل به الخلق من الماء وغيره ، وأراد به ههنا الماء .

دون أفعال العلم . أما حذفهما للدليل ويسمى اختصاراً فجائز إجماعاً نحو : ﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ [الأنعام : ٢٢] ، وقوله : [٣٥٢] بِأَيِّ كِتَابٍ أُمِّ بَآئِيَةٍ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتُحْسِبُ وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف : فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك ، والمحذوف الأول قوله تعالى : ﴿ ولا يحسن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾ [آل عمران : ١٨٠] ، في قراءة يحسن بالياء آخر الحروف ، أي ولا يحسن الذين ييخلون ما ييخلون به هو خيراً . ومنه - والمحذوف الثاني - قوله : [٣٥٣] وَلَقَدْ نَزَّلْتَ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ .

حقاً وجعله جماعة كالرضى من الحذف للدليل . قال الروداني : وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثاني . وما قيل لا دلالة فيه في على الثاني قطعاً مكابرة لمقتضى الذوق السليم . ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خبراً يحصل له خيلة أي ظن بتنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الأعلام الجواز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها . تصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائي أو تزعمون أنهم شركائي جرياً على الأكثر من تعدى زعم إلى أن وصلتها ، ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسد مسدماً لأن ما يسد مسدماً بمنزلة (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني (قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو خيراً) هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما ييخلون ويصح تقديره بخلافهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أي ولا تحسن بخل الذين ييخلون إلخ (قوله ولقد نزلت إلخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لتظن أي فلا تظني غيره كائناً منى فليس منه فقول الشارح أي لا

[٣٥٢] قاله كميث بن زيد الأسدي وهو من الطويل . الباء تتعلق بترى وأي للاستفهام والضمير في حبه يرجع إلى أهل البيت ، لأن البيت من قصيدة مدحهم ، والشاعر كان يتغالي في محبتهم جداً ، والشاهد في وتحسب حيث حذف منه مفعولاه والتقدير وتحسبه عاراً على . وهذا بلا خلاف عند قيام القرينة .

[٣٥٣] قاله عنتر العباسي من قصيدته المشهورة من الكامل ، أراد أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . والخطاب في نزلت لمحبوته ، فلا تظني جواب القسم معترض بين الجار ومتعلقه . وغيره مفعول أول لتظني والثاني محذوف أي واقعا أو نحوه . وفيه الشاهد حيث حذفه للاختصار دون الاقتصار وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون . والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب أخرجه على أصله . ويروى الأكرم موضع المكرم وهو لتفضيل المفعول دل عليه المكرم .

أى فلا تظنى غيره واقعا منى (وَكُتْظَنُّ) عملاً ومعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع قال المبدوء بتاء الخطاب ، فانصب به مفعولين (إِنْ وَلَى * مُسْتَفْهَمًا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَصِلْ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلٍ) أى معمول (وَإِنْ يَبْغُضُ ذِي) المذكورات (فَصَلَّتْ يُخْتَمَلُ) فمن ذلك حيث لا فصل قوله :

[٣٥٤] عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت . والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح (قوله وكُتْظَنُّ) مفعول ثان لا جعل ومفعول ثان لا جعل ومفعول الأول تقول (قوله عملاً ومعنى) أى عند الجمهور وقيل عملاً فقط وتظهر ثمة الخلاف كما يحثه صاحب التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثانى (قوله جوازاً) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكى به كان بمعنى التلفظ كما فى الروداني (قوله مضارع قال) وألحق به السراق . قلت بالخطاب والكوفيون قل بالأمر كما فى التصريح (قوله بتاء الخطاب) أى لا بقيد الإفراد والتذكير . دماينى (قوله مستفهماً به) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماينى وغيره وإن اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو : * متى تقول القلص الرواسما * البيت فإن متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به ما يعم المفعولين معاً نحو أزيذا قائماً تقول ومعمول نحو أهنذا تقول زيذا ضارباً ، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيذا آتياً أفاده سم (قوله وإن يبغض ذى) أى منفرداً أو مجتمعاً مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بأكملها كالفصل ببعضها على ما يحثه سم ، قال لأن الأصل فى ضم الجائز إلى الجائز الجواز ، قال يس : والأقرب أنه احتراز عن الفصل بأكملها ، قال : ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وإن يبغض ذى إلخ حشو لأنه لم يقد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول إلخ) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح :

[٣٥٤] قاله عمرو بن معد يكرب المدحجى الصحابى رضى الله عنه ، وهو من قصيدة من الطويل . وأصل علام على ما وما للاستفهام فلما اتصل به حرف الجر حذفت الألف منه . والشاهد فى تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن أحدهما الرمح والآخر الجملة أعنى قوله يثقل عاتقى من الأثقال . والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كسر الخيل ، ويجوز فى الرمح الرفع على الابتداء وخبره يثقل على أن يكون تقول على بابيه وإذا ظرف لقوله يثقل ، وإذا الخيل ظرف لقوله لم أطعن ، والجملتان بعد إذا فى الموضعين اسميتان فى الصورة فعليتان فى التقدير ، إذ أصلهما إذا لم أطعن أنا وإذا كرت الخيل محذوف الفعل لدلالة الثانى عليه .

وقوله :

[٣٥٥] مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يُذْنِبِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومنه - مع الفصل بالظرف - قوله :

[٣٥٦] أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوَمَا

ومنه - مع الفصل بالعمول - قوله :

[٣٥٧] أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فإن فقد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزئين على الحكاية نحو قال زيد عمرو

طعنه بالرمح ضربه وطعن في المفازة ذهب وفي السن كبر وفي الأمر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر ، وجاء الأخير من باب منع في لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع في الكل لمكان حرف الخلق اهـ بالمعنى ، وإذا الأولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للم أطعن والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كَرِّ الخيل (قوله القلوص) بضمين جمع قلوص الناقة الشابة ، الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الأرض لشدة الوطء في القاموس (قوله أبعد بعد إلخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزماني ومثل الفصل بالظرف المكاني أعندى تقول زيداً جالساً (قوله شملى) مصدر شملهم الأمر كفرح ونصر شملاً وشمولاً إذا عمهم كما في القاموس . وفي شواهد العينى هو الاجتماع . وفي المصباح : جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم ، وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأأنت تقول زيد منطلق) إنما يتعين فيه الرفع إذا جعل فاعل محذوف يفسره

[٣٥٥] قاله هدبة بن خشرم العذرى . الشاهد في تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن : أحدهما القلوص جمع قلوص وهى الشابة من النوق ، والرواسم صفتة جمع راسمة من الرسم نوع من سير الإبل والآخر يعملن ، ويروى متى تظن فلا شاهد فيه . ويقال الصواب أم خازماً لقصة هذا ذكرناها في الأصل .

[٣٥٦] هو من البسيط . الهمزة للاستفهام ، وبعد نصب على الظرف ، والعامل فيه تقول وبعد بضم الباء مجرور بالإضافة . وبينهما جناس محرف والشاهد في تقول حيث نصب المفعولين وهما الدار جامعة وكذا تقول الثانى نصب البعد محتوماً وشملى معمول لجامعة وهو الاجتماع ، يقال جمع الله شمله إذا دعا له بتأليف .

[٣٥٧] قاله كميت بن زيد الأسدى ، وهو من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن والهمزة للاستفهام . وتقول بمعنى تظن وهو الشاهد ، وجهالاً جمع جاهل مفعوله الثانى . وبني لؤى مفعوله الأول . وأراد بهم قريشاً . والمعنى أظن بنى لؤى جهالاً أم متجاهلين حين استعالموا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضربين مع فضلهم عليهم ، والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به . ولعمرك أيك معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وخيره محذوف أى قسمى وأم معادلة للهمزة والألف للاشباع .

منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق .
(تنبيه) : زاد السهيلي شرطاً آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أقول لزيد عمرو منطلق . وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً . وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال .
 هذا كله في غير لغة سليم **(وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظْنٍ مُطْلَقاً)** أى ولو مع فقد الشروط المذكورة **(عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقاً)** وقوله :

[٣٥٨] **قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيْنَا**

المذكور جاز العمل اتفاقاً لتوفر الشروط كذا في التوضيح . واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضح في الحواشي من أن الحكم إنما هو للمذكور وأما المضمّر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عن خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمّر وذكر الظاهر لمجرد التفسير **(قوله باللام)** لأنها تبعده من الظن **(قوله أن يكون حاضراً)** وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بهل لأنها تخصص المضارع بالاستقبال والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على إطلاقه ، واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله : * **فمتى تقول الدار تجمعنا** * بنصب الدار على أنه المفعول الأول وتجمعنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لأن متى ظرف مستقبل متعلق به . وبحث فيه الموضح والداميني وغيرهما بأن لا نسلم هل متى بتقول بل هي متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه . قال الدماميني : فإن قيل المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب فأما الأسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسئول عنه **(قوله وفي شرحه أن يكون إلخ)** ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفصره في شرحه بأن يكون إلخ **(قوله وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سليم)** وهل يعلمونه باقياً على معناه أو لا يعلمونه حتى يضمّنوه معنى الظن ؟ قولان اختار ثانيهما ابن جني ، وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله قالت وكنت إلخ اه سم ، ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لأن

[٣٥٨] قاله إعرابي صاد ضبا وأنى به إلى امرأته فقالت له هذا - وأشارت إليه - لعمر الله إسرائيل : أى ما مسح من بني إسرائيل . وإسرائيل بالنون لغة في بني إسرائيل باللام ومعناه عبد الله . وقيل سمي يعقوب عليه السلام إسرائيل لأنه لما هرب من أخيه عيسو كان يسرى بالليل ويكمن بالنهار . الشاهد في قالت . حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى ظننت على لغة سليم . أحدهما هذا والآخر إسرائيلنا . وفيه حذف تقديره هذا ممسوخ إسرائيل أى بني إسرائيل ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأشبع حركة النون بالألف . ولعمر الله معترض بينهما وهو مبتدأ وخبره محذوف أى لعمر الله يميني أو قسمي . وكذا قوله وكنت رجلاً معترض بين القول ومعموليّه . والفطين من الفطنة وهو الذكاء والفهم الجيد .

(تنبيه) : على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه . ومنه قوله :

[٣٥٩] إِذَا قُلْتُ أُنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا غَنَةَ الْوَلِيَّةِ بِالْهَجْرِ

(خاتمة) : قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ،

وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة نحو قلت شعراً وخطبة وحديثاً ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو : ﴿ يقول له إبراهيم ﴾ [الأنبياء : ٦٠] ، أى يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم خلافاً لمنع هذا النوع . ومن أجاز به ابن خروف والزخشرى . وإما جملة فتحكى

هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا إسرائيل لأنها تعتقد فى الضباب أنها من مسخ بنى إسرائيل قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائيل على تقدير مضاف أى مسخ بنى إسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمية لأنه لغة فى إسرائيل اهـ تصریح (قوله هذا) إشارة إلى نصب صاده الأعرابى قائل هذا البيت والضمير فى قالت إلى امرأته إسرائيل أى من ممسوخ بنى إسرائيل لغة فى إسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وأن أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة إجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم ، والمنقول عن البصريين الفتح إذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أى جواز لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط ، وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أى إلى أهل بلدة اسم فاعل من أبت إلى فاعل من أبت إلى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا فى شواهد العينية . وفى القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل ، والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة . والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لإيهام عبارته أن القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الأصلى أيضا (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل إبراهيم فى الآية منادى أو خبرا لمبتدأ محذوف (قوله وإما جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما فى : ﴿ قالوا سلاما قال سلام ﴾ [الذاريات : ٢٥] ، أى سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام وإلا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال محمد

[٣٥٩] قاله الخطيبه جرول بن أوس . وهو من قصيدة من الطويل يمدح فيها بعيره وأوصافه التى ترغب فى الإبل . وإذا للشرط ، وقلت بمعنى ظننت ، ، وفيه الشاهد فلذلك جاءت أتى بالفتح وهو على لغة تسليم . وأهل بلدة كلام إضافى منصوب بآيب وأصله آيب إلى أهل بلدة ، يقال ابت إلى بنى فلان إذا أتيتهم ليلا (قوله وضعت) جواب إذا والباقي بها بمعنى فى وكذا التى فى بالهجر ، وهو بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر ، وأصله تحريك الجيم وسكنت للضرورة . والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف وهى البرذعة، قاله أبو عبيد . ويقال هى التى توضع تحت البرذعة . والضمير فى بها يرجع إلى البلدة وفى عنه إلى بعيره المدح .

به فتكون في موضع مفعوله . والله أعلم .

[أَعْلَمَ وَأَرَى]

(إلى ثلاثة) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) المتعديين إلى مفعولين (عَدَّوْ إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل و (صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا) لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ، فيصير متعدياً إن كان لازماً ، نحو جلس زيد وأجلست زيداً ، ويزاد مفعولاً إن كان متعدياً : نحو لبس زيد جبة ، وألبست زيداً جبة ، ورأيت الحق

الخ على طريق المجاز كما مر . واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجاوز على المعنى بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطلق عمر وكذا في الجمع . وقال الرضى : فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد وإذا قال زيد أنا قائم قلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم قلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم قلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتباراً بحال الحكاية فإن زيدا وعمر فيه غائبان اهـ وصرخ صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيت بخط الشنوائى . والظاهر أن العكس كذلك قال في الجمع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول في قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمر وقائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغى أن يلتزموا في الملحونة اهـ والوجه عند الجواز إذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (قوله في موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

[اعلم وأرى]

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها في الترتيب ووجهت الأولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى إذ لا مزية لإحدهما على الأخرى فليست إحدهما تابعة في العمل للأخرى فليست إحدى النسختين أحسن كما زعمه يسّ وتبعه البعض . وأصل أرى أراى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها (قوله أرى) ولو حليمية نحو : ﴿ إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال : ٤٣] (قوله على الفعل الثلاثي) قيد بذلك لأن غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله إن كان متعدياً) أى لواحد أو اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلاً لأنه يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضاً حقاً (قوله مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق قوله

غالبًا ، وأراني الله الحق غالبًا ، وعلمت الصدق نافعًا ، وأعلمني الله الصدق نافعًا (وَمَا) حقق (لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ) ورأيت الأحكام (مُطْلَقًا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقَّقًا) فيجوز حذفهما معا اختصارًا إجماعًا ، وفي حذف أحدهما اختصارًا ما سبق . ويمتنع حذف أحدهما اقتصارًا إجماعًا ، وفي حذفهما معًا اقتصارًا الخلف السابق . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو وأعلمت زيدًا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكابر . وقوله :

[٣٦٠] وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَزَافُ مُسْتَكْفًى وَأُسَمِّحُ وَاهِبٍ

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو : أعلمت زيدًا لعمرو قائم ، وأريت خالدًا لبكر منطلق . وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه . ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا (وَأَنْ تَعَدِّيَا) أى رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فَلَاثِنَيْنِ)

لمفعول أو حققا متعلق قوله للثان والثالث ، أو صفة مطلق أو تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جعله بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول على من اشترطه لجواز الإلغاء والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظًا في طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لأن أصلهما المبتدأ والخير كمفعول علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أى مع ذكر الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففي التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم : جوازه مطلقا لحصول الفائدة إذا الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعول ظننت وحيثذا فالتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفي حذف أحدهما اختصارا ما سبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما في حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه في الباب السابق (قوله وفي حذفهما معا إلخ) قال شمس : قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضا كما علمت مما مر على ابن مالك (قوله وأنت أراى الله إلخ) الأصل أراى إياك أمتع عاصم فلما قدم المفعول فلما قدم المفعول الثانى أبدل بصمير الرفع وجعل مبتدأ ، والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما في العينى أى مطلوبًا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا)

[شواهد أعلم وأرى]

[٣٦٠] هو من الطويل . وأنت مبتدأ . وامنع عاصم خبره . وافعل فى المواضع الثلاثة للتفضيل . والشاهد فى أراى الله حيث ألفى عمل أرى الذى يستدعى ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه . ومستكفى اسم مفعول من استكفته الشئ مكفانيه . والرأفة الشفقة والحمو . والسماحة الجود والكرم .

(بِه) أى بالهمزة (تَوْصِيًّا) لما عرفت ، فتقول أريت زيدا الهلال ، وأعلمته الخبر (وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى من هذين المفعولين (كَتَانِي أَتْنِي) مفعولى (كَسَا) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة وأعطيته درهماً (فَهُوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِه) أى الثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ) أى ذو اقتداء ، فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاختصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء . نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ، فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثانى لأن أعلم قلبية وأرى إن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة : ٢٦٠] (وَكَاذِبٌ سَابِقٌ)

اعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف نحو : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة : ٣١] ، لا بالهمزة . وأجيب بأن فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين ، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبيت زيدا جبة جائز . وتوصلا إما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ويرجع هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بخلاف الأول (قوله لما عرفت) أى فى أول الباب (قوله اثنى مفعولى) الإضافة بيانية (قوله فهو به إلخ) أى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه فى بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر : * ومن يعلق ههنا فما أسا * لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو اثنتين) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لأنه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالجميع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاختصار عليه وعلى الأول) ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الإلغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالإعمال وجوبا ، كما تقول زيدا درهما أعطيت . وإنما امتنع الإلغاء لامتناع الأخبار بالثانى عن الأول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر ، وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصددده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل ببحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لأن كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٦] ، ويكون مضافا إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية إحيائك الموتى ، فظهر أن أرنى كيفية إحيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وإن سبك جملة تحيى بإحياء لكونها مضافا إليها أفاده الرودانى وتقرير المصريح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بأن جملة كيف تحيى الموتى

المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نبأ) و (أخبراً) و (حدث) و (ألباً) و (كذلك أخبراً) لتضمنها معناه كقوله :

[٣٦١] لُبْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسْمِهَا يُهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ
وكقوله :

[٣٦٢] وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِنِي

يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية إحياائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرًا (قوله نبأ وأخبراً إلخ) قال شيخ الإسلام : أعلم أن نبأ وأنباً وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهى مبنية للمفعول اهـ وقد وقع في القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل إليها واحد صريح واثنين سد مسددهما إن المكسورة المتعلقة باللام ومعمولاها في قوله تعالى : ﴿ يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ ﴾ [سبأ : ٧] ، الآية إلا أن يقال مراد شيخ الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة ، وفي الدماميني من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلًا بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى أعلم ، وفي قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك ، وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر إذا الحال قيد في عاملها على معنى في فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمر وفي حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الإخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما الخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فإن له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعاً إلخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى إلى إلخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بدم زرعة الذى كان يسفه عليه في أشعاره (قوله وما عليك إلخ) ما للاستفهام الإنكارى أى أى شئ عليك وقوله أن تعودينى أى في أن تعودينى متعلق بما

[٣٦١] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد . الشاهد في قوله نبئت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء التى نابت عن الفاعل أى أخبرت . والثانى زرعة . والثالث يهدى إلى (قوله والسفاهة) مبتدأ وكاسمها خبره اعتراض بين المفعولين . أراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله ينكر اسمه . وغرائب الأشعار كلام إضافي مفعول يهدى .

[٣٦٢] وبعده : وَلَجَعَلَنِي لُطْفَةً فِي أَلْقَابِ بَارِدَةٍ وَتَغَمَّسِي فَأَكِ فِيهَا تُسَمُّ تُسَيِّقُنِي قَالَهُمَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي كَلَاب . وهما من البسيط . وما بمعنى ليس أى ليس بأس عليك . وقيل ما استفهام مبتدأ وعليك خبره وإذا متعلقة به . والشاهد في أخبرتنى حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء والضمير المنصوب . ودنفاً وهو بفتح الدال وكسر النون وفي آخره فاء صفة مشبهة من الدنف بفتح الحاء وهو المرض الملازم . وغاب بعلك حال ويوما ظرف لأخبرتني (قوله إن تعودينى) أى بأن تعودينى والباء تتعلق بخبر ما وإن مصدرية والمعنى ليس عليك بسبب عيادتك إياي بأس وقت غياب بعلك أى زوجك .

وكقوله :

[٣٦٣] أَوْ مُنِعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمْ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

وكقوله :

[٣٦٤] وَأَبْنَيْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وكقوله :

[٣٦٥] وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بِمَصْرَ أَعُوذَهَا

(تنبيهه) : دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ، فدخل الهمزة على الفعل يجعله متعدياً إلى مفعول لم يكن متعدياً إليه بدونها ، وصوغه للمفعول يجعله قاصراً عن مفعول كان متعدياً إليه قبل الصوغ ، فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صغته للمفعول صار متعدياً إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعدياً إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير متعد ،

تعلق به عليك . وقول البعض أن تعودني مفعول لعليك فاسد (قوله ما تسألون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أى أجز به كما زعموا أى بلوا كالبلى الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليل . وقوله بمصر صفة لأهل أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت (قوله فالذى لا يتعدى إلخ) تفريع على قوله فدخل الهمزة إلخ ولم يقل والذي يتعدى إلى واحد إن دخلته همزة النقل تعدى إلى اثنين والذي يتعدى إلى اثنين إن دخلته همزة النقل تعدى إلى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضاً توطئة لقوله والمتعدى إلى ثلاثة إلخ

[٣٦٣] قاله الحارث بن حلزة الشكري . وهو من قصيدته المشهورة من الخفيف (قوله أو منعتم) عطف على قوله أو سكتم في البيت السابق . والمعنى أو منعتم ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبينكم فلائى شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا وما موصولة . وتسألون مجهول صلتها والعائد محذوف أى تسألونه . ومن استفهام فى معنى النفى كما فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] والشاهد فى حديثه حيث نصب ثلاثة مفاعيل : الضمير المرفوع الذى ناب عن الفاعل والضمير المنصوب والجملة أعنى قوله له علينا العلاء . والمعنى فمن بلغكم إنه اعتلانا أو قهرنا فى قديم الدهر فتطمعون فى ذلك منا ، ولا يجوز أن يكون حالاً لأنها هى المحدث بها .

[٣٦٤] قاله الأعشى بن ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من المتقارب يمدح بها قيس بن معدى كرب الشاهد فى أنبت حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء وقيساً وخير أهل اليمن (قوله ولم أبله) حال أى لم أختبره من بلوته إذا جربته واختبرته (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أى لم أبله بلوا مثل الذى زعموا أى قالوا . وما موصولة والعائد محذوف أى كما زعموا فيه . ويجوز أن تكون مصدرية أى كزعمهم فيه أنه من خير أهل اليمن .

[٣٦٥] قاله العوام بن عقبة بن كعب بن رهير . وهو من قصيدة من الطويل ، والشاهد فى خيرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وسوداء الغميم بالغين المعجمة وهى امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكان عقبة بن كعب تشبب بها ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة ، فخرج إلى مصر فى ميرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها ، وأنشأ يقول البيت . ومنها :

فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن ، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع^(١) اهـ .

(خاتمة) : أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه أظننت زيداً عمراً فاضلاً ؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت . ومذهبه في ذلك ضعيف لأن المتعدى بالهمزة فرع من المتعدى بالتجرد وليس في الأفعال متعدّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس على علم أو رأى لجاز أن يقال ألبست زيداً عمراً ثوباً ، وهذا لا يجوز إجماعاً ، والله أعلم .

[الفاعل]

(الفاعل) في عرف النحاة هو الاسم (الَّذِي) أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة أو مؤول به

(قوله لحق بباب ظن) أى في التعدى إلى اثنين لا في سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصاراً لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرتة فانكسر فمطاوع المتعدى إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كما علمته الصدق نافعاً فعلمه نافعاً ، ومطاوع المتعدى إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فعلمه ، ومطاوع المتعدى إلى واحد لازم ككسرتة فانكسر (قوله الثنائية) أى التعدية إلى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعمل معاملة علم ورأى في النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقاً وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب في جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست إلخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على أعلم وأرى لأن لبس متعد لواحد فالهمزة إنما تعديه إلى الثاني فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيداً عمراً جبة .

[الفاعل]

(قوله في عرف النحاة) وأما في اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند إليه فعل) أى على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب زيد وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد أصالة فخرج من التوابع البذل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعي . قال يس : على أنا لا نسلم الإسناد في البذلند بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول . قال شيخنا : أى فالمدكور لم يسند إليه أصلاً وكلاماً فيه لا في المقدر اهـ .

= قِيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدُنَا مَلَا حَةً عَيْنُهَا أَمْ أَغْبَرُ جِلْدُهَا
ويروى سوداء القلوب وهو لقبها ، واسمها ليلي . والثالث مريضة (قوله بمصر) صفة لقوله أهلى ، وأعوذها جملة وقعت حالا .

(١) والفعل المطاوع هو الذى يتعدى إلى واحد لازم أو إلى اثنين فنقول : علمته نتعلم . فهذا مطاوع فتعدى لواحد لازم . أما المتعدى لاثنين فنقول : أعلمته العلم نافعاً فعلمه نافعاً . والمطاوعة هي حصول الأثر من الأول للثاني .

(كَمَرَفُوعِي) الفعل والصفة من قولك (أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل لأنه أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، ووجهه فاعل لأنه أسند إليه مؤوّل بالفعل المذكور وهو منيرًا : فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤوّل به نحو : ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت : ٥١]

وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشيخ في شرحه على التوضيح : لا حاجة إلى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لأن اسم كان لم يسند إليه كان لأن معناه ليس منسوباً إليه وإنما هو منسوب إلى مضمون الجملة اهـ وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان وأخواتها (قوله أصلي الصيغة) المراد بأصالتها عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لأن الفعل فهما ليس أصلي الصيغة لأن الصيغة الأصلية بفتح فكسر ، نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤوّل به) أي الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤوّل بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمرفوعى أتى) عد^(١) فاعلى أتى ونعم واحداً كما أشار إليه الشارح لأن الرفع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤوّل بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقم (قوله والمؤوّل به) أي لوجود سابق ولو تقديراً وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤوّل الفاعل بالاسم من غير سابق عند البصريين وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب التسوية إن جعلنا سواء في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة : ٦] ، خبراً وما بعده فاعلاً وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار . وقيل تقع فاعلاً مطلقاً نحو يعجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد بدليل : ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَهُ﴾ [يوسف : ٣٥] ، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، ولا حجة فيهما أما الأول فلاحتمال أن يكون فاعل بدأ ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدأ لهم بداء كما جاء مصرحاً به في قوله : * بدأ لي من تلك القلوص بداء * وجملة ليسجنته جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاءً لأن المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدأ لهم كذا في المغنى . وأما الثانى فلما يأتي . وقيل تقع إن علق عنها فعل قلبى بمعلق . وقال الدماميني تبعاً للمغنى : إن

(١) (قوله عد) أظهر منه أن قوله نعم إلخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم في العامل .

والتقييد بالفعل يخرج المبتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل ، وذكر أو مؤول به لإدخال الفاعل المسند إليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه .

(تنبيه) : للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقي : الأول الرفع وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، أو اسمه نحو : (من قبله الرجل امرأته الوضوء) ، أو بمن أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴾ [المائدة : ١٩] ، ونحو : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لأن الإسناد حينئذ في الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اهـ فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزوه إنما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدأ) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤول بالفعل . وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فإن المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر ، فالمصدر نحو أعجبنى ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبنى عطاء المال عمرو ، واسم الفاعل نحو هيات نجد ، والظرف نحو أعندك زيد ، وشبهه هو الجار والمجرور نحو ﴿ ألي الله شك ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، وهذان بحسب الظاهر وإلا ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أي سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكره كوحده^(١) فلا يتعدد فالفاعل^(٢) في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا في أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب جعل في أجزائه . وأما قوله : * فتلقفها رجل رجل *

فالأصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أي متناوبين فحذف الفاعل^(٣) وأقيم الحال مقامه (قوله بإضافة المصدر) أي بالمصدر المضاف أو الباء سببيه ليجري كلامه على الأصح من أن العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور . وذهب بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا .

(١) (قوله كوحده) لأن الأثر الواحد لا ينشأ إلا من واحد .

(٢) (قوله فالفاعل إلخ) فيه أن الثاني تابع كما مر ، وتوقف معنى الفعل على شيء آخر لا يجمع التبعة .

(٣) (قوله فحذف الفاعل) فيه أن المعبر الظاهر فيكون الثاني تابعا بإسقاط العاطف . ولو كان من باب الحذف لذكر في المواضع الآتية .

[٣٦٦] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبَوْنُ بِنَى زِيَاد

ويقضى حيثُ بالرفع على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريم . وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة ، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لأن شرط جر الفاعل بمن

(قوله بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو ﴿ هِيَاهُ هِيَاهُ لَمَّا تَوَعَدُون ﴾ [المؤمنون : ٣٦] (قوله بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والأنباء تنمى أن تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل . وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب في آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثاني أنه تقديري لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا محلاً أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابه كذا لاقتضائه أن المحلى لا يكون في المعرب . كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديري بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير . ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ، ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الأول لكونه حرفاً زائداً وقوته في الثاني ، لكن في حاشية شيخنا أن ما أضيف إليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة وهذا هو الذي سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله :

وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فإن كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا إذا كان المعطوف نكرة والعطف ييل أو لكن لأنهما بعد النفي والنهي لإثبات الحكم لما بعدهما نعم إن قصد ييل نقل النفي لما بعدهما كما جوزه الميرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكماً واحداً وعدهما في باب النائب عن

أن يكون نكرة بعد نفى أو شبهه . الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله :
[٣٦٧] فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تُرَدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا

الفاعل حكيم وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالباً فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه أما معه فيجوز للدليل كما في التسهيل . ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو ، والمصدر نحو ضرباً زيدا أو اطعام في يوم بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لجموده ، وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل لأن الجامد إذا أول بمشتق تحمل ، وضرباً زيدا في معنى اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو : ﴿ وَلَا يَصْدُنْكَ ﴾ [القصص : ٧٨] ، وكون الفاعل فيه محذوفاً لعله فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، أى بهم فحذف فاعل الثاني ، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد الأصل ما قام أحد إلا زيد وفي استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ، ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكان المحذوف غير فاعل ، ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن يزيد وأجمل يزيد على أن يكون الأصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، ا هـ وهو نص فيما قلناه أولاً فله الحمد . وأما الاستثناء المفرغ فلأن الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد إلا وهو مذكور وكون الأصل ما قام أحد إلا زيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ . قال يس : وبقي سادس وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وإنما هو منفي عن غيره مثبت له ا هـ وقد يقال يضمن في أحدهما مع الإتيان بالآخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لأن الفعل وفاعله إلخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة ، فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه . هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكاً بنحو قوله فإن كان

[شواهد الفاعل]

[٣٦٧] قاله سوار بن المضمر من قصيدة من الطويل حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه . الفاء للعطف وإن للشرط وكان لا يرضيك فعله ، وجوابه لا إخالك . والشاهد في حذف فاعل كان الذي هو اسمه فإن التقدير فإن كان هو لا يرضيك أى ما نحن عليه من السلامة . واحتج به الكسائي على جواز حذف الفاعل وحتى للغاية . وتردني منصوب بان المقصورة ويتعلق به إلى قطري . وأراد به قطري بن الفجاءة الخارجي . والأفصح كسر الهمزة في لا إخالك أى لا أظنك . والكاف مفعوله الأول وراضياً مفعول الثاني .

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أى ما نحن عليه من السلامة . الثالث وجوب تأخيرته عن رافعه ، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما فى نحو زيد قام وإما فاعلاً محذوف الفعل كما فى نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، ويجوز الأمران فى نحو : ﴿ أبشر يهودنا ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، والأرجح الفاعلية لما سيأتى فى باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله (وَبَعْدَ فِعْلٍ) أى وشبهه (فَاعِلٌ)

إلخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازاً وفاعل يرضيك أيضاً وإن لم يتعرض له الشارح فى التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان . وحتى للغاية بمعنى إلى كما فى العنى . وقطرى بفتح القاف والطاء رجل خارجى (قوله على أن التقدير فإن كان هو) أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخيرته) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يميزون فاعلية زيد فى زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما فى نحو وإن أحد إلخ) على أى الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبراً عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والجرور بعده (قوله لما سيأتى) من أن الأصل فى الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية فى الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا . ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لأنه لا يكون إلا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما فى علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثر ما وطالما كذا قالوا . قال الشاطبى وهو غير متعين فى قلما لأنها تستعمل للنفى المحض فيمكن أن تكون حرفاً نافياً كما فلا تطلب فاعلاً وقوله تستعمل للنفى المحض أى غالباً وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل ثم رأيت فى المعنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملة فعلية صرح بفعلها وأن يلاؤها فعلاً مقدراً يفسره المذكور فى قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة . وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة . ويستثنى أيضاً الفعل المؤكد كما فى * أتاك أتاك اللاحقون*^(١) وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وإنما خص الفعل بالذكر لأنه الأصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوى أى وبعد مفهوم فعل إلخ فلا اقتصار

(١) هنا صدر من بيت شعري وتكملة : ... احبس احبس . والشاهد فيه أن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل لأنها مؤكدة .

فاعل مبتدأ خبره. في الظرف قبله ، أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ)^(١) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فَهُوَ) ذاك (وَالْأَيُّ) أى وإن لم يظهر في اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى فهو ضمير (أَسْتَقَرَّ) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء :

[٣٦٨] مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَئِيدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ أُمَ حَدِيدَا

في كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوّغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا إذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمعى أن يكون ما أضيف إليه الظرف صالحا لأن يتبدأ به وهو هنا كذلك ، لأن المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لأن يتبدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وإن كان عاما فلا تغفل (قوله فَإِنْ ظَهَرَ) أى الفاعل في المعنى أى داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أى الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المراهى . وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى إذ هو المتكلم عليه هنا ولأنه الواجب التأخير عن الفعل . اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله وإلا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فإنه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر إلخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل إلخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل إلخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو زيد قام . وتظهر ثمرة الخلاف في الثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفي كلام الدمامينى ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلام وابن عصفور^(٢) في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلمما وصال على طول الصدود يسدوم

على رفع وصال يسدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ وكذا في التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزية حيث رفع مشيها فاعلا للحال أعنى وئيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خير له وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهى التانى والجنديل الحجر وإنما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على

[٣٦٨] قالته الخنساء بنت عمر الصحابية رضى الله عنها . وجمهور أهل اللغة على أنه للزباء بفتح الزاى المعجمة وتشديد الباء الموحدة . وما استفهام . والجمال جمع جمل ، واللام تتعلق بمحذوف أى استقر ، والشاهد في مشيها وئيدا حيث استدلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل ، وأن مشيها فاعل ارتفع بقوله وئيدا ، وهو اسم فاعل كالقوى والسمين بفتح الواو وكسر الهمة وهو صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كاللوى من بعد . وقالت البصرية هو مبتدأ خبره محذوف باق معموله والتقدير مشيها يكون وئيدا أو وجد . وقيل روى هذا مثلاً ، الرفع على ما ذكرنا من الخلاف ، والنصب على المصدر أى تمشى مشيها ، والخفض بدل اشتغال من الجمال والهمزة للاستفهام . وجندلا منصوب بيجتملن وهو الحجر ، وأم متصلة عطف على أجندلا أى أم يحملن حديدا .

(١) أشار بذلك إلى أن الفاعل وشبهه لابد له من مرفوع .

(٢) سبق التعريف بهما .

وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وثيذا .
وقيل ضرورة وقد روى مثلثا : الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر أى تمشى
مشيها ، والخفض بدل اشتغال من الجمال (وَجَرَدِ الْفَعْل) من علامة التثنية والجمع (إذا
مَا أُسْنِدَا * لِاثْنَيْنِ) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أَوْ جَمْعُ كَفَازَ الشُّهَدَا) ويفوز
الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات . هذه اللغة المشهورة (وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة
(سَعِدَا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وَسَعِدُوا) العمرون ويسعدون العمرون . وسعدن
الهندات ويسعدن الهندات . ومن ذلك قوله :

[٣٦٩] تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقَيْنِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

الاستفهام لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتخلوا الجملة
الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه المغنى أنه
تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ
(قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا
يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يميزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أى
من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام^(١) ففى قوله
الفعل ما تقدم فى قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما
على الصحيح نحو ما قاما زيد وعمرو ، وقاموا زيد وعمرو وبكر . ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة
جاءوني من جاءك لأنها لم تسمع فى ذلك ، وضعفه فى المغنى بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل
كان لحاقها هنا أولى لحفاء الجمعية قال : وقد جَوَزَ الرَّخْشَرَى فى : ﴿ لا يَمْلِكُونَ الشِّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ
الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ [مريم : ٨٧] ، كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى الدمامينى ينبغى
على هذه اللغة ترك العلامة جواز فى قولك قام اليوم أخواك وجوبا فى قولك ما قام إلا أخواك كما يفعل فى
علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بإلا كما يأتى وإنه إذا قيل : قام وقعد أخواك فإنه يتصل بكل
من الفعلين ألف إلا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة ، وجَوَزَ فى المغنى فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ
عَمُوا وَصَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٧١] تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير

[٣٦٩] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة طويلة من الطويل يرثى بها مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما . الضمير
فى تولى يرجع إلى مصعب ، وبنفسه تأكيد والباء زائدة . وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا إذا خرج من الجانب
الآخر . والشاهد فى قوله وقد أسلماه حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين وهما مبعد وحميم ، والقياس أسلمه أى خذلاه .
يقال أسلمت فلانا إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه . والجملة حال . وأراد بالمبعد الأجنبى . وبالحميم الصاحب الذى يهتم لصاحبه .

(١) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام فى هذا الصدد .

وقوله :

[٣٧٠] نَسِيًا حَاتِمًا وَأَوْسًا لَدُنْ فَاحِشٍ عَطَايَاكَ يَا أَبْنَى عِبْدِ الْعَزِيزِ^(١)

وقوله :

[٣٧١] نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

وقوله :

[٣٧٢] يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَفْلِدُ

وقوله :

[٣٧٣] زَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْحُدُودِ الْتَوَاضِعِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث ، وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة

مستتر في الماهل . قال : وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اهـ قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجي هم » والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرًا ومخرجي خبرًا مقدمًا فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته عليه السلام وقد قال الناظم سابقا :

والشان مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الأفراد طبقا استقر (قوله تولى) أى مصعب بن الزبير . والمارقين الخارجين . أسلماه أى خذلاه وأسلماه إلى عدوه . والمبعد في التصريح اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب اهـ والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذى يهتم بصاحبه كما في غيره البيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبر بأكلوني مع أن حقها أكلتنى أو أكلتنى لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالأكل مجازا

[٣٧٠] البيت من الخفيف .

[٣٧١] البيت من الكامل .

[٣٧٢] هو من المتقارب . الشاهد في يلومونى حيث جمع الفعل المسند في الظاهر وهو قوله أهلى (قوله فكلهم) مبتدأ ، وألوم خبره من اللوم وهو العذل . ويروى يعذل من العذل . وإفراد الخبر بالنظر إلى لفظ كل أو للضرورة فافهم .

[٣٧٣] قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبى سفيان . وهو من الطويل . الشاهد في رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر ، والقياس رأيت الغواني وهو جمع غانية وهى المرأة التى غنيت بحسنها وجمالها . والشيب مفعول رانين وهو من رؤية العين فلذلك اقتصر على مفعول واحد ولاح بعارضى حال أى ظهر فى صفحة خدى . وفاء عرضن عطف على رأين . والفاء تصلح للتسبب . والباء فى بالحدود وتعلق بأعرضن . يقال أعرض عنه بخدمه إذا لم يلتفت إليه . ويجوز أن تكون للسببية أى بسبب الحدود النواضر أعرضن عني لأن الحدود النواضر لا تكون إلا فى الشبيهة وهو جمع ناضر من النضر وهى الحسن والرونق .

(١) البيت من الخفيف ، وقائله مجهول والشاهد فيه قوله : (نسيا حاتم وأوس) حيث ألحق الشاعر علامة التثنية بالفعل (نسى) وهو مسند إلى اثنين .

ومن ذلك قول عروة بن الورد :

وأحقرهم وأهملهم عليه وإن كانا له نسب وخيمر

والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك أن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر . رواه البزار مطولاً مجرداً فقال : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم » وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة (وَالْفَعْلُ) عَلَى هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدٌ) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل . ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضممر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة . ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً . وقد لزممت للدلالة على

كذا في شرح الجامع والمغنى (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكنني أقول إلخ) تبع فيه المرادى . قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلي وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لأنه حديث مختصر) أي من الراوى يعنى أن الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم بالليل وملائكة بالنهار »^(١) فالواو في يتعاقبون ضمير يرجع إلى ملائكة السابق ، وقوله ملائكة بالليل إلخ بيان لما أجمل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الأولى المحذوفة قاله البهوتى دافعاً به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفاً لإسناد الفعل إلى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا ينفى ما في كلام البهوتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخارى (قوله مجرداً) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير (قوله فقال إن لله ملائكة إلخ) لم يذكر تمام الحديث لأخذه مما سبق (قوله أزد شنوءة) حى من اليمن ويقال أيضاً أسد شنوءة بالسین المهملة بدل الزاى ، وقد وجد هكذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما إلا هما وإنما قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء إلخ) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزممت التاء إلخ) الفرق بينها وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنها قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتها بخلافها وأيضاً الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه

(١) لقد استشهد ابن مالك بهذا الحديث على أن الواو في « يتعاقبون » علامة جمع الذكور والفاعل « الملائكة » مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وهذا الحديث ورد مطولاً في رواية أخرى ولكن الاستدلال هنا بما جاء في موطأ أنس بن مالك .

التثنية والجمع كما لزم التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقاً (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا) أى حذف من اللفظ أما جوازاً كما إذا أجيب به استفهام محقق (كَمِثْلَ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير قرأ زيد . ومنه : ﴿ وَلِئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، أى خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة : ﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [النور : ٣٦] ، وقراءة ابن كثير : ﴿ كَذَلِكَ يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ [الشورى : ٣] ، وقراءة بعضهم : ﴿ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] وقوله : [٣٧٤] لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ولا إبهام قاله سم (قوله للزم) أى عند هؤلاء الأقوام المخصوصين (قوله وأما إسناد الفعل مرتين) أى إن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلاً (قوله واللازم باطل اتفاقاً) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى . فإن قلت كيف يتصور إسناد الفعل الواحد إلى فاعلين . قلت لا مانع من ذلك عقلاً إذا اتحد الفعلان في المعنى كما هنا لأن مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أى ملفوظ بداله وإن كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ﴿ وَلِئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، وقوله أو مقدر أى غير ملفوظ بداله (قوله يسبح له فيها إلخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله مضارع) أى مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل إطاحة الأشياء المطيحة أى المهلكة . وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعول اضطرارا

[٣٧٤] قاله نهشل بن حرى النهشلى . وعزاه الثعلبى إلى الحارث بن نهيك النهشلى ، والنيل لضرار النهشلى ، وبعضهم لزرد ، وأبو عبيدة لمهلل . وهو من قصيدة من الطويل يرثى بها أخاه يزيد . واللام في ليك لام الفعل والفعل مجهول وقد ارتفع يزيد به . والشاهد في ضارع حيث رفع بفعل مقدر أى يكيه ضارع أى ذليل مسكين . ورواه الأصمعى بنصب يزيد وليك معلوم فعلى هذا لا شاهد فيه . واللام تتعلق به ويجوز أن تكون بمعنى عند ومختبط عطف عليه أى محتاج . وقال النحاس هو طالب المعروف وما في مما مصدرية أى من إطاحة الأشياء المطيحة . يقال طوحته الطوائح أى نزلت به المهالك وأصلحه من طاح يطيح إذ هلك وسقط وكان القياس إن يقال المطاوح ولكنه اضطر وقال الطوائح والمعنى ليك يزيد رجلان خاضع : متذلل لمن يعلونه وطالب معروف ومتوقع إحسان .

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة ، كأنه قيل : من يسبح ؟ ومن يوحى ؟ ومن زينه ؟ ومن يكيه ؟ فقيل : يسبح رجال ، ويوحى الله ، وزينه شركاؤهم ، ويكيه ضارع . وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الأول بما رجحه ، أما الآية الأولى فلتبوتها فيما يشبهها وهو : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنَّ خلقهنَّ العزيز العليم ﴾ [الزخرف : ٩] ، وفيما هو على طريقتهما وهو : ﴿ قال من يحيى العظام وهى رميم * قل يحيى الذى أنشأها أول مرة ﴾ [يس : ٧٩] ، ﴿ قالت من أنبأك هذا قال نبأى العليم الخبير ﴾ [التحريم : ٣] وأما البواقى فبالرواية الأخرى وهى رواية البناء للفاعل . نعم فى غير ما ذكر

(قوله لأفعال محذوفة) أى قياسا على الأصح إلا إذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الأول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لأننا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وإن كانت اسمية صورة لأن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر إلخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر إلخ لأن الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فنبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه إلا لما منع هنا منه كما فى آية : ﴿ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، فإن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه أهـ وفيه كما قال الروداني تبعاً لحفيد السعد أن المسؤول عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيها إنما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الأول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل ، وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيدا أم ضرب ويقال إذا سئل عن الفاعل أخلق الله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لأنهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وإنما السؤال عن الخالق أهـ الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى أخلق الله أم غيره فهو جملة اسمية لفظاً ومعنى قال فى الأطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها بإيراد الجواب جملة اسمية إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام أهـ أى لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فلتبوتها فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والأرض . فإن قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى : ﴿ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، ﴿ قل الله ينجيكم منها ﴾ [الأنعام : ٦٤] . قلت وقوعه فاعلاً أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتهما) من حيث إن كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية الأولى التى شبهها بها أتم منه بين الأولى وآية : ﴿ قال من يحيى العظام ﴾ عبر فى الأول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما اعتضاد التقدير الأول فى البواقى إلخ (قوله فبالرواية الأخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ما ذكر) أى فى غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلاً مرجح وغير ما ذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خيراً أولى من جعله

يكون الحمل على الثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف ، بخلاف الفعل فإنه غير فاعل ، أو أجيب به نفى كقوله :

[٣٧٥] تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَغْرِ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى بل عراه أعظم الوجد ، أو استلزمه فعل قبله كقوله :

[٣٧٦] أَسْقَى إِلَهُ غُدَوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلِّ مِلْثٍ غَادِي

* كُلُّ أَجَشٍّ خَالِكِ السَّوَادِ *

أى سقاها كل أجش . وإما وجوباً كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] وهلا زيد قام أبوه ، أى وإن استجارك أحد استجارك^(١) ، وهلا لابس زيد قام أبوه إلا إنه لا يتكلم به لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وَقَاءُ ثَانِيَتْ ثَلَاثِي

فاعلاً وأما تمثيل البعض بدنْف في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خيراً لا رجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفى) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفى بالجملة الفعلية كما في الشاهد فإن كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلاً كما لو قيل :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَا وَجْدَ عِنْدَهُ فَقُلْتُ مَجِيبُ الْقَوْلِ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
فالأرجح أن التقدير عندي أعظم الوجد هذا ما ظهر لي (قوله أسقى الإله إلخ) العدوَات بضميتين جمع عدو بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والمثلث بالمثلثة من ألث المطر دام أياماً ، والغادى الآتٍ فى الغداة ، والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد . وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فإنه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل إلخ على الإسناد المجازى لأن إسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضاً هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله وإما وجوباً) عطف على قوله أما جواز (قوله أو ملابسة) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للأمرين على اللف والنشر المرتب (قوله وقاء

[٣٧٥] هو من الطويل . ولم يمر هو من عراه هذا الأمر إذا غشيه ، واعتراه هم ، وقلبه منصوب به ، وشىء بالرفع فاعله . وبلى للاضراب . والشاهد فى أعظم الوجد حيث حذف فيه الفعل الرفع تقديره بل عراه أعظم الوجد وهو شدة الاشتياق .

[٣٧٦] قاله رؤبة . والعدوات جمع عدوة بضم العين المهلمة وكسرها وهو جانب الوادى وحافته . وروى سيبويه جنبات الوادى وجوفه بالنصب عطف على عدوات . وكل ملث بالنصب أيضاً مفعول أسقى كما تقول أسقيت زيدا ماء وهو بضم الميم وكسر اللام وتشديد التاء المثلثة من ألث المطر إذ دام أياماً لا يقع . والغادى بالغين المعجمة هو الآتى فى الغداة . والشاهد فى كل أجش حيث حذف منه الفعل إذ تقديره سقاها كل أجش لدلالة أسقى عليه وهو السحاب الذى فيه صوت الرعد الشديد . وقوله حالك السواد أى شديده : من حلك الشىء يحلك حلوكه اشتد سواده واحلوك مثله . ويوصف السحاب بذلك لكثرة ما يحمله من المطر . ويجوز فى الحالك الرفع على أنه صفة لكل والجر على أنه صفة لأجش .

(١) وهكذا يحدث لى كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) ويكون مرفوعاً بفعل محذوف وجوباً . وهذا هو مذهب جمهور النحويين ، وانظر فى ذلك شرح ابن عقيل للألفية ج ٢ ، ص ٨٦ .

الماضي إذا * كَانَ لِأَنْثَى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبَتْ هُنْدُ الْأَذَى) والمجازي كطلعت الشمس (وَأَمَّا قُلُومُ) هذه التاء من الأفعال (فَعَلَّ) فاعل (مُضْمَرٌ * مُتَّصِلٌ) سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامتتا ، أو مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا^(١) (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمٌ ذَاتُ حَرٍّ) أي فرج ، وهو المؤنث الحقيقي ، كقامت هند وقامت الهندان وقامت

تأنيث (إلخ) هذا هو الحكم السادس والإضافة من إضافة الدال للمدلول (قوله تلي الماضي) أي وجوباً أو جوازاً على التفصيل الآتي والماضي الوصف نحو أقامة هند . وقوله لأنثى أي مسنداً لأنثى والمراد بالأنثى المؤنث حقيقة أو مجازاً أو تأويلاً كالكتاب مراداً به الصحيفة أو حكماً كالضيف إلى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أي من أول الأمر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التي في الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة . وأيضا في عدم الاكتفاء بتاء الاسم لإجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل في ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن إلا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء إلخ) فإن قلت : يلزم لحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لأنه الآخر . قلت : لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ولم يكتف في هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء في ذلك) أي في تلو تاء التأنيث الماضي (قوله التأنيث الحقيقي) معنى حقيقية التأنيث حقيقية إطلاق المؤنث على الشيء . ومعنى مجازيته إطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزاً كما يؤخذ من تمثيل الشارح . ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة إليها ، ونحو نعمت امرأة هند لأن الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كما في الدماميني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما ستعرفه في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة إلخ وإنما لزم مع المضمر لحفاء حاله . ثم هذا اللزوم باق إذا عطف عليه ما ذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد ، وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عن الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر إلخ) يستثنى منه كفى الجرور فاعله بالباء نحو كفى جهنم لأنه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أي بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثاني للدلالة الأول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله صرح بدليل تصغيره على حرج وجمعه على أحراح حذفت لامه اعتباطا وجعل كيد ودم . وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله فرج) المراد به كما في يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبر فقط كما في الطير ، وبه يجاب عن إيراد أن الحر خاص

(١) أي أنه لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي ، ولكن لها حالتان : حالة لزوم وحالة جواز . انظر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٨٨ .

الهندات ، فيمتنع هند قام ، والهندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات . وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ما قام إلا هي وما قام إلا أنت ، ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو طلع الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتي بيانه .

(تنبيهان) : الأول يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل . الثاني مساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ) بين الفعل وفاعله

بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا . نعم قال في النكت يرد عليه اسم الجنس الذي واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فإن التاء تلحق المسند إليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الإخبار عنه فإن بحسب ما يراد المعنى إله (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أى تأنيثا معنويا فقط كزئب أو مَعْنَوِيًّا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكوره عن مؤنثة كبرغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكوره عن مؤنثه كمنلة يؤنث وإن أريد به مذكر قاله أبو حيان . والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل إلخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهوم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ما ذكر) نحو قام الهنود وذكر هذا في حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم في المضمر إلخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لأن عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الأول إلخ) قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول المصنف * والحذف من فصل بالأفضلا * وهو ممنوع لأن من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف إلخ نحو إنما قام أنت وإنما قام هي (قوله في اللزوم) أى بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الأمور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتي أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتي وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لأن تاءهما للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أى بغير إلا بدليل ما يأتي وفي التعبير بقدر الإباحة إشعار بأن الإثبات أجود

الظاهر الحقيقي التأنيث (تَرْكَ التَّاءِ) كما (فِي) * نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) وقوله :
[٣٧٧] لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظَلُّ أُمَّ سُوءٍ

وقوله :

[٣٧٨] إِنْ أَمْرَةٌ غَرَّةٌ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدَى وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ
والأجود الإثبات (وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا) على الإثبات (كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ آبِنِ
أَلْعَلَّاءِ) إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلاء ، ويجوز ما زكت نظرًا إلى اللفظ ، وخصه
الجمهور بالشعر كقوله :

[٣٧٩] مَا بَرِثْتُ مِنْ رَيْسَةٍ وَذَمُّ فِي حَزْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وقوله :

(قوله كما في نحو) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وإنما أتى الشارح بقوله كما دفعا
لتوهم كون الظرف قيداً (قوله والأجود الإثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند
إليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازى التأنيث أو الأجود الحذف نقل
الدامينى عنهم الثانى قال إظهاراً لفضل الحقيقى على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فإن
الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع
فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين
موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغى أن إثبات العلامة أحسن ونازعه سم بأن كثرة
الإثبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام إياها (قوله مع فصل بإلا فضلا) وقيل واجب ومثل
إلا سوى وغير وإن كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ويدل على أنهما مثل إلا قوله إذ
معناه إلخ قاله سم (قوله إذ معناه ما زكا أحد) أى فالمسند إليه بالنظر إلى المعنى الذى هو أولى من

[٣٧٧] قاله جرير بن الخطفى . وتماه :

* عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ *

وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل ويذم تغلب . اللام وقد للتأكد . والشاهد فى ولد حيث ترك فيه التاء والحال إنه
مسند إلى أم سوء لوجود الفصل . والصلب بضمين جمع صليب النصارى . والشام جمع شامة . وأراد أنه عارف بذلك الموضع .
[٣٧٨] هو من البسيط . الشاهد فى غره حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة ، لأن التقدير امرأة واحدة كذا قدره سيويه
والجمهور . والتأنيث حقيقى وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . وقال المبرد التقدير خصلة واحدة فلا دليل حينئذ فيه ،
لأن التأنيث مجازى ، ومنكن فى محل الرفع صفة الواحدة ، ويجوز أن يكون حالا (قوله بعدى) ظرف لغره . ولمغرور خبر إن واللام
للتأكيد .

[٣٧٩] هو رجز لم أدر راجزه . الشاهد فى برئت حيث جاء بالتأنيث فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلا هند
إلا فى الضرورة ، والبيت من هذا القبيل وإذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله غيرا لا يجوز فيه الوجهان ، والتأنيث أكثر ، وإذا كان
إلا فالتذكير أكثر إلا فى الشعر . وقد جاء فى النثر على قراءة من قرأ إن كان إلا صريحة بالرفع .

[٣٨٠] فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ * (١)

قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضاً ، وقد قرئ : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس : ٢٩] ، (وَالْحَذَفُ قَدْ يَأْتِي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بَلَا فَضْلٍ) شذوذاً ، حكى سيويه قال فلانة (وَمَعَ * ضَمِيرٌ ذِي) التأنيث (أَجْجَاز) الحذف (فِي شِعْرِ وَقَعَ) أيضاً كقوله : [٣٨١] فَمَا تَرِنِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

النظر إلى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافة جمع جرشع كقنافة أي الضلوع المتفخمة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت . والجمع في هذا البيت وفي آية : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى مَسَاكِنَهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، وإن كان للتكسير إلا أن جواز الإثبات معه يفيد جوازه مع واجب الإثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ إلخ) القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لأنه لم يسمع (قوله بلا فصل) أي لا بالاً ولا بغيرها (قوله ذي التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى إطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذي الإطلاق المجاز أي الذي يطلق عليه المؤنث مجازاً . ولا يخفى أن الإطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى إطلاقه ، فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز إلا لمجاز كما هو ظاهر ، فلو قال : ومع ضمير المؤنث ذي المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فإما ترينني) إن شرطية أدغمت في ما الزائدة وجملة ولي لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجملة . أودى بها أي أهلكها ولم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروي بحرف متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني (٢) وتبعه غيره ، وهو إنما يتم لو كان الروي هاء الضمير

[٣٨٠] قاله ذو الرمة غيلان . وصدره : * طوى الثعز والإجراز ما في غروضها *

وهو من قصيدة من الطويل يصف فيها ناقته . وطوى من الطي وأراد به التزمل . والنحر فاعله - وهو النخس والدفع - بفتح النون وسكون الحاء المهملة وبالزاي المعجمة . والاجراز عطف عليه جمع جرز وهي أرض لآليات بها ومادته جيم وراء وزاي وما في غروضها مفعوله ، وهو بضم الغين المعجمة جمع عرض بضم الغين وسكون الراء وبالفصاد المعجمة ، وهو حزام الرجل . والفاء تصلح للتفسيرية . والشاهد في بقيت حيث أنه مع أن المختار حذف التاء لوجود الفصل بالألف كذا قال ابن الناظم . ولكن نص الأخفش أن التأنيث خاص بالشعر . والجراشع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة : المتفخ البطن والجنب .

[٣٨١] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وهو من قصيدة المتقارب يمدح بها ربه قيس بن معدى كرب ، وي زيد بن عبد المدان الحارثي . الفاء للعطف . وأما أصله إن ما ، فإن شرطية وما زائدة . والمعنى فإن ترينني كما في قوله تعالى : ﴿ فإما ترين من البشر أحدا ﴾ وقد اشتبه على كثير منهم ظانين بأنها أما التفصيلية ، ودل على ذلك ما رواه ابن كيسان * فإن تعهدى لا مريء لمة * (قوله ولي لمة) جملة حالية ، وهي بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجملة . والفاء في فإن جواب الشرط . والحوادث جمع حادثة . وقيل أراد بها الحادثان الليل والنهار ، والشاهد في أودى حيث لم يقل أودت بها لأن تأنيث الحوادث مجازي لأنه جمع ،

(١) هذا عجز من بيت من قصيدة من الطويل . أول هذه القصيدة قول ذي الرمة :

أَمِنْ لَيْسَى قَيْسٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَيْ هَلِ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟

وَهَلِ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْقَمَى ثَلَاثَ الْأَلْفِ وَالْأَلْفِ وَالْأَلْفِ ؟

ابن الناظم . ولكن نص الأخفش أن التأنيث خاص بالشعر . والجراشع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة : المتفخ البطن والجنب .

(٢) العيني وهو صاحب شرح الشواهد التي وردت عند الأئمة وهي التي معنا في هذه النسخة .

وقوله :

[٣٨٢] فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَذَقَّهَا وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعِ سَوَى السَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ) والسالم مؤنث كما مر (كَالتَاءِ مَعَ) المؤنث المجازي وهو ما ليس له فرج حقيقي مثل (إِخْدَى اللَّيْنِ) أعنى لبنة ، فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقامت الهنود وقامت الهنود ،

وهم يابون كونه رويًا كما قرر في محله فينبغي أن يقال لأجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروي وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هي السحابة البيضاء . ودقت وذقها أى أمطرت كأمطارها . وأبقل إبقاها أى أنبت البقل كإنباتها . وقيل التذكير فى أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى إبقاها على اعتبار البقعة ، ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث : أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه ، ومن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكي فى عروس الأفراح فقول التصريح التذكير فى أبقل باعتبار المكان ياباه الهاء فى إبقاها غير مسلم ونص الدماميني فى حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التأنيث باعتبار التأويل ، وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة ، فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقرة فإن حكمهما كذلك قاله سم . قال ابن جنى : إذا أنثت الجمع أعدت الضمير إليه مؤنثا وإن ذكرته أعدت الضمير مذكرا ، فتقول ذهبت الرجال إلى إختوتها ، وذهب الرجال إلى إختوتهم كذا فى يس . والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر فى القولة السابقة (قوله سوى السالم إلخ) قال شيخنا قال الشاطبى ما حاصله : إن الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان ، وكذلك ما جاء من هذا النحو بالألف والتاء نحو لذات حكم التاء معه التخيير اهـ وفى كلام الشارح فى التنبيه الآتى ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيقى التأنيث فخرج نحو طلحات وتمرات فيجوز الوجهان فى نحوهما كما قاله المصنف فى تسهيله فى الأول والشاطبى فى الثانى (قوله حقيقى) لا حاجة إليه إذ الفرج لا ينقسم إلى حقيقى ومجازى (قوله تقول قامت الرجال إلخ)

= والجمع واسم الجمع واسم الجنس كلها تأنيث مجازى ، يقال أودى إذا هلك ، ويتعدى بالباء وإنما لم يقل أودت وإن كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسسة ، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك كألف عالم . والروى هو حرف القافية . والقافية هى اللفظ الأخير من البيت الذى يكمل البيت .

[٣٨٢] قاله عامر ابن جوين الطائى . وهو من المتقارب . يصف به سحابة وأرضا نافعتين . الفاء للعطف ، ومزنة مبتدأ . أو اسم لا على إلحائها أو إعمالها عمل ليس . وودقت خير للمبتدأ أو خير لا أو نعت لمزنة والخبر محذوف أى موجودة ، وهى السحابة البيضاء . وودق المطر يدق إذا قطر ، ومنه سمي المطر ودقا ، وودقها نصب على المصدر . ولا أرض عطف على ما قبله . وأرض اسم لا التبرئة وأبقل خيرها . وفيه الشاهد حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى الأرض وهى مؤنثة . وقال ابن الناظم لأجل الضرورة ، ولا ضرورة على ما لا يخفى ، بل تأنيث الأرض ليس بحقيقى ، وقيل روى إبقاها بالرفع فلا شاهد فيه حيثئذ . وقيل لا شاهد على النصب أيضا على أن يكون الأصل ولا مكان أرض ، فحذف المضاف وقال أبقل على اعتبار المحذوف وإبقاها على اعتبار المذكور . وأبقلت الأرض إذا خرج بقلها .

وقامت الطلحات وقام الطلحات . فإثبات التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع . وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه : ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ [يوسف : ٣٠] .
(تنبيه) : حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو قام الزيدون ، والتأنيث في نحو قامت الهندات . وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي^(١) ، واحتجوا بقوله : ﴿ آمنت به بنو إسرائيل ﴾ [يونس : ٩٠] ، ﴿ إذا جاءك المؤمنات ﴾ [المتحنة : ١٢] ، وقوله :

[٣٨٣] فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا
 وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في جاءك

لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي على ما للدمايني . والذي للسيوطي استواء الأمرين في الأربعة وتقدم رجحان الإثبات في المجازي وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع إحدى اللين أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في الرجحان (قوله وقام الهنود) إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجازي الطاريء أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدمايني (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لأن الحقيقي الذي له فرج والفرج لاحاد الجمع لا للجمع وإنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد اهـ وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند في الحقيقة إلى أحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال إن المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذي اهـ أي اسم جمع الذي . وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقر ونخل كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أي لتأني التاويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير إلخ) أي لأن الواحد كالمذكور حينئذ وعند الإسناد إلى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل إنه الزمخشري :

إن قومي تجمعوا * وبقتلى تحدثوا لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث
 أي وجوبا أو حوازا (قوله شجوهن) أي لشجوهن أي حزنهن . وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أي لأنه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير في نحو جاءت

[٣٨٣] هو من الكامل . الشاهد في فبكي بناتي حيث جاء الفعل بلا تأنيث . واحتج به الكوفية والفارسي على أن سلامة نظم الواحد وجمع المؤنث لا يوجب التأنيث . وقالت البصرية : سلامته في جمع التصحيح توجب التذكير إن كان الجمع للمذكر والتأنيث إن كان للمؤنث . وأجابوا بأن البنات لم يسلم فيها لفظ الواحد وكذا البنون . وشجوهن نصب على التعليل ، وهو الحزن والهم . وتصدعوا : تفرقوا .

(١) سبق التعريف به .

للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن أل مقدرة باللاتي وهو اسم جمع (وَالْحَذَفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ) وبش الفتاة (أَسْتَحْسِنُوا) أى رأوه حسناً (لأنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ) فالمسند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية خلافاً لمن زعم أنها عهديّة ، ومع كون الحذف حسناً للإثبات أحسن منه (وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ) بالفعل لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَتَفَصَّلَ) عنه بالفاعل لأنه فضيلة (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل إما جوازاً

الحليلات ودفع بظهور أن التغير المشترك في التكسير هو الاعتبارى كما في بنات لا التصريفى فإنه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبأن التذكير في جاءك إلخ) اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجع في الفصل بغير إلا الإثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح . وأما الثانى فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصريين . وأما الثالث فلأن أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الإلزام إذ الظاهر أن الكوفيين أيضاً يرجحون الإثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثانى بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطى مثله نعم فتاة هند (قوله لأن قصداً إلخ) مقتضاء جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيراً من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة ، والعموم لأفراد الجنس إنما جاء من الثانى بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبى^(١) . ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في يس (قوله والأصل) أى الغالب والراجع وهذا شروع في الحكم السابع (قوله والأصل في المفعول أن يتفصّل) تصرّح بما علم من الجملة الأولى . وقال سم : وكل هذا لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش اهـ ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معاً حتى يكون الأصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل في كل منهما الاتصال أن الأصل اتصال أحدهما أياً كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر . والمراد المفعول به أو مطلق المفعول . ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف الأصل لأن الأصل قد يلزم . وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجيء بخلاف الأصل في كلها (قوله وقد يجاء إلخ) أفاد بقدر أمرين : أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل ، وعدم مجيئه قبله إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعاً

(١) سبق التعريف به .

ولما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز نحو : ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف : ٣٠] ، وواجب نحو من أكرمت ، وممتنع ويمتنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتى بيانه (وَأُخِّرَ الْمَفْعُولُ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبَسَ حُلِيزًا) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابنى أخى ، فإن أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى ، وأضنت سعدى الحمى .
(تنبيهه) : ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص

كما في أكرمتك . فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن ، والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك ، وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمراً وقد يكون ممتنعاً نحو ضربنى زيد ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة وفي الثانى جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجي) قصره على لغة من يقول جايجى وشايشى بالقصر (قوله وواجب) في مسألتين : أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت ؟ أيا ما تدعوا ، وغلام من أكرمت وغلام أى رجل تضرب أضرب ، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليه نحو ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدر : ٣] ، ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى : ٩] ، بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالخصر فيه نحو إنما ضرب زيد عمراً ، والتباسه نحو ضرب موسى عيسى ، أو توسطه ككونه ضميراً متصلاً والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ، ويمتنع أيضاً تقدم المفعول العامل كون المفعول أن المشددة ومعمولها إلا أن يسبقها أما نحو أما إنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعمولها ، وكونه معمول فعل تعجبي أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف الناصب فيجوز عجت مما زيدا تضرب . ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالنصب ، أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضاً فيمتنع لم زيدا أضرب ، ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بـلن أما المنصوب بأن أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقاً وأما المنصوب بإذن فالراجع منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وهى إذن معاً . فقال أبو حيان : لا أحفظ فيه نصاً للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى^(١) أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقه بأن بخلاف المسبوقه بها فيمتنع عمراً ليرضى زيدا ويجوز إن زيدا عمراً ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الجمع مع زيادة من الدمامينى (قوله وإن لبس حذر) أى إن خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الإعراب) بأن كان تقديرها أو محلياً وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثانى (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما في

(١) سبق التعريف به .

المتأخرين ، ونأزع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور ، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجاً بأن العرب تميز تصغير عمر وعمرو على عمير ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو : ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء : ١٥] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس . قلت : وما قاله ابن الحاج^(١) ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك هو ظاهر (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أى وآخر

كتب اللغة (قوله محتجاً بأن العرب إن) لو قال محتجاً بأن العرب تميز الإجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبأن الإجمال إن) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأن الأول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبأن تأخير البيان إن) هذا في الجمل لا في الالتباس (قوله يجوز في نحو فما زالت إن) أى فلم يبالوا باللباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت إن) حاصله بالنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدلل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الالتباس . والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شيء فيه قال سم : قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نفعا لما سيأتى له في باب التعدى وال لزوم من أن الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس . واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباساً اهـ وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للإجمال عند المصنف في بعض الأبواب شموله له عنده في بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق . ثم قال سم : وأما بالنسبة للوجه الأخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اهـ وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول . ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول ، قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ إذا خيف الالتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي إلى مثل ذلك) أى لأن اللازم عليه إما الإجمال وهو لا يضر أو الإلباس الغير الضار (قوله أى وآخر المفعول إن) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه

(١) ابن الحاج : هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس ، الإشبيلي ، يُعرف بابن الحاج ، قرأ على الشلوبين ، وصف في علوم القوال وعلم الإملاء ، ومختصر خصائص ابن جني .. وغير ذلك وتولى سنة ٦٤٧ هـ (انظر البغية ١/ ٣٥٩ - ٣٦٠) .

المفعول عن الفاعل أيضًا : وجوبًا إن وقع الفاعل ضميرًا (غَيْرَ مُنْهَصِرٍ) نحو أكرمتك وأهنت زيدًا (وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا أَلْهَصَرُ) من فاعل أو مفعول ظاهرًا كان أو مضمّرًا (أَخْرَجَ) عن غير المحصور منهما : فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرًا إلا زيد أو إلا أنا ، وإنما ضرب عمرًا زيد أو أنا ؛ والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد إلا عمرًا ، وما ضربت إلا عمرًا وإنما ضرب زيد عمرًا وإنما ضربت عمرًا (وَقَدْ يَسْبِقُ) المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً غير المحصور (إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ) بأن كان الحصر بإلا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب إلا زيد عمرًا ، وما ضرب إلا عمرًا زيدًا ؛ ومن الأول قوله :

[٣٨٤] فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ إِنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

وقوله :

عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعدد المثال فالوجوب إضافي بالنسبة إلى التوسط (قوله إن وقع الفاعل ضميرًا) أى متصلًا إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلًا والفرض أنه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أى منحصرا فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف إلا أنه إذا كالا المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبة المفعول وإذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاريا الفاعل ، فقولك ما ضرب عمرًا إلا زيد لقصر مضروبة عمرو على زيد أى أنه لم يحصلها لعمرو إلا زيد وقولك ما ضرب زيد إلا عمر لقصر ضاربية زيد على عمرو أى أنه لم يتعد أثرها إلا إلى عمرو (قوله وما ضربت إلا عمرًا) كان الأولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد إلا إياك لأن العموم السابق في قوله ظاهرًا كان أو مضمّرًا في المحصور فيه وكذا يقال في إنما ضربت عمرًا وفي نسخ إسقاط قوله وما ضربت إلا عمرًا (قوله وقد يسبق إلخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع إلا ومنع في باب المبتدأ والخبر حكموا بشذوذ قوله : * وهل إلا عليك الممول * وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد الممولين على الآخر لا تقدم الممول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية إناء) منصوب على الظرفية والآناء كالإبعاد وزنا ومعنى . والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى الكلام الشر والعداوة

[٣٨٤] هو من الطويل . الفاء للعطف وإلا بمعنى غير . وفيه الشاهد حيث احتج الكسائي به . على أن الفاعل المحصور بإلا لا يجب تأخيره على مفعوله بل يجوز تقديمه ، فإن قوله إلا الله فاعل . وما هيئت مفعوله . وأوله الجمهور على أنه مفعول للفعل المقدر وليس مفعولا للمذكور تقديره درى ما هيئت لنا : أى ما أثارت . يقال هيئت وهيئت كلامها متعديان . وعشية نصب على الظرف مضاف إلى إناء الديار ، وهو جمع أناء وهو البعد ، والتقدير أناء أهل الديار . فسمى أهل الديار ديارا تسمية للحال باسم المحل (قوله وشامها) بالرفع فاعل هيئت . وهو بكسر الواو وجمع وشم . من وشم يده إذا غرزا بإبرة ثم ذر عليها النيلة : ويروى عشية بالرفع فإن صحت فوجهه أن يكون فاعل هيئت وحيث يتنصب وشامها على المفعولية .

[٣٨٥] مَا عَابَ إِلَّا لَيْتِمَ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

ومن الثاني قوله :

[٣٨٦] تَرَوُذُثَ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمٍ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بَيَّ كَلَامُهَا

وقوله :

[٣٨٧] وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فُرَادَةً وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

فإن لم يظهر القصد بأن كان الحصر بأنما أو بإلا ولم تقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حيثئذ وذلك أوضح .
(تفنيه) : الذي أجاز تقديم المحصور بإلا مطلقاً هو الكسائي محتجاً بما سبق . وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً . واختاره الجزولي^(١) والشلوبين حملاً لـ « إِلَّا » على إنما . وذهب الجمهور

ووشامها فاعل هيجت (قوله جبا) بضم الجيم وتشديد الموحدة والمهزة : الجبان (قوله ولما أنى إلجاحاً) أى إسراعاً وجواب لما فى بيت بعده (قوله الذى أجاز) أى قبل المصنف وعبارته توهم أنه تقدمت إشارة إلى أن هناك قائلاً بالجواز مطلقاً غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع أنه لم يتقدم إشارة إلى ذلك فكان الظاهر إسقاط لفظ الذى ويكون التنبيه بمعناه اللغوى (قوله مطلقاً) أى فاعلاً كان أو مفعولاً (قوله وذهب بعض البصريين إلخ) قال الفاكهى هو الأصح اهـ وعليه فما تقدم من الآيات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ما هيجت درى ، وقبل كلامها زاد وقوله إلى منع تقديم المحصور أى بإلا مطلقاً أى فاعلاً كان أو مفعولاً ، ووجه الدمامينى هذا المذهب بأنه إذا قدم المحصور فيه بإلا كان قيل ما ضرب إلا زيد عمراً مستثنيان معاً والتقدير ما ضرب أحد أحد إلا زيد عمراً أفاد أن الضرب إنما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيد تأخير المحصور فيه لأن

[٣٨٥] هو من البسيط . والليم البخيل المهين النفس الدنى . وألا بمعنى غير فى الموضعين . ولا جفاء عطف على ما عاب وجبا . بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة بعدها مهزة من غير مد ، وهو الجبان والبطل الشجاع ، وانتصابه على المفعولية . والشاهد فيه أن الكسائي احتج به على أن الفاعل المحصور بألا لا يجب تأخيره والجمهور على وجوب تأخيره عن المفعول كما فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : ٢٨] .

[٣٨٦] قاله مجنون بنى عامر . وهو من الطويل . بتكليم ساعة فى محل ساعة النصب على المفعولية . وإضافة تكليم إلى ساعة من قبيل إضافة ما سارق الليلة . والفاء تصلح للتعليل . وزاد فعل متعد ، وكلاهما بالرفع فاعله ، والمستثنى المنصوب مفعوله مقدماً . وفيه الشاهد حيث احتجت به البصرية على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على فاعله . وقيل لا دليل فيه على ذلك لجواز أن يكون مستتراً راجعاً إلى التكليم ، ويقدر عامل آخر لكلامها رد بأن هذا إنما يحسن إذا كان فى الكلام السابق إيهام فتستأنف له جملة توضحة فيكون جواباً لسؤال . وأجيب بأن الفاعل لما كان مستتراً حصل الإيهام فسوّغ السؤال والجواب .

[٣٨٧] ذكر البيهقي شارح الحماسة أن الذى قاله هو دعلج بن على الخزاعى ، وهو من المحدثين ، وليس ممن يحتج بهم وهو من الطويل ولما ظرف وجوابه فى البيت الثانى وهو قوله :

سَلَّيْ بِأُخْرَى غَيْرَهَا فإِذَا تَلَّى سَلَّيْ بِهَا تُغَرِّى بِلَيْلَى وَلَا تُسَلِّى
وأى امتنع ، وفؤاده فاعله ، وإلجاحاً استثناء من موجب فيجوز نصبه . فالناصب هو إلا عند المحققين . ولكن جماعاً فى الحقيقة مفعول حصر بإلا وتقدم على فاعله ، وفيه الشاهد حيث احتجت البصرية به على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل . وذهبت طائفة إلى أن المحصور بإلا يجب تقديم فاعله كما فى ما ضرب زيد عمراً . والجماع ههنا من جميع إذا أسرع إسراعاً فلا يردده شيء والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يمكن رده (قوله ولم يسأل) عطف على أنى من السلو . ويغرى من الإغراء وهو الإشلاء والتحريض .

(١) الجزولى : هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى ... البربرى المراكشى ، العلامة أبو موسى الجزولى أخذ عن الشلوبين وابن معط ، شرح =

من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور . وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير (وَشَاعَ) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نَحَوَ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وقوله :

[٣٨٨] جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أُنِيَ رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة (وَشَدَّ) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نَحَوَ زَانَ ثَوْرُهُ الشَّجَرُ) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناظم : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ؛ واستدل على ذلك بالسماع . وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

[٣٨٩] وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَحْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

[٣٩٠] وَمَا تَفَعَّتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأُمْرُ

وقوله :

مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حاصل من غير زيد لغير عمرو ، ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقاً كما ستعرفه في باب الاستثناء وإن أريد أن عمراً مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل إلا فيما بعدها مما لم يذكر جواز عمل ما قبل إلا فيه في قولهم لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيداً أحد أو تابعاً لم نحو ما قام أحد إلا زيداً فاضل اهـ وللإكسائي اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل إلا فيه فتدبر (قوله في نية التأخير) أى فتقدمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع إلى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبإذ ، = أصول ابن السراج وله المقدمة المشهورة ، وهى حواشى على الجمل للزجاجى ... وآخر من روى عنه بالإجازة أبو عمر بن غوط الله ، ومات سنة ٦٠٧ هـ (البهية ، ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

[٣٨٨] قاله جرير بن الخطفي ، وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والضمير في جاء يرجع إلى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والخلافة بالنصب مفعوله . ويروى أني الخلافة ، وإذ ظرف بمعنى حين ، وكانت أى الخلافة له أى لعمر قدراً مقدرة . والكاف للتشبيه وما مصدرية . والجملة في محل النصب على إنها صفة لمصدر محذوف . والتقدير أني الخلافة إتيانا كإتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل . وربه بالنصب مفعول . وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم في الرتبة . وفيه الشاهد حيث توسط المفعول بين الفعل والفاعل .

[٣٨٩] قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه . المجد الشرف والكرم ، يقال رجل مجيد أى شريف . وأخلد من الإخلاد وهو الإبقاء وهو خبران ، وواحد مفعوله . والدهر نصب على الظرف في الموضعين . ومن الناس صفة لواحد . وأبقى جواب لو . والشاهد في مجده حيث أعاد الضمير إلى مطعم وهو متأخر للضرورة . وأراد به مطعم بن عدى والد جبير الصحابي رضى الله عنه . وانتصاه على أنه مفعول أبقى .

[٣٩٠] البيت من الطويل .

[٣٩١] جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبَرٍ وَحُسْنٍ فَعَلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ
وقوله :

[٣٩٢] كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ
وقوله :

[٣٩٣] جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
وذكر لجوازه وجهها من القياس . ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من

وقوله قدرا أى مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما ستعلمه (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة ، وعن بمعنى بعد . وقوله كما يجزى أى جزى . وسنار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرًا عظيمًا بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لثلاثينى لغيره مثله ، فضربت به العرب المثل في سواء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقيل هو دعاء بالأبنة لأن الكلاب إنما تتعوى عند طلب السفاد ، وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا المهجو (قوله وجهها من القياس) يعنى أنه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريباً . وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرتة كالأصل . وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول في الشعور لأن الفعل المتعدى إشعاراً به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في

[٣٩١] قاله سليط بن سعد . وهو من البسيط . الشاهد في جزى بنوه حيث أعاد الضمير إلى أبى الغيلان وهو متأخر عنه للضرورة . وهو بكسر الغين المعجمة كنية رجل ، وعن بمعنى فى أى فى كبر . وحسن فعل أى وعن حسن فعل إليه . والكاف للتنشيه وما مصدرية : والجملة فى محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف . أى جزى بنوه جزاء كجزاء سنار بكسر السين والنون وتشديد الميم ، وهو اسم صانع رومى بنى الخورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان ملك الحيرة ، وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله ، فلما فرغ ألقاه من أعلاه فخر ميتا لثلاثينى لغيره مثله ، فضربت به العرب مثل فى سوء المكافأة . ويجزى مضارع مجهول لحكاية الحل الماضية لغرابتها .

[٣٩٢] هو من الطويل . معناه كسى حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة ، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء فى أعلى مراتب الجود والكرم . والشاهد فى كسى حلمه ونده أن الضمير فيهما للفاعل ولم يسبق ذكره فأجاز ذلك ابن جنى مطلقا وتبعه على ذلك ابن مالك والجمهور على أنه مختص بالضرورة . ورق بالتشديد من الرق وهو الصعود والارتفاع . والندى بفتح النون العطاء والذرى بضم الذال المعجمة جمع زروة بكسر الذال ، وذروة كل شىء أعلاه . ومنه ذروة السنام .

[٣٩٣] عزاء بعضهم إلى النابغة الذبياني ، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعلم لأبى الأسود ، وقيل لم يدركه حتى قال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعاً . والشاهد فى قوله جزى به حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة القول بنحو زان نوره الشجر ، والجمهور على المنع مطلقاً ، فأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذى دل عليه جزى كما فى : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ أى جزى رب الجزاء ، أو ضرورة ، أو شاذ ، أو الضمير لغير عدى . وجزاء الكلاب نصب على المصدرية . أو بنزع الخافض أى كجزاء الكلاب . والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب والذئب وابن أوى يعوى عواء : صاح واختلف فى جزائها فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقال الأعلام ليس بشىء وإنما دعى عليه بالأبنة ، إذ الكلاب تتعوى عند طلب السفاد ، قال وهذا من ألطف المهجو (قوله وقد فعل) الراو للحال : أى وقد فعل الله ذلك أى الجزاء .

البصريين والطوال^(١) من الكوفيين . وتأول المانعون بعض هذه الآيات بما هو خلاف ظاهرها . وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر .

(تنبيهات) : الأول : لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع صاحبها في الدار . وقيل فيه خلاف . واختلف في نحو ضرب أباه غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون ، وهو الصحيح لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم . الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدماً حكماً كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل : نحو أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر ، أي التأديب ؛ ومنه : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ [المائدة : ٨] ، أي العدل . الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع : أحدها : الضمير المرفوع بنعم وبئس : نحو نعم رجلاً زيد ، وبئس رجلاً عمرو ، وبناء على أن الخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف . الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله : [٣٩٤] . جَفَوْنِي وَلَمْ أُجَفْ الْأَخْلَاءُ إِلَيَّ لِقَبْرِ جَعِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ على ما سيأتى في بابه . الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا

كلام الشارح على الحل الأول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الآخرين فمن تبعية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله ومن أجاز ذلك إلخ) اختار هذا المذهب أيضاً الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض إلخ) قالوا في قوله جزى إلخ الضمير عائد إلى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى (قوله في الشعر) أى للضرورة (قوله امتنعت المسألة إجماعاً) أجمع هنا واختلف في نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضاً فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع إلخ أى لما مر من اختلاف العامل (قوله في نحو ضرب أباه غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفعل المتأخر (قوله بناء على أن الخصوص إلخ) أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتى في بابه

[٣٩٤] البيت من الطويل .

(١) الطوال : هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى ، من الكوفة ، ومن أصحاب الكسانى ، وحدث عن الأصمعى ، وقدم بغداد ، وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ بالقراءات ... وكان حاذقاً باللغة العربية وإقائها . تولى سنة ٢٤٣ هـ (انظر : البغية ٥٠/١) .

حياتنا الدنيا ﴿ [الأنعام : ١٢٩ ؛ المؤمنون : ٣٧] . الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [الإخلاص : ١] ، ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] . الخامس : أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً ، كقوله :

[٣٩٥] رَبُّهُ فِتْنَةٌ دَعَوْثٌ إِلَى مَا يُؤْرِثُ الْمَجْدَ ذَائِبًا فَأَجَابُوا
ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ، ويقال نعمت امرأة هند . السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له : كضربته زيداً . قال ابن عصفور^(١) : أجازته الأخفش ومنعه سيبويه . وقال ابن كيسان^(٢) هو جائز بإجماع انتهى .

(خاتمة) : قد يشبهه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً

أى من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه (قوله أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره) كان الأولى أن يقول مخبراً عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والأصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها وإلا كان التقدير أن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا وهو ممنوع إلا أن يجاب بأن الضمير راجع إلى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيا ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة . وإنما يؤنث إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو إنها هند حسنة إنها قمر جاريتك ﴿ فَإِنِهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [الحج : ٤٦] ، ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها (قوله وكان مفرداً) (لخ) أجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع . مغنى (قوله ذائبا) أى دائماً (قوله ولكنه يلزم أيضاً التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذا الجهة (قوله قد يشبهه الفاعل) أى في الواقع بالمفعول أى في الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشتباه (قوله اسماً ناقصاً) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالة على معناه إلا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة كما الموصوفية وبالتام ما عداه وقبل أراد بالناقص خفى الإعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى. الفاعل

بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة ، فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، ويجوز نصب زيد لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه ، لأنه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول أمكنتي السفر ، ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم .

[النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ (١)]

(يُنَوَّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حذف لغرض : إما لفظي كالإيجاز وتصحيح النظم ، أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه . وسيأتى أنه

الصواب والمفعول الصواب (قوله إن كان مرفوعاً) أى في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صواباً أو خطأً (قوله اسماً بمعناه) أى الناقص . وقوله في العقل إما أن تكون في معنى من بيانا للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الأولى أى مماثلاً له في العقل وعدمه . وإنما ذكره دفعاً لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالأنواع ما يشمل الأفراد (قوله ونقول أمكن إلخ) هذا من غير الأكثر لأن الفاعل والمفعول اسمان تامان .

[النائب عن الفاعل]

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على ديناراً من أعطى زيد ديناراً ، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وأن أجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصود منه لأنه لا يظهر في جميع ما ذكره من الأغراض (قوله كالعلم به) ﴿ وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سألت سائل وسام سائم . وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره . فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض : جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلًا للغرض اللفظي والمعنوي اهـ . وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل . وقوله والإبهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على

(١) ترجمة الجمهور : باب المفعول الذي لم يسم فاعله ، وترجمة ابن مالك النائب عن الفاعل ، وهي أولى وأخصر ... وانظر في هذا الموضوع : حاشية الحضري على شرح ابن عقيل [١٧٥/١] .

ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل في النيابة عنه (فِيمَا لَهُ) من الأحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كَثِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ) فخبر نائب عن الفاعل المحذوف إذ الأصل نال زيد خير نائل ، نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فَأَوَّلُ الْفِعْلِ) الذي تبنيه للمفعول (اضْمَنَّ) مطلقاً (وَ) الحرف (الْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ) منه (اَكْسِرْ فِي مُضَيِّ كَوْصِلٍ) وخرج (وَاجْعَلْهُ) أى المتصل

مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام . وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير . وقوله والتحقيق أى تحقير الفاعل . نحو طعن عمر وقتل الحسين . ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لأن ما ذكر من تعلقات علم المعانى (قوله وسيأتى أنه ينوب إلخ) إشارة إلى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيما له من الأحكام) لا يعترض بأن من جملتها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب إذا كان ظرفاً أو مجروراً وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له ، والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لأن كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع إلخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغناثه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان . وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين . وقول البعض للخلاف فى الأولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (قوله نعم النيابة إلخ) استدراك على قوله : * ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له . دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول ، وفى ارتفاعه بالمصدر لمؤول بأن والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقاً لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الرفع للفاعل . وقيل بالجواز مطلقاً والأصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتتوين أكل ورفع الطعام بخلاف اللبس كعجبت من ضرب عمرو ، وعلى جواز ذلك يجوز أيضاً إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الأصلية) هذا كالصرح فى أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضممن) أى ولو تقديرا كئيل وقوله مطلقاً أى ماضياً أو مضارعاً (قوله اكسر) أى ولو تقديرا

بالآخر (من مضارع منفتحاً * كَيْتَحَى الْمَقُول فِيهِ) عند البناء للمفعول (يُتَحَى و) الحرف (الثاني التالي ثا الْمُطَاوَعَة) وشبهها من كل تاء مزيدة (كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ) تقول تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر باتباع الثاني للأول في الضم (وَالثَّالِثُ) الفعل (الَّذِي) بدىء (بِهَمْزِ الْوَصْلِ * كَالْأَوَّلِ أَجْعَلْنَاهُ كَاسْتُخْلِي) الشراب ، واستخرج المال فتبع الثالث أيضاً للأول في الضم (وَكَسِرَ أَوْ أَشْمِمَ فَا) فعل (ثَلَاثِي أُعِلَّ * عَيْنًا) واوياً أو يائياً فقد قرئ وقيل : ﴿ يَا أَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءِ أَقْلَعِي وَغِيضِ الْمَاءِ ﴾ [هود :

كرد وطلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل ، فإن كان مكسوراً في الأصل فأما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلي ذهب وأتى بكسر بدله ، أو يقال المراد اكسر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل وكذلك يقال في قوله * واجعله من مضارع منفتحاً * والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتح في المعتل اللام ويقلب الياء ألفاً ، فيقول في رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفاً فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح (قوله منفتحاً) أى ولو تقديراً كيقال (قوله كيتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد . وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثاني) أتى به ليفيد أن هذا في الماضي لأن تالي تاء المطاوعة لا يكون ثانياً في المضارع بل ثالثاً فيه لزيادة حرف المضارع قبلها فالتالي لتاء المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبنى للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التى للمطاوعة هى المبنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبى والمطاوعة حصول الأثر من الأول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرتة فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رسمه أى دفنه فلا يضم ثانى الفعل معها إذا بنى للمجهول كما في التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب . وفي التمثيل بالأول نظر لأنه لا يبنى للمفعول به إلا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضي الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الثلاثى والرابعى (قوله كالأول) أى كالحرف الأول (قوله فتتبع) بالنصب في جواب الأمر (قوله أو أشمم) بنقل حركة الهمزة إلى الواو (قوله أعل عيناً) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذى لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فإنه إذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واوياً كان أى كقيل أو يائياً أى كغِيض ، وأصل قيل قول نقلت

[٤٤] ، بهما والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى روما (وَضَمَّ جَا) في بعض اللغات (كَبُوْع) وحوك (فَاخْتَمِلَ) كقوله :
[٣٩٦] لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
وكقوله :

[٣٩٧] حُوَكْتَ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكَ تَحْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكَ
(فتعبيه) : أشار بقوله فاحتمل إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين ، وتعزى

كسرة الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في الميزان وأصل غييض غييض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والإشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الإشارة بالشفيتين إلى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتعمل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق ، وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبيئة على وجه الإفراس لا الشيوخ وفي الأشباه والنظائر للسيوطي عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الألف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الألف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسر والضمة وهى حركة الإشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله ليت إلخ) ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للأولى التى لها الاسم والخبر ، وشيئا مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعيني (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين لتقوى ، والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث

[٣٩٦] هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت . وليت للتمنى ولو فى المستحيل . وليت الثالث تأكيد له وليت الثانى فاعل مع فعله أعنى ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد . وشيئا مفعول به وهل للمنفى . ويروى ليت وما ينفع شيئا ليت . وشبابا اسم ليت الأول وبوع خبره ، وفاشترت عطف عليه . والشاهد فى بوع فإن القياس فيه بيع لأنه مجهول باع ، لكن من العرب من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه ، فإن كانت واوا سلمت كما فى حوكت فى البيت الآتى . والقياس حيكت . وإن كانت ياء قلبت واوا لكونها وانضمام ما قبلها كما فى بوع فإن أصله بيع بضم الباء وكسر الياء ، فحذفت حركة الياء ، فصار بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الباء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها .

[٣٩٧] هو أيضا رجز . والشاهد فى حوكت ، فإن القياس فيه حيكت ، وقد قررناه الآن من حاك الثوب يحوكة حوكا وحياكة نسجه ، فهو حائك ، وهم حاككة ، وحوكة . والتول بفتح النون وسكون الواو وهو الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب . ويقال له المتوال أيضا . ويروى على نيرين بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره راء . والنير على الثوب ولحمته أيضا ، فإذا نسج على نيرين كان أصفقا وأبقى ، تقول : نرت الثوب أنيره نيرا وكذلك أنرته ونيرته . والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل يرجع إلى كل واحدة من إزاره وردائه ، لأنه بصفهما بغاية الثفافة حتى أنها تحتبط الشوك ولا يؤثر بها . وعلى نولين فى محل النصب على الحال وإذ ظرف ، وحاك بمعنى حيكت ، والضمير فى تحتبط يرجع إلى الإزار والرداء باعتبار كل واحدة . والشوك مفعوله ، ولا تشاك جملة أخرى معطوفة عليها : أى ولا يدخل فيها شوك ، والجملتان استئناف فافهم .

لبنى فقص وبنى دبير^(١) (وَإِنْ بِشَكْلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ) ذلك الشكل ويعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ، فإذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب : فَإِنْ كَانَ يَأْتِيَا كَبَاعٍ مِنَ الْبَيْعِ اجْتَنَبَ كَسْرَهُ وَعَدَلَ إِلَى الضَّمِّ أَوْ الْإِشْمَامِ لِثَلَا يَلْتَبِسُ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ : نَحْوُ بَعَثَ الْعَبْدَ فَإِنَّهُ بِالْكَسْرِ لَيْسَ إِلَّا وَإِنْ كَانَ وَأَوْيَا كَسَامٍ مِنَ السُّومِ اجْتَنَبَ ضَمَّهُ وَعَدَلَ إِلَى الْكَسْرِ أَوْ الْإِشْمَامِ لِثَلَا يَلْتَبِسُ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ : نَحْوُ سَمِتَ الْعَبْدَ فَإِنَّهُ بِالضَّمِّ لَيْسَ إِلَّا .

(تفصيله) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية^(٢) لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً^(٣) ، ولم يلتفت للإلتباس لحصوله في نحو مختار وتضار . نعم الاجتناب أولى وأرجح (وَمَا لِبَاعٍ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ) ورد من

وقوله إذ تحاك أى إذ حيكت (قوله وبنى دبير) بالتصغير (قوله من هذه الأشكال) ظاهره أن الإشمام شكل ولا مانع منه وإن منعه البعض لأن المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الإشمام لا يخاف به لبس فكان الأحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (قوله خيف لبس) أى بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (قوله يجتنب) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائر فلا اعتراض على إطلاقه على أن اللبس إنما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الإناث كما في شرح الجامع (قوله فَإِنْ كَانَ يَأْتِيَا) ينبغي أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند إرادة بنائه للمفعول لثلا يلتبس بالمبني للفاعل فإنه بالكسر ليس إلا . ثم رأيت في سم ما يؤيده (قوله نحو بعث العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سميت العبد (قوله فإنه) أى فعل الفاعل بالكسر إلخ (قوله وإن كان وأويا) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) إنما قال ظاهر لا احتمال أن يراد يجتنب جوازاً أو استحساناً (قوله لحصوله في نحو مختار وتضار) أى في الاسم والفعل إذ الأول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة . والثاني يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الأولى قبل الإدغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ، ورد بأنهما من باب الإجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (قوله وما لباع إلخ) قال سم وتبعه غيره : هذا شامل لمسألة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد لا لباسه بالأمر فيعدل إلى الكسر أو الإشمام وإنما لم يعدل إلى أحدهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا ﴾ [الأنعام : ٢٨] ، لأن وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط اهـ ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد لباساً لأنه إجمال فافهم . بقى أن ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الإشمام والضم وليس كذلك إلا في الإشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا . ومن ثم كان

(١) وهما من لاصحاء بنى أسد . انظر شرح ابن عقيل [١١٥/٢] . ويقول الشيخ خالد الأزهرى في التصريح بضمون التوضيح : وهى موجودة أيضاً في كلام هذيل ، كما حكيت عن بنى ضبة ، وكذلك تميم . انظر التصريح [٢٩٤/١] .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي [٢٥٢/٢] .

(٣) انظر أوضح المقاصد والمسالك [٢٦/٢] .

كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الإفصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره .
والصحيح الجواز ، فقد قرأ علقمة : ﴿ رِدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف : ٦٥] ﴿ وَلَوْ رَدُّوا ﴾ [الأنعام : ٢٨] (وَمَا لِفَا بَاغ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت (لَمَّا الْعَيْنُ تَلَى *
في) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (اَخْتَارَ وَآثَقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي) فتقول اختور
وانقود ، واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والإشمام وتحرك الهزمة بحركتهما
(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفٍ جَرُّ بِنْيَابَةٍ حَرَى) أى حقيق
وما لأفلا : فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص : نحو صيم رمضان ،
وجلس أمام الأمير : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة : ١٣] ، بخلاف
اللازم منهما نحو عند وإذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جلس عندك
وبخلاف المبهم نحو صيم رمضان وجلس مكان وسير سير ، لعدم الفائدة ، فامتناع سير على

الضم هنا أفصح اللغات فالإشمام فالكسر وكان الأمر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين
تلى) أى للحرف الذى تليه العين (قوله على وزن افتعل أو نفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فإن
اللغات الثلاث تجرى في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر التثنية
بالمعتل (قوله وتحرك الهزمة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو إشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم
الضم مطلقا لأنه أولا أن الفعل يضم أولا واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله
الشاطبي (قوله وقابل من ظرف إن) إسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من
الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلي كما عليه الدماميني وغيره . ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الروداني
فإنه حقق أن الإسناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر
كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب
البصريين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية
والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الأنسب لإجراء كلامه هنا عليه ،
لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور
معا هو النائب اهـ في الجمع عن أى حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما
يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف
ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد
التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على
الظرفية ويكون حينئذ في محل الرفع فليست الدال مضمومة كما توهم إذ الأخفش لا يقول بخروجه
عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف

إضمار السير أحق خلافاً لمن أجاز . فأما قوله :

[٣٩٨] وَقَالَتْ مَتَى يَتَحَلَّ عَلَيَّكَ وَيُعْتَلَّلَ يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَدْرَبُ

فمعناه ويعتلل هو أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف عليك لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه : ﴿ وحيل بينهم ﴾ [سبأ :]

مع بقاءه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعاً وعلى المبهم من المكان التزاماً (قوله فامتناع سير) أى بالبناء للمجهول على إضمار السير أى إضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمتنع من سير سير لأن الضمير أكثر إبهاماً من الظاهر أما على إضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بلى لمن قال ما سير سير شديد كما فى الجمع ، ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافاً لمن أجاز) يعنى ابن درستويه ومن معه كما يأتى (قوله ويتعلل) أى يعتذر أو يتجنى لجمي الاعتلال بالمعنيين ، وقوله وإن يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصل تدرّب من باب فرح أى تعتد أى يصر لك ذلك عادة ، والمراد أنها لا تقطع وصاله دائماً فيحمله ذلك على اليأس والسلو ، ولا تصلح دائماً فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العينى ومقتضاه أن تدرّب بالدال المهملة . وضبطه الدماميني والشمى بالدال المعجمة أى يمتد لسانك (قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم المخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمى : أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم . وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم ، فالوصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل إن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أى الحذف حواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى : ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ﴾ [الكهف : ١٠٥] ، أى نافعا بدليل : ﴿ ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم ﴾ [الأعراف : ٩ ، المؤمنون : ١٠٣] (قوله وبذلك) أى يكون الضمير عائداً على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة . ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن

[٣٩٨] قاله امرؤ القيس. الكندى وهو الصحيح . ومن قال لعقمة بن عبدة فقد وهم وهما فاحشا . المعنى أن يحل عليك بالوصال واعتل ساءك ذلك ، وإن وصلت وكشف غرامك كان ذلك عادة لك ودربة . حاصلة إنها لا تقطع وصاله كل القطع فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصل كل الوصال فيتعود ذلك . الشاهد فى ويتعلل فإن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى يتعلل هو أى الاعتلال المعهود ، أو التقدير يتعلل اعتلال عليك ، فيقدر عليك وهنا لدلالة عليك الظاهر عليه . ويسؤك جواب متى : من ساءه إذا أحرزته . وتدرّب الشرط وحركت الباء للضرورة .

[٥٤] وقوله :

[٣٩٩] قَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلٌ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرٌ هُوَ نَائِلُهُ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال ، كـمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ، ونحو ذلك ، ولا دل على تعليل كاللام والباء وعن إذا جاءت للتعليل . فأما قوله :

[٤٠٠] يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَائِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَسْتَسِيمُ

أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وإن تأخرت الصفة ، أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقريضة صفته ، أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتقدمه ، وإنما احتيج إلى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل . لا يصح كون الظرف نائبا لأن بين ودون غير متصرفين كما في التصريح . نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الأنخفش بجواز إنابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذي حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذي حاجة وجعل العيني اللام للاستغاثة ويا للتنبية لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كـمذ ومنذ إـخ) مثال للمنفى فـمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذي هو غاية لما قبلها (قوله ولا دل على تعليل) لأنه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز . وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل في المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على السؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم ، لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت في قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت في قولك ضربت زيدا ، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا لمنع نحو يقام لا جلال زيد ويهتر من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله إذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فإن لم تجيء له بأن كانت لغيره لم يمتنع إنابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع إلى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى

[٣٩٩] قاله طرفة بن العبد البكرى . وهو من قصيدة من الطويل الغاء للعطف ويا للتنبية ليست للنداء واللام للاستغاثة ومن ذي حاجة يتعلق بمحذوف . والشاهد في حيل فإن النائب عن الفاعل فيه ضمير المصدر . والتقدير حيل هو أى الحول . وما الأولى للنفى ، والثانية موصولة ، فالعائد محذوف ، أى يهواه من هوى من باب علم يعلم . ونائله من نال إذا أصاب .

[٤٠٠] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه (قوله يغضى) على صيغة المعلوم من الإغضاء وهو إدناء الجفون . والضمير فيه يرجع إلى زين العابدين في محل الرفع ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو يغضى . وحباء نصب على التعليل . والشاهد في يغضى الثانى فإنه مجهول . والنائب فيه عن الفاعل ضمير المصدر أى هو أى الإغضاء ومن للتعليل . والاستثناء من غير موجب ، فيجوز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية فافهم .

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر ، لا قوله من مهابته .
(تنبيهات) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بشيابه لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من ، كقولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً . وفي هذا الثاني نظر ، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام .
 الثاني : ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي^(١) إلى أن النائب في

عنهما . والإغضاء إدناء الجفون بعضها من بعض^(٢) . واستقر الروداني جعل النائب ضميراً عائداً على الطرف المفهوم التزاماً من يغضى لأن الأغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أي كالمذكور من الآية والبيتين . وقوله على ما مر أي على الوجه الذي مر في ويتعلل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أي لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعني الحال التي تعلقت بها الباء (قوله إذا كان معه من) مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام في الجرور بالحرف (قوله وفي هذا الثاني) أي في مثاله لأن مناقشته إنما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز بالجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور إلخ) بل سيأتي في قول الناظم :

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفساً تفسد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذي يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أي المحوّل عن تمام الكلام أي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أي بعده فكان الظاهر أن يقول المحوّل عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه إلخ) اعلم أنه لا خلاف في إنابة الجرور بحرف زائد وأنه في محل رفع كما في ضرب من أحد . فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة : أحدها : وعليه الجمهور أن الجرور هو النائب في محل رفع . ثانيها : وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهمًا ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعيين أحدها . ثالثها : وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو مررت بزيد . رابعها : وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائداً عن المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والجرور على الفعل وامتناعه . فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز ادهم مع باختصار . ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع إلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا وكالجرور

(١) الرندي : هو عمر بن عبد المجيد ، الرندي ، أبو علي ، الأستاذ النحوي وهو من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على الجمل للزجاجي وهو أحد قراء كتاب سيرته [انظر البنية ٢/ ٢٢٠] .

(٢) وهذا يدل على شدة الحياء عند زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهما ، ويطلق عليه أهل البلاغة « كناية » .

نحو مر يزيد ضمير المصدر ، لا المجرور ، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم : نحو : ﴿ كان عنه مسؤولاً ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند . ولنا : سير يزيد سيرا ، وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح ، نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب ، بخلاف مررت يزيد الفاضل بالنصب ، ومر يزيد الفاضل بالرفع ، لأنك تقول لست قائما ولا تقول في الفصيح مررت زيذا ، ولا مر زيد ، على أن ابن جني أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان هو المكلف ، وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد ، مع امتناع من أحد لم يضرب . وقالوا في : ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾ [النساء : ١٦٦] أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند . الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور :

الظرف فاعرفه (قوله الرندي) بضم الراء وسكون النون نسبة إلى رندة قرية من قرى الأندلس (قوله ضمير المصدر) أي الضمير الراجع إلى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لأنه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير يزيد سيرا فهو لاء المراد بمن في قول الشارح سابقا ، فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافا لما أجازوه اهـ وبهذا يعرف ما في كلام البعض هنا من الخلل (قوله لأنه لا يتبع إلخ) فلا يقال مر يزيد الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة محل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد وبالمصدر المضاف (قوله ولأنه يتقدم) أي على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله . وفيه أنهم إن أرادوا أنه يتقدم مع كونه فاعل منع وإن أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لأن الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فانه وجيه (قوله ولنا) أي المقوى لنا معشر الجمهور . وقوله سير يزيد سيرا رد لدعواهم من أصلها لأن العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالأولى عدم إنابة ضميره . وقوله ولانه إنما يراعى إلخ رد أول للدليل الأول . وقوله على أن ابن جني رد ثان له ، وقوله يظهر في الفصيح احتراز من نحو تمرون الديار . وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثاني . وقوله ضمير إلخ أي لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية . وقوله وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل كما هو مبني كلام الثلاثة . وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أي من العوامل اللفظية الأصلية رد أول للدليل الثالث . وقوله وقد أجازوا أي هؤلاء رد ثان له وإنما أجازوا ذلك لأن من زائدة وهم إنما يمنعون نيابة المجرور بأصلي لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لأنهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أي ضح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا في عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر . وقوله مع امتناع من أحد أي لأن من لا تزد إلا بعد النفي لا لوقوع أحد في الإثبات لأن نفي ضمير مسوغ كقوله : * إذا أحد لم يعنه شأن طارق *

لا الحرف ولا المجموع ، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع (وَلَا يَنْتَوِبُ بَعْضُ هَذِي) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (إِنْ وَجَدَ * فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته . هذا مذهب سيوييه ومن تابعه ، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرُدُّ) ذلك كقراءة أبي جعفر : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية : ١٤] ، وقوله : [٤٠١] لَمْ يُغْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا ذَا الْغَنَى إِلَّا ذُو هُدًى وقوله :

[٤٠٢] وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب كما في البيتين .

نص عليه ابن مالك كما في التصريح . وقوله وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وإنما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند إليه في صورة الفضلة وإنما قيل ﴿وما تسقط من ورقة﴾ [الأنعام : ٥٩] ﴿وما تحمل من أنثى﴾ [فاطر : ١١] لأن جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أي خلافا للفراء ومذهبه في غاية الغرابة إذ الحرف لاحظ له في الإعراب أصلاً (قوله إن وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع إنابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوباً بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب بإسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع إنابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقته في التسهيل (قوله مطلقاً) أي تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أي ورد ضرورة أو شذوذاً (قوله المنيب) من الإنابة وهي الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كما في البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا . وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة . قال في شرح الجامع : والحق أنه إن كان الغير أهم في الكلام كان أولى

[٤٠١] أصل الكلام لم يعن الله بالمرتبة العليا إلا سيِّداً ، أي لم يجعل الله أحد يعنى بالعليا إلا من له سيادة ، فحذف الفاعل وأنيب قوله بالعليا عنه . واستثنى السيد على جهة التفرغ فترك الاسم العام الذي هو أحد ، وقدر السيد مفعولاً وقد كان في الأصل بدلاً من أحد ومنصوباً على الاستثناء . وقيل يحتمل أن يكون استثناء منقطعاً : أي لكن السيد عنى بالعليا الشاهد فيه في نيابة حرف الجر فيه عن الفاعل كما ذكرناه . وهذا لا يجوز عند البصرية فهذا وأمثاله ضرورة ، فإن عندهم لا يجوز نيابة الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر مع وجود المفعول به ، خلافاً للأخفش والكوفية . والغنى - بفتح الغين المعجمة - : الضلال .

[٤٠٢] هو من الرجز ويرضى من الإرضاء والمنيب من الإنابة وهو الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب وربّه مفعوله ، والضمير فيما دام اسمه ، ومعنى خبره . وهو بفتح الميم وبسكون العين المهملة وكسر النون وتشديد الباء آخر الحروف من قولهم عنيت بحاجتك أعنى بها فإننا بها معنى أي اهتممت بها وهو اسم المفعول حكمه حكم ما لم يسم فاعله في رفعه نيابة عن الفاعل . ومعناه يعنى بذكر ربه ، وقوله بذكر جار ومجرور نائب عن الفاعل ، وترك المفعول به وهو قلبه . وفيه الشاهد حيث احتج الكوفية والأخفش على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده .

(تفنيه) : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء . قيل ولا أولوية لواحد منها . وقيل المصدر أولى وقيل المجرور . وقال أبو حيان^(١) : ظرف المكان (وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَتَوَبُّ) المفعول (الْثَانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا أَلْتَبَّاسُهُ أَمِنْ) نحو كسى زيّدا جبة ، وأعطى عمرًا درهم ، بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيّدا عمرًا ، فلا يجوز اتفاقًا أن يقال فيه أعطى زيّدا عمرو ، بل يتعين فيه إنابة الأول لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذًا .

(تفنيه) : فيما ذكره من الاتفاق نظر . فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ، حكى ذلك عن الكوفيين . وقيل بالمنع مطلقًا . وقوله وقد ينوب الإشارة إلى أن ذلك قليل

بالنيابة من المفعول به مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لأنه أشرف جزأى مدلول العامل . وقول وقيل المجرور أى لأنه مفعول به بواسطة الجار . وقوله وقال أبو حيان إلخ أى لأن في إنابة المجرور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل الالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على الحدث والزمان كذا في الجمع . وبحث فيه سم بأن شرط إنابة المصدر وظرف الزمان اختصاصها والفعل لا يدل على الحديث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاماً على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار فبالأول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيّدا (قوله فيما التباسه أَمِنْ) أى في تركيب أَمِنْ فيه التباس . قال سم : قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثاً وأنيب مناب الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الأول (قوله فلا يجوز اتفاقاً) إن قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعاً للتباس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وصديقى صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة . أجب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت إنابة الثاني توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوماً فضعفت دلالة على كون المتأخر بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع إذا كان إلخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند إليه كالفاعل والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة لكن هذا إنما يقتضى أولوية إنابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقاً) أى سواء كان الأول معرفة أو نكرة طرد الباب (قوله لما سلف) أى لتظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً فيقال هنا

(١) أبو حيان : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الإمام أثير الدين ، أبو حيان الأندلسي ، نحوي عصره ، ولغوي ، ومفسر ، ومحدث ، ومقرئ ، ومؤرخ ، وأديب . ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وأخذ العلم من أعلامه في المغرب وأخذ العلم عن أربعمائة وخمسين شيخاً ، وقد شرف كتب ابن مالك ووجه تلامذه لشرحها ، ومن أجل مؤلفاته : البحر ، والنهر ، وشرح التسهيل . وتوفي سنة ٧٤٥ هـ (البغية ١/٢٨٠ إلى ٢٨٥) .

بالنسبة إلى إنابة الأول . أو أنها للتحقيق ا هـ (في باب ظنّ و) باب (أرى ألمنع) من إقامة المفعول الثاني (أشتهر) عن النحاة وإن أمن اللبس ، فلا يجوز عندهم ظن زيداً قائم ، ولا أعلم زيداً فرسك مسرجاً (ولا أرى متعاً) من ذلك (إذا ألقصد ظهراً) كما في المثالين ، وفقاً لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقاً ، فيقال في ظننت زيداً عمراً وأعلمت بكرّاً خالداً منطلقاً ، ظن زيد عمراً ، وأعلم بكر خالداً منطلقاً . ولا يجوز ظن زيداً عمرو ، ولا أعلم بكرّاً خالد منطلقاً لما سلف .

(تنبيهات) : الأول : يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة . فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقاً . الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة . وقد صرح به في شرح الكافية . وأما الثالث : في باب أرى ، فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي^(١) وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته . والحق أن الخلاف موجود ، فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل^(٢) : نحو أعلم زيداً فرسك مسرج . الثالث : احتج من منع إنابة الثاني في باب ظن مطلقاً بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظ ورتبة

لأن كلا منهما يصلح لأن يكون مظهرنا أنه الآخر في باب ظن ولأن يكون معلماً ومعلماً به في باب أرى (قوله يشترط لإنابة المفعول الثاني) أي لظن لأنه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه . وكباب ظن في امتناع إنابة الجملة غيره على الصحيح إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ﴾ [البقرة : ١١] ، أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد . وفي إنابة المفعول إذا كان ظرفاً أو مجروراً مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة في إنابة غير المفعول مع وجوده . وعلى الجواز فالتائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال : وفي كلام الشاطبي ما يؤيده ا هـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقاً وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الأصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أي من أمن اللبس (قوله فافهم كلامه) قيل وجه الإفهام أنه حكى خلافاً في إنابة الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على إنابته في باب كسا وسكت عن الأول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في إنابته ، وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضاً مع أنه لا اتفاق على إنابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أمهله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصريح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع إلخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم . وقوله مطلقاً أي من غير قيد ومن غير شرط .

(١) ابن هشام الخضراوي : هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي .. العلامة أبو عبد الله الأنصاري ، الحزرجي الأندلسي ، كان رأساً في العربية ، عاكفاً على التعليم ، فقد أدخلها عن ابن خروف ، ومصعب ، وابن الزبير ، والرندى ، وأخذ عن الشلوبين ، ومن مصنفاته الإصحاح بفوائد الإيضاح ، وتولى سنة ٦٤٦ هـ (انظر : البنية ٢٦٧/١ ، ٢٦٨) .

(٢) النظر : تسهيل الفوائد ص ٧٧ .

إن كان الثاني نكرة نحو ظن قائم زيداً ، لأن الغالب كونه مشتقاً . واحتج من منع إنابته مطلقاً في باب أعلم ، وهم قوم معهم الخضيراوى والأبدى وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح ، والآخراى مبتدأ وخبر ، شبهها بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول كقوله :

[٤٠٣] - وَبُئِثَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيَهَا لَيْمًا صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قومًا يجيزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد لعدم الفائدة ، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر ؛ وأجاز الكسائي نيابة التمييز ، فأجاز في

وقوله فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين : مثال الأول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ، ومثال الثاني ظننت صديقك زيداً (قوله ويعود الضمير إلخ) وذلك لأن رتبة نائب الفاعل التقديم والاتصال بالفعل فإذا قلت ظن قائم زيداً لزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظاً وهو ظاهر ورتبة لأنه وإن كان مفعولاً أول ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثاني صار رتبة الأول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفى عند تأخير النائب وتقديم المفعول الأول ، فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولاً أول ورتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخيره لفظاً . وسكت عن القسم الرابع وهو ما إذا كان الثاني معرفة والأول نكرة لعدم (قوله بأن الأول مفعول صريح) أى ليس أصله مبتدأ أولاً خبراً بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الإعلام . وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح . وقوله والآخراى مبتدأ وخبر أى في الأصل شبها أى في نصبهما بمفعولى أعطى أى بإطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح ورد سم هذه الحجة بأنها لا تقتضى المنع بل أولوية إنابة الأول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان امتناع إنابة الثالث أيضاً قال الإسقاطى : ولا تجرى هذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله وبئث عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجو والجو أرض الإمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح (قوله إنابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الجمع (قوله لعدم الفائدة) إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبراً وصار محدثاً عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو في ضرب عمر

[٤٠٣] قاله القرزدي . وهو من الطويل . الشاهد في نبث حيث ناب عن الفاعل فيه المفعول الأول وهو التاء ، والثاني عبد الله وهو اسم قبيلة لا علم لمفرد ، والثالث أصبحت وهذا يفسر أن عبد الله اسم قبيلة ولهذا ذكره بالتأنيث ولم يقل أصبح . والجو يفتح الجيم وتشديد الواو جو الإمامة ، كانت جوائهم سميت بالإمامة . وكراما خبر أصبحت ، وهو جمع كريم . ومواليها مرفوع به ، ولئىما خبر بعد خبر . ويروى لئاما . وصميمها مرفوع به ، وصميم الشيء خالصة ، وأراد به رؤس عبد الله وأعيانها .

امتلات الدار رجالاً امتلىء رجال ، وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله^(١) :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوِبُ الْخَيْرُ بِيَابِ كَأَنَّ مُفْرَدًا لَا يُنْصَرُ
وَنَابٌ تَمَيَّزَ لَدَى الْكِسَايَ لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِي

واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وَمَا سَوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا) إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً ، أو محلاً أن يكنه .

(تنبيهه) : قال في الكافية^(٢) :

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يُلْتَبَسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَّاهُ فَلَا تَقْسُ

أى قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم خرق الثوب المسار . وقوله :

[٤٠٤] مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجَرَ

ولا يقاس على ذلك ا هـ .

وعن كونه مفعولاً وصار محدثاً عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أى وتابعه مما علّق بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولاً وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصب له أى لما سوى النائب مبتدأ أو خبر ونصبه برفع النائب على الصحيح فيكون متجدداً وقيل برفع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهماً قبل أو أخذ (قوله إن لم يكن جاراً ومجروراً إلخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان أولى أن يقول لفظاً إن كان مما يظهر إعرابه أو محلاً أو تقديرًا إن لم يكن كذلك ليدخل المبنى والمقدر . وأجاب الروداني بأن المراد باللفظي أن يتوصل إليه العامل بنفسه وبالحل أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظاً بمحلاً ظاهرة فى إرادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به إلخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً اصطلاحاً وإن كان المعنى على خلافه هذا . ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أى عند

[٤٠٤] البيت من البسيط .

(١) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(٢) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(خاتمة) : إذا قلت : زيد في رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة ، فإن قدمت عمرا فقلت : عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيد مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ . وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

[اشتغال العامل عن المفعول]

(إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل عنه بنصب لفظه أو المحل) أى حقيقة باب

الجمهور المانعين إنابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أى على النيابة والرابط للخبر المبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال عمران زيدا في رزقهما عشرين ، والعمرون زيدوا في رزقهم عشرين وإن شئت حذف المجرور .

[اشتغال العامل عن المعمول]

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة : مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط^(١) فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولها عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن لا يفصل^(٢) بينه وبين الاسم السابق كما سيأتى . ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أنه يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلب عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم إن نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ أخبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمير كحتى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصا لانكارة محضة ليصح رفعه بابتداء وإن تعين نصب لعارض^(٣) كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ [الحديد : ٢٧] بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانىة وابتدعوها صفة كما فى المعنى وأن يكون واحدا لا متعددا على ما فيه من الخلاف الآتى قريبا . قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى : ﴿ وَإِيَّاهُ فَارْهَبُون ﴾ [البقرة : ٤٠] ﴿ وَإِيَّاهُ فَاعْبُدُون ﴾ [العنكبوت : ٥٦]

(١) (قوله يشترط) لا يظهر فى الرفع ودعى أنه إن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرفع خلاف مرادهم على أنه لا معنى لمع الاشتغال فى المصدر وما معه حيث لا .

(٢) (قوله) وأن لا يفصل أى بالنسبة للفعل دون الوصف .

(٣) (قوله لعارض) فيه أن ما امتنع كونه مفسرا إما هو للعارض والظاهر أن للمرفوع ضابطا آخر وتأمل فى المقام .

الاشتغال أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ، فيضمير للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به

﴿ وإيأى فاتقون ﴾ [البقرة : ٤١] ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفاً والتقدير وإيأى ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل إيأى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفي كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسماً متقدماً ما في ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإيأى فارهبون فإن تقديره إن كنتم ترهبون أحداً فإيأى ارهبوا ارهبون بالفاء الشرطية مزحقة عن الصدر فسقط ما قيل إن ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً اهـ أى لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت في محلها . ومشغول به ويشترط أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو من تنمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه . ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله إن مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة في سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً فلا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع وأجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال . وعن الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيد أخاه غلامه ضربته أى لابتست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقاً زيدا وعمرًا وبكراً ضربتهم إلا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلاً مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملاً وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوّى ذا الباب إلخ قوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابسه ضمير الاسم . وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو إن زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح في الخاتمة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأنى حيان ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحيث أن ففى الضابط قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وإن كان لا يعمل في زيدا لو فرضناه فارغاً من الضمير لأن عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عند له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه . ونقل الأخفش عن العرب أن زيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراض لأن زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدماميني (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضاً مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى لصلح في حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح

على ما سيأتى بيانه ، فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق ، والباء فى بنصب بمعنى عن ، وهو بدل اشتغال من ضمير عنه بإعادة العامل ، والألف واللام فى المحل بدل من الضمير^(١) ، والتقدير إن شغل مضمير اسم سابق فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق : أى نحو زيداً ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق أنصبه) إما وجوباً وإما جوازاً راجحاً أو مرجوحاً أو مستوياً ، لا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (يفعل أضمرًا * حتمًا) أى إضماراً حتمًا أى واجباً ، أو هو خال من الضمير فى أضمر أى محتوماً . وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (مُوافِق) ذلك

باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجع أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف : إن لم يك مانع حصل * ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لأننا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعهده من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى بنصب إلخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمير والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل إليه بلا واسطة حرف الجر كزيداً ضربته وبنصب محله تعديه بواسطته كزيداً مرتت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى * **وفصل مشغول بحرف جر *** لأن ما يأتى أعم مما هنا لأنه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلاً على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلاً على مضاف إلى الضمير ولو بواسطة ولا تكرر مع ذكر الأعم قاله سم . (قوله بإعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وإن اختار للمصنف خلافه (قوله إما وجوباً إلخ) أشار بهذا التفصيل إلى أن الأمر فى كلام الناظم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد إذا الفجائية وليتأ (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوماً إضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوماً فيه شيء لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لأن الجمع ينافى العوضية وأما قوله تعالى : ﴿إِنى رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين﴾ [يوسف : ٤] ، فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للأول أو المفعول الثانى لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير إنى رأيت أحد عشر كوكباً ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف

(١) وعبارة الشيخ خالد الأزهرى : « وألّ فيه خلف عن الضمير المضاف إليه ، والتقدير : إن شغل مضمير اسم سابق فعلاً عن الاسم السابق بنصب لفظ المضمير ، أو بنصب محله » .

الفعل المضمر (لَمَّا قَدْ أَظْهَرَ) إما لفظاً ومعنى كما في نحو زيداً ضربته ، إذ تقديره ضربت زيداً ضربته ، وإما معنى دون لفظ كما في نحو زيداً مرتت به ، إذ تقديره جاوزت زيداً مرتت به .

يفسره المذكور بعد والجمع على هذا في رأيهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهر) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لأنها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر في اشتغال المنصوب الذي كلامنا الآن فيه وأما في اشتغال المرفوع فلا لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك . وقال الشلوين : جملة التفسير ما تفسره فهي في نحو زيداً ضربته لا محل لها وفي نحو : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [الفتح : ٢٩] في محل نصب إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم إلخ لكان منصوباً وفي نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] ، ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبر في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله وقال : * فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن * بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة . قال ابن هشام : وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل . ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان . واختلف في المبدل منه وقال أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله * لا تجزعي إن منفساً أهلكته *^(١) مجزومان محلاً وجزم الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكريران : أى أن أهلكت منفساً إن أهلكته وساغ إضمار أن وإن لم يسع إضمار لام الأمر إلا في ضرورة لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب إن الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيداً اظننته قائماً بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة انظر المعنى وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائماً ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز مفعولى المقدرة بل هو الأولى لأن المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية إنما أتت بها لضرورة التفسير (قوله وإما معنى) أى وأما موافقة له المعنى . قال سم : بقى أن لا يوافق لفظاً ولا معنى لكن يكون لازماً للمذكور كزيداً ضربت أخاه فإن ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفاً لإهانة زيد اهـ ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضعاً أو لزوماً عرفياً على معنى المقدّر فالأول : كما في زيداً مرتت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور والمتعدى بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدى بعلى فإنه بمعنى المحاذاة . والثانى : كما في زيد ضربت أخاه أو أهنت وزيداً ضربت عدوه أى أكرمت ، وكما في زيداً

(١) هذا صدر من البيت للشاعر النمر بن تولب ، وهو من قصيدة من الكامل .

(تنبيهه) : يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت زيّدًا أنت تضربه به لم يجز للفصل بأنّ (وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا) أى تبع الاسم (السَّابِقُ مَا) أى شيئاً (يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَانَ وَحَيْثُمَا) وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو إن زيّدًا لقيته فأكرمه وحيثما عمراً لقيته فأهنه ، وهلا بكراً ضربته ، وأين

مررت بغلامه أى لا يست (قوله في الفعل) أى دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أى فيتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياساً على الوصف وسياق الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأته في حيزها وإنما خصوا أهل يذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة . أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على الثاني وواو العطف وفائه وثم والشرط وإن كما في الجمع . وأنا لا أرى بأساً بدخول هل أيضاً على الشرط . وإنما كانت إما لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمن أو التطفل ، ولأنها أعم مورداً لأنها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيّد ، ولطلب التصور نحو زيد قائم أم عمرو ، ونحو أقام زيّد أم قائداً ، وهل لا تكون إلا لطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور ، فإن قلت : المسند إليه في نحو أزيد قائم أم عمرو ، والمسند في نحو أقام زيّد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه ، فكيف يطلب تصورهما وإنما المطلوب له في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين إلى زيّد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذ الحاصل عنده في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيّد . قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والآخرين باعتبار تعيين المسند إليه أو المسند في الأولين وعدم التعيين في الآخرين وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل ، وأن المطلوب^(١) صور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغنى واستحسنه وذكر في محل آخر أن هل أنت لطلب التصور ندور كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً »^(٢) ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أن المنقطعة المقدرة بيل والهمزة أو الهمزة فقط فإنها لطلب التصديق ومن عدّ أم من أدوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ، ثم قال لكنني أستشكل عدّهم أو منها أما المتصلة فلأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشاركتة له في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ، ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بأو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في المغنى في بحث أم ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنيها هـ ببعض إيضاح . قال الشمني : لعلهم إنما عدوا أم من أدوات الاستفهام لأن

(١) (قوله وأن المطلوب) لا يقال التصور حاصل أيضاً لأننا نقول لما كان الجواب بالمفرد أو أثر التصور ولك أن تقول إن المطلوب تصور المعين من حيث إرادته تدبراً .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الكاح . والحديث موجه لجابر رضي الله تعالى عنه عندما تزوج وذهب إلى النبي ﷺ ، مثال له : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً » على سبيل الاستفهام أو التصديق منه .

زيدًا وجدته . ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع الحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع^(١) للظاهر كقوله :

[٤٠٥] لَا تَجْزَعْنِي إِنْ مَنَّسَ أَهْلَكُتُ

المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها أو المنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اهـ ولم يعدها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وشرح كلامهما ثم قال الدماميني . فإن قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بأن أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني فتكون من لطلب التصديق على قبلس ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمرو . قلت : فرق^(٢) بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فإذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اهـ ببعض إيضاح وستاتيك بقية مباحث الاستفهام في باب العطف (قوله وحيثما عمرا إلخ) التمثيل بهذه الأمثلة مجازاة لما يقتضيه ظاهر إطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم وسيجيء أنه لا يليها في النثر إلا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط إذا مطلقا أو أن والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الأولى فاء التفرع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم إلخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغي جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتخصيص والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز إلخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم إلخ أفاد به تقييده^(٣) بما إذا لم يقدر فعل برفع الاسم ولو قال فيجوز إلخ تفرعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب . قال سم : يمكن أن يستفاد ذلك أي جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال^(٤) المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله ما يختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اهـ (قوله مطاوع) قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعي) أي لا تخاف الفقر إن منفس بضم

[شواهد اشتغال العامل عن المعمول]

[٤٠٥] قاله النمر بن تولب من قصيدة من الكامل . الشاهد في أن منفس حيث جاء مرفوعا بفعل مضمر مطاوع للظاهر . والتقدير إن هلك منفس بضم الميم وهو المال النفيس ، ويروى منصوبا على شريطة التفسير لأن أن تقديره أهلكت منفسا أهلكته ، يصف نفسه بالكرم ، ولما لامته امرأته على إتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعي إلى آخره . الفاء الأولى للعطف والثانية زائدة ، والثالثة جواب إذا . وسيبويه يجعل الثانية جواب الشرط ، والثالثة لعطف الإنشاء على الخبر فافهم .

(١) والفعل المطاوع هو الذي يقبل تأثير الأول فيه ، فقول كسرت فانكسر ، وعلمته فعلم .

(٢) (قوله لفرق) لا يخفى أن المطلوب بالهمزة في مثاله التصور كما مر .

(٣) (قوله تقييده) وإن كان الكلام في المنصوب تدبرا .

(٤) (قوله بأن يقال إلخ) لا يوافق ما مر .

وفي رواية منفس بالرفع . وقوله :

[٤٠٦] فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير إن هلك منفس أهلكته ، وإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك .

(تفسيه) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر . وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماض فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين أن وحيثما مردودة (وإن ثلاً) الاسم (السابق ما بالابتداء

الميم وكسر الفاء أي مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على ائتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعي إلخ . عني (قوله فإن أنت إلخ) أي إن لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب إلى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ ففعل تعليلية أفاده السيوطي في شرح شواهد المعنى (قوله وإن لم تنتفع بعلمك) أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال إلخ) قال الروداني أي لا يقع وقوعا حسنا لأنه يقع بعدهما في النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أي غير الهمة بقرينة ما تقدم إذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا . وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر إلا على الفعل الصريح فكان الأولى ذكرها (قوله وأما في الكلام) أي النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أي في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا يناق صحة إيلائها الاسم اتفاقا إذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد . ويستثنى من كلامه أما فإن الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت : ١٧] ، بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أي وأما ثمود فهدينا فهديناهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان أفاده سم ويس (قوله إلا إذا كانت أداة الشرط إذا) أي لأنها لا تجزم قال الروداني مثل إذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو : « لو ذات سوار لطمتي » لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أي سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو إن) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الأمهات (قوله والفعل ماض) أي لفظا نحو أن زيدا لقيته فأكرمه أو معنى نحو إن زيدا لم تلقه فانتظره ، والفرق أنها لما جازمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فإنها لم تجزمه لفظا إما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فليها غيره ظاهرا قاله المصريح (قوله فتسوية الناظم إلخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبرة الناظم لا تقتضي غير ذلك (قوله ما بالابتداء) أي بذي الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أي على الصحيح

يَخْتَصُّ) كما إذا الفجائية وليتا (فَالرُّفْعَ أَلْتَرْمُهُ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتا بشر زرتة ، فلو نصبت زيدًا وبشرًا لم يجوز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل . ومما يختص بالابتداء أيضًا واو الحال في نحو خرجت وزيدًا يضربه عمرو فلا يجوز وزيدًا يضربه عمر وبنصب زيد و (كَدًّا) ألزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (كَلَّا) أى تبع (مَا) أى شيئًا (لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ،

وللرد على المقابل أكيد بقوله أبدا (قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب إلخ) أى لأنه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيشة وقد تبغ الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لأن العالم صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتا بشر زرتة) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت بالجميل الاسمية وجوزه ابن أبى الربيع بناء على الإزالة . قال في المغنى والصواب أن انتصابه بليت لأن لم يسمع ليتا قام زيد مثلا (قوله إذا المفاجأة) من إضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفيا إلا بتكلف (قوله لا يليهما فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لأن اختصاص واو الحال بالابتداء ليس في جميع الأحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبنا (قوله في نحو خرجت إلخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز إلخ أى لما يأتى في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقدر نحو أنى لزيد ضربته (قوله ما لم يرد إلخ) أى شيئا لم يرد ما قبله معمولا لا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط إلخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيدا لا يضربه عمر ورفع زيد لا غير كما في التسهيل وشروحه وكلا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيويه في قول الشارح : * آليت حب العراق الدهر أطعمه * إن نصب حب بإسقاط على لا بالاشتغال وإن كان مقيسا دون إسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجع فيجوز النصب في نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما في المنع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام .

(فائدة) : كم في قوله تعالى : ﴿ سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِنْ آيَةٍ ﴾ [البقرة : ٢١١] ،

والموصول ، والموصوف ، تقول زيد إن زرتك يكرمك ، وهل رأيتك ، وهلا كلمته ، وهكذا إلى آخرها بالرفع . ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه لأنه بدل من اللفظ به (وَأَخْتِيارُ نَصْبٍ) أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال : الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبٍ) وهو الأمر والنهى والدعاء نحو زيداً اضربه ، أو ليضربه عمرو ، أو لا تنهه واللهم عبدك ارحمه ، أو لا تؤاخذك ، وبكرا غفر الله له . وإنما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لأن الضمير فى محل رفع . وإنما

استفهامية فإن جعلت كناية عن جماعة مثلاً وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولاً ثانياً فكم مبتدأ أو مفعول لاتينا مقدراً بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الرجوع حيثئذ إلى كم وتعين كونها مفعولاً ثانياً مقدماً وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المحذوفة والأصل سل بنى إسرائيل عن الآيات التى آتيناهم . لحضته من المعنى والدمامىنى (قوله وهكذا إلى آخرها) نحو زيد لأنا ضاربه ، زيد ما ضربته ، زيد كم ضربته ، زيد إني ضربته ، زيد الذى ضربته ، زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدر ولو عمل ما بعدها قبلها لزم وقوعها حشواً وقوله فلا يفسر عاملاً فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال فالمفعول دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى فى * يأبى الماتع دلوى دونكا * مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم إيضاح وزيادة (قوله لأنه بدل من اللفظ به) أى لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البديل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا إشكال فى الاشتغال فى نحو زيداً لتضربه أو لا تضربه لما فى الروداني عن شرح المقرب أن لام الأمر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك فى نحو لم ولما ولن فما يفيد كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وإنما اختير النصب لأن وقوع هذه الأشياء أخباراً للمبتدأ قليل بل قيل بمنع (قوله وإنما وجب الرفع إلخ) مقتضاه أى أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جىء به على صورة الأمر ولا دلالة له على الطلب . وقد يقال الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة

اتفق السبعة عليه في نحو : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ [النور : ٢] لأن تقديره عند سيويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني . ثم استؤنف الحكم^(١) ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

[٤٠٧] وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَالْكَيْحُ فَتَائِهِمْ

إن التقدير هذه خولان . وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط

الأمر وإنما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالة على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالة على الطلب ومن قال كالزخشرى إنه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدي فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لأن فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لأن الضمير) أى المجرور بالباء في محل رفع أى وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره في محل رفع (قوله) وإنما اتفق السبعة (إلخ) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح . وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان . وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجر نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما أشبه وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كآلية . قال البعض : وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى : ﴿ وجع الشمس والقمر ﴾ [القيامة : ٩] ، لأن المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه إشارة إلى أن استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح (قوله في نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم (قوله وقائله) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء

[٤٠٧] قائله مجهول ، وهو من الطويل وتماه :

* وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ *

الواو وأورب أى رب امرأة قائلة . وخولان مبتدأ اسم قبيلة ، وفانكح فتاتهم خبره . وفيه الشاهد وهو أن الفاء لا تدخل على الخبر ولكنه أولى بتقدير هؤلاء خولان ، إذا كان كذلك فانكح فتاتهم . وفيه إشارة إلى ترتيب الحكم على الوصف . والأكرومة كالأعجوبة من الكرم ، وأراد بالحيين حى أبيها وحى أمها ، أراد أنها كريمة الطرفين . وهو مبتدأ وخلو خبره بكسر الخاء بمعنى خلية عن الأزواج ، والجملة حال . وما فى كما أما موصولة مبتدأ محذوف الخبر : أى كالحال التى هى عليها ، وما كافة لحرف الجر والضمير مبتدأ محذوف الخبر أيضا . وأما زائدة والضمير المرفوع وقع موضع الضمير المجرور نحو ما إنا كانت . وفيه عشرة أشياء ذكرناها في الأصل .

(١) انظر : كتاب سيويه ٧١/١ ، ٧٢ .

فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً^(١) . وقال ابن السيد^(٢) وابن بابشاذ^(٣) : يختار الرفع في العموم كآلية ، والنصب في الخصوص كزيداً اضربه (و) الثاني : أن يقع (بَعْدَ مَا إِيْلَاوُهُ أَلْفَعْلَ غَلَبَ) أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فايلأوه مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى . والذي يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام نحو : ﴿أبشُرْ مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾ [القمر : ٢٤] ، فإن فصلت الهمزة فاختار الرفع نحو آنت زيداً تضربه ، إلا في نحو أكل يوم زيداً تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته ،

المعجمة قبيلة باليمن . والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو المفعول فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا إلخ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في اسم الشرط . ولهذا قال اللقاني لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونها بالفاء وعدمه اهـ ومثل إذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الإيراد بإذا ويحتمل عندى أن المراد في فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجوز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فإنه وجيه . وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب (قوله ابن السيد بكسر السين وسكون الياء ، وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله في التصريح (قوله في العموم) أى ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فايلأوه إلخ (قوله لأنه الفاعل في المعنى) أى لأنه الذى يلي الأشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فإن فصلت إلخ) أى هذا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت إلخ . وقوله فاختار الرفع أى لأن الاستفهام حيثئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، هذا إن لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ وإلا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حيثئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض اختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة في الاتصال (قوله إلا في نحو إلخ) أى مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أى وجب بدليل قوله وحكم بشذوذ إلخ وإنما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول

(١) انظر المواضع العشرة التى استفادها العيني من البيت [٥٣١/٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣] .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) ابن بابشاذ : هو عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد ، البطليموسى ، كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيهما ، انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس .. وصنف أدب الكاتب ، وشرح الموطأ ، [صلاح الخليل الواضح في الجمل . تولى سنة ٥٢١ هـ [البقية ٥٥/٢ ، ٥٦] .

أم عمرو ، وحكم بشذوذ النصب في قوله :
 [٤٠٨] أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاخًا عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخِشَابَا
 ومنها النفي بما أولاً أو إن : نحو ما زيداً رأيته ، لا عمرًا كلمته ، وإن بكرًا ضربته .
 وقيل ظاهر كلام سيوييه اختيار الرفع قول ابن الباذش^(١) وابن خروف^(٢) : يستويان .
 ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيداً ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عَاطِفٍ بلا

الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال في نحو أزيداً ضربت أم عمرًا بلا ضمير إنما هو
 عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعاً (قوله أثعلبة إلخ) ثعلبة ورياحا وطهية والخشاب قبائل ، ومراده
 مدح الأولين وذم الآخرين . وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت
 ثعلبة إلخ . والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية . وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية
 إن كان عدلت بمعنى ساويت وبتزع الخافض والباء بدلية إن كانت بمعنى ملت أى ملت بدلم إلى
 طهية . والخشابا بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النفي بما إلخ) قيد بالثلاثة
 لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا
 كلمته) مقتطع من كلام أى لا زيداً رأيته ولا عمرًا كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية
 يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان
 بدل لا الأولى بما النافية كما في المثال لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ
 ثنائى آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح
 غلبة الدخول على الفعل . وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال
 على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضممار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات
 مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله يستويان) لأن لكل
 مرجحا يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أى ولو غير الواو كما في الشاطبي . وقوله
 بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمراً أكرمته) الفرق بينه وبين

[٤٠٨] قاله جرير من قصيدة من الوافر . الهمزة للاستفهام وثعلبة منصوب بفعل مضمر يفسره بعده . والتقدير أساويت ثعلبة
 بطهية . وإنما قدرنا ساويت لأن عدلت لا يتعدى إلا بالحرف فلا وجه . إلا أن يضمر فعل من معناه . وفيه الشاهد حيث نصب
 ثعلبة بعد بهمزة الاستفهام . وحكم ابن الطراوة بشذوذه لوجوب الرفع إذا . وكان الاستفهام عن اسم ثعلبة ورياح بكسر الراء
 والياء آخر الحروف . وطهية بضم الطاء وفتح الهاء ، والخشاب بكسر الخاء وبالشين المعجمتين كلها قبائل الفوارس بالنصب
 صفة ثعلبة جمع فارس على غير قياس وأم متصلة ويروى أو رياخاً والألف في الخشابا للإشباع .

(١) ابن الباذش : هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد ، الأنصاري الفراء ، الإمام أبو الحسن بن الباذش ، أو حد زمانه إقنا ، تفرد بعلم العربية ،
 كبير الفضل ، ومن مصنفاته شرح كتاب سيوييه ، والمقضب ، شرح أصول ابن السراج ، والإيضاح ، والجمل .. مات سنة ٥٢٨ هـ [البيه
 ١٤٢ ، ١٤٣] .

(٢) سبق التعريف به .

فَصَلَ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا) سواء كان ذلك المعمول منصوبًا نحو لقيت زيدًا وعمراً كلمته ، أو مرفوعًا نحو قام زيد وعمراً أكرمته ، وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما . واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ، فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله فعل مستقر أولاً من العطف على جملة ذات وجهين وستأتي .

(تنبيهان) : الأول : تجوز الناظم في قوله على معمول فعل إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية كما عرفت . الثاني : لترجيح النصب أسباب آخر لم يذكرها وهنا : أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت

عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضى ترجيح النصب فيه أيضاً أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته إذا لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمراً أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعى النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في ترجيح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمراً اهـ وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيت في مغنيه ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلباً للمناسبة إلخ) ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جداً بل نقل في المغني عن الإمام الرازي أن التخالف قبيح . فاندفع ما قيل إن في الرفع تخلصاً من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتضى الحال تخالفهما كقصد إفادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى : ﴿سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون﴾ [الأعراف : ١٩٣] (قوله فإن الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا وأما عمراً فأهنه . قال الرضى : ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما لكونها في غير محلها أو إذا كانت زائدة . قال الدماميني : ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف إلخ) يقال هذا حيثل خارج بقوله بعد عاطف لأن الواو حيثل ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح إنما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح في إخراجه (قوله تجوز الناظم) أى بتقدير المضاف أى على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) إعطاء لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم

القوم حتى زيداً أكرمه ، وما قام بكر لكن عمراً ضربته ، فحتى ولكن حرفاً ابتداءً أشبه العاطفين ، فلو قلت أكرمت خالدًا حتى زيداً أكرمه ، وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفى وشبهه . ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب كزيداً ضربته جواباً لمن قال أيهم ضربت أو مَنْ ضربت ، ومثل المنصوب المضاف إليه نحو غلام زيد ضربته جواباً لمن قال غلام أيهم ضربت . ثالثها : أن يكون رفعه يوهم وصفاً مخلاً بالمقصود ويكون نصبه نصاً في المقصود كما في : ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ [القمر : ٤٩] إذ النصب

العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلباً للمناسبة بين المتعاطفين . قال الشارح في شرح التوضيح وإنما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما إنما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيداً أكرمه) محل كون زيداً منصوباً بفعل مقدر إذا لم يجعل معطوفاً على القوم وأكرمه تأكيد أى لأكرمت زيداً الذى تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيداً لا لأكرمت القوم وإن أوهمه كلام

بعضهم لاختلافهما مفعول (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيد قول المصنف الآتى * والرفع في غير الذى مر رجع * إذ لا وجه لتعينه غايته أنه حيثئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أى مستفهم به إذ هو الموصوف بالنصب وإنما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أى ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف إليه) أى إلى المنصوب وتسميته منصوباً باعتبار ما كان وإلا فهو بعد الإضافة مجرور (قوله إذ النصب نص إلخ) اعترضه الرضى بأن المعنى على الوصف بالخلقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبراً إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية لأن الخلق الإيجاد وغير المتناهى لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقاً فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبراً كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان . وأجاب السعد بأن الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه لا على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثانى فإن مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الأول أعم منه في الثانى مفهوم بل وما صدقاً عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحيثئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لإيهامه ما ذكره الشارح (قوله وفي

نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود ، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً وبقدر هو الخبر ، وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سيبويه مذل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في زيداً ضربته قال وهو عرى كثير ، وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبران وبقدر حال ، وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ ﴾ [القمر : ٥٢] ، (وَإِنْ تَلَّا الْمَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (فَعَلًا مُخَيَّرًا بِهِ) مع معموله (عَنِ اسْمٍ) غير ما التعجبية (فَأَعْطَفْنِ مُخَيَّرًا) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن

الرفع إيهام كون الفعل إلخ) إنما قال إيهام لأن الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفاً وبقدر خبراً يحتمل كون الفعل خبراً وبقدر الحال من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب) أى لأنه يدفعه المقام فلا ينظر إليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأكثر والوجه اعتباره مرجحاً وأورد الروداني أن إيهام الوصفية حاصل من النصب أيضاً لأنه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدراً لا من باب الاشتغال والأصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التي فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التي بها استقامة المعنى إذ النصب يقتضى أنهم فعلوا في الزبر أى صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئاً إذ لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة . فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتاً لكل شيء لأن المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم . قلت هو وإن كان مستقيماً خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما في آية ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَر ﴾ [القمر : ٥٣] . (قوله وإن تلا المعطوف) أى غير المفصول بأمأ أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمه فالخيار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله الشارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية الصدر فعلية العجز كما في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن يكون في الثانية إلخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لأن

يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته في داره ، أو فعمراً أكرمته برفع عمرو ونصبه ، فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ، ولا ترجيح لأن في كل منهما مشاكلة ، بخلاف ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته عنده فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، والفارسي وجماعة منهم الناظم يميزونه . وقال هشام :

جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر . والتمثيل بما ذكر مبني على عود الضمير الثاني إلى الاسم الأول ولا يضر احتمال عوده إلى الثاني لأن المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) في هذا العطف حازاة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيماً وإنما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لإفادتها السببية تربط إحدى الجملتين بالأخرى كالضمير (قوله لأن في كل منهما مشاكلة) ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكليين . شرح الجامع (قوله مشاكلة) أي للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة إليه إن رجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له إن رجع الضمير للمبتدأ أعني ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقاً بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول إلخ (قوله فإنه لا أثر للعطف فيه) أي على الجملة الصغرى يعني أنه لا يصح العطف عليها لأنه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجع الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الإنشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وإن لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أي بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما في التصريح فلا ينافي عزو المصنف في تسهيله إلى الأخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لأنه مبني على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب في النصب حينئذ فاعرفه (قوله يميزونه) أي مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدماميني وسم قال الإسقاطي فيكون مستثنى مما يحتاج إلى الرابط كما يدل عليه قول المصريح بعد ذكره أن هذا المذهب الثاني ظاهر كلام سيوييه ما نصه : ونقل ابن عصفور أن سيوييه وغيره لم يشترطوا ضميراً واستدل لذلك بإجماع القراء على نصب ﴿والسماء رفعها﴾ [الرحمن : ٧] ، وهي معطوفة على يسجدان من : ﴿والنجم والشجر يسجدان﴾ [الرحمن : ٦] ، وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اهـ ووجه الاستثناء أنهم يفتفرون في الثواني ما لا يفتفرون في الأوائل اهـ كلام الإسقاطي وأقره شيخنا وغيره . فعلم أن الخلاف معنوي لا لفظي وأن بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن العطف على الكبرى وإن فات التناسب فيكون الخلف لفظياً مصادم للمنقول وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظي تقول باطل . بل قول الموضح عقب مذهب الأخفش والسيرافي وهو المختار يدل على أنه معنوي وظهر أن قوله تفرعاً على ما ذكره مما مر نصه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط

الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ، فالأول نحو أنا ضربت القوم حتى عمراً ضربته ، والثاني نحو هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحاً أو مساوياً (رَجَحَ) على النصب ، لسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربى جيد خلافاً لمن منعه . وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله :

[٤٠٩] فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زَمِيلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ

ولا إلى بيان وجه استثنائه خلافاً لسم باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم (قوله الواو كالفاء) رد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أى حيث أطلق في المعطوف بل إطلاقه يقتضى أن ثم مثلاً كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبلى الابتدائيات (قوله في هذا) أى في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتى لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابط (قوله أيضاً) أى كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أى الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلاً هذا قائم الأب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الأب وعمراً يكرمه لأن مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه إلخ) في تساوى الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمراً مفعول به الإكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الإكرام إلا إذا برز الضمير لجرى الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيداً وعمرو يكرمه هو فعند عدم الإبراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذى يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذى خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيداً وعمراً أكرمه في داره لكان أولى (قوله في غير) متعلق يرجح على ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر (قوله فارساً

[٤٠٩] قاله علقمة . وقيل امرأة من بلحارث بن كعب . وهو من الرمل . الشاهد في فارساً حيث اختير فيه النصب على الرفع والتقدير غادروا فارساً ما غادروه . والرفع أرجح لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار . وهو حجة على من منع مثل هذا ، وما زائدة وغادره تركوه . ومنه الغدير لأنه ترك فيه الماء بعد ذهاب السيل . وملحماً مفعول ثان لغدروه بضم الميم وفتح الحاء المهملة من ألحم الرجل واستلحم إذا نشب في الحرب فلم يجد له مخلصاً ، وألحمه غيره . وقد ضبطه بعضهم بالجيم فما أظنه صحيحاً وغير زميل حال أى غير جبان بضم الزاى المعجمة وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره لام . ولا نكس عطف على المضاف إليه بكسر النون وسكون الكاف وفي آخره سين مهملة وهو الرجل الضعيف (قوله وكل) بفتح الواو وبالكاف وهو الذى يكل أمره إلى غيره لعجزه وضعف رأيه وقلة معرفته بالأمر . وهذه صفة النكس . واللام مجرورة ولكنها سكنت لأجل الضرورة .

ومنه قراءة بعضهم : ﴿ جنات عدن يدخلونها ﴾^(١) ، بنصب جنات . ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبَيِّحُ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده إليه وتخرجه عليه (أَفْعَلْ وَدَغْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ) لك فيه ذلك (وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ) من ضمير الاسم السابق (بِخَرْفٍ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تتابعت أو بهما معاً (كَوَصْلٍ يَجْرِي) في جميع ما تقدم . فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر . فيجب النصب في نحو إن زيداً مررت به أو بغلامه ، أو حبست عليه أو على غلامه ،

ما غادروه) أى تركوه وما زائدة ، ملحماً بالحاء المهملة المفتوحة أى غشيه الحرب فلم يجد له مخلصاً غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير جبان ، ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف ، وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل . فإن قلت شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصاً كما مر وفارساً نكرة محضة . أجب بأن ما وإن كانت زائدة هى قائمة مقام الوصف أى فارساً أى فارس (قوله فما أُبَيِّحُ) فائدته دفع توهم أن خالف ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبى (قوله فيما يرد) إلخ) حال من ما التى هى مفعول مقدّم لا فعل وقول البعض حال من ما على رأى سيبويه أو من ضميره فى الخبر على رأى غيره مبنى على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم . وقوله أن ترده إليه نائب فاعل أُبَيِّحُ كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أُبَيِّحُ وهو لا يجوز فالذى ينبغى جعله بدل اشتغال من الضمير فى أُبَيِّحُ وضمير ترده وتخرجه إلى ما أُبَيِّحُ وإليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أُبَيِّحُ لك رده إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه حاله كون ذلك الحكم كائناً فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أُبَيِّحُ لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أى عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقاً أى غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو بإضافة أى بمضاف أو ذى إضافة وقوله أو بهما معافية إشارة إلى أن أو فى كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعتراض الشاطبى كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر إذ يجوز زيدا ضربت وراغباً فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اهـ وحيث فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله فى جميع ما تقدم) أى من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه) إلخ) أتى بهذا إشارة إلى أنه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقاً (قوله بقية الأمثلة) الأولى بقية الأحكام إلا أن يكون اسم

(١) الآية ٢٣ : سورة الرعد ، والآية ٣١ : سورة النحل .

وقال أبو حيان : ... وقرأ زيد بن ثابت ، وأبو عبد الرحمن ﴿ جنات عدن ﴾ بالنصب على الاشتغال أى : يدخلون جنات عدن يدخلونها ... انظر : البحر المحيط [٤٨٨/٥] .

أو أكرمت أخاه ، أو غلام أخيه أكرمك ، كما يجب في نحو أن زيداً أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو خرجت فإذا زيد مر به أو بغلامه ، أو حبس عليه أو على غلامه ، أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو ، كما وجب الرفع في نحو فإذا زيد يضربه عمرو ، وقس على ذلك بقية الأمثلة .

(تنبيه) : النصب في نحو زيداً ضربته أحسن منه في نحو زيداً ضربت أخاه . وفي نحو زيداً ضربت أخاه أحسن منه في نحو زيداً مررت بأخيه (وسوّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفعل) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو أزيداً أنت ضاربه ، أو مكرم أخاه ، أو مارّ به ، أو محبوس

الإشارة راجعا إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أى ويختار النصب في نحو زيداً مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيداً اضربه ويستوى الأمران في نحو زيد قام وعمرو مررت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمر وأكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح في زيد ضربته (قوله أحسن منه من نحو زيداً ضربت أخاه) لأن المقدر في الأول من لفظ المذكور ومعناه . وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني . وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيداً مررت بأخيه لانفهامه بالأول كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيداً ضربت أخاه أحسن إلخ) لأن الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيداً مررت به مع زيداً ضربت أخاه ، والمنقول عن أبي حيان أن النصب في الأول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوّى ذا الباب وصفاً) أى في الجملة إذ لا يتأتى وجوب النصب لأنه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح في جواز إلخ ويرشد إليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم إلخ إذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيداً أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتنّ ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيداً أنتم ضارباه أو أنتنّ ضواربه (قوله ذا عمل) أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله في نحو أزيداً أنت ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحيثذا فرغ المذكور لكونه مفسر للمحذوف المرفوع وقائم مقامه اهـ وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد بإضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لأنّك مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر اهـ يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولأجل أولهما جىء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو إن نظر إلى

عليه ، تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول أزيذا تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه . وإنما امتنع زيدا أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه ، بخلاف الفعل فإن كان الوصف غير عامل لم يجوز أن يفسر عاملاً ، فلا يجوز أزيذا أنت ضاربه ، أو محبوس عليه أمس وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إن لم يك مانع حصل) يمنع من ذلك كوقوعه صلة لأل لامتناع عمل الصلة فيما قبلها .

الموصوف المحفوظ أى شخص محبوس أى مقصور وأنت إن نظر إلى المبتدأ الذى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير الجرور بعلى وإلا لم يكن فى محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أى بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحيث لا يرد على قوله لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفى الاعتماد على الاستفهام اهـ وإيضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه به وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وإنما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافى قوله سم لأن المعنى أن الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة . بقى شئ آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبى كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى : ﴿أَرَاغِبَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ [مريم : ٤٦] ، حيث لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه . ويجب أن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لأن يعمل وإن عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذنا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى : ﴿أَرَاغِبَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ [مريم : ٤٦] ، الفصل الممنوع وقوع الأجنبى بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما فى أزيذا أنت ضارب لأن المعمول وإن تقدم لفظاً متأخر رتبة فكانه لا فصل فتدبر (قوله إن لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل إذ الفعل لا يكون مفسراً لناصر الاسم السابق إلا إذا فقد المانع . وأجيب بأنه صرح به اهتماماً بجانب الاسم لأنه أضعف من الفعل فى العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر^(١) عن سم أن قول المصنف : إن لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعهده من اشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وإن عرض مانع من ذلك وصلة أن عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتجاج إلى ما تكلفه فى الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهى كالجزء منه فكان منع العمل للذات

(١) (قوله وقد مر) عبارة الشارح تفيد أنه شرط للتفسير إلا أن يقال للتفسير الناصب له .

وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة . فلا يجوز زيداً أنا الضاربه ، ولا وجه الأب زيد حسنة .

(تنبيه) : يتعين الرفع في زيد عليك ، أو زيد ضرباً إياه لأنهما غير صفة . نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وإن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفاً ذا عمل لأن الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذى هو الأصل في الباب ١ هـ سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليك) أى على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قاله الفعل النائب إلخ^(١) سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا محل له على الراجع والمصدر منصوب ١ هـ وهو ظاهر بالنسبة إلى المصدر أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لأن المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال أما فعل كالزم واضرب إذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط ، وإما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب إذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] ، كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [البروج : ١٠] ، ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملاً قاله الدماميني . وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لأنه لا يتعدى باللام وليست اللام التقوية لأنها لازمة ولأم التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة أخرى غير التفسير فقد رد^(٢) الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيداً ورعيًا إياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيداً سقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وإن خالفهم في المغنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيداً لست مثله أى باينت زيداً (قوله الذى لا ينحل إلخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا في المثال

(١) (قوله النائب إلخ) فيه أن اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم إلا على بعض الأقوال .

(٢) (قوله رد إلخ) سبق أن سقيا لك يتعين فيه أنها للتبيين ويترد الباب ، فما للمعنى متجهه .

ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى (وَعَلَقَةً) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةً بِتَابِعٍ) سببى له جار على متبوع أجنبى منه ، وهو الشاغل نعتاً أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كَعَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ) السببى (الْوَاقِعِ) شاغلاً ، فكما تقول زيداً أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلة بين زيداً وأكرمت عمله فى سببه ، وكذلك تقول زيداً أكرمت رجلاً يحبه ، أو أكرمت عمراً وأخاه أو عمراً أخاه فتكون العلة عمله فى متبوع سببه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى أن وجود الضمير وجود الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلاً بالعامل أو منفصلاً عنه بحرف جر ونحو .

(تنبيه) : لو جعلت أخاه من قولك زيداً أكرمت عمراً بدلاً امتنعت المسألة نصبت

واحترز مما ينحل فإنه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقاً لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملاً قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر إلخ) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجهاً للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافاً لضميره يحصل بتابع الشاغل الأجنبى لاشتغال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء فى قوله تعالى بتابع وبالاسم سببية لأن كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجهاً آخر (قوله سببى له) أى للاسم السابق (قوله نعتاً) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع ، وبقي البذل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضاً لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يكون رابطاً للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلاً نعم يرد عليه أن العلة تكون فى غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هنذا ضربت الذى تبغضه أو يغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً والذى يحبه أى يحب زيداً وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً ورجلاً يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيداً ضربت رجلاً وعمراً أخاه وحيث أن التقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أى بشرط أن لا يعاد معه كما فى التسهيل وإلا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببى) كان الأحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيد ضربته كما فى سم (قوله فتكون العلة بين زيداً وأكرمت عمله) أى مسبب عمله وفى كلامه إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذفاً أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعامل فى نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلقة بين العامل الظاهر إلخ (قوله فتكون الباء بمعنى فى) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أى كالمضاف (قوله فى نية تكرير

أو رفعت ، لأن البدل في نية تكرير العامل فتخلو الأولى عن الرابط . نعم يجوز ذلك إن قلنا إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

(خاتمة) : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه ، أو ملابسًا لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام ، وليتما عمرو قعد إذا قدرت ما كافة ، أو بالفاعلية نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، وهلا زيد قام . وقد يكون راجع الابتدائية

العامل) يعني أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ . وقال الروداني عامل البدل وإن كان مقدرا لكنه غير مقصود بالإسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت في تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالإسناد وعزا الدماميني القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأنخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيرافي والزحشرى وابن الحاجب ومال إليه (قوله فتخلوا الأولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبرًا إن وقعت لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لنائب الاسم السابق إن نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أى معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ا ه دماميني (قوله إذا رفع فعل ضمير اسم) أى على فاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون إلخ) كالصرح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب المجمع أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع بإضمار فعل في نحو إن زيد قام ويترجح في نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء إلخ ا ه بتصرف . لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لأن العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لأن الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما . لأننا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله إذا قدرت ما كافة) أما إذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزًا لا واجبًا لجواز الإعمال والإلغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لأنه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة إلا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو إن زيد ضرب بالبناء للسفعل (قوله وإن أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقاني أن أداة الشرط إنما تطلب فعلا رافعا أو نصبا وكون استجارك تفسيرًا لا يتعين لجواز أن يكون نعتًا والتقدير إن وجدت أحدا . وأجاب

على الفاعلية نحو زيد قام ، وذلك عند المبرد وتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل ، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ، ونحو قام زيد وعمر وقعد ، ونحو : ﴿ أبشر يهدونا ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] . وقد يستويان نحو زيد قام وعمر وقعد عنده ، والله أعلم .

[تعدى الفعل ولزومه]

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إلى مفعول به فأكثر ، ويسمى أيضًا واقعًا لوقوعه على المفعول به ، ومجاورًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، أمران : الأول صحة (أَنْ تُصِلَ هَا) ضمير

يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال . وأما ما نحن فيه من الآية ومن إرادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أي بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يزداد الكوفيون فإنهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أي من نفي أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) إنما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الإخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصريح إن ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحًا وفي نحو قام زيد وعمر وقعد ترجحت الفاعلية طلبًا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو ﴿ أبشر يهدونا ﴾ [التغابن : ٦] ، لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في : ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمر وقعد عنده) إنما استوى الأمران فيه لأن في كل منها مشكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتغال الثانية على ضمير الاسم السابق .

[تعدى الفعل ولزومه]

من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الفعل المتعدي أي بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه بواسطة إسقاط الخافض . والفعل اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذي سيذكره صراحة المتعدي واللازم . وفي هذا الباب ذكر المفعول به (قوله إلى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدي واللازم (قوله أمران الأول إلخ) فيه تغيير إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب لكن لا يخفى ما في تحميل الشارح كلام المصنف ، الأمر الثاني من التكلف الذي لا حاجة إليه ولا دليل عليه (قوله إن تصل)

راجع إلى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) والثاني : أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نَحْوُ عَمِلَ) فإنك تقول منه : الخير عمله زيد فهو معمول ، بخلاف نحو خرج فإنه لا يقال منه زيد خرج عمرو ، ولا هو مخرج بل هو مخرج به أو إليه فلا يتم إلا بالحرف . والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرج زيد ، والضرب ضربه عمرو^(١) .

(تفنيه) : هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظرًا إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول (فَالصِّبُّ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ) ذلك المفعول (عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ قَدَّبَرْتُ الْكُتُبَ)

أى ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل فهي متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني . والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها . وأما إيراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس . وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء إذ لا تقبل النفس قمته بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير إلخ) الإضافة بيانية ، وخرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد في التسهيل باطراد لإخراج نحو تمرود الديار فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرودة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء المصدر (قوله والمعروف أنها) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله إلى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أى فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله إن لم ينب عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازماً أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الأولى التنبيه على هذا لأن ما ذكره من عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعتراض اللقائى كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدى إلى شىء نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوباً ولا محلاً وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله إذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا

(١) انظر شرح الألفية لابن جابر ل هذا الموضع .

فإن ناب عنه رفعته به كما سلف (وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره :
أى ما سوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة ، ويسمى قاصراً أيضاً لقصوره على الفاعل ،
وغير واقع ، وغير مجاوز لذلك (وَحُجِّمَ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبائع . والمراد
بأفعال السجايما ما دل على معنى قائم بالفعل لازم له (كَنَّهُمْ) بكسر الهاء الرجل إذا كشر
أكله ، وشجع ، وجبن ، وحسن ، وقبح ، وطال ، وقصر ، وما أشبه ذلك و (كَذَّا) ما
وازن (افْعَلَّ) نحو اقشعر واشمأز ، واطمأن ، وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهل الفرخ إذا

حيث قدم الخبر وإلا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن
ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته
ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعدد والحروف زائد . ثالثها : لازم وحذف
الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفرناه بمعنى فتحه . وفغرفوه بمعنى انفتح .
وكرزاد ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى لل لازم ذلك إذ عدم الوقوع على المفعول
به وعدم المجاوزة إليه لازمان للمقصود المذكور (قوله لازم له) أى غالباً أو بشرط عدم المانع فلا يرد
أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله إذا كثر أكله) أى كان كثرة الأكل سجية
فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم باشتداد
الشهوة للأكل وفى القاموس النهم محرقة وسحابة إفراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلىء عين الآكل
ولا يشبع . نعم كفرح وعنى فهو نهم ونهم ومنهم اهـ فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر
أو تفسير باللازم وفى التمثيل لأفعال السجايما بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايما لا يلزم أن
تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه . بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف
قليل منهم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح
(قوله واشمأز) نقل الرودانى أنه جاء متعدياً قالوا اشمأز الشيء أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا
ما وزن ما ألحق بافعلل فى الزنة واللاحاق جعل مثل أنقص من آخر موازنا له ليصير مساوياً له فى
عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف
المعنى بالزيادة لللاحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق
معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فإنه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقا بافعلل
لزيادة حرف فيه الألف وهو الواو بخلاف افعلل (قوله وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملاً لنحو
ايبيضض (قوله اكوهل) أصله كهد أى أسرع اهـ فارضى (قوله إذا ارتعد) يعنى لأمه لتزقه (قوله
افعلل) أى أصلى اللامين . وقوله وما ألحق به عطف على افعلل فيكون المشبه به افعلل أصل اللامين

ارتعد (و) كذا (الْمُضَاهِي) أى المشابه فى الوزن افعللل نحو احرنجم ، يقال احرنجمت الإبل أى اجتمعت ، وما ألحق به وهو وزنًا افعللل بزيادة إحدى اللامين نحو (أَقْعَسَا) يقال اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد ، وافعللى نحو احرنبى الديك إذا انتفش للقتال ، واستلقى الرجل إذا نام على ظهره . وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى : أى علا وركب فى قول الراجز :

[٤١٠] قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَسْرُنْدِينِي أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرُنْدِينِي

(تنبيهه)*: يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولًا للمضاهى ، الأولى أن يكون فاعلًا له والمفعول محذوف : أى والمضاهية اقعنسس للما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذلك حتم أيضًا لزوم (مَا أَقْضَى) من الأفعال (نَظَافَةٌ أَوْ دَنَسًا) نحو نظف ، وطهر ،

وافعللل زائد احدهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعللى والمشبه الافعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعللل فيكون من المشبه به وحيث أن المشبه فكان الظاهر أن يوقل بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعللل وزنان أو يجذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهى فى غاية السقوط إذ لا داعى إلى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعللل أصلى اللامين من الوزنين الآخرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعللل بنحو احرنجم والمضاهى افعللل زائد إحدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهى افعللل نحو احرنبى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن وإياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فإن كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الأفعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعللل) لو قال كافعللل لكان شاملا لنحو احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولًا للمضاهى) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقضى) أى أفاد (قوله نحو نظف إلخ) أى بضم العين فيما عدا دنس فإنه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقدر . هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى

ووضوءه ، وذنس ، ونجس ، وقذر (أو عَرَضًا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كمرض وكسل ، ونشط ، وفرح ، وحزن ، ونهم إذا شبع (أو طَاوَعَ الْمُعَدِّي * لِوَاحِدٍ كَمَدُّهُ فَاُمْتَدَّ) ودحرجت الشيء فتدحرج . أما مطاوع المتعدى

التي تحتاج إلى بينة (قوله أو عرضا) زاد في المعنى أو لونا كأحمر وأخضر وأدم واحمار وسواد أو حلية كدعج وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس إلا على فعيل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغذ البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد . ويدخل في التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن أخرجتهما منه يجعلهما ثابتين أو منزلتين منزلة السابيت أشكلا على تعريف أفعال السجاياء أفاده الدنوشرى أى لدخولهما فيها مع أنهما متعديان : وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والذنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الأفعال أفعال السجاياء (قوله كمرض وكسل إلخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طَاوَعَ إلخ) المطاوعة قبول فعل أثر فاعل آخر يلاقيه اشتياقا ، وإن شئت قلت حصول الأثر من الأول للثاني من التلاقي اشتياقا والقيد الأخير لإخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثاني عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرتة فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لأنه حينئذ مثل أضجعتة فنام مما يفضى فيه كثيرا الأول إلى الثاني بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعتة فما نام لأن الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والإجماع على أن تعلم مطاوع علم إثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عاجلت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرتة فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرتة في صحة المعنى المجازى في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه . وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين أو متعديين معا إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور . وزعم أبو على أنهما جاءا لازمين سمع في شعرهم منهوى ومنهوى من هوى وغوى وهما لازمان ورد بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لأهويته وأغويته وضعف بأن انفعل لأفعل شاذ ، وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطاني درهما وإلى واحد نحو استنصحته

لأكثر من واحد فإنه متعدد كما مر (وَعَدَّ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ، وعجبت منه ، وغضبت عليه (وَإِنْ حُذِفَ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ) وجوباً وشذ إبقاؤه على جره في قوله :

[٤١١] أَشَارَتْ كَلِيبَ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

أى إلى كليب . وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نَقْلًا) لا قياساً مطرداً ،

فنصحنى ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما في المغنى (قوله وعد لازماً) المراد باللازم ولم بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدى إلى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه إشارة إلى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجع وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] . وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التى تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولاً عى التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التى هى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تمثيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين إسقاط الجار . يس (قوله وشذا بقاؤه إلخ) وبطرد فى رب نحو : وليل كموج البحر (قوله أشارت إلخ) صدره * إذا قيل أى الناس شرّ قبيلة * أشارت إلخ والأصل أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أى هى كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله فإنما يحذف نقلاً) جعل الشارح نقلاً متعلقاً بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعاً لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام : الوجه رجوعه إليهما معا بقرينة

[شواهد تعدى الفعل ولزومه]

[٤١١] صدره :

* إِذَا قِيلَ أَى النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يخاطب بها جريرا . وإذا للظرف فيه معنى الشرط ، وأشارت جوابه ، وأى الناس مبتدأ ، وشر قبيلة خبره والجملة مقول القول . والشاهد فى كليب حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصل النصب توسعا وأراد به رهط جرير وهو كليب بن يربوع بن حنظلة . والأصابع مرفوع بأشارت والباء تتعلق به

وذلك على نوعين : الأول وارد في السعة نحو شكرته ، ونصحته ، وذهبت الشام ، والثاني مخصوص بالضرورة . كقوله :

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ [٤١٢]

وقوله :

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ [٤١٣]

قوله وفي أن وأن يطرد إلخ ولأن الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لأنه متبوع النصب ولصحة ما يفيد هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فإنه تابع للحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الأول وارد في السعة) ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحيث يبقى عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى : ﴿ لَا أَقْعَدُنْ لَهُمُ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف : ١٦] ، أى على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبنى على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أن وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ، ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل إنه منصوب على الظرفية شذوذا لأن الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله آليت) بفتح التاء أى أقسمت خطابا لملك هجاء الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية

[٤١٢] قاله المتلمس جرير بن عهده المسيح ، وهو من البسيط . آليت أى حلفت على حب العراق أى لا أطعمه الدهر ، مع أن الحب متيسر يأكله السوس وهو قمل القمح ونحوه . واختلف في حركة التاء ف قيل بالضم يخبر عن نفسه . وقيل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة . والشاهد في حب العراق حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه . والدهر نصب على الظرف (قوله أطعمه) أى لا أطعمه . فحذف منه حرف لا النافية . والحب مبتدأ والجملة خبره في محل النصب على الحال .

[٤١٣] البيت بتمامه :

لَدُنْ بِهِزْ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

قاله ساعدة بن جوية الهذلي من قصيدة من الكامل (قوله لدن) خبر مبتدأ محذوف أى هو لدن بفتح اللام وسكون الدال وفي آخره نون أى ناعم لين . ويروى لذ بمعنى لذيق من اللذة . والباء تتعلق بيعسل ، والمز مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف تقديره بهز الكف اباء يعنى الرمح . ويعسل بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح . وأراد بالمتن ظهر الرمح فيه أى في هزه والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كعسلان الثعلب في الطريق . والثعلب فاعل عسل والشاهد في الطريق حيث نصب بتقدير في توسعا إجراء للآزم مجرى المتعدى .

أى على حب العراق وفى الطريق (وَ) حذفه (فِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ) قياسًا (مَعَ أَفْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَذُوبَا) ﴿أو عجبم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ [الأعراف : ٦٣ ، ٦٩] ، ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران : ١٨] ، أى من يدوا أى يعطوا الدية ، ومن جاءكم ، وبأنه ، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما فى رغبته فى أن تفعل أو عن أن تفعل لأشكال المراد بعد الحذف . وأما قوله تعالى : ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء : ١٢٧] ، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذف لأجل

عن عدم سكناه . قوله أطعمه بفتح الهمة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (قوله كما غسل) بالإهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت * لدن بهز الكف يعسل متته * فيه كما غسل ، يصف رجلا بأنه لدن أن لين والباء فى بهز سببية وقوله يعسل متته أى يضطرب ويهتز صدره . وقوله فيه مع هز الكف (قوله وحذفه فى أَنْ وَأَنْ) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما فى التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتكم أكراما ونحو : ﴿فليُنظر أيها أركى طعاما﴾ [الكهف : ١٩] ، وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فليُنظر فى جواب أيها أركى إلخ وليت شعري بجواب هل إلخ حاصل وفى كلام شيخنا والبعض أن الحذف فى القسم الأخير واجب وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضا كما سينب عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقدرا قبلهما لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن . وفى الدمامينى عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا فى الفعل المتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما يريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه : ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، قال ابن عصفور : ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والجرور محذوف أى من بنى إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذى فى التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل إلى مفعولين (قوله لأشكال المراد بعد الحذف) أى عدم فهمه فيكون إجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الآتية مبنى على هذا أيضا لأنها من الإجمال وقد مر غيره مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الإجمال ليس معينا ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز إلخ) حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال فى الآية قرينة سبب النزول تدل على الحذف ولا يرد عليه اختلاف العلماء فى المقدر هل هو فى أو عن لأنه لاختلافهم فى سبب النزول فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة قاله فى المغنى . وحاصل الثانى أن الإجمال مقصود فى الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال

الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقهرن . وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

(تنبيهان) : الأول إنما اطرء حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة . الثاني اختلفوا في محلها بعد الحذف : فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكاً بقوله :

[٤١٤] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

إذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) أى حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين إنه يدل على معنى عن فقط وقيل أن المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما لهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لأجل الإبهام) أى لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهملة أى قبهن ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الدميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أى تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تعبيره بأجابه فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل إلخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيويه مكان الخليل والخليل مكان سيويه كما في المغنى والتصريح اهـ وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيويه وأكثر النحويين وجوز سيويه أن يكون المحل جراً فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولاً قوياً اهـ فليس في كلام سيويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهباً له فافهم (قوله تمسكاً بقوله إلخ) أى حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلي لأن تكون حبيبة ولا لدين أنا طالبا به وإنما زرتها لضرورة نزلت بي ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى نحو : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، أى دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها معنى متعلقة بطالب

[٤١٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي . المعنى ما زرت ليلي لتكون لي حبيبة ولا لأجل طلب دين لي عليها ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص . الشاهد في قوله إن تكون حبيبة حيث حذف حرف الجر منه ، إذ أصله لأن تكون ، وفيه خلاف فادعى الخليل إن محله الجر بدليل عطف قوله ولا دين بالجر عليه أى ولا لأجل دين . ومذهب سيويه إنه النصب وتكون بمعنى كانت والباء في بها بمعنى من تتعلق بطالبه ، وأنا مبتدأ ، وطالبه خبره ، والجملة صفة لدين وقيل الباء بمعنى على كما في : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ .

بجر دين . وذهب سيوييه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس . ومثل إن وأن في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو جئتكم كي تقوم أى لكى تقوم (وَأَصْلُ) في ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبَقُ فَاعِلِي) أى أن سبق الفاعل (مَعْنَى) منهما المفعول معنى (كَمَنْ * مِنْ) قولك (أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ أَلَيْمَنْ) فإن من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ، ونسج اليم هو الملبوس فهو المفعول في المعنى . ويجوز العدول عن هذا الأصل فيقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى ، فيقال أليس نسج اليم من زاركم (و) قد (يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِمُوجِبِ عَرَى) أى وجد ، وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمراً ، وكون الثانى محصوراً كما أعطيت زيدا إلا درهماً ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل نحو : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر : ١] ، (وَتَرَكْ ذَلِكَ الْأَصْلُ) لمانع وجد (حَتْمًا قَدْ يُرَى) أى قد يرى واجباً ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصوراً نحو ما أعطيت الدرهم إلا زيدا ،

(قوله وهو الأقيس) أى الأقوى قياساً لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير أن وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً ، وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فأفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المغنى (قوله سبق فاعل معنى) أى وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالأصل تقديم زيد لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فنقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعنى ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دمامينى (قوله من ألبسن) بضم السين أمراً للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور بالإلباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزم (قوله نحو أعطيت زيدا عمراً) توقف سم في جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفي جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أى والحاصل في الصورة الثانية إجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثانى على الأول متأخرين معاً عن الفعل أو متقدمين معاً عليه فتأمل (قوله محصوراً) أى فيه (قوله أو ظاهراً والأول ضمير) اعتراضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثانى على الفعل . وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثانى على الأول لا مع الفعل (قوله أى قد يرى واجباً) إشارة إلى أن حتماً مفعول

أو ظاهرا والثاني ضميرًا متصلًا نحو الدرهم أعطيته زيدًا ، أو ملتبسًا بضمير الثاني نحو أسكنت الدار بانيتها . فلو كان الثاني ملتبسًا بضمير الأول كما في نحو أعطيت زيدًا ماله جاز وجاز ، على ما عرف في باب الفاعل .

(تنبيهه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة : فجواز تقديمه في نحو ظننت زيدًا قائمًا ، ووجوبه في نحو ظننت زيدًا عمرًا ، وامتناعه في نحو ظننت في الدار صاحبها (وَحَذَفَ فَضْلَةً) وهي المفعول من غير باب ظن (أَجْزَى) اختصارًا أو اقتصارًا (إِنْ لَمْ يَضُرْ) حذفها

ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أي تركا حتم أو حالا من ترك على مذهب سيويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعدية إلى واحد كما مر في محله (قوله كما إذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصورا) أى فيه قال سم ما ملخصه : انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا فيه ما أعطيت عمرا إلا زيدا إذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فإنه إن قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وإن قدم عمر لأجل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعية للبس أه أى كأن يقال ما أعطيت عمرا عدى إلا زيدا ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم إلا مع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت إلا زيدا عمرا ، بقى ما إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعية للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى إلى ذلك فيقال في هذا زوج الجارية أعطيته إياها ، وفيما قبله عمرو وما أعطيته إلا لزيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثاني وجاز تأخيره لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل إلخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهي المفعول من غير باب ظن) لو قال وهي ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكرم فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم في قوله * ولا تجز هنا بلا دليل * إلخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتى في المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليه إجمالا فلا يكون حذفه إلا لدليل لأننا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه إجمالا ، وبهذا يعلم ما في كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف

كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظي كتناسب الفواصل نحو : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [الضحى : ٣] ، ونحو : ﴿ إلا تذكرة لمن يخشى ﴾ [طه : ٣] ، وكلاهما يجاز في نحو : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ [البقرة : ٢٤] ، وإما معنوي كاحتقاره في نحو : ﴿ كتب الله لأغلبن ﴾ [المجادلة : ٢١] ، أى الكافرين ، أو استهجانه كقول عائشة رضى الله عنها : ما رأيت منه ولا رأى منى ، أى العورة . فإن ضُر الحذف امتنع وذلك (كَحَذَفِ مَا سَيِّقُ جَوَابًا) لسؤال سائل كضربت زيدًا لمن قال من ضربت (أو حُصِرَ) نحو ما ضربت إلا زيدًا . وإنما ضربت زيدًا ، أو حذف عامله نحو إياك والأسد . (تفصيلاً) وقوله يضر بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرًا . بمعنى يضر يضر ضيرًا قال الله تعالى : ﴿ لا يضركم كيدهم شيئاً ﴾ [آل عمران : ١٢٠] أى لم يضركم (وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا)

اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ، ورأى البيانين ووافقهم فى المعنى أنه لا مفعول له أصلاً . وعبرة المعنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب ، وتارة يتعلق بالاعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه : ﴿ وفى الذى يحى ويميت ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى إذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف نحو : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [الضحى : ٣] ، ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ [الفرقان : ٤١] اهـ باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكك فى جانب الله تعالى . اسقاطى (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس الآية . تصریح (قوله لمن يخشى) الأصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلاً (قوله وكلاهما يجاز إلخ) أى وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهادتهم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أى استقباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سيق) أى مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول فى الاشتغال نحو زيداً ضربته وفى التنازع نحو ضربته زيد وكحذف مفعول أكرمه فى نحو جاء الذى أكرمه فى داره لأن حذفه يؤهم أن العائد الضمير فى داره (قوله هو بكسر الضاد إلخ) قال يس نقلاً عن ابن هشام : ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوى أو على أنه مضعف وقف عليه فى القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اهـ (قوله أى لم يضركم) المناسب لم يضركم (قوله ويحذف الناصبها) وإذا حذف فالأصل تقديره فى مكانه الأصلى إلا لمانع أو مقتض فالأول نحو أيهم رأيت إذ لا يعمل فى الاستفهام ما

أى ناصب الفضلة (إِنْ عَلِمَا) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً نحو قالوا خيراً (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا) كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه ، وما كان مثلاً : نحو الكلاب على البقر ، أى أرسل الكلاب ، أو أجرى مجرى المثل نحو : ﴿ انتهى خيراً لكم ﴾ [النساء : ١٧١] .

قبله ونحو : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت : ١٧] ، فيمن نصب إذ لا يلي أما فعل ونحو الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد أن قدرته فعلاً لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا ونحو إن خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسماً أو فعلاً لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلاً لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلاً إذ تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية . والثاني كتأخير متعلق بآء البسمة الشريفة لإفادة الحصر كذا في المغنى وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرًا خبره يقوم واقتراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله ، فالالتباس حاصل بعده أيضاً ، على أن ابن عصفور رجع منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لأن الذى استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتم في المثال لم يرجع إلى ذلك . وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد . وقد يقال ابن هشام لا ينبى الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخرًا خبره يقوم فتأمل (قوله إن علما) اشتراط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركنى الإسناد وعمدته فلا يستغنى الإسناد عنه حتى يحذف الفضلة (قوله قالوا خيراً) أى أنزل بدليل ماذا أنزل (قوله كما في باب الاشتغال والنداء) إذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كان من التحذير والإغراء فشرط التحذير أن يكون بإياك نحو إياك والأسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد الأسد وشرط الإغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما في التصريح والمراد خل الناس جميعاً خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة . وقيل المراد إذا أمكتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشى أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعملة فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغير (قوله انتهى خيراً لكم) أى انتهى عن التثليث

(خاتمة) : يصير المتعدى لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء : الأولى التضمين لمعنى لازم . والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين نحو : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ [النور : ٦٣] ، أى يخرجون : ﴿ ولا تعد عيناك عنهم ﴾ [الكهف : ٢٨] ، أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا ، ﴿ وأصلح لى فى ذريتى ﴾ [الأحقاف : ١٥] ، أى بارك لى . ومنه قول الفرزدق :

وائتوا خيراً لكم (قوله لازماً) بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما في الثاني والثالث . وقوله أو في حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازماً وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما في الأول والرابع والخامس ، فإن المضمن باعتبار دلالة على معنى الفعل المتعدى متعد ، والضعيف عن العمل متعد في المعنى للمفعول وطالب له ، وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالإضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى : ﴿ أحسن لى إذ أخرجنى من السجن ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، فإن تعدية أحسن بالباء لتضمنه معنى لطف والإحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة إلخ) فيكون اللفظ مستعملاً في مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بالآخر فيكون مجازاً لا في كل مهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا . وانظر ما علاقة المجاز على هذا ، لا يقال العلاقة الجزئية لأننا نقول الناصر اللقاني في حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الأجزاء حقيقياً لا اعتبارياً كما هنا والأقرب عندي أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها . ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقته ومجازه . وهذا هو التضمين النحوى وفي كونه مقيساً خلاف . ونقل أبو حيان في في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس . وأما البياني فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقاً لكونه من حذف العامل للدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه . وقال ابن كمال باشا : الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارىء لأنه المحتاج للبيان وكذا ما بعده إلا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ، أى من تنزيل

[٤١٥] كَيْفَ تَرَانِي قَالِيَا^(١) مِجْنَى قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي
أى صرفه بالقتل . ومنه قول الآخر :

ضَمِنْتُ بِرُزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

أى تكلفت . وهو كثير جدًا . الثانى التحويل إلى فعل بالضم الغة والتعجب ، نحو
ضرب الرجل ، وفهم ، بمعنى أما أضربه وأفهمه : الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر .
الرابع الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣]
﴿ الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يُرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، أو بكونه فرعًا فى العمل نحو :
﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [آل عمران : ٣] ، ﴿ فَعَالٍ لِّمَا يَرِيدُ ﴾ [هود : ١٠٧] ،

المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الإعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد
ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورًا بفى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى دريتنى . دمامينى
(قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعة متعدية صار بالتضمين لازما ،
ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لأن الفعل معه متعد
إلى واحد وصار بالتضمين متعدية إلى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترائى قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح
الجيم أى فى أى حالة ترائى باغضا ترسى ، ثم أجاب بقوله وقد قتل الله إلخ أى ذلك فى حال قتل
الله زيادا عنى لأمنى حينئذ . وقيل : المراد بالجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترائى باغضا محلى لست
قاليا له لأن الله قتل زيادا عنى ، فالاستفهام على هذا إنكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه
معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع أنه مما
نحن ليناسب ما قبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل إلى فعل بالضم
لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء فى نحو قتله وطلته على قول سيويه إن الأصل فعل بفتح
العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حوّل إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم
أن عينه واو كما حوّلوا نحو باع إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فإنه هذا التحويل لا يقضى
باللزوم أما على قول ابن الحاجب أن الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع
(قوله الضعف عن العمل إلخ) فالعامل فيما يذكر متعد فى المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب
الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر
مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله

[٤١٥] الرجز للفرزدق .

(١) صوابه (قاليا) بالوحدة : أى جاعلا أعلاه أسفله ، أو لابساً إياه على غير الوجه الذى يلبسه عليه الناس .

البروج : ١٦] ، الخامس الضرورة كقوله :

[٤١٦] تَبَلَّتْ قُوَادِكُ فِي أَلْتَامِ حَرِيْدَةٍ تَسْقَى الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامٍ

ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء : الأول همزة النقل كما أسلفته . الثاني تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيداً . وقد جتمعاً في قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مَصْدَقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [آل عمران : ٣] ، الثالث المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وصار جالست زيداً وماشيته وسأيرته . الرابع استفعل للطلب أو

تبلت) بالفوقية فالموحدة أى أصابت . ويقال أتبل بالهمزة ، والخريدة المرأة الحسناء ، والضجيج بمعنى المضاجع ، ببارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد في قوله ببارد فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه فجعله الشاعر لازماً بالنسبة إليه للضرورة ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تشفى فعده بالباء وجوز الدماميني أن يكون المراد تسقى الضجيج ريقها بغم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله ويصير اللام متعدياً) كان عليه أن يقول أو في حكم المتعدى رن السادس والسابع يصيرانه في حكم المتعدى لا متعدياً (قوله همزة النقل) قال في المغنى : الحق أن دخولها قياسى في اللازم دون المتعدى . وقيل قياسى فيه وفي المتعدى إلى واحد . وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اهـ (قوله كما أسلفته) أى في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لثلا يؤدي إلى إدغام الهمزة أو الإدغام فيها ، وقيل في غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا في التسهيل وشرحه . قال في المغنى : التضعيف سماعى في اللازم وفي المتعدى لواحد ولم يسمع في المتعدى لاثنين . وقيل قياسى في الأولين اهـ .

(فائدة) : قال الزمخشري والسهيلي وغيرهما : التضعيف يقتضى التكرار والتهميل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهزة بدليل : ﴿ لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [الفرقان : ٣٢] ، والظاهر الأول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق . ثم رأيت في الكشف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية نزل هما بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر وإلا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به في المعنى أو دلالة على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المستق منها سهو عن كون المعداد والأشياء التى يصير بها اللازم متعدياً لا الأفعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به في المغنى والشارح في الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة

النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسن زيدا ، واستقبحت الظلم . وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب . ومنه قوله :
أستغفر الله ذنبا لست أحصيه

وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أى طلبت التوبة . الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه أى غلبته في الكرم . السادس التضمين نحو : ﴿ **ولا تعزموا عقدة النكاح** ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، أى لا تنووا لأن عزم لا يتعد إلا بعلى : تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا . ومنه رُحِبْتُمْ الطاعة ، وطلع بشر اليمن : أى وسعتكم وبلغ اليمن . السابع إسقاط الجار توسعا نحو : ﴿ **أعجلهم أمر ربكم** ﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، أى عن أمره ، ﴿ **واقعدوا لهم كل مرصد** ﴾ [التوبة : ٥] أى عليه . وقوله :

فإنه لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فأصل استحسن زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصار بنقلهما إلى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه . ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر وأما همزة النقل فتنتقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتح الباب وأرتجه أى أغلقه لأن همزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته إلخ) الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل إلى التعدى لاثنتين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لا : إن هذا على معنى من ا هـ وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى إلى واحد إلى التعدى إلى اثنين ويجوز أن لا تكون إذ لا يلزم من وجودهما نقله إليه كما أشار إليه الشارح بقدر فما هنا مبنى على الأول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما في باب لا مبنى على الثاني وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير إليه قول الشارح وإنما جاز إلخ فلا تنافي فتأمل . ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال في المغنى : ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر همزة قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا آلوكم نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك . وعدى أخبر وخبر وحديث وأنبا ونبا إلى ثلاثة تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو : ﴿ **أنبئهم بأسمائهم فلما أنبئهم بأسمائهم** ﴾ ﴿ **نبئولي بعلم** ﴾ ا هـ (قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما ، قال في المغنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين إلى

[٤١٧] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

أى فى الطريق . وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافاً للفارسي فى الأول ، وابن الطراوة فى الثانى لعدم الإبهام . والله أعلم :

[التَّنَازُعُ فى الْعَمَلِ]

وإنَّ عَامِلَانِ فَأَكْثَرُ (أَقْضِيَا) أَى طَلَبَا (فِي اسْمِ عَمَلٍ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا (قَوْلُهُ قَبْلُ) أَى

المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضى فى إسناد العسلان إلى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى الزهر (قوله لعدم الإبهام) أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتى وإنما كان الإبهام معدوماً لأن المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق . قاله فى المغنى .

[التَّنَازُعُ فى الْعَمَلِ]

التنازع لغة التجاذب^(١) واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى . غزى (قوله إن عاملان) أى مذكوران كما صرح به فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الروداني كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بأن^(٢) الجواب على سنن السؤال ، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الأول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفاً فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحيث أن يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخرين من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ، ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعطف مطلقاً^(٣) قال فى المغنى أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [الجن : ٧] اهـ وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جواباً للأول جواب السؤال أو الشرط نحو : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ﴿ آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أى وجوباً على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيْنًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجن : ٤] ، لاحتمال عمل كان فى ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفينها ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشأن وهذا هو الأظهر وإن استظهر الدمامينى الأول . نعم لا تنازع فى قام أظن زيد . لا على الأول لعدم

[٤١٧] البيت من الكامل .

(١) (قوله التجاذب) أى بالكلام . وقوله أن يتقدم بل هو طالب عاملين إلخ .

(٢) (قوله بأن إلخ) أى لمطابقة الفرع لأصله إلا لداع ولا داعى هنا يقال إذا لم يكن فى الجواب كقولك زيدا منكراً أو متعجباً بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله يطرد الباب .

(٣) (قوله مطلقاً) نقل من النكت أن شرطه أن لا يكون أحدهما مقروماً بـ أو بل .

حال كونهما قبل ذلك الاسم (فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) اتفاقاً والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

[٤١٨] أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحْقُونَ

إذ الثاني تأكيد ، وإلا فسد اللفظ إذ حقه حينئذ أن يقول أتاك أتوك أو أتوك أتاك ، ومن نحو :

وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها إلى زيد ، ولا على الثاني لأنها إذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة إليه تعين إعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد إنما قام وقعد هو ، ونحو ما ضربت وأكرمت إلا إياك ، ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف في الأخيرين . وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر خلافاً لقول المكودي متعلق باقتضيا (قوله اتفاقاً) أى ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا . إذا اتفاقاً في طلب المرفوع كما سيأتى (قوله أتاك أتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لأن كتابتهما بلا ياء نص في أنهما خطاباً للمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف احبس نفسك كما قاله العيني (قوله إذ الثاني تأكيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادى في شرح التسهيل : ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفرداً كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ثمت ؛ وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله : * فهيات هيات العقيق وأهله * قال : ارتفع العقيق بهيات الثانية وأضمرت في الأولى أو بالأولى وأضمرت في الثانية . وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني وأضمر في الأول وأن يكون فاعلاً بالأول والثاني تأكيد لا فاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكان العامل واحداً هـ مع زيادة من الدماميني (قوله وإلا فسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله وإلا فسد المعنى) أى المعنى المراد إذ المعنى المراد كفاً في إلغ ومعنى فساده إفادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفاً على كفاً

[شواهد التنازع في العمل]

[٤١٨] البيت بتمامه :

فَأَيُّنَ إِلَى أَيُّنَ النَّجَاءُ يَغْلِبُ أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحْقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ
هو من الطويل . الفاء للعطف ، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف : أى فأين تذهب . والنجاء بالمدة الاسراع مبتدأ أو خبره إلى أين مقدماً والشاهد في أتاك أتاك اللاحقون فإنهما عاملان في اللفظ ولكن الثاني منهما لا يقتضى إلا التأكيد ، إذ لو كان عاملاً لقليل أتوك أتاك أو أتاك أتوك والنون في اللاحقون سقطت بالإضافة إلى كاف الخطاب ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك ، والثاني تأكيد .

[٤١٩] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُب قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب قليل ، وإلا فسد المعنى ، إذ المراد كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لأن كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فللقصور العلة لأن ذلك يقتضى أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما

ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفي في حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفي إثبات والحال أنه نفاه أولا بقوله : * ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * لاقتضاء لو النفي كما عرف والسعى لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استثنائية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا إذا جعلت الواو استثنائية أفاده الفارضى وصاحب المغنى . وقال الكوفيون والفارسي أن البيت من التنازع وإعمال الأول ووجهه جماعة منه ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فإنك لو قلت لو دعوته أجبني غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ونظر فيه في المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفي إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده إلا أن يقال هذا أغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على المحذوف قوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤثـل وقد يدرك المجد المؤثـل أمثـال
هذا ولا يخفى أما ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرج عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لأن كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فللقصور العلة) أى افهامها ما لا يصح .

[٤١٩] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي . وصدره :

* فَلَوْ أَنَّ مَا أُسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهو من قصيدة من الطويل (قوله كفاني) جواب لو . الشاهد فيه وفي ولم أطلب حيث تنازعا في قليل . قالت الكوفية : اعمل الأول مع امكان اعمال الثاني من غير ضرورة مع ارتكاب أمر محذور وهو حذف المفعول من الثاني فدل ذلك على أن اعمال الأول أولى . وأجيب بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى لأن كفاية المال منتفية لانتفاء سعيه لأدنى معيشة بناء على أن لو التى هى لامتناع الثاني لا امتناع الأول إذا دخلت على المنهى يصير شيئا مثبتا والعكس بالعكس . وهذا يقتضى أن لا يكون طالبا لقليل من المال . وقوله ولم أطلب على تقدير كونه ما وجه إليه الأول يقتضى أن يكون طالب له بناء على أن ما هو معطوف على جواب لو حكمه حكم ذلك الجواب فيكون . طالبا له وغير طالب ، وإنه ممتنع ، فإذا تعذر توجهه إلى قليل يكون مفعوله محذوفا وهو ملك أو مجد . فانهم .

إذا طلبا نصيباً وعاملاً في كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا ، وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات) : الأول مراده بالعاملين فعلاً متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو اسم وفعل كذلك : فالأول نحو : ﴿ آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، والثاني كقوله :

[٤٢٠] عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغِيثًا مِّنْ أَجْرَتِهِ

والثالث نحو : ﴿ هَاؤُمِ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ [الحاقة : ١٩] ، وقوله :

وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع إذا طلبا نصيباً كما في زيد اضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لأخذ الأول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثاني طلبه كما قاله بعضهم ، أو لأنه يلزم عليه تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع في غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا إنما طلبه أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضى كما هو صريح عبارته لظاهرها وإن زعمه البعض إلى جواز التنازع في المتقدم المنصوب وأجازه الفارسي في المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولاً بجواز التنازع في المتقدم ولو مرفوعاً مع كونها في غاية البعد تحتاج إلى سند فإن كان سنده فيها عبارة التوضيح لإيهامها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرأوا كتابيه وقول الشاعر : * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * وفي شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اهـ ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتوني أفرغ عليه قطراً) فأعمل الثاني ونوى الضمير في الأول وإنما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند إهمال الأول كما سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب (قوله هاؤم اقرأوا كتابيه) هاء اسم فاعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والأصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفي إعراب القرآن للسمين زعم القتيبي أن الهمزة بدل من الكاف فإن عنى أنها تحل محلها فصحيح وإن عنى البدل الصناعي فليس

[٤٢٠] تمامه : * فَلَمْ أَخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْتًا *

هو من الطويل . عهدت مجهول من العهد : بمعنى معرفة الشيء على ما كان عليه ، والشاهد في مغنيا من الإغاة . ومغنيا من الاغناء ، فإنهما حالان تنازعا في من أجرته من أجاره من فلان إذ أنقذه ، والفاء للتعليل : أى فلأجل ذلك لم أخخذ مواتاً أى ملجأ إلا فناءك أى جوارك وقربك والمستثنى منصوب لأنه من غير موجب .

[٤٢١] لَقِيتُ وَلَمْ أَكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مَسْمَعًا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره .
وعن المبرد إجازته في فعل التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيدًا ، وأحسن به وأجمل بعمره

بصحيح ا هـ (قوله ولم أكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الأولى اسم رجل (قوله
ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين إذ الحروف لا يضم
فيها وعندى فيه لأن المراد بالإضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذف كما في ضربت
وضربنى زيد وهذا يتأتى في الحروف كما في : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ [المزمل : ٢٠] ،
وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه : وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج
أنه من على إعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة . وقالوا
لو أعمل الأول لقليل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا
يستلزم حذف منصوب عسى ا هـ قال الدمامينى : وانظر من الذى قال هذا من النحاة فإن المعروف
من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر
لعل يقتضى بأن كثيرا ، وانظر أيضا أى محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر : * يا أبتا
علك أو عساكا * وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أى على الفارسي وأى الفتح بن جنى
ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع في الحروف ا هـ . قال يس : وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم ، ولم
والفعل في محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أى فعلين جامدين . وقوله ولا جامد أى فعل جامد
فلا يرد هاؤم اقرءوا كتابيه ولا البيت . قال الروداني : ينبغى تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ
يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثانى نحو
أعجبني ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد إجازته في فعل التعجب) أى سواء أعلمت الثانى أو الأول
ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ،
ورجح هذا القول الرضى . مع (قوله نحو ما أحسن إلخ) هذا في إعمال الثانى وتقول على إعمال
الأول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمره ، وإنما جىء على إعمال الثانى مع الأول المهمل

[٤٢١] قاله المزار الأسدى . وصدده : * لقد عَلِمْتُ أُولَى المَغِيرَةِ أَنْنِي *
وهو من قصيدة من الطويل : أى الخيل المغيرة ولقيت خبر أن . وروى لحقت . وعند الرنخشرى كررت . وعند

البعلى ضربت . ولم أنكل عطف على لقيت . أى ولم أعجز ويروى بالفاء والشاهد في لقيت وعن الضرب حيث تنازعا
في قوله مسنعا بكسر الأول اسم رجل . فالأول فعل والثانى اسم وعكسه نحو قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾
وفيه شاهد آخر لم يورد له وهو نصب المصدر المرفع باللام . فانهم .

واختاره في التسهيل . الثاني قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين . وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » وقول الشاعر :

[٤٢٢] طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ بِوَجْهِهِ فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

الثالث اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه . وقوله :

[٤٢٣] وَغَزَّةٌ مَمْطُورٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا

بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين أنه فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط في شرحه للجواز إعمال الثاني تخلصاً من الفصل المذكور . دمايني (قوله من ذلك) أي ما تعدد فيه المتنازع وهي الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعني دبر والمفعول المطلق أعني ثلاثاً وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث فيه إياها ولو أعمل الثاني لأضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقاً كما اختاره في التسهيل قاله سم (قوله طلبت إخل) المتنازع طلبت وأدرك وأبغ والمتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أي للزوم إسناد أحدهما إلى السببي والآخر ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطته بالابتداء . واعتراض بأنه يكفي في الربط رفعه لضمير السببي المضاف إلى ضمير المبتدأ كما اكتفى المصنف تبعاً للأخفش والكسائي بضمير الأزواج المرتبطات بالابتداء في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٤] ، أي أزواجهم وبأن الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه ، مع أن المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعاً أو منصوباً ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعاً كان السببي أو منصوباً وكوجود ضمير المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضميريهما لأن

[٤٢٢] البيت للحماسة وهو من الطويل .

[٤٢٣] صدره : * قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ *

قاله كثير من قصيدة من الطويل . وكل ذي دين فاعل قضى . وفوق عطف عليه ، وغريمه مفعول وفي . واحتجت به البصرية على أولوية إعمال الثاني في باب التنازع ، فإن قضى ووفي تنازعا في غريمه وإعمال الثاني ، إذ لو أعمل الأول لقليل فوفاه وكذا غريمها للعامل الثاني ، وهو معنى من التعنية وهو الأسر ، إذ لو كان الممطول من المطل وهو التسوية لقليل معنى هو لأنه حيثئذ صفة جرت على غير من هي له وهو الغريم . وأجيب بأن معنى لو أعمل لكان ممطول جارياً على عزة لفظاً وهو الممطول ، وكان حقه أن يبرز الضمير فيقال ممطول هو وإنما لم يبرز لأنه إضمار على شريطة التفسير إذ الأصل ممطول غريمها فحذف اعتداداً على التفسير بعده وكأنه لم يجر على غير من هو له لذكر الفاعل بعده (قوله وعزة) مبتدأ ، وغريمها مبتدأ ثان ، وممطول معنى خبره ، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول . وقيل ممطول خبره ومعنى حال منه فالصفتان جارتان على الغريم لا على عزة . والتقدير وعزة غريمها ممطول حال كونه معنى ، فعلى هذا لا تنازع فيه ، وهو محل الشاهد لأنه لا تنازع فيه بالتوجيه المذكور

محمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم في البيت التنازع (وَالثَّانِ) من المتنازعين (أُولَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ) لقربه (وَأَخْتَارَ عَكْسًا) من هذا وهو أن الأول أولى لسبقه (غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ) أى غير البصريين وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما .

الخبر المجموع لا العامل وحده أى والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على هذا الإعراب بالنسبة إلى المثال أى زيد إلخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول البعض يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ، ومن الغير كون ممطول خبرا ومعنى حال من غريمها ، وغريمها نائب فاعل ممطول (قوله بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلمه بأنك إذا عملت الأول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح : الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا (قوله كما مر) كان الأولى حذفه لأنه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (قوله والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه) قال يس : ولو كان أضعف من الأول في العمل اهـ ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعللة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الأول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعللة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ، ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب إعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الأول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن أعمل الثاني أضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأى البصريين ، أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو الكسائي . أو عمل العاملين في معمول واحد إن اتفق العاملان في طلب المرفوع ، وتأخير ضمير الأول إن اختلفا كما هو رأى الفراء كما سيأتى في الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزى بالجماعة القوية ، لكن في القاموس الأسرة بالضم الدرع الحصينة ، ومن الرجل الرهط الأدنون (قوله على جواز إعمال كل منهما) أى إذا لم يستلزم إعمال الثاني أن يضمير في الأول ضمير رفع فإن الكوفيين يمنعون كما

(تفسيه)*: سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها . ومن إعمال الأول قوله :

[٤٢٤] كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَاشْكُرْ لَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ
ومن إعمال الثالث قوله :

[٤٢٥] جِئْتُ ثُمَّ خَالَفَ وَقِفَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لِمَنْ أَجَارُوا ذُوو عِزٍّ بِلَا هُونٍ

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى (فِي ضَمِيرٍ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ) في ذلك (مَا التَّزِمَا) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة . في ذلك كان الأول هو المهمل (كَيْحَسَنَانِ وَيُسَيُّ أَبْنَاكَ) أم الثاني (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا

سياً فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن إعمال الأول) أى بدليل الإضمار في الثاني والثالث (قوله ومن إعمال الثالث) أى بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الأولين ولم يمثل لأعمال الثاني لأنه لم يحفظ إعماله في كلام العرب كما قاله المرادى (قوله في ذلك) أى في حال إعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيويه ضربني وضربت قومك بالنصب أى ضربني من ذكر ، وسيدكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلاً عن سيويه بقبحه فيكون المراد التزام في الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث وإلا أضمر مفرداً مذكراً لا غير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيحسنان إلخ) المثالان من تنازع الوصفين قولك أقام هما وذهب الزيدان ، أقام وذهب هما الزيدان ، وأقام أنتما ، وذهب أنتما وأقام وذهب أنتما أنتما ، فأنتما الأول في المثال الأخير مضمرة الثاني المهمل وأنتما الثان فاعل الأول المعمل وبعبكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المعنى (قوله وهذا المثال الثاني) متفق على جوازه قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتى عن الفراء من إعمالهما معاً في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اهـ ويجب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معاً فتدبر (قوله والأول منعه الكوفيون) أى من حيث اشتماله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على إعمال

[٤٢٤] البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو من الطويل

[٤٢٥] البيت من البسيط .

الباب فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكاً بظاهر قوله :

[٤٢٦] تَعَفَّقُ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَزَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَتْ نَبْلُهُمْ وَكَلَيْبٌ^(١)

وقال الفراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ، نحو يحسن ويسىء ابناكا ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا نحو ضربني وضربت زيدًا هو . والمعتمد ما عليه

الثاني بدليل كلامه بعد ، فلا ينافي في هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أى لفظاً ورتبة (قوله فذهب الكسائي إلخ) تفصيل لمحذوف أى واختلفوا في كيفية إعمال مع طلب الأول الرفع . قيل : ما وقع فيه أشنع مما فر منه لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها قاله يس (قوله تمسكاً بظاهر قوله تعفّق) أى استتر . وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المعجمة ، وفي التصريح أنه بالغين المهملة بالأرطى شجر ، لها أى للبقرة الوحشية ، فبدت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت ، والنبل السهام ، وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ، ووجه التمسك به أنه لم يضمّر في واحد من تعفّق وأراد فلم يقل تعفّقوا على إعمال الثاني ولا أرادوها على إعمال الأول وإنما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتى في الشرح (قوله في طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة ونصها وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمر وقائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين مستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا مستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا ضمّار) أى على أحد نقلين عنه ، ونقل عنه أنه يجوز الإضمار مؤخرًا في حال طلبهما المرفوع أيضاً فتقول قام وقعد أخواك هما (قوله أضمرته مؤخرًا) أى إن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فإن كان الأول الطالب للمنصوب فإن أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وإن أهملته فلا إضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب إعمال الأول حيثنذ كما في الجمع (قوله نحو ضربني وضربت زيدًا هو) فهو فاعل ضربني

(١) يصح عطف كلب على رجال . وفاعل ، بدت ، يعود على البقرة الوحشية . ومعنى بدت : سبقت وغلبت ، وعلى هذا يكون نبلهم منصوباً .
يعنى لسرعة البقرة الوحشية سبقت نبل الصائد . وهو أقوى في المعنى .

[٤٢٦] قاله علقمة بن عبده . وهو من قصيدة طويلة من الطويل بل يمدح بها الحارث بن جبلة الفسائي . الشاهد في تعفّق أى استتر وأرادها حيث تنازعا في رجال . واحتج به الكسائي على وجوب حذف الفاعل لأنه أعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقليل تعفّق بالأرطى رجال ثم أرادوها لأنها عائد على جمع فيجب كونه على وفق الظاهر ، ولو أعمل الثاني لأبرز الضمير في تعفّق على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع فعدم الأبراز دليل على حذف الفاعل . وأجيب بأنه يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفرداً على مذهب البصرية بل ينوى مفرداً في الأحوال كلها ، فتقول ضربني وضربت الزيدين ، كأنك قلت ضربني من ثم فعلى هذا كأنه قال تعفّق من ثم ، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع ، والأرطى من الأشجار التي يدبغ بها واحدتها أرطاة . والشمير في لها وأرادها للبقرة (قوله فبدت) بالباء الموحدة والذال المعجمة أى غلبت ونبلهم فاعله وكليب عطف عليه وهو جمع كلب كعبيد جمع عبد . ويروى تعفّق بضم القاف يعنى البقرة أى تلوذ بالأرطى فيكون الفاعل فيه مضمرًا ، وأصله تعفّق فحذف إحدى التاءين .

البصريون وهو ما سبق لأن العمدة يمتنع حذفها ، لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء غير هذا الباب نحو ربه رجلاً ونعم رجلاً ، وقد سمع أيضاً في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيويه من قول بعضهم : ضربوني وضربت قومك . ومنه قوله :

[٤٢٧] جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَحْلَاءَ إِنِّي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

لا تأكيد لمستتر في الفعل لأنه يمنع أن فيه ضميراً مستتراً كما مر (قوله والمحمّد ما عليه البصريون) أي من وجوب إضمار ضمير الرفع في الأول عند إعمال الثاني (قوله لأن العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقاني هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الإضمار بخصوصه بل هو أو الإظهار ، ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الإظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الإظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولأن الإضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أي فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثال فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب . وبحث فيه اللقاني أيضاً بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجعلاً الشيء ثم مفصلاً ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضاً الإجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترقى من قياس الإضمار قبل الذكر في هذا الباب على الإضمار قبل الذكر في غيره إلى سماعه في هذا الباب فكأنه قال علي أنه قد سمع إلخ أي سمع كثيراً نظماً ونثراً وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضاً كما في قوله تعفّق إلخ على أن ما استدلل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يسّ (قوله وكمثا) أي ترى خيلاً كمثاً جمع أكمث من الكمته وهي حمرة تضرب إلى سواد مدماء أي شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أي جعلته شعاراً ولباساً لها . والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأضمر في الأول ضميره قبل الذكر ، لكن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائي لأن الشمير في الأول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الرفاء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخر (قوله لاحتمال أفراد ضمير الجمع) أي على تأوله بمن ذكر كما

[٤٢٧] هو من الطويل . الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع ، وذلك أن جفوني ولم أجف تنازعا في الاخلاء جمع خليل ، وقد أعمل الثاني وأضمر الفاعل على شريطة التفسير وهو مذهب البصرية والرفاء ، ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر وهو حجة عليهم ، وهو في الباب ثابت عن العرب ، حكى سيويه ضربوني وضربت قومك ، ومهمل خبران من الإهمال وهو الترك .

وقوله :

[٤٢٨] هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتُ الْغَايَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَالْصَّرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله :

[٤٢٩] وَكُفْنَا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مَثَوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مَذْهَبِ

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال أفراد ضمير الجمع . وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول ضربني وضربت الزيد ، كأنك قلت ضربني من ، على ما لا يخفى (وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا * بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعِ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أوهلاً) أى جعل أهلاً (بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ نَحْوٍ) في الأصل لأنه حيث حذفه فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد ، ومررت ومررتي عمرو .

سيشير إليه أو تأوله بالجمع واعتراض بأن الأفراد قبيح كما مر عن الدماميني فيكيف ينفي عن الحجية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمراً جائزاً ولو مع قبح ينفي حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل ، وقد روى كما في العيني تعقق بضم القاف على أنه مضارع حذف منه إحدى التاءين مستنداً إلى ضمير الرجال لأنهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حيث حذف قول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع إلى البقرة لا يلام قوله لها إلا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أى الأفراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الأحوال كلها أى إسناد الفعل إلى الواحد والاثنين والجماعة لكن الأفراد في الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظاً أو محلاً) مراده بالمنصوب لفظاً ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلاً ما يصل إليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن إعراب المضمرات محلى دائماً لبنائها (قوله أو هلاً) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأهلك أى جعلك أهلاً (قوله بل حذفه الزم) أى على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه إلخ كما سيتضح (قوله إن يكون غير نخب) حذف في الوضعين جواب أن التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة إلى إضمارها) أى لفظاً فلا ينافي أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظاً

[٤٢٨] هو من البسيط . الشاهد في هويتني وهويت حيث تنازعا في الغايات ، فاعمل الثاني وأضمر في الأول . وهو جمع غانية بالغين المعجمة وهي المرأة التي تستغنى بجمالها عن الخلق . وإن مصدرية والتقدير إلى شيويتي . فانصرفت عطف على أن شبت ، وآمالى فاعله جمع أمل وهو الرجا .

[٤٢٩] قاله طفيل بن عوف الغنوي من قصيدة من الطويل في وصف خباء وخيل . وكفنا عطف على قوله :
وَفِينَا رِبَاطُ الْخَيْلِ كُلِّ مَطْلَعٍ وَخَيْلٌ كَسِرْحَانِ الْخَضَى الْقَاوِبِ
أى ترى فينا رباط الخيل وترى كمنا جمع أكمنا ، وليس بجمع كميت من الكمية وهي حمرة تضرب إلى السواد ، وأراد بالدماء شديدة الحمرة مثل الدم . والمتون جمع متن وهو الظاهر والشاهد في جرى واستشعرت حيث توجهها إلى معمول واحد ظاهر بعدهما وهو قوله لون مذهب ، بناء على أن مذهب البصرية أعمال الأقرب وإضمار الفاعل في الأسبق تقديره جرى هو أى سال ، ومعنى استشعرت جعلت شعارها وهو علامتهم في الحرب كذا قيل . والصحيح جعلت شعاراً ولباساً . والمذهب الموه بالذهب تقديره لون شيء مذهب . وقيل المذهب اسم من أسماء الذهب ، فعلى هذا لا تقدير . فافهم .

ولا يجوز ضربته وضربني زيد . ولا مررت به ومر بي عمرو . وأما قوله :

[٤٣٠] إِذَا كُنْتُ تُرَضِيهِ وَيُضِيكَ صَاحِبٌ

فضرورة (وَأُخْرَلُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ) لأنه منصوب فلا يضمر قبل الذكر ، وعمدة في الأصل فلا يحذف ، فتقول كنت وكان زيد قائماً ، إياه وظننت زيداً عالماً إياه . أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارح الاتفاق عليه في دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازه كالمرفوع . وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقاً مقدماً ، واحتج له وهو أيضاً كلام ظاهر كلام التسهيل . وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

به (قوله وأخرنه) أى اذكره مؤخراً فكلامه متضمن لشيئين ، ولهذا علل الشارح الأمرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الأصل فلا يحذف) يرد عليه أن خبر كان ومفعولى ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتى أقوى . (قوله ثلاثة مذاهب) هى في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الإضمار مقدماً كما قد يتوهم من عبارة الشارح ، وزاد في التوضيح رابعاً وهو الإظهار (قوله أحدها جوازه) أى الإضمار للمنصوب مقدماً كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيرها وهو ما في النظم ، ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل إلى جواز إلخ) وقضيته تجوز إضماره مؤخراً بالأولى سم (قوله مطلقاً) أى عمدة كان في الأصل أو فضلة (قوله واحتج له) أى بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازوه الكوفيون) نقل المصريح عن أبى حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت لإفراداً وتذكيراً وفروعهما وإلا لم يجوز حذفه نحو علمنى وعلمت الزيدىين قائمين ، فلا بد أن يقول إياه متقدماً أو متأخراً ولا ينافى هذا ما سيأتى من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وإن زعمه سم لأن ما سيأتى مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حيثئذ (قوله لأنه مدلول بالمفسر) أى وحذف المعمول لدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الإضمار قبل الذكر) أى إذا أضمر مقدماً كما مال إليه في شرح الكافية ومن الفصل أى بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضمر مؤخراً كما قال به هنا (قوله

[٤٣٠] تمامه : * جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

وَأَبْغِ أَحَادِيثَ الْوَشَاةِ فَقَلَمًا يُحَاوِلُ وَاشِرَ غَيْرِ إِفْسَادِ ذِي عَهْدٍ
هما من الطويل . الشاهد في ترضيه حيث أضمر فيه ضمير المفعول ، واعمل يرضيك لما تنازعاني صاحب ، وكان القياس حذفه كما في ضربت وضربني زيد ، وهو عند الجمهور ضرورة (قوله جهاراً) أى عياناً نصب بتقدير في والفاء في فكن جواب إذا ، وأحفظ خير كن ، والود بالضم الحبة ، وفي الغيب حال من صاحب ، وألغ أمر من الالفاء ، وأحاديث الوشاة مفعوله ، وهو جمع واش كالقضاة جمع قاض : من وشى يشى وشاية إذا غم عليه . وقوله فقلما جواب الأمر فلذلك أتى بالفاء . وقل فعل دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشى غير إفساد العهد . يقال حاولت الشيء إذا أردته . وأراد بالعهد ما عليه المتحابان من المودة والقيام بموجباتها .

(تنبيهات):* الأولى اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو :
 ضربني وضربته زيد ، ومربي وممرت بهما أخواك لدخوله تحت قوله :
 * وَأَعْمَلِ الْمَهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا * تنازعه . ولم يخرج منه قوله :
 [٤٣١] إِذَا هِيَ لَمْ تُسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تُنْخَلْ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ
 وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزم ما التزما ، وهذا لم يلتزم ذكره لأنه فضلة . ومنه
 قوله :

[٤٣٢] بِعُكَاطٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ — سَنَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شَعَاعَةَ

إذا هي) أى المرأة والأراكة واحدة الأراك تنحل بالبناء للمجهول ، والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد
 أى اختير ، لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا ، والاسحل بكسر
 الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل يتخذ منه أيضا السواك كذا
 فى العينى . والذى فى القاموس والصحيح : الإسحل بالكسر شجر يستاك به وضبط الحاء بالقلم فى نسخ
 القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب إلى قولهم بالكسر . والشاهد فى تنحل واستاكت حيث تنازعا عودا
 سحل فأعمل الأول وأضمر فى الثانى ضمير عودا سحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت فى الجاهلية تجتمع
 فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاطفون أى يتفاخرون ويتناشدون الشعر . قال فى الصحيح بناحية مكة شهرا ،
 وقال فى القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذى القعدة وتسمر عشرين يوما والباء فى بعكاظ
 ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيغشى أى يسيء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل
 بالمعجمة كيرضى والضمير فى شعاعه للسلاح . والشاهد فى يعشى ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الأول

[٤٣١] قاله عمر بن أبى ربيعة فيما زعمه الزمخشري وشارح الكتاب . وقال النحاس : قال الأصمعى قاله طفيل الغنوى ونسبه
 الجرمى للمقنع الكندى ، والصواب مع الأصمعى . وهو من قصيدة الطويل يصف فيها امرأة تدعى سعدى ، وإذا للشرط ، وهى
 ضمير منفصل لتعذر اثاله ، فحذف عامله تقديره إذا لم تستك هى أى سعدى : من الاستياك والأراكة بالفتح واحدة الأراك ،
 وهو شجر مر يتخذ منه المساويك (قوله تنخل) بمجهول وقع جزاء الشرط أى اختير . والشاهد فيه وفى فاستاكت حيث تنازعا فى
 عودا سحل ، فأعمل الأول وأضمر الثانى . واحتجت فيه الكوفية على أولوية إعمال الأول ، وأجيب بأنه يدل على الجواز ولا
 خلاف فيه ، وأما أن يدل على الأولوية فلا (قوله به) فى محل النصب على أنه مفعول فاستاكت ، والفاء للعطف ، والإسحل بكسر
 الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة وفتح الحاء المهملة : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل ينبت بالحجاز يتخذ منه
 السواك .

[٤٣٢] قاله عائكة بنت عبد المطلب عمة النبى ﷺ . اختلف فى إسلامها . وهو من قصيدة من مربع الكامل وفيه الإضمار
 والترفيل الباء تتعلق بمجمع فى قولها فيها قبله :

قُسِمَا وَمَا جُمِعُوا لَنَا فِى مَجْمَعٍ بَسَاقٍ شَعَاعَةَ

وعكاظ بضم العين المهملة تخفيف الكاف وفى آخره ظاء معجمة : موضع بقرب مكة كانت تقام به فى الجاهلية سوق ، فيقيمون
 فيه أياما . ويعشى من الإعشاء بالعين المهملة وقيل بالمعجمة . وشعاعه بالرفع فاعله ، والضمير يرجع إلى السلاح المذكور فيما
 قبله . والناظرين مفعوله وقد تنازع يعشى ولمحوا فى شعاعه فأعمل الأول وأضمر فى الثانى إذ أصله لمحوه وفيه الشاهد حيث حذف =

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه تهيئة العامل وقطعه عنه لغير معارض . الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثاني جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم . الثالث يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس ، فإن خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد ، لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه . الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب

وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه وبعضهم يميز حذف غير المرفوع لأنه فصلة كقوله بعكاظ إلخ . ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة أهـ (قوله تهيئة العامل) يعنى لمحو العمل أى فى الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على إعمال الثانى مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير لفصل العامل الأول من المعمول بالعامل الثانى فى حال إعمال الثانى مع الحذف . قال سم وكأنهم أى المجوزين اختيارا حذفه عند إعمال الأول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال إعمال العامل الآخر فى المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فإنه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الضمير مقدما فى الأصل أو فضلة فليس الإضراب راجعا لقوله والثانى جزمه بتأخيرا الخبر فقط حتى يكون فى كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله الحذف الفضلة من الأول المهمل) وكذا يشترط لجواز من الثانى المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجوز حذفه نحو استعنت واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقا * وحذف فضلة أجز إن لم يضرب * (قوله وجب التأخير) وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينه معمول الفعل الثانى مع أن المراد استعنت بزيد أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم . (قوله لأنه مع الحذف لا يعلم إلخ) لو علله بما ألفناه لكان مناسبا لأن تعليله إنما ينتج الإجمال لا اللبس لكن مرّ أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعلم الإجمال وإن كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف إلخ أى هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض . فاعترض بأن الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم إلخ) لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ فى الأصل (قوله

= الضمير ضرورة . واللمح سرعة إِبصار الشيء . والشعاع ما يظهر من النور . وإذا للمفاجأة . وهم مبتدأ . ولحوه خبره . والشناع القبح .

حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو :
ظننت منطلقة وظننتى منطلقاً هند إياها ، فأياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ،
وفي حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح لو قال بدله :

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكْ فَمَفْعُولٌ حُسِبَ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأُخْرَى تُصِيبُ

لخلص من ذلك التوهم . لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول
حسب يجب حذفه وإن كان خبراً ، وليس كذلك لأن خبر كان لا يحذف أيضاً ، بل
يؤخر كمفعول حسب ، نحو زيد كان وكنت قائماً إياه . وهذا مندرج تحت قول المصنف
غير خبر . ولو قال :

بَلْ حَذَفْهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةٌ حُتِمَ وَغَيْرَهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَّسَرُّمُ

لأجاد . قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه
أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لِبَسٌ أَوْ يَرَى لِعَمْدَةٍ فَجِئَ بِهِ مُؤَخَّرَا

الخامس قاس المازنى وجماعة المتعدى إلى ثلاثة على المعتدى إلى اثنين وعليه مشى في
التسهيل : فتقول على هذا عند إعمال الأول ، أعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً ،
ويختار إعمال الثانى نحو أعلمنى وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه وأعلمت وأعلمنى زيد

بل لا فرق بين المفعولين (إخ) لأن كلا منهما عمدة في الأصل ويمكن الجواب عن المصنف
بأنه عبر بالملزوم وهو الخبر وأوراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم
بالأولى لأشرفيته والاتفاق على عمدته فهو أولى بالذكر (قوله وفي حذفه ما سبق) أى
من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه
ويقول وفي حذفه وإضماره مقدما ما سبق لأن صنيعة يشعر بأنه لا خلاف في عدم جواز
إضماره مقدما وليس كذلك لوجودا الخلاف في إضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أى
لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله لخلص من ذلك
التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلا (قوله أو يرى لعمدة) بكسر
اللام أى منتسبا لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس
المازنى إخ) أى في أنه إذا أعمل الأول أضمر في الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه
لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا أعمل الثانى أضمر في الأول ضميرهما مؤخرا لما تقدم
وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الأول المهمل بل يجب حذفه
ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى المهمل كما سبق (قوله ويختار إعمال الثانى) أى عند البصريين

عمراً قائماً إياه إياه (وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ حَبْرًا) أى فى الأصل (لغير ما يُطَابِقُ الْمَفْسَرَا) أى فى الأفراد والتذكير وفروعها ، لتعذر الحذف يكونه عمدة ، والإضمار بعدم المطابقة فتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي أَخَا * زَيْدًا وَعُمَرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا) على إعمال الأول فزيّداً وعمراً أخوين مفعولاً أظن ، وأخا ثانياً مفعولى يظنناني ، وجيء به مظهرًا لتعذر إضماره ، لأنه لو أضمر فإما أن يضمر مفردًا مراعاة للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنناني ، فيخالف مفسره وهو أخوين فى التثنية وإما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين . وكذا الحكم لو أعلمت الثانى نحو : يظنناني وأظن الزيدين أخوين أخا . وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو : أظن ويظنناني إياه الزيدين أخوين ، عند إعمال الأول وإهمال الثانى . وأجازوا أيضًا الحذف نحو أظن ويظنناني الزيدين أخوين .

(تنبيهه) : وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظنناني الزيدين

لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما إياه إياه) لا يخفى أن إياه الأول ضمير المفعول الثانى وإياه الثانى ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الأول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدأ فى الأصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنناني فى المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للمخبر عنه أن أتى به مطابقا للمفسر وللمفسران أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسألة من هذا الباب حيثخذ بالنسبة إلى المفعول الثانى لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما فيه فأعملنا فى مثالنا الأول وضممنا فى الثانى ضميره وهو الألف فى يظنناني (قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثانى نحو إلخ) صورته فى عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال أظن ويظنناني زيد وعمرو وأخا إياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه فى العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أى وإن خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما نقله الاسقاطى لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء : ١١] ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ [النساء : ١١] ، مع أن الضمير فيها للأولاد لظهور المقصود (قوله عند إعمال الأول وإهمال الثانى) فإن أعلمت الثانى وأهملت الأول . قلت على ما يظهر أظن ويظنناني الزيدان أخا إياهما إياهما (قوله وأجازوا أيضا الحذف) يعكس عليه ما تقدم نقله عن أبى حيان (قوله وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل إلخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثانى وبه صرح الموضح ، واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة إلى الثانى أيضا باعتبار كونه مطلوباً لكل من

أخوين ، فتنازع العاملان الزيدان فالأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً ، فأعملنا الأول فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدان وهو الألف ، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضمماره ، فرأينا متعذراً لما مر ، فعدلنا به إلى الإظهار وقلنا أخوا فوافق الخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

(خاتمة) : لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى ، وكذا نحو

العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا وأطال في إيضاح ذلك (قوله فعد لنا به) أى الإضممار أى عنه (قوله لا يتأتى التنازع إلخ) لأن كلا من الحال والتمييز لا يضر لوجوب تنكيره . وقوله خلافا لابن معطى حيث أجازاه في الحال . قال الفارضى نحو زرني أزرك راغبا ، على إعمال الثاني ، وزرني أزرك في هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول اهـ وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام إلخ) لأنه إن أضمر في الفعل المتهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي وإن أضمر فيه مع إلا بأن يقال ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد مع حذف إلا هو ورد أن البصرى لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضى وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت إلا زيدا . وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع . ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر في الفعل المتهمل بدون إلا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا . وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت وظننت إلا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن . ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بإلا والحصر بإنما فقال الذى يفهمه المتأمل أن تخرج ذلك إنما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضى أن يقال ما قام وقعد إلا زيد هو لأن العاملين فرغا لما بعد إلا فيعمل أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظا ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بإلا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصل دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما بالأصل من الحصر ، وقولهم إذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير إنما هو في الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد إنما التى يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لإفادة الحصر مع أنها مثل إلا ، قياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير

ما قام وقعد إلا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤوّل . ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات . والله تعالى أعلم .

[المَفْعُولُ الْمُطْلَق]

زاد في شرح الكافية في الترجمة : وهو المصدر ، وذلك تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقاً ، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق ، لأن المصدر يكون مفعولاً لا مطلقاً ، وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله ^أ هـ باختصار (قوله وما ورد إلخ) كقوله :

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا
فيؤوّل بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل . وأجيب بأنه سوّغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له . قال بعضهم : وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بقى مقترنا باللام ، وفرق الروداني بتوسّعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في ، وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول فلا يقال قمت وسرت خوفاً إذ لا يجوز قمت أي الخوف لعدم التوسع فيه والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل فتنبه .

[المفعول المطلق]

في قوله زاد في شرح الكافية إلخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لأنه لا تصريح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أي شيء هو وإن كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر إلخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوباً مفيداً للتوكيد أو مبيناً للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله إلخ وقوله توكيداً إلخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وإن جزم البعض بالاحتمال الأول (قوله وذلك تفسير للشيء إلخ) جوزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أي أصالة بدليل ما بعد (قوله نظراً إلى أن ما يقوم مقامه) أي المصدر أي يحل محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضاعفين إلى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أي في المفعولية المطلقة وأنه أي المصدر

الأصل . واعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ؛ وهذا أول الكلام على هذه الأربعة : فالمفعول المطلق ما ليس خبراً من مصدر مفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فما ليس خبراً مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قوله ضربك ضرب ألم ، ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو : ﴿ ولى مدبراً ﴾ [التمل : ١ ، القصص : ٣١] ، ومفيد تأكيد عامله إلتح مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك : أمرك سير سير ، وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو : عرفت قيامك ، ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوباً لكونه فضلة نحو : ضربت ضرباً ، أو ضرباً شديداً ، أو ضربتين ، ومرفوعاً

الأصل أى والاعتبار ليس إلا بالأصل . أما إذا نظرنا إلى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً إلى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سيذكره ما سيأتى وإنما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدأ والفاعل لأنه الذى قد يجىء مبيناً لنوع عامله كما في ضربك ضرب ألم أو عدده كما في ضربك ضربتان (قوله مفيد إلتح) مما خرج به كراحتى في قولك كرهت كراحتى على أن كراحتى مفعول به لكراحتى إذ هو حيث لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله تأكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط في التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً هذا ما أفاده الدمامينى والرضى . وبحث فيه بأنه يرفع التجوز كالنفس والعين ورد بأن التأكيد اللفظى قد يكون لرفع التجوز ففى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير لرفع توهم التجوز فاعرفه . والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً وإن كان لا يقصد ، وأوفى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر إلى القسمين الأخيرين كما في ضربت وضربنى الأمير لا بالنظر إلى القسم الأول لتقيده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فما ليس خبراً) لو قال : فليس خبراً لكان أحسن إذ لا دخل لما في إخراج ما ذكر ولأن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر إلتح أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئاً آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج إلا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو إلى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وإن خرج بما بعده أيضاً كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عالمه بل مثله ولا بين نوعه لأن الذى بين نوع عامله هو المصدر الأول (قوله أو مرفوعاً إلتح) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحاً مفعولاً مطلقاً بل نائب فاعل (قوله

لكونه نائباً عن الفاعل نحو : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ . وإنما سُمِيَ مفعولاً مطلقاً لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل . وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه . فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية . ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمته شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لأن معرفة المركب موقوفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال (الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أى اسم المحدث ، لأن الفعل يدل

لأن حمل المفعول عليه) أى إطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الإخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يجوز إلى صلة) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج إلى ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالإطلاق ولهذا قال في المغنى المفعول إذا أطلق في اصطلاح النحاة إنما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دورانا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور إلا مقيدا بقيد الإطلاق (قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح إسناده إليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالإسناد ما يعم ما على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فإنها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل (قوله باعتبار إصاق الفعل به) وإن لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله إلى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كما في المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرة ، والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميمته شيء آخر) أى كونه غير خبر ومفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كلما أشار إلى ذلك المصنف بقوله توكيدا إلخ (قوله المصدر إلخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لأننا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحديث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم . وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالة على بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقييد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل)

على الحدث والزمان ، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأفني من) مدلولي

صرح السيد والرضي بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن تأثير الفعل المذكور أى إيقاعه الذى معناه أمه اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد المصدر على كل منهما . وأنت خير بأن ما قالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت بما ليس فيه تأثير فاعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيرا وأوقعت إيقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه . والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراء وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة : على التأثير وهو متعلق بالفعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه ، وبالمفعول باعتبار الوقوف عليه ، وعلى نحو الضارية : أى الكون صاربا والكون مضروبا ، ويسمى نحو الضارية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبة بالمصدر المبنى للمفعول . والثانى أعنى الأثر هو المختلف فى كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازانى وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته . ولى فيه بحث وهو أن الثانى يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضا مكلفا به لأن ما لا يتم المكلف به الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع . وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل ج (قوله من مدلولي الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس . وأجيب بأن ما لم يوضع يقدر . يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لأن الفعل يدل على الحدث والزمان) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما . وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبى فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالاته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين . وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالاته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالاته على الأول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرج عنها هـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فإن دلالاته على الذات وتعيينها ليست من جهة واحدة فتفطن . واعتراض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل

(أَمِنَ) وضرب من مدلولي ضرب (بِمِثْلِهِ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ آوْ وَصِفٍ تُصِيبُ) نحو : ﴿ فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ [الإسراء : ٦٣] ، ويعجبني إيمانك تصديقًا : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، ﴿ وَالذَّارِيَاتُ ذُرُوءًا ﴾ [الذاريات : ١] ، (وَكَوْنُهُ) أى المصدر (أَصْلًا) فى الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى للفعل والوصف (التَّخِيبِ) أى اختير ، وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقًا من الفعل فهو فرع الفرع . وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما . وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر .

بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأننا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض أو برض مثلاً على الحدث المخصوص ولا قائل به . والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطاً بل الشرط صيغته المصدر أو الوصف فاعرفه .

(قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً فقيه على هذا استخدام . قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدث كما يأتى (قوله ولو معنى دون لفظ) أى على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يميناً وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضاً ولعله تركه للمقايضة هذا . وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبني إيمانك تصديقاً فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه إلخ (قوله أو فعل) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً .

(قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فإن جهنم إلخ) بحث فى التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزى بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدراً فى الحقيقة ، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدرية بتقدير مضاف أى عمل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلاً فى الاشتقاق) معنى كونه أصلاً فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق ردّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله إلى أن الفعل) أى المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقته زماناً لأن الماضى كان قبل وجوده مستقبلاً وحين وجوده حالاً وبعد وجوده ومضيه ماضياً وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه . وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الأول فإنه فرض الأزمنة فى شيء واحد فهو أولى بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما .

والصحيح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والوصف مع المصدر بهذه المثابة ، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيداً أو نوعاً يُبين) المصدر المسوق مفعولاً مطلقاً (أو عَدَدٌ) أى لا يخرج المفعول المطلق على أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالمؤكد (كسرت) سيراً ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود ، كسرت (سَيَّرْتَيْنِ) و : ﴿ دَكْنَا دَكَةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة : ١٤] ، ومبين النوع كسرت (سَيَّرَ ذِي رَشْدٍ) أو سيراً شديداً أو السير الذى تعرفه ، ويسمى المختص هكذا فسرهم بعضهم . والظاهر أى المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل . فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ومختص ، والمختص على قسمين : معدود وغير معدود (وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى ما على المصدر (ذَلْ) وذلك ستة عشر شيئاً فينوب عن المصدر المبين

(قوله إن كلا إلخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف .

(قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع . والزيادة فى الفعل دلالة على الزمن وفى الوصف دلالة على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لأننا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى . هذا وقد ناقش سم قولهم إن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا يرهان يقتضى ذلك وأطال فراجع (قوله يبين المصدر المسوق إلخ) أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ويصح إعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج إلخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المفعول (قوله كسرت سير ذى رشد إلخ) ذهب بعضهم كالدماينى إلى أن المضاف من النيابة إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره ، وإنما يفعل مثاله فالأصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وإن رده البعض بما لا يسمع ، غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع سواء كان أصلياً أو نائباً والظاهر أن المعرف بأل العهدية كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصيصه بتحديدته بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه إلخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصریح . والأصح الأول لما مر .

(قوله أى عن المصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى أفرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه

(للتوع) ثلاثة عشر شيئاً : الأول كليته (كَجِدُّ كُلِّ الْجِدِّ) ومنه : ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء : ١٢٩] ، وقوله :

[٤٣٣] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الثاني : بعضيته نحو : ضربته بعض الضرب . الثالث : نوعه نحو رجع القهقرى ، وقعد القرفصا . الرابع : صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير . الخامس : هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء . السادس : مرادفه نحو قمت الوقوف (وَأَفْرَحِ الْجَدْلُ) ومنه قوله : [٤٣٤] يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

في الاشتقاق نحو ﴿وَأَنْبَتَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ واسم المصدر غير العلم نحو توضع العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة ، وكذا قوله أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر . (قوله كجد) أمر من جد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا في القاموس ، وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم وضمها . (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرها^(١) مقصورا ، أى يجلس على أليه ويلصق فخذه ببطنه ويحتبى يديه أو يجلس على ركبته منكبا ويلصق فخذه ببطنه ويتأبط كفيه ، وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل . قاله سم وصحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود .

(قوله نحو سرت أحسن السير إلخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير . ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت الأمير وسرت سير ذى رشد على ما مر بيانه ، ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ، ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرت أى السير حال كونه طويلا ومثله ﴿وَأَزَلَفْتُ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [الشعراء : ٩٠] ، أى إزلافا غير بعيد أو زمانا غير بعيد أو أزلفتها الجنة أى الإزلاف حال كونه أى الأزلاف غير بعيد ، [لا أن هذه الحال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك . كذا في المغنى . (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعله . (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفا للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله . (قوله يعجبه السخون) ما

[شواهد المفعول المطلق]

[٤٣٣] قاله قيس بن الملوح المجنون . وصلته :

* وَأَقْسَدُ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْثَيْنِ بَعْدَ مَا *

وهو من قصيدة من الطويل . الضمير في يظنان يرجع إلى الشيتين . والشاهد في كل الظن حيث نصب بنيانه عن المصدر كما في ﴿وَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ وإدغمته من المثقلة وهى مع اسمها وخبرها سدت مسد معمولى يظنان والتقدير يظنان أنه لا تلاق . وصير الشأن هو اسم إن . وتلاقيا اسم لا ، وخبرها محذوف .

[٤٣٤] قاله رؤبة . الضمير في يعجبه يرجع إلى معهود . والسخون بالفتح ما يسخن من المرق فاعله . والبرود بالفتح يعنى البارد والتمر معطوفان عليه . والشاهد في حبا حيث نصب بقوله يعجبه من قبيل قولهم افرح الخذل ، وفرحت جدلا ، وأحبيته معه لأن في الإعجاب معنى المحبة . ويجوز أن ينتصب بفعل محذوف أى يحب ذلك حبا . وما له مزيد صفة حبا .

(١) في عبارة المحشى إتيان في الضبط . وعبرة القاموس : قعد القرفصى - مثله القاف والفاء - مقصورة . والقرفصاء بالضم . والقرفصاء بضم القاف والراء على الاتباع .

السابع : ضميره نحو عبد الله أظنه جالساً ومنه : ﴿ لا أعذبه أحداً من العالمين ﴾ [المائدة : ١١٥] . الثامن : المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب . التاسع : وقته ، كقوله :
[٤٣٥] أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

سخن من المرق والبرود ما برد منه ، والسين والباء مفتوحتان . (قوله عبد الله أظنه جالساً) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فإن أرجع إلى عبد الله منصوباً على الاشتغال أو مرفوعاً على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني : وكان الأولى التمثيل برفعهما على إلغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اهـ ويعارضه ما مر من اشتراط عدم إلغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل . ويرد على الشارح أن كلامه الآن في النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والإضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم إن أرجع الضمير إلى مبين للنوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا إلى قوله لدلالة المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبيناً للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرفة بأل الجنسية ولا يبان فيه للنوع فتأمل . (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصيح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصيح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا . بقى شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيباً مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء إنما هو مثله وحيثئذ فهذا الضمير في الحقيقة ليس نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه . (قوله المشار به) أى وإن لم يكن متبوعاً بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك ، وذهب الناظم إلى أن الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والأصل ضربت ضرباً مثل ذلك الضرب (قوله إلا أنه قليل) أى ما نحن

[٤٣٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من الطويل في مدح النبي ﷺ . وكان قد خرج إليه في الهدنة يريد الإسلام . فردّه مشركو مكة ، فلما وصل إلى قرية من قرى اليمن رمى به بعيه فقتله . وعجزه :

* وَغَادَ كَمَا غَادَ السَّلِيمُ مُسَهَّداً *

الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير . والشاهد في ليلة أرمدا حيث نصب ليلة بالنيابة عن المصدر . والتقدير اغتاضاً مثل اغتاض ليلة الأرمد . وليس انتصابها على الظرف . وأصله ليلة أرمد بجر الأرمد . ولكنه نصب للضرورة ليوافق مسهداً ، لأن البيت مصرع وهو بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الهاء : المسهر الذي لا ينام لئلا يدب السم فيه والسليم . اللديغ .

أى اغتماض ليلة أرمد ، وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل . العاشر : ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيداً . الحادى عشر : ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس . الثانى عشر : آله نحو ضربته سوطاً ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز ضربته خشبة . الثالث عشر : عدده نحو : ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ [النور : ٤] ، وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو : برّ برة وفجر فجار . وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكّداً ولا مبيّناً . وينوب عن المصدر المؤكّد ثلاثة أشياء : الأول : مرادفه نحو شنأته بغضاً ، وأحبّيته مقة ، وفرحت جذلاً . الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو : ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ [نوح : ١٧] ، ﴿ وتبتل إليه تبتيلاً ﴾ [المزمل : ٨] ، والأصل إنباتاً وتبتلاً . الثالث اسم مصدر غير علم نحو : توضأ وضوءاً ، واغتسل

فيه من إنابة الظرف عند المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى .

(قوله نحو ما تضرب زيداً) أى أى ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئت فاجلس . (قوله آله) أى اسم آله وقوله ضربته سوطاً أى ضربة سوط . (قوله فى آلة الفعل) أى المعهودة له . (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعيينه ذهنًا والثانى للفظه لا باعتبار التعيين أن قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الأول لحقيقة الحدث باعتبار تعيينها ذهنًا والثانى لها لا باعتبار التعيين إن قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وإنما الفرق بين المصدر واسمه اشتغال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر . (قوله نحو برّ برة وفجر فجار) يشكّل على التمثيل فرقه بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها لجمع كل من برة وفجار حروف فعله إلا أن يدعى أن ذلك أغلبى أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجره أى صيره بارًا وصيره فاجراً ، لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبرّ برة وأفجر فجار فتأمل . (قوله أن اسم المصدر) أى العلم كما فى التصريح لا مطلقاً لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكّد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضاً كما مر . وقوله لا يستعمل إلخ لا يرد عليه سبحانه لأن مذهب المصنّف عدم علميته . (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني الضمير واسم الإشارة . (قوله شنأته بغضاً) فى القاموس شناه كمنعه وسمعه شناً ويثلث وشنأة وشنأ وشنأة وشنوة وشنأنا أبغضه . (قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء . فاندفع اعتراض شيخ الإسلام بأن الأولى شاركة فى المادة لأن المصدر ليس مشتقاً على المشهور كما توهمه عبارته . (قوله نباتاً) فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أو نظراً إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر . أفاده سم . لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمي به النبات كما سمي

غسلًا ، وأعطى عطاء (وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدُ أَبَدًا) لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (وَتَنُّ وَآجَمْعُ غَيْرُهُ) أى غير المؤكد وهو المبين (وَأَفْرَدًا) لصلاحيته لذلك أما العددي فباتفاق نحو : ضربته ضربة ، وضربتني ، وضربات . واختلف في النوعي فالمشهور الجواز نظرًا إلى أنواعه نحو سرت سير زيد : الحسن والقيح ، وظاهر مذهب سيويه المنع ، واختاره الشلوبين (وَحَذَفُ عَامِلٍ) المصدر (الْمُؤَكَّدُ أَمْتَنُ) لأنه إنما جرى به لتقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك . ونازع في ذلك الشارح (وَفِي)

بالنبت . (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لأن معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل . دمايني . (قوله نحو تَوْضُأً وضوءًا إلخ) قال اللقاني : أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وإن كان جاريا على فعل آخر كما في ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل : ٨] ، فكان ينبغي أن يدخل فيه تبتيلا وإن كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اهـ . وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقاني ، وما أجيب به إنما ينفع في عدم إدخال تبتيلا في اسم المصدر غير العلم لا في عدم إدخال نباتا من قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح : ١٧] ، لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه .

(قوله لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل . (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله . (قوله وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله وتثن إلخ ولا يغني عنه مفهوم فوحد أبدا لصدقه بكون السلب كليا أى لا يوحد غيره دائما ، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور اهـ سم فلا اعتراض بأن جواز الأفراد ظاهر لأنه الأصل . (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لأن الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده . (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى : ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب : ١٠] ، والألف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي . تصريح . (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيرها عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيرها عنهما . قاله الروداني . (قوله لتقوية عامله) أى تثبيت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد نقله الزركشي في البحر المحيط في الأصول ونقض بقوله تعالى : ﴿وَمَكْرَنَا مَكْرًا﴾ [الثلث : ٥٠] ، وقول الشاعر :

حذف عامل (سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَّسَعٌ) عند الجميع كأن يقال ما ضربت ، فتقول بلى ضرباً مؤلماً ، أو بلى ضربتين . وكقولك لمن قدم من سفر : قدوماً مباركاً ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حجاً مبروراً ، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ)

* وعجت عجيجا من جذام المطارف *

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت ، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه . (قوله ونازع في ذلك الشارح) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا . ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لأن التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله :

* وحذف عامل المؤكد امتنع *

لنكات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يميزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر . ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شئ من المؤكديات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتى في نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعا إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل . (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله . (قوله ما ضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات المنفى قبلها .

(قوله حججا مبرورا) يقدر في الأول نزع وفي الثانى حجبت . (قوله والحذف حتم إلخ) في

لأنه لا يجوز الجمع بين البديل والمبدل منه ، وهو على نوعين : واقع في الطلب . وواقع في الخبر ، فالأول هو الواقع أمراً أو نهياً (كَنَدَلًا أَلَدًا كَانَدَلًا) في قوله :
 [٤٣٦] عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
 فتدلاً بدل من اللفظ باندل . والأصل اندل يا زريق المال : أى اختطفته . يقال
 ندل الشيء إذا اختطفه ومنه : ﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابَ ﴾ [محمد : ٤] أى فاضربوا الرقاب .

قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع . (قوله بدلاً من فعله) أى عوضاً من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويج وويل . قال الدماميني : والعامل المحذوف في هذا المصدر إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوساً عند الجمهور وإما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملاً محذوفاً صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الحاشية . (قوله وواقع في الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشتمل الإنشاء^(١) الذى ليس من الطلب كحمداً وشكراً لا كفراً ، وصبراً لا جزعاً وعجباً ، وطاعة وسمعا ، نقله الدنوشرى عن اللقانى . وفي الجمع عن الشلوبين وابن مالك أن عجباً وحمداً وشكراً لا كفراً إنشاء ، وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنى . (قوله فالأول هو الواقع) أى المصدر الواقع وإن لم يكن متعدياً على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطى في الجمع بحجية خلافاً لما وقع في كلام الشاطبى وتبعه البعض . وهذا النوع الأول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً منكراً بخلاف النوع الثانى الآتى فسماعى على الصحيح إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلاً ومكرراً وإذا حصر ومؤكداً للجملة وإذا تشبیه بقياسى وكذا من السماعى ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويجه وويله أو لم يكن مفرداً منكراً . (قوله والأصل اندل يا زريق) يقتضى أن زريقاً اسم رجل وفي العينية أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل اندل أو أندلوا . ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلاً والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها . (قوله إلخ) لو قال وكفولهم قياًماً لا يعوداً لكان أنسب (أى قم ولا تقعد) فيه أن حذف

[٤٣٦] قبله :

يَمُرُّونَ بِالْأَهْنَاءِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ
 قاله الأحرص فيما زعم بعضهم ، وعزاهما الجوهري إلى جرير ، والصحيح ما قاله في الحماسة البصرية أنهما لأعشى ممدان يهجو لصوصاً . وهما من الطويل ، يمرن أى اللصوص ، وقيل التجار لأنه في وصفهم . وبالدنهنا في محل النصب على المفعولية - وهى موضع ببلاد تميم - ويمد ويقصر ، وههنا بالقصر . وخفافاً حال . وعيابههم مرفوع به جمع عيبة - بالمهمل - وهو ما يجعل فيه الثياب . ويخرجن عطف على يمرن ، وأنه على تأويل الجماعة وهو غريب ، ودارين بكسر الراء موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب ، وبجر الحقائق حال من يخرجن - بضم الباء الموحدة وسكون الجيم وفي آخره راء - وهو جمع بجراء وهى الممتلئة ، والحقائب جمع حقيبة وهى وعاء يجعل الرجل فيها زاده ويحقيقه الراكب حلفه في سفره . (قوله على حين) يروى بالإعراب والبناء . وألهى من الإلهاء وهو الإشغال . وجل أمورهم فاعله . والشاهد في فتدلاً حيث جاء بدلاً من فعله ، إذ التقدير فيه اندل يا زريق ندلاً وهو النقل والاختطاف . وزريق بضم الزاى وفتح الراء اسم قبيلة . والمال منصوب بالمقدر الذى ذكرناه ، وندل الثعالب منصوب بنزع الخافض .

(١) وهو ما لا يحتمل صدقاً ولا كذباً أما الخبر فهو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وتقول قيامًا لا قعودًا : أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله :

[٤٣٧] * فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا *

أو دعاء نحو : سقيًا ورعيًا وجدعًا وكيًا ، أو مقروئًا باستفهام توبيخى نحو : أتوانيا وقد جد قرناؤك . وقوله :

مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أى افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من التخلص أبى حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني إلى أن يقال إنه خبر بمعنى النهى . (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل . (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أى دعاءك أو عليه وقد مثل لهما . (قوله نحو سقيًا ورعيًا إلخ) اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضافا نحو : ويحك وويلك وبعذك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء . كذا فى الجمع وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيد بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره وعبرة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله :

* صبر جميل فكلانا مبتلى *

أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبرا المكرر نحو : سير سير والمحصور نحو ما زيد إلا سير والمؤكد نفسه نحو له على ألف اعتراف أى هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا إنشائيا كقوله : عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال عجب حمد الله وثناء عليه أى أمرى عجب وثنأى حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ وتلك خبر والمفيد خبرا غير إنشائى اهـ أى نحو : أفعل ذلك وكرامة أى ولك كرامة . والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني : وظاهر كلام سيويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اهـ وفيه نظر لأن جاء فى كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالأوجه الإطراد كما يفيد كلام ابن عصفور قال فى الجمع : ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن إدخال أل ليس مطردا فى جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه اهـ وبقولهما أقول : والمجرور بعد نحو سقيًا ورعيًا معمول محذوف مسوق للتبيين أى لك أعنى

[٤٣٧] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وتماه :

* لَمَّا نِيلَ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاع *

وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد فى فصيرا وصبرا حيث حذف منه فعله وهو الطلب ، أى اصبرى يا نفس صبرا ، وذلك لأنه وقع مكررا على ما زعم ابن عصفور ، لأنه شرط فى وجوب الحذف التكرار ، وابن مالك أطلقه . والفاء جواب الشرط ، لأن التقدير إذا لم تطاعى يا نفس فى سؤالك بقا يوم على الأجل الذى قدر لك فاصبرى فى مجال الموت بفتح الميم من جال يجول جولا وجولانا . وصبرا تأكيد للأول .

* أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابَا *

[٤٣٨]

والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حمداً وشكراً لا كفراً ، وعند تذكر الشدة : صبراً لا جزعاً ، وعند ظهور معجب : عجباً ، وعند الامتثال : سمعاً وطاعة ، وعند خطاب مرضى عنه : أفعل ذلك وكرامة ومسرة ، وعند

أو لزيد أعنى أو الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره إرادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطباً نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطباً نحو سقيا لزيد فالمتجه عندي أن يجعل معمولاً للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين إذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على أن المحذور إنما يلزم في سقيا لك أن جعل سقيا نائباً عن اسق فإن جعل نائباً عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب فلا .

(قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل في قطع الأنف وفي قطع الآذن كما في يس . (قوله أو مقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لأنه خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله ألوماً إلخ) بضم اللام وسكون الهمزة أى أتلوهم لوماً وتغترب اعتراباً وقوله : لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاعتراب البعد عن الأوطان (قوله والثاني) أى الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل إلخ والأربعة ستأتى في المتن (قوله حمداً وشكراً لا كفراً) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الأمثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حمدت الله حمداً وشكرته شكراً مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبر إلا إنشاء وكلامنا عند قصد الإنشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلاً عن الشلوين (قوله وما سيق إلخ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف إلخ^(١) خبره فيوهم أن هذا قسم للآتى بدلا من فعله مع أنه قسم منه فإنه الآتى بدلا من فعله إما واقع في الطلب كند لا وإما واقع

[٤٣٨] صدره : * أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا *

قاله جرير من قصيدة من الوافر يهجو بها خالد بن يزيد الكندي : أى ياعبدا ، فيكون نصباً على النداء ، وقيل على الحال ، والتقدير اتفخر عبداً حال أى نزل في شعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة اسم موضع ، وألفه للتأنيث ، فلا ينصرف وغريباً حال من الضمير الذي في حل . والشاهد في ألوماً واعتراباً حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بفعله بمعنى أتلوهم لوماً واعترب اعتراباً ، وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام على قصد التوبيخ (قوله لا أبالك) معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، تارة يذكر في المدح وتارة في الذم كما في لا أم لك ، وتارة في معرض التعجب وبمعنى جد في أمرك . وقد تحذف اللام .

(١) قوله ويحذف إلخ خبره ، هكذا في الأصل الذي يدي ، ولعل صوابه وعامله يحذف إلخ خبره . تأمل اهـ .

خطاب مغضوب عليه : لا أفعل ذلك ولا كيذا ولا همّا ، ولا فعلت ذلك ورغماً وهو أنا (وما) سيق من المصادر (لتفصيل) أى لتفصيل عاقبة ما قبله (كإمّا مثلاً) من قوله تعالى : ﴿ فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدَ وَإِذَا فِدَاءٌ ﴾ [محمد : ٤] ، (عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أي حيث عرض ، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإمّا تمون وإمّا تفادون (كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌ) كل منهما (نَائِبٌ فَعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَدَ) نحو أنت سيراً سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت إلا سيراً فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو أنت سيراً وأنت تسير سيراً . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين لأنه

في الخبر وهذا الثاني إما مسموع ولم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلاً لعاقبة جملة تقدمت أو مكرراً إلخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفاً على ند لا فيكون مثلاً ثانياً وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلاً المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أى لتفصيل المرتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإمّا يصح صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فأما تمنون إلخ) وفي بعض النسخ فأما تمنوا إلخ يحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله وكذا) أى مثل ما سيق إلخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتي بدلاً من فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلاً تسميها (قوله جاز الإضمار إلخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل : * وحذف عامل المؤكد امتنع * وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأى ابن الناظم (قوله والإظهار) أى إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفاً عليه وإلا تعين الإضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أنت سيراً وأنت أكلاً وشرباً قاله المصريح (قوله والاحتراز باسم العين إلخ) الذي يتجه عندي أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى معنى ، بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع إلخ) هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوباً ، وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعاً إن جعل العامل المبتدأ أو منصوباً إن جعل فعلاً (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية ، وقوله لأنه يؤمن معه إلخ علة المحذوف أي وإنما جاز

يؤمن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

[٤٣٩] فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

أى ذات إقبال وإدبار (وَمِنْهُ) أى ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَأَلْمُبْتَدَأًا) من النوعين ، وهو المؤكد لنفسه ، هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها (نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ عَرَفًا) أى اعترافاً ، ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) وهو المؤكد لغيره ، هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصاً . وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَنِّي أَنتَ حَقًّا صِرْفًا) فحقاً رفع ما اجتمعه أنت ابنى

حذف العامل بعد اسم العين لأنه يؤمن إلخ قال يسّ ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبراً عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله إلا مجازاً) مقتضى قوله أى ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازاً مرسلًا علاقته التعلق .

(قوله ومنه ما يدعونه مؤكداً) لا يشكل على قوله سابقاً :

* وحذف عامل المؤكد امتنع *

لأن الامتناع عنده فى غير الصور المشار إليها بقوله والحذف حتم إلخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الأصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزءيها . قال الدمامينى لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها . (قوله هى نص فى معناه) إن أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازاً فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازاً . ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتمل غيره ولو مجازاً احتمالاً قريباً .

(قوله فكأنه نفسها) الأنسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لأنه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لأنه أثر فى الجملة) أى برفع احتمال الغير .

(قوله كأني أنت حقاً) الذى يظهر لى أن حقاً هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعاً لاحتمال المجاز ،

من إرادة المجاز و (كَذَلِكَ) مما يلزم إضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ) حاوية معناه ، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلَى بُكَاءَ ذَاتِ

أما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنوّة العلم لكن هذا إنما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجازي . والذي في الرضى والدماميني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها في الواقع . قال الرضى المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكدا لنفسه وإلا فليس بمؤكد لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرر وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصل بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا . قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولاً باطلاً لأن اللفظ السابق لا يدل عليه . قال وإنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكدا لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكدا لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اهـ وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتا في الواقع فيكون حقا ولأن يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصاً في الواقع وسمى مؤكدا لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنى اهـ فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ، ومثل أنت ابني حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله ألبتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة ، والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكان اللام للعهد أى القطعة المعلومة منى التي لا تردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفي وانقطاعه ولفظ ألبتة محقق لاستمراره . وأل في ألبتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ، ولم يسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها^(١) . قاله في التصريح (قوله صرفاً) أى خالصاً نعت لحقا (قوله مما يلزم إلخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلاً مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت . دماميني (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كالياء في مثال المصنف وإرجاع

(١) إذا حذروها ال المعرفة وهمزتها إنما هي همزة وصل ولكن لما فيها من معنى البت قطعوها فأثبتوا فيها الهمزة .

عُضْلَةٌ) أى ممنوعة من النكاح ، ولزيد ضرب ضرب الملوك ، وله صوت صوت حمار ، فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو لزيد يد أسد لعدم كونه مصدرًا ، ونحو له علم علم الحكماء ، لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو له صوت صوت حسن ، لعدم التشبيه ، ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ، ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه ، فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها . وقد ينتصب فى هذا الأخير لكن على الحال وبخلاف ما فى نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة ، وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحيته المذكور للعمل فيه . وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة فى نحو لى بكاء ، ولزيد ضرب

المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصنف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لأن فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ، ولم تشتمل الجملة على شىء من الثلاثة . ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (قوله كلى بكاء بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال إن البكاء بالقصر إسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى إلخ صفة لجملة أى بعد جملة فى هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يسّ عن الشاطبى (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الإشعار بالحدوث) لأنه من قبيل الملكات . قال فى الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء الحكماء لأن نصب صوت وشبهه إنما كان لسكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (قوله فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها) الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت الحمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد إلخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد إلخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور فى النكت والدامينى جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل .

للعمل ، لأن شرط إعمال المصدر أن يكون لا من الفعل أو مقدراً بالحرف المصدرى والفعل . وهذا ليس واحداً منهما .

(تنبيه) : مثل له صوت صوت حمار قوله :

[٤٤٠] مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَى الْمَحْمَلِ

(قوله لأن شرط إلخ) ذهب الناظم في تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة ، بل قال الدماميني بعد ذكره إن كون المصدر المذكور منصوباً بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه : قال الرضى وظاهر كلام سيويه أن المنسوب أى في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال ، وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة اهـ ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى إحداث ما يسمع إخراجاً لا نفس ما يسمع وإن زعمه المرادى في شرح التسهيل وجعله الداعى للجمهور إلى تقدير الناصب وعدم جعله منصوباً بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدراً بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلاً من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني . قال البعض : وإنما لم يكن مقدراً بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والأصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اهـ وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر عن المرادى في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل . (قوله ما أن يمس إلخ) ما نافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب . والمحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية علاقة السيف . والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطى المحمل متجاف كتجاف المحمل وأنه بلغ في الضمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه . والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى . كذا في التصريح وغيره . (قوله تدر) أى السيف . والجماع جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الإنسان بتمامه مجازاً وهو أليق بقوله هاماتها إذ هى جمع هامة وهى الرأس . وضاحيا من ضحا يضحو إذا برز عن محله . بله الأكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافاً إلى المفعول على أحد الأوجه الآتية في بله ، كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات .

[٤٤٠] قاله أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة : عامر بن الحليس الهذلى ، وهو من قصيدة من الكامل . يصف فرسه بخماسة البطن . يعنى إذا اضطجع لم يندلق ، وإنما يمس منكبه الأرض وهو خميص البطن . وأراد بطى المحمل أنه مدمج الخلق كطى المحمل بكسر الميم الأولى وهو علاقة السيف . وما نافية وإن زائدة ، وحرف الساق بالرفع عطف على منكب ، والشاهد في طى المحمل حيث نصب بتقدير يطوى طى المحمل .

لأن ما قبله بمنزلة له طي . قاله سيويه .

(خاتمة) : المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله على ضربين : الأول : ما له فعل وهو ما مر . والثاني : ما لا فعل له أصلاً كَبَلَةً إذا استعمل مضافاً كقوله :

[٤٤١] تَذُرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّةَ الْأُكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خفض الأكف ، فبله حيثئذ منصوب نصب ضرب الرقاب . والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك ، لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو شنأته بغضا ، وأحبته مقة . ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهي إحدى الروايتين في البيت ، وسيأتى في بابه . ومثل بله المضاف ويله ، وويجه ، وويسه ، ووييه ؛ وهي كنايات عن الويل ، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن ييغض ، ونصبها بتقدير ألزمه الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

والمعنى أن هذه السيوف ترك القوم بارزة رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الأبدان فتركا لذكر الأكف لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس .

(قوله فيكون اسم فعل إلخ) وعلى هذا ففتحته بنائية . وبقيت رواية ثالثة وهي رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لأنها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية . والمعنى عليه كيف الأكف لا تترك ضاحية عن الأيدي مع أنها أسهل من الرؤوس فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التعجبي .

(قوله ومثل بله إلخ) أى في وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا في النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفي كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن .

(قوله وهي كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهري أن ويج كلمة رحمة وويل كلمة عذاب . وذكر شيخنا أن ويس كويج وويب كويل ومراد الشارح أنها كنايات عن الويل بالنظر لأصل الوضع فلا ينافى ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن ييغض . (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ) أى عند إرادتهما . (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذي لا فعل له من لفظه .

[المفعول له]

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا . كما أشار إلى ذلك بقوله (يُنصَبُ مَفْعُولًا لَهُ أَلْمَصْدَرُ) أى القلبى (إِنْ * أَبَانَ تَغْلِيلًا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كَجُلِّ شُكْرًا) أى لأجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طاعة (وَهُوَ) أى المفعول له (بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مَتَّحِدٌ *)

[المفعول له]

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها ، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف . قال المرادى فى شرح التسهيل : ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا إلا بإبدال أو عطف . قال فى الهمع : ولذا امتنع فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسُكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ [البقرة : ٢٣١] ، تعلق الجار بالفعل إن جعل ضاررا مفعولا له وإنما يتعلق به إن جعل حالا . (قوله لأنه أدخل منه إلخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه . فقوله وأقرب إلح عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة . (قوله وأقرب إلى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق . تصريح .

(قوله كما أشار إلى ذلك) أى إلى أقربيته بكونه مصدرا . (قوله ينصب مفعولا له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزح الخافض . وقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتكم أكرمكم إكراما وعليه فهو مفعول مطلق . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ، ولذا قال فى التصريح : قال الزجاج والكوفيون إنه أى المفعول له مفعول مطلق اهـ . (قوله إن أبان تعليلًا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقيق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلًا أظهر علة الشيء أى الباعث على الفعل سواء كان غرضًا نحو : جئتكم جبرًا للخاطر أو لا كقعدت عن الحرب جبنًا . (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلًا . (قوله أى لأجل الشكر) أى لأجل أن تكون شاكرًا . سم . (قوله كحيل محيلاً) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمي . (قوله طاعة) أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله ، قال البعض : لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرًا آخر لكان الحذف لدليل . ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل .

وَقَتًا وَفَاعِلًا) الجملة الحالية . ووقتًا وفاعلاً نصب بنزع الخافض : أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرًا قلبياً سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل . فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرًا فلا يجوز جئتكَ السمن والعسل . قاله الجمهور . وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد . وأنكره سيويه . وكونه قلبياً : فلا يجوز جئتكَ قراءة للعلم ، ولا قتلاً للكافر . وأجاز الفارسي جئتكَ ضرب زيد : أى لتضرب زيداً . وكونه علة : فلا يجوز أحسنت إليك إحساناً إليك

(قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع^(١) متعلقة بمتحد خالد . (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجع وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى . (قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت) بأن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتكَ طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفاً من فرارك أو بالعكس كجئتكَ إصلاحاً لحالك . قاله الرضى . (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة . سادسها ما ذكره الشارح سابقاً بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل . (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم : أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عند يونس بل من كلام العرب . وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إنخ من المفعول لأجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولاً به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير إما بمهما كمهما يكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به . وجعله الزجاج مفعولاً به بتقدير مضاف أى مهما تذكره لأجل تملك العبيد . (قوله وأنكره سيويه) أى أنكر القياس عليه قائلاً إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبياً) قال فى التصريح : لأن العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اهـ وعزا هذا الشرط السيوطى فى الجمع إلى بعض المتأخرين وعزاه الرضى إلى بعضهم معللاً بما مر ، ثم رده فقال : إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجوداً أو تصوراً فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله يجوز جئتكَ إصلاحاً لأمرك وضربته تأديباً اتفاقاً ، فإن قال هو بتقدير مضاف أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا : فجوز أيضاً جئتكَ إكرامك لى وجئتكَ اليوم إكراماً لك غداً بل جوز جئتكَ سمناً ولبناً فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون فاعله نحو قعدت جنباً فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوراً أى يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويماً وجنته إصلاحاً اهـ . (قوله وأجاز الفارسي جئتكَ ضرب زيد) أى مع أن المصدر ليس قلبياً ولعله لا يقول باشتراط اتحاد

(١) إذ حروف الجر تتأوب .

لأن الشيء لا يعلل بنفسه . وكونه متحداً مع المعلن به في الوقت . فلا يجوز جثتك أمس طمعا غداً في معروفك ، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المناقاة ، وفي الفاعل فلا يجوز جثتك محبتك أياً خلافاً لابن خروف .

(تنبيه) : قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرًا كقوله تعالى : ﴿ يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [الرعد : ١٢] ، لأن معنى يريكم يجعلكم ترون اهـ (وإن شرطاً) من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل (فَقَدْ * فَاجْزُؤُهُ بِالْخَرْفِ) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها ، وفي بعض النسخ باللام أى أو ما يقوم مقامها ، ففقد الأول وهو

مع العامل فاعلاً أيضاً حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضاً فيه وربما يفهم ذلك قول الجمع شرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأدياً ثم قال : ولم يشترط ذلك سيويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل اهـ وتقدم عن الرضى رد اشتراط كونه قلبياً . بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير إرادة لأنا نقول يصير المعنى حيثئذ أدبت ابني لإرادة التأديب أو ضربته لإرادة الضرب وفيه ركازة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس مجرد إرادته . والحاسم عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأديب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتاً وفاعلاً أو على إرادة التأديب الذى هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه . (قوله وكونه علة) أى كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطاً ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر . (قوله خلافاً لابن خروف) فإنه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكاً بقوله تعالى : ﴿ يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [الرعد : ١٢] وسيدكر الشارح جوابه وجواز ابن الضائع - بمعجمة ثم مهملة - تعدد الوقت بل قدمنا عن الجمع أن سيويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتاً ولا الاتحاد فاعلاً . (قوله تقديرًا) أى باعتبار التقدير والمعنى . (قوله يجعلكم ترون) أى ففاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذى تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوى جلي فإن كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلاً حالين من المخاطبين على إضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل . (قوله ما عدا قصد التعليل) أى ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب^(١) فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناءه لأنه عند فقد التعليل

لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضاً إذ لا تعليل . (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفي ومن .

(٣) فيكون مجازاً مرسلًا .

كونه مصدرًا نحو : ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ [الرحمن : ١٠] . والثاني : وهو كونه قلبياً نحو : ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾ [الأنعام : ١٥١] ، بخلاف خشية إملاق .
والثالث : وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله :

[٤٤٢] فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

والرابع : وهو الاتحاد في الفاعل نحو :

[٤٤٣] وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ

وقد انتفى الاتحادان في : ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ [الإسراء : ٧٨] ، (وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ)*

زاد الشاطبي الكاف نحو : ﴿واذكروه كما هداكم﴾ [البقرة : ١٩٨] ، وفي شرح اللوحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئت كى تكرمنى وأن الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اهـ وينبغى زيادة على نحو : ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ [البقرة : ٢٨٥] ، (الحج : ٣٧) . (قوله وفي بعض النسخ باللام) وانتصر عليها لأنها الأصل . (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أى خلعت . (قوله في نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب وفاعل الدلوك أى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبياً وفي المعنى أن اللام في لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضاً فلا تكون اللام لام التعليل . (قوله كلزهد ذا قنع) فيه تقدير معمول الخبر الفعلي وهو جائز عند الجمهور كما مر .

[شواهد المفعول له]

[٤٤٢] صدره : * لَدَى السِّرِّ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ *

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة من الطويل . الفاء للعطف . وقد نضت حال : من نضوت الثوب إذا ألقته عنك ، والشاهد في النوم حيث أبرز فيه لام التعليل وذلك لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها . والشرط هو المقارنة . والمتفضل هو الذى يبقى في ثوب واحد . والمعنى جئت إليها في حالة قد ألفت ثيابها عن جسدها لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا لبس - بكسر اللام - المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذى يتوشح به ، وانتصاب لبسة على الاستثناء .

[٤٤٣] تمامه : * كَمَا أَلْفَضُ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ *

قاله أبو صخر الهذلي من قصيدة من الطويل . الواو للعطف . ولتعروى حير إن ، من عراه الشيء إذا غشيه ، واللام للتأكيد . والشاهد في لذكراك حيث أبرزت فيه لام التعليل لعدم بعض شروط النصب باللام المقدرة ، وهو اتحاده بالفاعل ، وذلك لأن لذكراك فاعله المتكلم ، وفاعل تعروى هزة . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . وبالله القطر حال من العصفور بتقدير قد كما في ﴿أو جاءوكم حصرت﴾ .

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى اللام (الْمَجْرُودُ) من أل والإضافة كهذا المثال ، حتى قال الجزولى إنه ممنوع ، والحقى جوازه ، ومنه قوله :

[٤٤٤] مَنْ أَمَكُّمَ لِرَغْبَةٍ فَيَكُنْ جَبْرٌ

(وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَل) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وَأَشْدُوا) شاهدا لجوازه قول الراجز :

[٤٤٥] (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ ثَوَّلَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ)

(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو : جئتكَ ابتغاء الخير ، ولا ابتغاء الخير . الثانى : أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على

(قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحيث فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حيث باعبار الكلمة . (قوله أفهم كلامه أن المضاف إلخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسميه ، فدل على استواء الأمرين فيه . (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما إفهامه جواز تقديم المجرور فظاهر ، وأما إفهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة .

[المفعول فيه وهو المسمى ظرفا]

أى عند البصريين ، واعتراضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المنتهى الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح . وأجيب بأنهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح . قال المصرح : وسماه الفراء محلا ، والكسائى وأصحابه صفة اهدولعله باعتبار الكينونة فيه . (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزم ما له أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الأمر وإن لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح . (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض^(١) ، والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . إذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف مقدر . هذا . وقال الرضى لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . (قوله بخلافه) فإنه يصل إليه العامل بواسطة الواو . (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فإن التقدير أمس فى الزمان قبل اليوم . ومعلوم أن الزمان ليس

[٤٤٤] هذا أيضا راجز . وتامه : * وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ *

المعنى من قصدكم لأجل رغبة فى إحسانكم فقد ظفر بمقصوده ، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه . ومن موصولة - وأمكم أى قصدكم صلته - فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ظفر . والتقدير فى الحقيقة فهو ظفر ، لأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط . والشاهد فى لرغبة فإنه مفعول له ، وقد برزت فيه اللام . وهذا حجة على من منع ذلك عند استكمال الشروط . فهذا وإن كان جائزا ولكن نصبه أرجح .

[٤٤٥] هذا راجز لم أدر راجزه ، والشاهد فى الجبس حيث جاء بالألف واللام ، وهو مفعول له وهو قليل ، والأكثر خلوه عهما . والهيحاء - تمد وتقصر - الحرب . والرمز جمع زمرة . ولو هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه .

(١) وهناك فرق بين الحرف المقدر ونزع الخافض .

عامله منصوباً كان أو مجروراً كزهذا ذا قنع ولزهد ذا قنع .

(خاتمة) : إذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بأل أو بالإضافة خلافاً للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة .

[المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً]

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماً له في الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه . (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أي اسم وقت أو اسم مكان (ضُمْنَا) معنى (فِي) دون لفظها (بِاطْرَادٍ كَهُنَّا امْكُثْ أَرْمْنَا) فهنا اسم مكان ، وأرْمْنَا اسم زمان ، وهما مضمنان بمعنى في لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث . والاحتراز بقيد ضُمْنَا في من نحو : ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور : ٣٧] ونحو : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ

في زمان فكون أمس في زمان مجرد تخيل ، وكما في الله قبل العالم ، فإن من العالم الزمان فوجود الله تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل ، فتأمل . (قوله أي اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالة على أحدهما أو جرى مجراه . فالأول : نحو سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً . والثاني : نحو أحقاً أنك ذاهب كما في التوضيح . ودخل في التعريف ما استعمل تارة زماناً وتارة مكاناً نحو أي وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائماً وإما للمكان دائماً قاله يس . وخرج ما ضمن معنى « في » باطراد وليس واحداً منهما نحو : ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء : ١٢٧] أي في أن تنكحوهن على أحد التقديرين فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد . قال البهوتي : وأقره الإسقاطي وشيخنا والبعض . وقد يقال حيث ضمن هذا معنى « في » باطراد ينبغي أن يجعل ظرفاً لأنه مكان اعتباري وأنا أقول : معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتي : أن يتعدى إليه سائر الأفعال والاطراد في نحو : ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ليس بهذا المعنى وحيث يكون خارجاً بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتي . فتدبر . (قوله ضمنا معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونه في قوة تقديرها وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند . (قوله باطراد) بأن يتعدى إليه سائر الأفعال وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير فإنها إنما ينصبها أفعال السير ، وما صيغ من الفعل فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي . وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي . (قوله لأنهما مذكوران للواقع) أي حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما .

حيث يجعل رسالته ﴿ [الأنعام : ١٢٤] ، فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً ، وبمعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة ، وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح على الأرجح ، وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار ، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ، هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل منصوب على المفعول به حقيقة ، وأن نحو دخل متعمد بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيهاً له

(قوله من نحو يخافون يوماً) إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لأن الخوف واقع فيه . (قوله ونحو الله أعلم إن) إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لأن العلم واقع فيه . (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولاً به ضرباً من التصرف . وفي التسهيل أن تصرفها نادر وحيث فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ، ولذا قال الدماميني : لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية . (قوله وناصب حيث) أي محلاً . (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأننا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر . (قوله إجماعاً) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به . فقد قال المصريح : قال الموضح في الحواشي : قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ هو أهدى سبيلاً ﴾^(١) [الإسراء : ٨٤] ، وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهاً . وقول العباس بن مرداس :

★ واضرب منا بالسيوف القوانسا ★

أهـ وقال أبو حيان في الارتشاف : قال محمد بن مسعود : أفعال التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ﴾ [النجم : ٣٠] أهـ . وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر . (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فردّ على ابن الناظم كما سيأتي إيضاحه^(٢) . (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم : كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخاً ولا قرأت مكاناً فما الفرق أهـ ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي . (قوله بعد التوسع إن) أي فهو مفعول به مجازاً كما في تمرّون الديار^(٣) .

(١) قول المحشي وهو أهدى سبيلاً التلاوة بلا وار ولذلك أخرجناها خارج الدائرة .

(٢) راجع : شرح الألفية له من تحقيقنا .

(٣) وجاء مصرحاً به في قول الشاعر :

تمرّون الديار ولم تعرجوا
كلامكم على إذا حرام

بالمبهم ، ونسبه الشلوين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد ، وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح .

(تنبيهان) : الأول : تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين : الأول : يقتضى البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير منظور إليه كما سبق فى تضمن متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، والثانى لا يقتضى البناء وهو أن يكون الحرف منظورا إليه لكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى . الثانى : الألف فى ضمنا يجوز أن تكون للإطلاق وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما . انتهى

(قوله وأن نحو دخل متعد بنفسه) أى يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما . (قوله وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد) بل لا يصبح على رأى الشلوين لأنه داخل فى الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلا وإنما لم يحتج إليه على رأى الأخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى فى . (قوله وعلى الأول) أى كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى فى بمعنى أنه مشير إلى معنى فى لكونه فى قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم فى دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضا لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لأنه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظى ما هو أعم من أن يكون لفظها فى التركيب أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف ، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظى كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأشموني فقيد « باطراد » محتاج إليه على القول الأول ، فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر . (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام . (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا إليه) أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط ، ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا . (قوله بناء على أن أو على بابها إلخ) فيه لف ونشر مرتب . وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتثنية مطلقا . (قوله وهو الأظهر) أى المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء « أو » على حالها . (قوله بالواقع فيه) أى فى جميعه إن استغرقه الواقع فيه أو فى بعضه إن لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان . وفى عبارة المصنف تسمح وسينه عليه الشارح .

(فائدة) : قال الدمامينى : الزمان أربعة أقسام : مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ، ومعدود غير

(فَالْصَّبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فعل وشبهه (مُظْهِراً * كَانَ) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك ، وأنا سائر غداً خلف الركب (وَالْأَيُّ) أي وإن لم يكن ظاهراً بل كان محذوفاً من اللفظ جوازاً أو وجوباً (فَأَنَّهُ مُقَدَّرًا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ،

مختص فيقع جواباً لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ، ومختص غير معدود فيقع جواباً لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول ، فالذي يصلح جواباً لكم فقط أو لها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه إن لم يكن الحدث مختصاً ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت فقلت شهراً وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره . إلا أن يقصد المبالغة والتجوز ، وكذا إذا قلت في جوابه المحرم مثلاً فإن كان حدث الناصب مختصاً ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهراً في جواب كم صمت أو كم سريت ، فالأول يعم جميع أيامه دون لياليه ، والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بال . وأما أبداً فلا تستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة ، تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنه عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ، ولا تقول صام أبداً وتقول لأصوم من أبداً وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعية كالיום والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافاً إليها لفظ شهر كشهر رمضان ، بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصنف أن أسماء الشهور كالحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوماً ، فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوماً فيصلح جواباً لكم ، وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور . وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدوداً اسماً لثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين . وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان ١ هـ باختصار . وفي الهمع أن ما صلح جواباً لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميماً أو تقسيماً فإذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط ، وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم . ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة . (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلاً نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو عند القتال ، فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمره لأنهما في تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان . (قوله مظهرًا كان) أي وإن كان مظهرًا فحذف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه . ويحتمل أن كان زائدة ومظهرًا حال والأول أنسب بقوله وإلا إلخ . (قوله مقدرًا) حال مؤكدة . (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى إلخ) الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زماناً أو مكاناً أو غيرهما فهي أعم منها وقوعاً .

وفرسخين لمن قال كم سرت ؛ والوجوب فيما إذا وقع خبراً نحو زيد عندك ، أو صلة نحو رأيت الذى معك ، أو حالاً نحو رأيت الهلال بين السحاب^(١) ، أو صفة نحو رأيت طائراً فوق غصن ، أو مشتغلاً عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه ، أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن : أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

(تنبيهان) : الأول : العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقرّ أو مستقر^(٢) ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقرار لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت . الثانى : الضمير فى فأنصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان . وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب . والأصل فأنصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثانى لوضوح المقام . انتهى . (وَكُلُّ) اسم (وَقْتُ قَابِلٌ ذَاكَ) النصب على الظرفية : مبهماً كان أو مختصاً ، والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين

(قوله فيما إذا وقع خبراً إلخ) قال فى التصريح : لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالاً ولا خبراً . لا يقال مررت برجل أمام ، ولا جاء الذى أمام ، ولا رأيت الهلال أمام ، ولا زيد أمام ، لتلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء : القطع والبناء والوقوع موقع شئ آخر اهـ . قال يس : محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حينئذ . (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرت له لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصرح . وسيأتى عن الشاطبى أنه قد ينصب على التوسع . (قوله كقولهم حينئذ إلخ) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمراً تقادم عهده أى كان ما تقوله واقعاً حين إذا كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له . (قوله الثانى الضمير إلخ) أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخره لا إلى أن فيه استخداماً كما زعمه البعض اغتراراً بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه . نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولاً على الظرف بمعنى اللفظ وثانياً على الظرف بمعنى مدلول اللفظ . (قوله وفى فيه لمدلوله) أى للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته . (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهى أن الجواز لغوى لا بحذف المضاف فينافى ما بعد ، إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع إلخ . (قوله وكل اسم وقت) أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه على ما صيغ على مفعول مراداً به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مراداً به زمان القعود فإنه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان . (قوله تقول سرت حيناً ومدة) فحيناً ومدة تأكيد معنى لزمن الفعل لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله ﴿أسرى بعبد له ليلاً﴾ [الأسراء : ١] ، لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً فالظرف يكون مؤكداً كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله .

(١) أى حالة كونه بين السحاب .

(٢) فاستقر جملة ومستقر مفرد .

ومدة ووقت ، تقول سرت حيناً ومدة ووقتاً . وبالمختص ما دل على مقدر معلوماً كان وهو المعروف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة ، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام ، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد ، أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً (وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا) في حالتين : الأولى أن يكون (مُبْهَمًا) لا مختصاً والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة : نحو الدار والمسجد والبلد . وبالمبهم ما ليس كذلك (نُخَوِّ الْجِهَاتِ) الست وهي : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشياخ كناحية ومكان وجانب (و) نحو (الْمَقَادِيرِ) كفرسخ وبريد وغلوة ، تقول جلست أمامك ، وناحية المسجد ،

(قوله ما دل على مقدر) منه المعداد كسرت يومين كما سيذكره الشارح . (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضى أن العلم مجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم الجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (قوله أو بالإضافة) ولم تضاف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة أيضاً معها . والراجع جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياساً عليها . (قوله أو وقتاً طويلاً) فيه أنه جعل المختص مادل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم . (قوله وما يقبله المكان إلا مبهماً) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقاً بأمر : منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً ، ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعث يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به . ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرة مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله . (قوله هنا) أى في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر . (قوله ما له صورة) أى هيئة وشكل يدرك بالحوس الظاهر ، وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة . (قوله نحو الجهات الست) أى أسمائها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أى باعتبار الكائن في المكان ، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك وقد تتحول فينعكس الأمر ولأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا . كذا في التصريح . (قوله وما أشبهها في الشياخ كناحية إلخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيد كلام الجمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال : يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شيء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف ا هـ . قال الحفيد : ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح ا هـ والذي في الدماميني نقلاً عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف ، قال لأن فيها اختصاصاً ما إذ لا تصلح لكل بقعة ا هـ وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر .

وسرت فرسخًا (و) الثانية (مَا * صِيغَ مِنْ) مادة (أَفْعَلِ) العامل فيه (كَمَرَمَى مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رميت مرمى زيد ، وذهبت مذهب عمرو ، وقعدت مقعد بكر ، ومنه : ﴿ وَإِنَّا كُنَّا نَقْعِدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسَّمْعِ ﴾ [الجن : ٩] ، (وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا) المصوغ من مادة الفعل (مَقِيَسًا أَنْ يَقَعَّ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته

(قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثانى : أنها من المختص لأن الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي ، والثالث : وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئا معينا فى الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداءؤه وانتهاءؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمه حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيدكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ . وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو ، وكلام المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الأشياء التى ذكرها . (قوله كفرسخ إلخ) الفرسخ ثلاثة أميال ، واليريد أربعة فراسخ ، والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع ، والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح . وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم . (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان ، وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لأن الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى ، وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير إلا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل . (قوله من مادة الفعل) أى حروفه . قال سم : مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع ا هـ وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر . (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد ، إذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد إذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد . (قوله تقول رميت إلخ) قال شيخنا : والبعض عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعدداده مثال المفرد الصحيح . (قوله ظرفا) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة . وإنما أتى به ليعلق به قوله لما فى أصله إلخ وإنما كان زائدا لأن الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام ، وبهذا يعلم ما فى كلام البعض .

كما مثل . وأما قولهم هو منى مزجر الكلب^(١) ومناط الثريا ، وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار^(٢) ونحوه فشاذا ، إذ التقدير هو منى مستقر فى مزجر الكلب . فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المزجر زجر وفى المناط ناط وفى المقعد قعد لم يكن شاذاً .

(تنبيهان) : الأول : ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره . وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم . وقال الشلوبين : ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم . الثانى :

(قوله فى أصل مادته) الإضافة للبيان فالأصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرنى جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فى أصله وإنما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوساً لكونه نصبه على الظرفية مخالفاً للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوساً . قاله فى المغنى . (قوله هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا) جعل الدمامينى من متعلقه بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وإى المثالين الآتين قربه منى ، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفاً والمناسب ما فى التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى فى مزجر الكلب ومناط الثريا أى فى مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقه من الشخص ، والأول ذم والثانى مدح كما قاله الدمامينى . (قوله وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار) أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من المولدة ، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده . (قوله ولو أعمل إلخ) أى بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا إلخ ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضاً فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر إلخ فلا يظهر فتأمل . (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلاً وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدوداً أفاده سم . قال شيخنا : والذى فى غالب النسخ : تنبيه إنما استأثرت إلخ واسقاط التنبيه الأول . (قوله النوع الذى قبله) وهو المقادير . (قوله ليس داخلاً تحت المبهم) أى لاختصاصه بقدر معلوم .

(٢) كتابة عن القرب .

(١) كتابة عن البعد .

إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالاته على المكان ، لأنه يدل على الزمان بصيغته ، وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهى (وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارة (وَعَبْرَ ظَرْفٍ) أخرى (فَإِنَّكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الظَّرْفِ) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم

(قوله إنه شبهه بالمبهم) أى من حيث إنه ليس شيئاً معيناً في الواقع فإن الميل مثلاً يختلف ابتداءً و انتهاءً وجهته بالاعتبار فهي مبهمه حكماً ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر ، واحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم . (قوله بصيغته) أى بهيئته الموضوع له مطابقة . وقوله وبالتزام أى لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوع له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانياً بواسطة دلالاته على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاماً بواسطة دلالاته على الحدث فقط . (قوله فلم يتعد) أى بنفسه . (قوله في الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لأنه لا بد لحدث الفعل من مكان ما . (قوله وإلى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولاً في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف . (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانياً . (قوله حينئذ) أى حين إذ صيغ من مادة العامل . (قوله وغير ظرف) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف إلخ . (قوله فذلك ذو تصرف) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفاً لا مطلقاً بدليل ما سبق ، وكذا يقال فيما بعد . واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً كما في التسهيل . قال الدماميني : وأجاز بعض النحويين فيهما فتصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلك تفرقة بينهما . والذي حكاه الأخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب ، لكن وقع لبعض رواة البخارى : وفوقه عرش الرحمن يرفع فوق^(١) ، ويتوقد تحته ناراً يرفع تحت وإنما يخرجان على التصرف فتأمله هـ ببعض اختصار . وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردىء ووسط بسكون السين ، فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطت : « هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يهوى في النار الآن حين انتهى » فالآن مبتدأ خبره حين انتهى ، وتصرف الثانى كقول الشاعر :

(١) راجع اللفظ لفتح الباري من تحقيقنا . وانظر الفهارس .

الجمعة ، وجلست مكانك ، فهما ظرفان . وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر ، وأعجبني اليوم ومكانك ، وشهدت يوم الجمل ، وأحببت مكان زيد ، فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلاً ، وفي الثالث مفعولاً به ، وكذا ما أشبهها (وغير ذي التصرف) منها هو (الَّذِي لَزِمَ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين : ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض ، تقول ما فعلته قط

* لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم *

وتصرف الثالث كقوله :

ألم تریا أنى حمیت حقیقتی وبشرت حد الموت والموت دونها

برفع دون ، وتصرف الرابع كقوله :

وَسَطُهُ كَالْتِرَاعِ^(١) أَوْ سُرْجِ الْمَجْمَدِ سَدَلٌ ظَوْرًا يَخْبُو وَظَوْرًا يُبْسِرُ

برفع وسط على الابتداء، ويروى بالنصب على الظرفية خبراً مقدماً والكاف مبتدأً أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بفي فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب ، وقال الفراء : إذا حسنت في موضعه بين كان ظرفاً نحو قعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسماً نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك ، لكن السكون أحسن في الظرف ، والتحريك أحسن في الاسم . وقال ثعلب : يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة : الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى في داخلها وضربت وسطه أى منتصفه . كذا في الجمع والدماميني . (قوله في الأول) أى المقول الأول المشتمل على مثالي الزمان والمكان ، وكذا يقال فيما بعد . قاله سم . (قوله وكذا ما أشبهها) أى الأمثلة السابقة وفي نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان . (قوله أى شبهها) معطوف على محذوف كما يشير إليه الشارح أى أو لزم ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها إن جعلت أو للأحد الدائر واللزوم منصبا على الأحده الدائر . (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه إلى النوعين بعده . (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان ، وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفى أو شبهه ، والأفصح في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطبته ، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى ، وبنيت لتضمنها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن ، وعلى حركة لثلا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمة تشبيهاً بالغايات ، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين . وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وعوض معرب إن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى إن لم يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح ، وسمى الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر . أفاده في المغنى .

(١) الترع : ذهاب يرى بالليل كأنه نار ، وسرج جمع سراج ، والمجدل : القصر . يجبر من خبت النار : طفت .

ولا أفعله عوض وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو : قبل وبعد ولدن وعند . فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن ، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبههما ، لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة . ثم الظرف المتصرف : منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد . قال

(قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف . وجر متى بإلى وحتى وأين بإلى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا . (قوله نحو قبل وبعد إلخ) سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث وإذا وإذا وما ومع في باب الإضافة وعلى مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى سحر في باب ما لا يتصرف . (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ﴿ ومن بيننا وبينك حجاب ﴾ [فصلت : ٥] وأما جئت من عندك وهب لي من لدنك فلا ابتداء الغاية اهـ وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة . (قوله لأن الظرف والجار والمجرور إلخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا . (قوله ثم الظرف المتصرف منه متصرف إلخ) أى ومنه مبنى على السكون كما إذا عند إضافة اسم الزمان إليها نحو : ﴿ بعد إذ هديتنا ﴾ [آل عمران : ٨] ، أو على غيره كأمس عند الحجازيين . (قوله وهو غدوة وبكرة) الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الضحوة . (قوله علمين لهذين الوقتين) أى علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أو لا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى إذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين . ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة وبكرة . قال : وقد يخلو من العلمية فينصرفان ومنه ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ﴾ [مريم : ١٦٢] وحكى الخليل : جئت اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة . والتعيين في هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما اهـ ببعض اختصار . وقال في الجمع : ذكر أن غدوة(*) في الآية إنما نونت لمناسبة عشيا اهـ .

(*) قوله : غدوة في الآية ، صوابه بكرة .

في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور : ضحوة فقال إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف . والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر ، وليل ، ونهار ، وعشاء ، وعتمة ، ومساء ، وعشية ، غير

(قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية . (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمند وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء ، فإن فقد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف ، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم ، وكل صباح ومساء ، وخالف الحريري في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف ، وكين بين فإن فقد التركيب أعرب وتصرف ، ومنه ﴿ مودة بينكم ﴾ [العنكبوت : ٢٥] ، ﴿ لقد تقطع بينكم ﴾ [الأنعام : ٩٤] ، ومن قرأه منصوباً مرفوع المحل فحملاً له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفاً منصوباً كما قيل بذلك في ﴿ ومنا دون ذلك ﴾ [الجن : ١١] ، وقيل غير ذلك . ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية : نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم . وأما خثعم فيخرجونها على الظرفية كما حكاها عنهم سيويوه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع ، وإنما منع غيرهم تصرفهما لقلة إضافة المسمى إلى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف ، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ، ومن غير المتصرف بالتاء أيضاً حوال وحوالى وحول وحولى وأحوال وأحوالى وليس المراد حقيقة الثنية والجمع ، ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه ، أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وإن استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره . قال صاحب ديوان الأدب : ويستعمل حواليك مصدراً كلياً لأن الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة . (قوله فالمنصرف نحو سحر إلخ) فيه أن سحراً وليلاً ونهاراً ونحوها متصرفة . ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : ﴿ نجيناهم بسحر ﴾ [القمر : ٣٤] ، فكيف جعلها من غير المتصرف . (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فإن قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف وإلا صرف ففي مفهومه تفصيل فلا اعتراض ، والعلة الأخرى في سحر العدل عن السحر وفي عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ إحدى لغتين كما يأتي .

مقصود بها كلها التعيين . وغير المنصرف نحو سحر مقصوداً به التعيين . ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وَقَدْ يَثُوبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٍ) فيتنصب انتصابه نحو جلست قرب زيد ، أى مكان قرب . ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيتك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه . وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار : نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس ، وانتظرتة نحر جزور وحلب ناقة ، والأصل وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تقبيه) : قد يحذف أيضا المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين ، نحو لا أكلمه القارظين ، ولا آتية الفرقدين ، والأصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضاً صفته وعدده ، وكليته أو جزئيته ، نحو

(قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشية وعتمة وإنما لم يذكرهما لأن صرفهما مع التعيين هو الفصح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني . وأشار إليه الشارح في عشية بقوله ومن العرب إلخ قال الدماميني : ولا يقدح في تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية . وقوله ومن العرب إلخ إشارة إلى مثال آخر لغير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت . وقوله عشية ، أى وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق ، وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم . (قوله فيتنصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة . (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم : لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس . (قوله يكثر) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر . (قوله أو مقدار) أى من الزمن وإن لم يكن معيناً . (قوله خفوق النجم) أى غروب النجم . وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك : استخراج ما في الضرع من اللبن ، مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرهما . والحلب بالتحريك اللبن المخلوب كذا في القاموس . (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلاً . (قوله صفته وعدده إلخ) أى دوال هذه المذكورات . (فائدة) : هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال في المغنى : أجاز الفارسي في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ أن يكون يوم القيامة عطفاً على محل هذه الهاء قال الدماميني : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه

جلست طويلاً من الدهز شرقي ومكان وسرت عشرين يوماً ثلاثين بريداً ، ومشيت جميع اليوم جميع البريد ، أو كل اليوم كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد ، أو بعض اليوم بعض البريد .

[المفعول معه]

(يُنصَبُ) الاسم الفضلة (تَالِي الْوَاوِ) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم

عليها لأن كلا منهما زمان ، وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان . وفي الكشف ما يقتضي منعه فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت : معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اهـ ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضائه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فإنه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجوز عطف أحدهما على الآخر ، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة ، وعليه جرى جدى ابن المنير في الانتصاف مناقشا به صاحب الكشف اهـ باختصار .

[المفعول معه]

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وإن كان تالي الواو اسم فاعل مضافا إلى معموله فلا تنفيده الإضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتى لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الإضافة تعريفا لعدم عمله حيثئذ فتكون إضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمة الثلاثة^(١) فتفيده الإضافة تعريفا باعتبار دلالة على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ذكره يس في حواشي المختصر . (قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتتزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس . ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغنى . (قوله التي بمعنى مع) أى التي للتنصيب على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أى مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيدا أو لا كاستوى الماء والخشب وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضى المشاركة في الحكم ولا تقتضى المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضيعته^(٢) ذكره شارح الجامع ، فلو لم يمكن التنصيب بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا

(١) المغنى والحال والاستقبال .

(٢) أى مقترنان وقد حذف الخبر وجوبا . وراجع في هذا الموضوع الإمام السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر النحوية من تحقيقنا .

يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ سِيرَى وَالطَّرِيقِ مُسْرَعَةً) وأنا سائر والنيل ، وأعجبنى سيرك والنيل ، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه . وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ونحو سرت والشمس طالعة ، فإن تالي الواو في الأول فعل وفي الثاني جملة ، وبالفصلة نحو اشترك زيد وعمرو ، وبالواو نحو جئت مع

كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني . ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها مجرد العطف فتدبر . (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتى بما من الفعل إلخ . سم . (قوله أو اسم يشبهه) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى . واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فلينظر وجهه . ثم رأيت فى المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال : وقد أجزى فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به . (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكّل عليه تمثيله فيما يأتى « بقدرى » فتأمل وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال . (قوله كما فى نحو) أى كالتالى للواو فى نحو إلخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وأن الإشارة بنحو إلى غير سىرى من بقية العوامل ، وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الأظهر عدم زيادة كما ، ويكون الظرف وهو قوله فى نحو قيدا لينصب بناء على طريقة المصنف من إعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا إلى بقية القيود التى ذكرها الشارح . (قوله سىرى والطريق) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى ا هـ سم . ومما لا يصح فيه العطف استواء الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى ارتفع فإن كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو مما يصح فيه العطف . (قوله بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبا لأن المصدر يخبر به عن الواحد وغيره . (قوله وتشرب اللبن) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم ا هـ والأول ظاهر صنيع الشارح لأن ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهى إنما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا . (قوله فإن تالى الواو فى الأول فعل إلخ) فيه أن تالى الواو فى الأول جملة أيضا وققد يقال لما كان أحد ركنى الجملة فى الأول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال إن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة وبأن المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر .

عمرو ، وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، وبكونها تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته ، فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيمري^(١) ، وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي ، وأما قولهم ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما أشبهه فسيأتي بيانه (بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبِّهِه سَبْقُ * ذَا النَّصْبِ) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الأول وهو بما ، وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق : أى نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْفَى) خلافاً للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو ، إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم

(قوله وفي الثاني جملة) أى وإن كانت الواو الحالية تفيد المقارنة . (قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعاً للمصرح : هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى أنه ويرد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعاً كالمعطوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمراً بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر . (قوله نحو رجل وضيعته) أى إذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان ، أما إذا قدر مفرداً معطوفاً على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولاً معه . (قوله فلا يجوز فيه النصب) أى في هذا المثال الأخير . (قوله للصيمري) بفتح الميم وضمها . (قوله فلا يتكلم به) أى لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولأبيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتي في محله . (قوله خلافاً لأبي علي) فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله :

* هذا ردائي مطويا وسربالا *

أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لا غير كما سيأتي . (قوله فسيأتي بيانه) أى في قوله وبعدهما استفهام إلخ . (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة إذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطף بيان . (قوله متعلق بسبق إلخ) أى بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أى حال كونه كائناً من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها . (قوله إنما هو بما تقدم إلخ) أى بواسطة الواو فهي معدية العامل إلى المفعول معه . دمايني . (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن إن واللام مثلاً يدخلان على الظاهر والضمير ، ولا ترد إلا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء .

(١) عهد الله بن إسحاق صاحب كتاب التمهيد مشهور عند أهل المغرب .

غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين . وإنما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها . وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل ، والمقدر كقوله :

[٤٤٦] **فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ [وَقَدْ صَنَّقَتْ تِهَامَةً بِالرِّجَالِ]**

أى ما تصنع والتلدد . ومن أعمال شبه الفعل قوله :

[٤٤٧] **فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ**

(قوله فهى حينئذ) أى حين إذ عملت . (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين^(١) . وكان الأولى تأخيرته وذكره قبيل قوله وتناول لأن ما بعده مرتبط بما قبله وبما ردّ به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى وإنما ثبت الرفع بها كالاتداء والتجرد^(٢) ، وأن الخلاف لو نصب لقيام ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقاً . وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى سرت ولايست النيل . (قوله خلافاً للكوفيين) تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل . قال الدمامينى : ما حكاها المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم . وقال معظمهم : والأخفش انتصابه على الظرف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الأصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده إعرابه عارية كما أعطى ما بعد إلا التى بمعنى غير إعراب غير ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطرداً وليس كذلك (وتناول إطلاق الفعل) وتناول أيضاً الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافاً لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان . سم . (قوله أى ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يقول إليه معنى الكلام فإن تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفاً فى هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفاً وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر . فإن قلت : لم اکتفِ بتقدير الفعل

[٤٤٦] البيت من الوافر ، وهو لمسكين الدارمي .

[٤٤٧] البيت من الطويل ، وهو لجرير .

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون مع الكوفيين فى كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) للإمام السيوطى من تحقيقنا .

(٢) أى رفع المبتدأ بالاتداء كما قاله البعض ورفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم .

وقوله :

[٤٤٨] فَقَدْنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أُلْقِيَ بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّامِ الْمُسْرَهْدِ

وقوله :

[٤٤٩] لَا تُخْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالًا

فسربالا : نصب على المفعول معه والعامل فيه مطوياً لا هذا ، خلافاً لأبي على في تجويزه الأمرين .

(تفجيه) : أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق . فلا يجوز والطريق سرت ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع . وأجاز ذلك ابن جني تمسكاً بقوله :

فيما ذكر ولم يكتف به في هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب ؟ أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الأصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذاك فإن الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط . ذكره الفاكهي . (قوله فحسبك إلخ) أي بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كان في مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به محذوف أي وبحسب الضحاك أي يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل بحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الأول بنائية وعلى الثاني إعرابية له . وروى كما في المفتى جر الضحاك ورفع أيضاً فالجر قيل بإضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه . (قوله فقدني) أي يكفيني . كتعجيل خبر يكونوا أي كذوى تعجيل . والمسرهـد : السمين . (قوله في تجويزه الأمرين) أي بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي . (قوله وهو اتفاق) أي عمل اتفاق وفيه أن الرضى جَوَزَ تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو إياك والنيل سرت .

[شواهد المفعول معه]

[٤٤٨] قاله أسيد بن دبير الهذلي . وهو من الطويل . الفاء للعطف إن تقدمه شيء . وقدني يكفيني . والشاهد في إياهم فإنه مفعول معه . ولم يتقدم عليه فعل ، بل تقدم عليه ما تضمن معنى الفعل كما في حسبك وزيدا درهم . وفيه اختلاف : فالجمهور على أن العامل في هذا الباب الفعل أو معناه . وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو . وقال الجرجاني : هو منصوب بنفس الواو على ما عرف في موضعه . والفاء في فإن للتعليل ويكونوا جواب الشرط . وكتعجيل السنام خبر يكونوا . ويحتمل أمرين : أن يكون مصدراً فيكون المضاف محذوفاً أي كذوى تعجيل السنام ، وأن يكون اسماً . والمسرهـد بالجر صفة السنام : أي السمين وربما يقال الشحم السنام المسترهـد .

[٤٤٩] هو من البسيط . وأثوابي فاعل لا تحبسك . والفاء للاستئناف : أي فهي قد جمعت . وهذا مبتدأ وردائي خبره ومطويا حال من ردائي . والشاهد في سربالا حيث نصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل ما يتضمن معناه وهو مطويا وأجاز أبو على أن يكون العامل هذا .

[٤٥٠] جَمَعْتَ وَفَحْشًا غِيَّةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمَرْغَوِي
وقوله :

[٤٥١] أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءَ أَلْقَبَا
على رواية من نصب السوأة واللقب . يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة
مع فحش . وفى الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة
ولا حجة له فيها لإمكان جعل الواو فيها عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى البيت
الأول ظاهر . وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة ،
ثم حذف ناصب السوأة (وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ) الاسم على المعية (بِفَعْلِ كَوْنٍ
مُضْمَرٍ) وجوباً (بَعْضُ الْعَرَبِ) فقالوا ما أنت وزيداً . ومنه قوله :
[٤٥٢] فَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَثَلِ

(قوله أكنيه) بفتح الهمزة أى أدعوه بكنيته . (قوله قدمت هى ومعطوفها) أى ضرورة كما سيأتى فى باب
العطف . (قوله فعلى أن يكون إلخ) فتكون السوأة مفعولاً مطلقاً وعطفه من عطف الجمل . وأما اللقب فمفعول به
ثانٍ لألقب ، تقول لقبته لقباً وبلقب كسميته اسماً وباسم . ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولاً
مطلقاً غير ظاهرة بل كونه مفعولاً به أظهر لإحراج المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب . (قوله بفعل كون)
أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلبس جاز تقديره . فإن قلت
لم اكتفى بتقدير الفعل فى نحو ما أنت وزيداً ولم يكتف به فى نحو هذا لك وأباك . أجيب بقوة الداعى للفعل فى نحو ما
أنت وزيداً لوجود مقتضيين له : تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل ، والضمير المنفصل الذى كان متصلاً به على
أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فإن فيه مقتضياً للفعل واحداً كما بيناه قريباً . (قوله وجوباً) صرح غيره بل هو أيضاً
فى شرح التوضيح بأنه جوازاً وهو الحق . (قوله فقالوا ما أنت وزيداً) وقالوا ما شأنك وزيداً أى ما يكون شأنك .

[٤٥٠] قاله يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى من قصيدة من الطويل . التاء فى جمعت لخطاب المذكر . والشاهد فى وفحشا حيث ذهب ابن جنى
إلى أنه مفعول معه . والتقدير جمعت مع فحش غيبة . والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف على قوله : ونميمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة .
والتقدير جمعت غيبة ونميمة وفحشا . وهذه ضرورة قبيحة . وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ
محذوف : أى هى ثلاث . ولست عنها بمرغوى صفة لثلاث . والباء زائدة . وهو من الإرعاء وهو الكف عن القبيح .

[٤٥١] قاله بعض الفزاريين . وهو من البسيط . وأكنيه من كنى يكنى : أى أكنى ذلك الرجل . واللام فى لأكرمه للتعليل . وإن المصدرية مقدرة
فيه أى لأجل إكرامه . ولا ألقبه بالرفع عطفاً على أكنيه . والشاهد فى السوأة فإنه مفعول معه عند ابن جنى مع تقدمه على مصحوبه . والتقدير ولا
ألقبه اللقب والسوأة أى مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوءة كتلقيب الصديق عتيقاً لعتاقه وجهه أى حسنه أو لكونه عتيقاً من النار . والمعنى
أن لقبته لقبته بغير سوء . وعند الجمهور الواو للعطف قدمت هى ومعطوفها والتقدير لا ألقبه اللقب . وأسوء السوأة . فاللقب مفعول به ، والسوأة
مفعول مطلق ، ثم حذف ناصب السوأة وقدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف .

[٤٥٢] غامه : * يُرَّخُّ بِالذِّكْرِ الضَّابِطُ *

وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد ، والأصل ما تكون وزيدًا ، وكيف تكون وقصعة ، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضًا قوله :

[٤٥٣] أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَرِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمّر ، والتقدير أزمان كان قومي والجماعة ، كذا قدره سيويه . الثاني : في قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف (وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ) وأرجح من النصب على المعية ، كما في نحو جاء زيد وعمرو ، وجئت أنا وزيد ﴿ اسكن أنت

(قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أى

طريق قفر يتلف فيه سالكه . وهو شطرييت من المتقارب المثلوم^(١) وأنشده في الجمع وما أنت ولا ثلم عليه . (قوله فاسم مكان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق . ذكره يس . (قوله من ذلك) أى من إضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله . (قوله أزمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة أو فاعلها كالذى خبرها أو حال أى كالراكب الذى . والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أى بسبب أن تميل . والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أى بسبب أن لا تميل ، ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب . وميملا مصدر بمعنى ميلا . ورأيت بخط الشنوائى بهامش الدمامينى أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضى الله تعالى عنه اهـ . (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين ، وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال . اهـ دمامينى . وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل . (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ القائل سماعى كما

= قاله أسامة بن الحارث المذلى من قصيدة من الوافر . الفاء لتزيين الكلام مع إقامة الوزن . لأنه أول القصيدة ولم يسبقه شيء . وما استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف - بفتح الميم - وهو القفر الذى يتلف فيه من سلكه ، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر . ويروى فما أنا . والشاهد في السير حيث انتصب بالفعل المحذوف . أى ما تصنع والسير . ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة . ويرح من برح به الأمر تبريحاً إذا أجهدته . وبالذكر مفعوله أى الذكر من الإبل ، فإذا برح بالذكر وهو أقوى كان أخرى أن يرح بالناقة . والضابط بالجر صفة أى القوى .

[٤٥٣] قاله الراعى عبيد بن حصين شاعر فحل إسلامى ، حتى كان يعين بين جرير والفرزدق حكما . وهو من الكامل . (قوله أزمان قومي) أى أزمان كان قومي . وفيه الشاهد حيث حذف كان . وليست هى بعد إن المصدرية لأن كثرة حذفها بعدها وبدونها قليل . والجماعة منصوب على المعية . (قوله كالذى) أى كالراكب الذى والرحالة بكسر الراء وتخفيف الحاء : سرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد . والباء السببية مقدرة في أن تميل : أى بسبب ميلها . فأن مصدرية وميملا بفتح الميم الأول نصب على المصدر بمعنى ميلا .

(١) الفلم عند العروضيين حذف الفاء من (فلمن) .

وزوجك الجنة ﴿ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] ، برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية في مثله (وَأَلْتَضَبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ) إما من جهة المعنى كما في نحو قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأَم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها ، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف ، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها . ونحو قوله :

[٤٥٤] إِذَا أُعْجِبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِيءِ فِدَعُهُ وَوَإِكِلْ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا
وقوله :

[٤٥٥] فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

سياق في الخاتمة لا يميزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولأن الأصل في الواو العطف وعمل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فإن قصد التنصيص على المعية تعين النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع . أفاده الدماميني . (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل إنه فاعل لمحذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ . (قوله لأنه الأصل) أي الغالب في الواو . (قوله ويجوز النصب على المعية) الخلف لفاء التفريع (قوله على تقدير لو تركت إلخ) أي لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأَم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعه إياها بالفعل . (قوله وتكثير عبارة) أي تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب . (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن . (قوله إذا أعجبتك) أي أوقعتك في عجب . ومعنى قوله وواكل أمره والليالي على العطف اترك أمره لليالي واطرك الليالي لأمره وهذا وجه التعسف الذي سيذكره .

[٤٥٤] هو من الطويل . والدهر منصوب على الظرفية . وحال بالرفع فاعل أعجبتك . والفاء جواب الشرط . وواكل أمر من واكلت فلانا مواكلة إذا اتكلت عليه واتكل هو عليك . والشاهد في والليالي حيث نصب لأنه معقول معه وهذا أرجح على قول من يقول إنه منصوب باعتبار العطف لأن فيه تعسفا .

[٤٥٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . واسم كونوا مستتر فيه . وأنتم تأكيد له . والشاهد في وبني أيكم فإن فيه وجهين : النصب على المعية والعامل فيه الفعل الظاهر وهو الراجع ، والرفع عطفا على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى . وأراد بهم الإخوة . المعنى كونوا أنتم مع أخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال . وأراد بهذا الحث على الائتلاف والتقارب في المذهب . وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال .

لأن في العطف تعسفاً في الأول وتوهيناً للمعنى في الثاني . وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى . وإما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا ، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل . فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (وَالنَّصْبُ) على المعية (إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ) لمانع معنوي أو لفظي (يَجِبُ) فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل ، ومشيت والحائط ، ومات زيد وطلوع الشمس ، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لأن العطف على

(قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لهما حران لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد . (قوله تعسفا في الأول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن^(١) . (قوله وتوهينا) أي تضعيفا للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بنى الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء^(٢) وتبعه المصريح . (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدأ لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال غير واحد . وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما بلم وإلا جاز حذف الجواب كما سيأتي لكونه ماضيا في المعنى . واعلم أن عبارة المصنف تحتل أمرين . الأول : كون أو للتخيير والمعنى إذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد أمرين : إما النصب على المعية وإما النصب بإضمار عامل . الثاني : كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان : نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب بإضمار عامل نحو :

* علفتها تبنا وماء باردا *

وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهها وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها إلخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولا يست النيل . (قوله مما لا يصح) أي من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يوسف : ٧١] ، إذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ، ويقال أجمع أمره وعلى أمره أي عزم ، فنصب شركاء كم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصل همزة^(٣) ومنه ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر : ٩] ، إذ الإيمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير أخلصوا مثلاً أو بتأويل تبوؤا بلزموا .

(١) تغيرا للكلام لعدم التكرار الذي يتبعه الملل .

(٢) يقصد أبا البقاء العكبري صاحب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما من به الرحمن .

(٣) أي جعلها همزة وصل من جمع الثلاثي لا أجمع .

الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ، فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت : فأما إذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما في نحو قوله :

[٤٥٦] عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا

وقوله :

[٤٥٧] إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

(قوله كما في نحو مالك وزيدا) أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لأنه لا يقول بوجوب إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وإنما لم يمنعوا النصب كما منعوه في : هذا لك وأباك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه : والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا ، أو بمصدر لا بس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملا بستك زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به . فإن قلت : ويلزم عليه إعمال المصدر منويا . قلت : قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منويا وأطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه ، وإذا قدر التناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذى هو كائن المحذوف الذى يتعلق به لك ، فالمعنى ما ملا بستك زيدا إذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع حذف . ومنه يعلم أن في تعيين نصب زيدا في المثال على المعية نظرا إلا أن يجاب بما يأتى قريبا . (قوله وما شأنك وعمرا) بحث فيه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وإبقاء المضاف إليه على جره كما في قوله :
أكل امرئ تحسين امرأ ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فدعوى تعيين النصب فيه على المعية ممنوعة . ويجاب بأن تعيين النصب فيه إضافي أى بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير . (قوله ممتنع عند الجمهور) أى جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره والذى في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين . (قوله هذا) أى ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم الأخير والأول أولى .

[٤٥٦] رجز لم يعلم قائله . والضمير في علفتها يرجع إلى الدابة المعهودة . والشاهد في وماء حيث عطفه على تبنا فلا يصح أن يقال الواو بمعنى مع لانعدام معنى المصاحبة ، فيتعين أن ينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام وهو سقيتها ماء ، ويروى حتى بدت ، ويروى حتى غدت ، ومعناها واحد ، وعيناها فاعله ، وهالة تمييز من هملت العين إذا صبت دمعها .
[٤٥٧] قاله الراعي عبيد . وهو من الوافر . وكلمة ما زائدة ، والغايات مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، وهو جمع =

فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع ، لانتفاء المصاحبة في الأول ، وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأول علفتها بأنلتها ، وزججن بزين كما ذهب إليه الجرمي والملازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أو اعتقد إضمار عامل) ملائمتها لما بعد الواو ناصب له . (نصب) أى وسقيتها ماء^(١) وكحلن العيون . وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما .

(تنبيه) : بقى من الأقسام قسم خامس وهو تعيين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعة ، واشترك زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده . انتهى .

(خاتمة) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي . وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

(قوله لانتفاء المشاركة) أى مشاركة الماء للتين في العلف والعيون للحواجب في الترجيع الذى هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره^(٢) . (قوله وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني) قال سم : فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعاً لبعضهم : وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الإعلام بها فائدة اهـ . وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة ترجيع الحواجب فلا محصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به . (قوله فأول العامل إلخ) أى ويكون ذلك مجازاً مرسلًا لا من باب التضمن كما زعمه البعض . (قوله أو اعتقد إلخ) عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة أو جرياً على القول بجوازه والرباط لجملة اعتقد إلخ بالمبتدأ على جعل يجب خبراً عن النصب محذوف تقديره عامل له . (قوله نحو كل رجل إلخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة . (قوله وهو ما اقتضاه إيراد الناظم) حيث بوب له مع الأبواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعياً . (فائدة) : قال الفارسي : إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذى تعدى إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزمانى ثم المكانى ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضرباً زيدا بسوط نهاراً هنا تأدياً وطلوع الشمس اهـ باختصار . والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب .

= غانية وهى المرأة التى تستغنى بجمالها عن الحلى . وزججن عطف على برزن من زججت حاجبها دقفته وطولته . والزجج دقة في الحاجبين وطول . والشاهد في والعيونا حيث نصب بفعل مضمراً أى وكحلن العيون . ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون للحواجب .

(١) إذ الماء لا يعلف وإنما يسقى والعيون لا ترجع وإنما تكحل .

(٢) إذ الماء لا يعلف وإنما يشرب والعيون لا ترجع ولكنها تكحل ومثلها قول الشاعر :

ورأيت زوجك في الغمسى مقلداً سيفاً ورماً

والرم لا يتقلد وإنما يحمل .

[الاستثناء]

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل .
فالإخراج جنس . وبإلا إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه . وما كان داخلاً يشمل
الداخل حقيقة والداخل تقديرًا وهو المفرغ . والقيد الأخير لإدخال المنقطع على ما ستراه
(مَا اسْتُثْنِيَ إِلَّا مَعَ) كلام (تمام) أى غير مفرغ موجبًا كان أو غير موجب (يَنْتَصِبُ) إلا

[الاستثناء]

السين والتاء زائدتان وهو من الثنى بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من
حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه . (قوله الاستثناء هو
الإخراج إلخ) أظهر لأن الاستثناء فى الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات والاستثناء
المعرف بالمعنى المصدرى . (قوله لما كان داخلاً) أى فى مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً من أول
الأمر فى النية أو المراد بإخراج مكان داخلاً إظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا يناق ما قالوه أنه
يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملاً فيما عدا المستثنى
والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجها ، والكفر ثم الإيمان فى لا
إله إلا الله . (قوله فالإخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط
والغاية نحو : ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمى إن حارب ﴿ وأتموا الصيام
إلى الليل ﴾ قاله المصريح . (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والإضافة لشيوعه
فيهما ونحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال إن الاستثناء من التخصيص .
(قوله يشمل الداخل حقيقة إلخ) قال سم : الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظاً أو تقديرًا فإن المستثنى
فى الاستثناء المفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديرى من حيث إن المستثنى منه الذى هو محل
الدخول مقدر لا ملفوظ . (قوله ما استثنى إلا) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح .
(فائدة) : قال فى الهمع : الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى إلا عليها فيمتنع
ما أنا زيدا إلا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب إلا زيد عمرا ، وما ضرب
إلا عمرا زيد ، وما مر إلا زيد بعمره إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله ، ويستثنى من هذا
المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام إلا زيدا أحد ، وما مررت بأحد إلا زيدا خير
من عمرو ، وأجاز الكسائى تأخيرالمعمول مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، واستدل بقوله :

* فما زادنى إلا غراما كلامها *

أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقاً ، سواء كان المستثنى متصلاً وهو ما كان بعضاً من

وقوله : * وما كف الأماجد ضرَّ بائس *

وقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٣] ، إلى قوله : ﴿ بالبينات والزبر ﴾ [آل عمران : ١٨٤ ، النحل : ٤٤] ، ووافقه ابن الأنباري في المرفوع والأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلا زيد عندك ، وما مر إلا عمرو بك ، وما جاء إلا زيد راكباً واختاره أبو حيان اهـ باختصار ، وقوله : ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو : ما ضرب إلا زيد . (قوله مع تمام أى غير مفرغ) في تفسير الشارح إشارة إلى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة إلى ذلك إذ يصح إبقاء التمام على مصدرية أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر . (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى إلخ تفصيلاً لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلاً له وهو أظهر ، والمراد بالانتصاب على الأول ما يعم الواجب والجائز ، وعلى الثانى الواجب . (قوله متحتم اتفاقاً) فيه نظر فإن الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيان وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذاً فشرّبوا منه إلا قليل منهم ، وسيأتى أنه في تأويل لم يكونوا منى بدليل : ﴿ فمن شرب منه فليس منى ﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، قال شيخنا : الظاهر أن الوجوب إضافي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد إلا في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اهـ وظاهر إطلاقه جريان ما ذكر في المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده ، وعبرة الدماميني : اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفرداً كما تقدم وقد يكون جملة نحو : ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ إلا من تولى وكفر . فيعذبه الله العذاب الأكبر ﴾ [الغاشية : ٢٣] ، قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . قلت : وأهل الأكرهون عدّ هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب وينبغي أن تعد على هذا اهـ . أقول : ممن عدها منها صاحب المغنى فإنه قال : والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها ومثل الأولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها بقراءة بعضهم : ﴿ فشرّبوا منه إلا قليل ﴾ على قول الفراء أن قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشرّبوا ثم قال : وأما الثانية فنحو : ﴿ سواء عليهم أنذرتهم ﴾ [البقرة : ٦ ، يس : ١٠] ، إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائماً مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو : ﴿ ويوم نسير الجبال ﴾ [الكهف : ٤٧] ، وفي نحو : ﴿ أنذرتهم ﴾ [البقرة : ٦] ، في تأويل المصدر وإن لم يكن معها حرف سابق اهـ ومتى كان ما بعد إلا جملة فلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلاً كما في الدماميني عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالى إلا فهى كلكن المشددة وإن رفع فكالتخففة . (قوله سواء كان المستثنى متصلاً) هكذا في نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهران

المستثنى منه أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك . وسواء كان متقدماً على المستثنى منه أو متأخراً عنه ، تقول : قام القوم إلا زيداً ، وخرج القوم إلا بغيراً ، وقام إلا زيداً القوم . وخرج إلا بغيراً القوم . وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

(تنبيه): * ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها ، ولا مستقلاً ، ولا استثنى

لا تحتاج صحتها إلى تقدير ، لكن الأشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى . وفي نسخ : سواء كان الاستثناء متصلاً وهو الموافق للأشهر ، لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل إلى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضاً أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضاً وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لتبادر المتصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي . (قوله ما كان بعضاً من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم إلا حماراً وجاء بنوك إلا ابن زيد مع أنهما من المنقطع . وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول لا الثاني ولأنه يخرج عنه نحو : أحرقت زيدا إلا يده مما كان فيه المستثنى جزءاً من المستثنى منه مع أنه من المتصل ، ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء . واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ [الدخان : ٥٦] ، وقوله تعالى : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ [البقرة : ١٨٨] ، فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع ، فينبغي أن يقال إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلاً وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيد كان منقطعاً ففقد القيد الأول نحو : قام القوم إلا حماراً وفقد الثاني نحو الآيتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ، ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل . أفاده الشهاب القرافي ، وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل إخراج شيء دخل فيما قبل الأمثلة بها . (قوله أو منقطعاً) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعباناً وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز سهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل نقل شيخنا الأول عن الحلبي والثاني عن الشارح ، وصرح به الدماميني . (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيويه والفارسي وجماعة من البصريين . وقال الشلوين : هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لأن التعدية إنما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو : قولك القوم إخوتك إلا زيدا كذا في الدماميني وإنما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول إخوتك بالمتنسبين لك بالإخوة كان من شبه الفعل . وقوله ولا مستقلاً معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال .

مضمراً ، خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكتاب . وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء . وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ، فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو : ما قام إلا زيد ، وجوازاً إن كان مقدراً نحو : ما قام أحد إلا زيد فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ، لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل

(قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال : ما استثنت إلا وسيقول وألغ إلا إلخ بناء على أن المراد إلغاؤها عن العمل ، وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضاً ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق فإنه قال بعد ذكر الأقوال : وهذا كله في المتصل ، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ، ومنهم من يميز إظهاره ، ومنهم من يقول إنه حينئذ كلام مستأنف اهـ لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه : وقال الرضى أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضاً منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقى . والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الأغلب محذوف نحو : جاءني القوم إلا حمرا أى لكن حمرا لم يجيء قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى : ﴿إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ [يونس : ٩٨] ، وقال الكوفيون : إلا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لأنك تقول لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني ، وذلك إذا كان صفة وأيضاً لكن للاستدراك وإلا في المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف . (قوله مختص بالأسماء) اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو : نشدتك الله إلا فعلت كذا . وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلاً ، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلك كذا . (قوله فيجب في إلا إلخ) لو قال : فهي عاملة لاتضحنت نتيجة القياس الذي ركه من الكل الأول التي أشار إليها بقوله فيجب في إلا إلخ . (قوله ما لم تتوسط) أى لأن العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها . سم . (قوله إن كان التفريغ محققاً) لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل ، (قوله وجوازاً إلخ) أى لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتى فالرفع باعتبار التفريغ

الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها . وإنما لم يجر اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد اهـ (وَبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كَتَفَى) وهو النهى والاستفهام المؤول بالنفى وهو الإنكارى (أَتُخَيَّبُ) أى

المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظاً ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغاً إلا على القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر ، وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البديل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالباً في المعنى للبديل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البديل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغاً للبديل . (قوله وتنسبها إليها) عطف تفسير على تضيف . (قوله تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافاً لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان . (قوله فلما خالفت الحروف الجارة إلخ) يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الأولى أن يقول ما في شرحه على التوضيح وإنما لم تعمل الجر لموافقته الفعل معنى كما . (قوله وإنما لم يجر اتصال الضمير بها إلخ) دفع لما يقال لو كانت إلا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن الضمير يتصل بعامله . (قوله لأن الانفصال ملتزم إلخ) أى لعدم عملها في حال التفريغ . (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفي لفظاً ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظاً فقط نحو : ﴿ لا يمسسه إلا المطهرون ﴾ [الواقعة : ٧٩] ، لأنه نهى في المعنى ويمكن إدراجه في النهى بأن يراد به النهى ولو معنى فقط كما في الآية فإن النفي فيها بمعنى النهى وكما في قوله تعالى : ﴿ ومن يؤمهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال ﴾ [الأنفال : ١٦] ، فإنه شرط في معنى النهى أى لا تولوا الأدبار إلا متحرفين فتأمل . ومن النفي معنى فقط ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ [التوبة : ٣٢] ، أى لا يريد الله إلا ذلك ﴿ وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين ﴾ أى لا تسهل إلا عليهم لكن هذه الأمثلة من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقُل رجل يقول ذلك إلا زيد أى لا رجل يقول ذلك إلا زيد . وأما لو فالنفي فيها ضمنى لا قصدى فإذا قلت لو جاءنى إخوانك إلا زيدا لأكرمتهم تعين النصب ﴿ وأما لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، فلا بمعنى غير كما نقله يسّ عن ابن هشام وسيجىء في الشرح . (قوله وهو الإنكارى) مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما أن المستفهم عنه في الأول غير واقع ومدعية كاذب ، وفي الثانى واقع ومدعية صادق وإن كان ملوما فالمراد بكون الثانى في معنى النفي أنه في معنى نفي الابتغاء واللياقة ، ويقال للأول الإبطال أيضاً .

اختير (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه فمثاله بعد النفي لفظا ومعنى: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحدا إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيد. ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله: [٤٥٨] وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزَلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِرَ إِلَّا النَّوْىَ وَالْوَتْدُ فَإِنْ تَغْيِرَ بِمَعْنَى لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ. ومثاله شبه النفي لا يقيم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد، ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذَّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

(تنبيهات): الأول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى

(قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن ردا للكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتى في المتن، وإلا كان المختار النصب نحو: ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك، ونحو ما قاموا إلا زيدا ردا لقول قائل قاموا إلا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعيين النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في الجمع ونحو ما قام إلا زيدا أحد. وإذا انتقض النفي أو النهى بإلا كانا في حكم الإثبات فينصب ما بعد إلا الثانية نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيدا، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمرا، وما مررت بأحد إلا قائما إلا بكرا، فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهى إذ المعنى شربوا الماء إلا زيدا واكلوا اللحم إلا عمرا ومررت بهم قائمين إلا بكرا. قاله الدمامينى، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو: ما ضربت أحدا إلا زيدا وبه صرح في المغنى قال الدمامينى: ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلي والنصب على الاستثناء في هذه الصورة. (قوله وبالصرامة) أى في الرملة المنصرمة من معظم الرمل. والخلق بفتح الحاء البالي، والعاقى الدارس، والنوى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر. والوتد معروف. (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود، أى ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ. (قوله الأول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البلد يحل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن

[شواهد الاستثناء]

[٤٥٨] قاله الأخطل غوث بن غوث. وهو من البسيط الواو للعطف. والباء للظرف. والصرامة كل رملة انصرفت من معظم الرمل، يقال أفعى صريمة. ومحلها الرفع على أنه خبر للمبتدأ المؤخر وهو منزل. ومنهم حال منه. وخلق بفتح الحاء البالي، والعاقى الدارس، والنوى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر. والوتد معروف. (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود، أى ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ. (قوله الأول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البلد يحل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن

منه . وعند الكوفيين عطف نسق . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفى . وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه ، وتخالفاً في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه . وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . الثاني : إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو : ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا

إلا زيد بمعنى غير زيد ، وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الأظهر . ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة . (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن لا قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها . قاله الدماميني . (قوله عطف نسق) أي لأن لا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اهـ تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو : ما قام إلا زيد وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد . وأجاب ابن هشام بأنه ليس تأليهاً في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد . قال الدماميني : لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد . (قوله قال أبو العباس إلخ) اعتراض على مذهب البصريين واعتراض أيضاً بأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ما قام أحد إلا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بإلا لدالاتها على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضاً منه كما مر عن الدماميني . (قوله وهو موجب ومتبوعه منفى) أي ويجب تطابق البدل والمبدل منه إثباتاً ونفياً ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والإعراب على الاسم ، كذلك يجوز في ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلاً والإعراب على الاسم اهـ ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده . (قوله في عمل العامل) أي مماثل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والإثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والإثبات . (قوله كأنه لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والإثبات بذلك . (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بأن لتخالفهما في ذلك نظيراً وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلها المعطوف والمعطوف عليه نحو : قام زيد لا عمرو . (قوله إذا تعذر البدل على اللفظ إلخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها إلا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فإن المنفى في المثال التبعية للنصب محلاً لا لفظاً قاله سم . (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، ومثلوا له بنحو قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ كما مر بيانه أي فهلا جاز جر ما بعد إلا في المثال الأول والأخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر إلخ .

زيد ، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد إلا فيهن ، ونحو : ليس زيد بشيء إلا شيئاً ، بنصبه ، لأن من والباء لا يزدان في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما

(قوله ولا أحد فيها إلا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الأول فمال إليه في المغنى ووجهه بأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ويصح إحلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني ، وأسلفنا في باب « لا » تأويل كلام سيويه بما يرجعه إلى الثاني وأما الثاني فنقله في المغنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها إلا زيد وهذا القول الثاني إنما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والأقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المغنى وعلى الثاني يكون الإحلال لكون المعنى ما في الوجود إله إلا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغنى بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر .
(فائدة) : قال في المغنى : يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه . ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله :

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكى علينا إلا كواكبها

أه وقوله وهو المختار أى لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يجوز إلى التأويل الذى في الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفى للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك ، ما يقول أحد ذلك ، ولا بد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيويه جواز الإبدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الأصل . وقال الرضى : أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو : ما كلمت أحدا ينصفنى إلا زيد لأن المعنى ما أنصفنى أحد كلمته إلا زيد بخلاف لا أؤذى أحدا يوحد الله إلا زيدا فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس بمنفى بل الأذى فقط . أه دماميني وشمى . (قوله إلا شيء) بالرفع مراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدأ محذوف أى هو شيء لا يعبأ به وإلا حينئذ بمنى لكن . (قوله لا يزدان في الإيجاب) أى على غير مذهب الأخفش والمراد لا يزدان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع .

تقدم في موضعه . الثالث : أفهم قوله انتخب أن النصب جائز ، وقد قرىء في السبع : ﴿ ما فعلوه إلا قليلا منهم ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾ [هود : ٨١] ، بالنصب ا هـ . (وَأَنْصِبْ) والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه (ما أَنْقَطَعَ) تقول ما قام أحد إلا حمارًا ، وما مررت بأحد إلا حمارًا ، هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ [النساء : ١٥٧] ، (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالممتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمارًا ، وما مررت بأحد إلا حمارًا . ومنه قوله :

(قوله إلا امرأتك بالنصب) كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفسر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لأن الالتفات بعد الإسرار . ورد بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها والتفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها . وقال في المغنى : الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع سقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ . (قوله تقول ما قام أحد إلا حمارًا) نقل عن القرافي أن أحدا إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع . واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه . (قوله وعن تميم فيه إبدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ بالرفع وجعل منها الزمخشري ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ [النمل : ٦٥] ، فأعرب « من » فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع ، واعتراض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتغال منه والله فاعلا .

(قوله كالممتصل) التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان برجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع . (قوله فيجيزون ما قام أحد إلا حمار) فحمار بدل غلط ضرح به الرضى ، وقال سم : بدل كل بملاحظة معنى إلا ، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحدا هـ وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر . (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة .

[٤٥٩] وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيُنُ

وقوله :

[٤٦٠] عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا آتَبُلُ إِلَّا الْمَشْرِقِيُّ الْمُصَمَّمُ

وقوله :

[٤٦١] وَبِنْتٌ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ

(تفصيله) : شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه

على المستثنى كما في الأمثلة والشواهد . فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً نحو

(قوله عشيّة) منصوب على الظرفية بأجاهد في البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرق نسبة إلى

مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرقى ولا يقال مشارفى لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال جعافرى قاله العيني . وفى المصباح : مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اهـ .

فعلم أن المنسوب إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس فى النسبة إلى مشارف مشرقى لأن القياس فى النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفردة فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد . والمصمم اسم فاعل

الماضى حده . (قوله وعامله) أى السنان وهو ما يليه . (قوله شرط جواز الإبدال إلخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه إبدال لأن من شأن البديل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم . (قوله يمكن

تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله إن كان المراد مع إلا بأن يقال ما قام إلا حمار وليس بها إلا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وإن كان المراد به بدون إلا أشكل علينا البيت إذ لا يقال

ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختصار الشق الثانى وأن المراد إمكان التسلط ولو فى مادة أخرى فافهم .

[٤٥٩] قاله جبران العود . واسمه العامر بن الحارث . الواو فيه واو رب . وبلدة مجرورة بها . وأنيس اسم ليس أى مؤانس وبها

مقدما خبره . والشاهد فى إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بنى تميم . وأهل الحجاز يوجبون

النصب وهو جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية . والعيس بالكسر جمع عيساء وهى الإبل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة .

[٤٦٠] قاله ضرار بن الأزور رضى الله عنه . وهو من الطويل وعشيّة نصب على الظرف ، والعامل فيه أجاهد فى البيت الذى

قبله وهو :

أَجَاهِدْ إِذَا كَانَ الْجِهَادُ غَنِيمَةً وَلِلَّهِ بِالْعَبْدِ الْمُجَاهِدِ أَعْلَمُ

ومكانها أى مكان الحرب ولا النبيل أى ولا يغنى النبيل أى السهام . والشاهد فى إلا المشرقى فإنه استثناء منقطع على الإبدال على

لغة بنى تميم أى السيف المشرقى . قال أبو عبيد : المشرقية سيوف تنسب إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف .

يقال سيف مشرقى ولا يقال مشارفى لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن . لا يقال جعافرى ولا مهالىبى . والمصمم

الماضى من صمم السيف إذا مضى فى العظم فقطعه .

[٤٦١] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وبنت منصوب بفعل مقدر يفسره الظاهر . والواو فى ولم يكن للحال . وخاطب اسم

كان ولنا خبره . والشاهد فى إلا السنان بالرفع فإنه استثناء منقطع على البديل من مخاطب على لغة بنى تميم . وعامله عطف عليه وهو

ما يلى السنان .

ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، وما نفع زيد إلا ما ضر ، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر ، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب ا هـ . (وَعَيَّرُ نَصْبٍ) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي) على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله :

(قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل إلا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل . وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الأخرى يزيد في النقص على المرة الأولى قال : وماذا يفعلون في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ا هـ أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب . (قوله نحو ما زاد إلخ) ونحو ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ فمن رحم في محل نصب لأنك لو حذف المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا في الدماميني وهو مبني على أن الاستثناء في الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أى إلا الراحم وهو الله تعالى أو لا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة . (قوله إلا ما نقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد . (قوله إذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك إذا كانت زاد متعدية وأنه يقال إذا كانت لازمة فتأمل . (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله :

* وبعد نفى أو كنفى انتخاب *

اتباع ما اتصل . (قوله مستثنى سابق إلخ) قال سم : انظر ولو منقطعا نحو ما جاء إلا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء إلا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره ا هـ بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم . (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء إلا زيدا القوم والقوم إلا زيدا ضربت نعم إن قدم عليهما وتوسط بين جزءي الكلام نحو القوم إلا زيدا جاءوا إذا جعل زيدا مستثنى من الضمير

[٤٦٢] لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

قال سيويوه : وحدثنى يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون ما لى إلا أبوك ناصر .

(تنبيهه) : المستثنى منه حيثئذ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل

بعض منه ، ونظيره فى أن المتبوع آخر فصار تابعا ما مررت بمثلك أحد ا هـ .

(وَلَكِنْ نَصَبُهُ) على الاستثناء (أَحْتَرَزُ أَنْ وَرَدَ) لأنه الفصيح الشائع . ومنه قوله :

[٤٦٣] وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

بنصب آل ومذهب الأول . واحترز بقوله فى النفى عن الإيجاب فإنه يتعين النصب

كما تقدم .

(تنبيهه) : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان : أحدهما : لا

يكثرث بالصفة بل يكون البديل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر الصفة . وذلك كما فى

نحو ما فيها أحداً إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً . وهذا رأى سيويوه . والثانى :

فى جاءوا فقليل يمنع مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً وقيل إن كان العامل متصرفاً وأجاز الكسائى تقديم المستثنى

أول الكلام . دماينى . (قوله فى النفى) أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله

وبعد نفى أو كنفى إلخ . (قوله قد يأتى على قلته) وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى

القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى . (قوله بدل كل) أى من

كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا ، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى . (قوله إن

ورد) أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب . وحيثئذ فمعنى

اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصباً أو اتباعاً . (قوله بل يكون

البديل مختاراً) فيه أنه يلزم عليه تقديم البديل على النعت والواجب العكس إلا أن يكون مبنيًا على

مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع . قاله الدنوشرى .

[٤٦٢] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من الطويل . اللام للتعليل . والضمير فى منه يرجع

إلى النبى ﷺ . ولم يكن تامة : أى إذا لم يوجد . الشاهد فى إلا النبيون ، فإنه استثناء مقدم على المستثنى منه .

وكان النصب متعيناً إلا أنه رفع على تفرغ العامل . وحكى يونس ما لى إلا أبوك ناصر . وشافع بالرفع بدل كل . فافهم .

[٤٦٣] قاله كميت بن زيد الأسدى من قصيدة من الطويل يمدح بها بنى هاشم . الواو للعطف . وما بمعنى ليس .

وشيعه اسمه وخبره لى . والشاهد فى إلا آل أحمد حيث تعين فيه النصب لتقدمه على المستثنى منه . وكان قبله يجوز

الوجهان النصب والبديل ، والكلام فى الشطر الثانى كالأول

أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والمازني . قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحاً فتكافأ هـ . (وإن يُفَرِّغَ سَابِقُ إِلَّا) من ذكر المستثنى منه (لَمَّا * بَعْدُ) أى لما بعد إلا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولاً ما استثنت إلا مع تمام . (يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلَّا غَدِمَا) فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه . فالنفي نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة : ٩٩] ، وشبه النفي نحو : ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء : ١٧١] ، ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت : ٤٦] ،

(قوله لأن لكل مرجحاً) فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة . (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالإضافة فتجوز الشيخ خالد لها سهو وقوله إلا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب بجعل كلامه من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم^(١) وقوله وهو أى تفريغ العامل السابق . (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كما لو إلا عدما أى غير الكسائي أما هو فيجيز النصب في نحو ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجروراً إلخ وما في قوله كما لو إلا عدما يجوز أن تكون مصدرية لوزائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم إلا أى كذى عدم إلا في الحكم . وقول البعض أن الكلا على تقدير ضفاف أى كحكم عدم إلا ليس بشيء . قال الشيخ خالد وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم هـ وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعد فلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل . (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [المائدة : ٩٩] ، فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد إلا مبتدأ وكالفعل في نحو ما قام إلا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلاً لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضى رفع ما بعده إلا فاعلاً وقس : وقوله من إعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب . ثم لا تنافي بين كون تالى إلا في التفريغ مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً في نحو ما قام إلا زيد وما زيد إلا قام لأن الأول بالنظر إلى المعنى لأن تالى إلا مستثنى من مقدر في المعنى إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد وما زيد شيء إلا قائم . والثاني بالنظر إلى اللفظ . نقله الدماميني عن الشلوين . (قوله وما على الرسول إلا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التى فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المبين فإنها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين .

(١) فيكون من المجاز المرسل .

﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾ [الأحقاف : ٣٥] ، ولا يقع ذلك في إيجاب ، فلا يجوز قام إلا زيد . وأما : ﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ [التوبة : ٣٢] ، فمحمول على المعنى أى لا يريد .

(تنبيهات) : الأول : الضمير فى يكن يجوز أن يكون عائداً على سابق : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا ، وأن يعود على ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد إلا فى تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا . الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً . وأما : ﴿إن نظن إلا ظنا﴾ [الجاثية : ٣٢] ، فمتأول . الثالث : قوله سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل كما فى الأمثلة ا هـ (وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ) وهى التى يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها بدلاً منه وذلك

(قوله ولا يقع ذلك فى إيجاب) جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ فى جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيدا إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا . (قوله فلا يجوز قام إلا زيد) لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيدا وهو بعيد ولا قرينة فى الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى النفى نحو ما مات إلا زيد . وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب . وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت إليه طردا للباب نظير ما مر . (قوله لجميع المعمولات) أى المعمولات بالأصالة أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي فى الصفات أيضا قاله سم . (قوله إلا المصدر المؤكد) أى لأن فيه تناقضا بالنفى أولا والإثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت إلا والنيل . (قوله فمتأول) أى بكونه مصدرا نوعيا أى إلا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والنفى فلا تناقض . (قوله كما فى الأمثلة) فإنه عامل فيما عدا ﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾ وغير عامل فى ﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾ لأن الخبر لا يعمل فى المبتدأ على الراجح نعم إن جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتداده على النفى كان عاملا . (قوله وألغ إلا إلخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى الإيجاب والنفى وشبهه . (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم . (قوله بدلا منه) أى بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني إلا زيدا لا وجهه أو اشتال نحو ما أعجبني إلا زيدا لا علمه أو إضراب نحو ما أعجبني إلا زيدا لا عمرو أى بل عمرو أفاده فى التصريح . فقول الشارح أن توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى .

أن توافقا في المعنى ، ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه فالأول (كَلَا * تَمُرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا) فالعلا بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلا . والثاني نحو قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً ، فعمراً عطف على زيد وإلا الثانية لغو ، والتقدير قام القوم إلا زيداً وعمراً . ومن هذا قوله :

[٤٦٤] وَمَا الدَّهْرُ* إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَلَا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا
أى وطلوع الشمس . وقد اجتمع البدل والعطف في قوله :

[٤٦٥] مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى إلا عمله رسيمة ورمله . فرسيمة بدل ورمله معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وَأَنْ تُكْرَزَ لَا لِقَوَاكِيدٍ) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(قوله ومعطوفاً عليه) أى بالواو خاصة كما في التسهيل . (قوله إن اختلفا فيه) إلا إذا كنت غالطاً أو أردت الإضراب أهـ يس . أى فلا عطف بل يجب الإبدال . (قوله فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلاً من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلاً من الفتى مبنى على جواز الإبدال من البدل . واستشكل سم كون العلا بدلاً إذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل في البدل والفرض أنها مؤكدة ، فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان إذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جررنا الفتى بدلاً من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الإبدال من البدل . والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلاً من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء . (قوله والتقدير إلا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلاً فعلى أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حيث لا مقدرة . فعلم أن لا قد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر في حذف إلا مزيد كلام . (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أى غيابها من غارت الشمس أى غابت . (قوله مالك من شيخك) أى جمالك . والرسم والرمل نوعان من السير . (قوله فرسيمة بدل) أى بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير .

(*) رواية العينى : « هل الدهر » .

[٤٦٤] قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي من قصيدة من الطويل يرثى بها نشبة بن محرث . وهل نافية . والدهر مبتدأ وليلة خبره . والشاهد في الإلا طلوع الشمس حيث لا عمل لها هنا لأنها زائدة مؤكدة لما قبلها ، ولم تعمل إلا فيما قبلها لأن الاستثناء مفرغ ، وثم غيارها بالرفع عطف على الإلا طلوع الشمس وهو بكسر الغين المعجمة وبالياء آخر الحروف من غارت الشمس إذا غربت . [٤٦٥] رجز لم أدر راجزه . وما للنفي وانتقض عملها بإلا . والشاهد في تكرار إلا زيادة مؤكدة للتي قبلها ، ودخولها كخروجها ، ولا تعمل شيئاً فيما تدخل عليه إلا أن هنا تابعين : أحدهما بدل وهو رسيمة فإن الرسم نوع من السير وهو نفس العمل والآخر معطوف بالواو وهو رمله وهو نوع آخر من السير . وقال النحاس : رسيمة ورمله تفسيران لعمله .

مع تفرغ أو لا . (فَمَعَ * تَفْرِغِ التَّأْيِيرَ بِالْعَامِلِ) المفرغ (دَغ) أى اتركه باقيا (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا أَسْتَثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل

(قوله وإن تكرر إلخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى . قال الدماميني ما ملخصه مع الإيضاح : لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيئين وموهم ذلك : إن كان فى الإيجاب فالأول مستثنى والثانى معمول عامل مضمّر ، وإن كان فى غيره فكذلك أو الأول بدل مثال الإيجاب أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول محذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ، ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيئا إلا زيدا درهما فزيذا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول محذوف ، وما ضرب أحد إلا بكر خالدا فبكر إن رفعته كان بدلا من أحد وإن نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول محذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاد وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا إلا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا إلا زيد بكرا ورده المصنف بأن البدل لم يعهد تكرر إلا فى بدل البداء وبأن حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بألا مغنيا عن الضمير . والاسم الثانى غير مقترن بإلا لفظا ومن النحاة من لا يميز هذه التراكيب مطلقا وبحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما فى الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ما جاءنى أحد إلا زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثانى على أنه معمول لمضمّر أى وجاءنى عمرو اهـ . وفى حاشية المغنى للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشف فى مواضع منها ﴿ لا تدخلوا بيوت النبى ﴾ [الأحزاب : ٥٣] ، الآية . فقال : إن المستثنى الظرف والحال معا وأن الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الأوقات على حال من الأحوال إلا فى هذا الوقت على هذا الحال اهـ . (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالإضراب . (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل على ما قبل إلا تبعا للموضح وحمله المرادى على إلا أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة فى واحد ويؤيد الأول قوله مما بالا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول مما به وإن أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرة هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فإنه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه وإن كان يعلم من قوله فيما مر وأن يفرع سابق إلا إلخ ويؤيد الثانى عدم إحواجه إلى تقدير فى دع . (قوله باقيا فى واحد) دفع به إيهام المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى البقية هذا إن أريد بالعامل ما قبل إلا كما مشى عليه الشارح فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب فى البقية .

(مُغْنِي) فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا . وما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وما مررت إلا بزيد إلا عمرًا إلا بكرًا ، ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلت به جاز ، والأول أولى (وَدُونَ تَفْرِيعٌ مَعَ التَّقْدِمِ) على المستثنى منه (نَصَبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (أَحْكُمُ بِهِ وَالتَّزِمُ) نحو قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القوم ، وما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحد (وَالنَّصَبُ لِتَأْخِيرِ) عنه ، أما في الإيجاب فمطلقًا نحو قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وأما في غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِيءَ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معربًا بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه . ففى الاتصال تبدل واحدًا

(قوله وليس عن نصب إلخ) معنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأثير ومعنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لأننا نقول إلا فى هذه الحالة لجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها . (قوله والأول أولى) أى لقربه من العامل تصريح . (قوله ودون تفريع مع التقديم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اهـ وهو إنما يصح على مذهب من يميز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول محذوف يفسره المذكور أى امض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم . (قوله وما قام إلا زيدًا إلخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق إلخ لأن ما مر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز إعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر فى مالى إلا أبوك ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء . قال : وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع إلخ ينبغى أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعتراض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبتت فيه . (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا إذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية فى واحد وجوبا فى البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان فى واحد وجوبا فى البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن . (قوله أما فى الإيجاب فمطلقا) أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الإيجاب وصورة النفى فيكون قوله وجيء بواحد بيانا للرأى فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون قوله وجيء بواحد مقابلا له تأمل . (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الأبدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف . (قوله كما لو كان) قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة^(١)

(١) رالمة للفاعل .

على الراجح وتنصب ما سواه (كَلَمْ يَقُوا إِلَّا أَمَرُوا إِلَّا عَلَى) إلا بكرة فعلى بدل من الواو فإنه لا يتعين للإبدال واحد لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون أمرؤ هو البديل وعلى منصوب ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد إلا حمارًا إلا فرسًا إلا جملاً ويجوز الإبدال على لغة تميم . (وَحُكْمُهَا) أى حكم هذه المستثنيات سوى الأول . (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ) فإن كان مخرجًا لوروده على موجب فهي مخرجة ، وإن كان مدخلًا لوروده على غير موجب فهي أيضًا مدخلة .

(تفصيله) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت . أما إذا أمكن ذلك كما فى نحو : له على عشر إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدًا ، فقليل الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد . والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى

ودون زائد حال من الضمير فى كان والكلام على تقدير مضاف أى وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيئًا كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة . (قوله تبدل واحدا على الراجح) وأما على اللغة المرجوحة فتتنصب الجميع . (قوله كلم يقوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والأصل يوفيون حذف النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة فصار يقوا نقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . (قوله ويجوز الإبدال) أى فى واحد فقط . (قوله فى القصد) أى المعنى المقصود من إدخال وإخراج كما بينه الشارح . فإن قلت : مقتضى الاستثناء بالإخراج أنه دائما إخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالا . قلت : لا منافاة لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفي لكن إذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للإدخال فى النسبة الثبوتية أى مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم فافهم . (قوله محل ما ذكر) أى من أن حكمها فى القصد حكم الأول هذا ما يفيد ظاهرا صنيع الشارح وجعل المصنف فى تسهيله عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيما ذكر من التفصيل فى* إلا المتكررة لا للتوكيد . (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو : له على عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فمذهب السيرافى أن الأربعة كالثلاثة فى الإخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة . وزعم الفراء أن المقر به فى هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء الأول إخراج والثانى إدخال . ورد بأن هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم أن قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب . ويمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثانى مستثنى من مفهوم عشرة إلا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها إلا أربعة فتأمل .

الأول يكون مقراً بثلاثة وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط

(قوله فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقراً بسبعة في المثال . (قوله في المراتب الوترية) كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسألة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب : أحدها : وهو الأصح أنه يعود للكل إلا للدليل يخصه بالبعض كما في قوله تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ [النور : ٤] ، الآية فقوله : ﴿إلا الذين تابوا﴾ [البقرة : ١٦٠] ، عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذى في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو إلا لا الأفعال السابقة وسواء سقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها . ثانيا : إن اتحد العامل للكل أو اختلف فلأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبنى على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا . ثالثا : إن سقت لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى إلا أن يسافروا فللكل وإلا فلأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم . رابعا : إن عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فلأخيرة فقط . خامسا : للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر إلا اثنين فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو ﴿قم الليل إلا قليلا﴾ [المزمل : ٣] ، فإذا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاخص بالليل لأن الأصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى نحو : استبدلت إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم فإن كان أحدهما كذلك اختص به مطلقاً أو لا كان أو ثانياً نحو : ضرب إلا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا ، وضرب إلا زيدا أصحابنا وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا ، فالأبناء في المثالين فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا لأحدهما فقط تعين له نحو : طلق نساءهم الزيدون إلا الحسينيات وأصبى الزيدون نساءهم إلا ذوى النہى واستبدلت إلا زيدا إماءنا بعبيدنا اهدمع ببعض تصرف . وقوله كما في قوله تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ [النور : ٤] ، الآية أى وكما في قوله تعالى : ﴿إلا من اغترف غرفة بيده﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، فإنه استثناء من جملة ﴿فمن شرب منه فليس منى﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، لا من جملة ﴿ومن لم يطعمه فإنه منى﴾ لاقتضائه أى من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لإباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الأولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المغنى والدامينى عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدمامينى بنحو : أهدج بنى زيد وبنى عمرو إلا من صلح ، فمن صلح مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا .

آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله وهكذا فما بقى فهو المراد^(١) ١ هـ (وَاسْتَنْ مَجْرُورًا

(فائدة) : يقع تالي إلا خبرا لما قبلها نحو : ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد إلا قام كما فى الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو : ما جاءنى زيد إلا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه ، وجعل منه نحو : ﴿ ما يأتهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [الحجر : ١١] وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدمامينى : وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء فى ترتب الثانى على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا فى حال شكره أو فى حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثانى على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حيثما ما أراده المتكلم من استعقاب إنعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو : ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم . وجعله الأخفش وأبو على والمصنف فى الأول صفة بدل محذوف أى إلا رجل قائم وفى الثانى حالا قاله الدمامينى . ومما جعله الزمخشري من التفرغ فى الصفات نحو : ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ﴾ [النساء : ١٥٩] فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالى إلا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب . وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة . وأجاب الدمامينى بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما فى الآية أو بفى ورده الشمنى بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما فى التسهيل وغيره . (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا فى الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه فى التسهيل أنها اسم لكنه قال فى توضيحه : المختار عندى أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدمامينى . وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما فى المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتى بمعنى من أجل أيضا كما فى حديث : « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد ألى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر » وقال ابن مالك وغيره هى فيه بمعنى غير على حدّ قوله :

ولا عيب فيهم غير أن سيفهم بين فلول من قراع الكتاب

كذا فى المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم^(٢) كما بسطه الدمامينى . قال السيوطى : هذا حديث

غريب لا يعرف له سند فتأمل .

(١) راجع ل هذا الموضع كتاب تنقيح الفصول للقرائ وإرشاد الفحول للشوكالى وبداية المجتهد لابن رشد كلها من تحقيقنا .

(٢) فقد أكد شجاعهم بأن سيفهم تلم حدها وهذا يوحى بالنقص إلا أن هذا كان سببه كثرة محاربة الأبطال .

بغير مُعَرَّباً * بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِإِلَّا لُسِيَاً) مجروراً مفعول باستثنى ، وبغير متعلق باستثنى ، ومعرَّباً حال من غير ، وبما متعلق بمعرَّباً ، وما موصول صلته نسب ، ولْمُسْتَشْنَى متعلق بنسب ، وبإِلَّا متعلق بمُسْتَشْنَى . والمعنى أن غيراً يستثنى بها مجروراً بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما نسب للمُسْتَشْنَى بإِلَّا من الإعراب فيما تقدم فيجب نصبها في نحو : قام القوم غير زيد . وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع ، وفي نحو : ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ، وفي نحو : ما قام غير زيد أحد عند الأكثر . ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو : ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو : ما قام أحد غير زيد ، ويمتنع في نحو : ما قام غير زيد .

(تفبيهاً): الأول أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو: ﴿صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾ [فاطر: ٣٦]، أو شبهها نحو: ﴿غير المفضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧]،

وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار إلا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد فإذا قلت : قام القوم غير زيد وغير عمرو وعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم . (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال تنازعه استثنى ومجروراً هـ سم . (قوله معرباً) وقد تبنى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبنى كما في التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو : ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارسي . وفي التصريح : تفارق غير إلا في خمس مسائل : أحدها : أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير . الثانية : أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد . الثالثة : أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد . الرابعة : أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفع حملاً على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى . الخامسة : أنه يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع إلا أيضاً كما سيأتي . (قوله فيجب نصبها في نحو : قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم . (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق إلخ . (قوله وفي نحو : ما قام أحد غير حمار) معطوف على قوله في هذا المثال . (قوله ويمتنع في نحو : ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو : ما قام إلا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم . (قوله أصل غير إلخ) أي وضعها الأصلي على أن يوصف بها لأنها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو : دخلت بوجه غير الذي خرجت به . قال الرضي والأصل الأول والثاني مجاز . (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فإنه مبهم باعتبار عينه .

فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم ، وأيضًا فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرط أن

(قوله فإن الذين جنس إلخ) حاصله أن غير متوغلة في الإبهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فإما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين إلخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة وإما أن يراعى ضعف إبهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضًا إلخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح . وأما قول البعض : مراده بقوله وأيضًا فهي إذا وقعت إلخ أفاد أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالإضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم . بقى شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقًا . وقيل تتعرف مطلقًا . وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما في ﴿ صراط الذين أنعمت ﴾ [الفاتحة : ٧] ، الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلًا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقًا وأنها في الآية صفة ولم نعر عليه . (قوله فلما ضمنت معنى إلا) مرتبط بقوله أصل غير إلخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد على أن بعضهم يبينها حينئذ كما تقدم . وعبارة الرضى في توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها : أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل إلا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا أو إثباتًا ، فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت إلا على غير في الصفة فصار ما بعد إلا مغايرًا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتًا وحملت غير على إلا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرًا لما قبلها نفيًا أو إثباتًا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع إلا انتهت . وبها يتضح كلام الشارح . (قوله فيوصف بها) أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشف الإجماع كما قاله الدماميني قال : ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حينئذ اسمًا لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك : زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوى اهـ ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا إليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلا الظاهر فيه وينبنى على ذلك كما قاله الدماميني أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة .

يكون الموصوف جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ، فالجمع نحو : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، وشبه الجمع كقوله :

[٤٦٦] لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَقَعَ الْخَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فالصارم صفة لغيري . ومثال شبه النكرة قوله :

[٤٦٧] أُنِيخت فَأَلَقْتُ بِلَدَّةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

فالأصوات شبهه بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية ، لكن تفارق إلا هذه غيرا من

(قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا إلخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي ويشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية . وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهه مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير .

(قوله سليمى) أى يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمخدوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع . والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمنى .

(قوله صفة لغيري) فيه تسمح إذ الصفة إلا لكن لما ظهر إعرابها فيما بعدها صار كأنه هى وفى النكت عن التسهيل أن الوصف إلا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمل .

(قوله أنيخت) أى الناقة والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض التى أناخها فيها . والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة . فإن قلت : الصفة فى البيت مخصصة مع أن ما بعد إلا مخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتى عن المغنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة . قلت : أجاب الدمامينى بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور : أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما فى الآية . وأن يكون شبهها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الأول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون شبهها بالجمع شبهها بالنكرة كالمفرد المعروف بأل الجنسية ولم يمثل له الشارح . (قوله لكن تفارق إلخ) استدراك على قوله وقد تحمل إلا عليها .

[٤٦٦] البيت من البسيط ، وهو للبيد بن ربيعة .

[٤٦٧] البيت من الطويل ، وهو للذي الرمة .

وجهين : أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال : جاءني إلا زيد ، ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها . ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دائق لأنه يجوز إلا دائقا ، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيذا . ويجوز عندي درهم غير جيد ، هكذا قال جماعات . وقد يقال إنه مخالف لقولهم في : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله ﴾

(قوله ولا يجوز حذف موصوفها) أى لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير . (قوله في ذلك) أى في عدم جواز حذف موصوفها . (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أى إلا فيما إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتى في النعت . (قوله إلا حيث يصح الاستثناء) قال سم : يمكن أن يوجه بأن غيرا إنما حملت على إلا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل إلا عليها إلا حيث يصح الاستثناء . (قوله إلا دائق) بكسر النون وفتحها ويقال أيضا دائق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم إلا سدسا . ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوائق وصفه بالإلا وبهذا يجاب أيضا عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكد وسيأتى عن المغنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد إلا لما قبلها في الأفراد مثلا مخصص . قاله الدماميني . (قوله لأنه يجوز إلا دائقا) أى بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو المرجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه . (قوله لأنه يمتنع إلا جيذا) أى لأن درهم نكرة في سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندي رجل إلا زيدا وإن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة . (قوله وقد يقال إلخ) أشار بقدر إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع في الآية والمثال المتصل لا المنقطع . قال الدماميني : وهذا يقتضى إلغاء الشرط المذكور لكونه لم يحتز به عن شيء وهو كلام متين . وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه . (قوله في لو كان فيهما آلهة إلا الله إلخ) أى فإنه لا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ : أما الأول فلأن التقدير حيثئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدنا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ، ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص نحو : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد كالأية ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل

لفسدتا ﴿ [الأنبياء : ٢٢] ، ومن أمثلة سيويه : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا .
 وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء . وجعل من الشاذ قوله :
 [٤٦٨] وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
 الثاني : انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة واختاره

له عندي عشرة إلا درهما فقد أقر له بتسعة وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة
 مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم . وأما الثاني فلأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم
 لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا في المعنى ، وبمثل هذا الثاني يوجه عدم صحة الاستثناء في
 المثال أعني لو كان معنا رجل إلخ كما قاله سم . فإن قلت : لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون
 النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتعم . قلت : قال الدماميني : العرب لا تعتبر مثل هذا النفي
 بدليل أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أحسنت إليه ، ولو كانت بمنزلة
 النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد . فإن قلت : يجوز الرخشري في تفسير
 سورة الحجر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ مَجْرَمِينَ * إِلَّا آلَ لُوطٍ ﴾ [الحجر : ٥٩] أن
 آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الإثبات . قلت : أجاب الدماميني بأن النكرة
 في الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم ، والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا
 إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [لوط : ٧٠] والقصة واحدة . (قوله ومن أمثلة سيويه) أي ل « إلا » الوصفية
 فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله : وشرط ابن الحاجب إلخ لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره
 تلك الجماعات . قال الشمني : قال الرضوي : مذهب سيويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء .
 قال : ويجوز في قولك ما أتاني أحد إلا زيدا أن تقول إلا زيدا بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين
 تمسكا بقوله وكل أخ إلخ . (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ إلخ) أي لصحة الاستثناء فيه
 وجوز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء . وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من
 يلزم المثني الألف^(١) وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف
 المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف
 والصفة بالخبر وهو قليل .

[٤٦٨] البيت من الوافر ، وهو لعمر بن معد يكرب .

(٣) أي في حالات الإعراب الثلاث .

ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش . الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قام القوم غير زيد وعمرو وعمراً ، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيداً وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد . وظاهر كلام سيويه أنه من العطف على المحل . وذهب الشلويين إلى أنه من باب التوهم (وَلَيْسَ وَي) بالكسر و (سَوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءٍ) بالفتح والمد

(قوله كانتصاب الاسم بعد إلا) أى فى أن نصب كل منهما على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو إلا على الصحيح وفى غير ما فى الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على غير سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى . قاله الدمامينى . وانظر إذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدراً فتكون غير مفعولاً به أو الجملة بتأملها كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا إذا جراً كما سيأتى كل محتمل . (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حيثئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله . وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا فى الأصل ولا فى الحال . (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الإبهام فى كل . (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل . (قوله ما قام أحد غير زيد) أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع فى عمرو وإن جاز فيه النصب أيضاً نظراً إلى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بإلا ونصب غير مع النفى والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح إليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب على اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك . (قوله أنه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على إلا لما تقدم من أن الأصل فى مجرور غير . والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة أن يجرى عليه الإعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على إلا فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الإعراب فى الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما .

(أَجْعَلَا * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جُعَلَا) من الأحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان . والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها » وقوله ﷺ : « ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود » وقول الشاعر :

[٤٦٩] وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا
وقوله :

[٤٧٠] وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

(قوله إلى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولاً : ومراعاة المعنى ، ثم قابله بقوله وظاهر إلخ هذا ما قاله سم . وقال الإسقاطي : الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إلخ بيان للمراد من القسمين اهـ . والإنصاف أن كلام الشارح محتمل لتقارب الثلاثة وللبيان بعد الإجمال^(١) . وفي الجمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً . واعلم أن تابع المستثنى بإلا كتابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بإلا مراعاة لكون إلا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في إلا . (قوله من الأحكام) كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ . قاله الدماميني . (قوله وأنه لا أحد منهم إلخ) عطف على إجماع عطف لازم على ملزوم . (قوله أن من حكم بظرفيتها) أي من النحاة فلا يناق ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرماني والعكبري إذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها . وقوله بظرفيتها أي بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتي . (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم . (قوله ولا ينطق الفحشاء) أي نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف

[٤٦٩] قاله المرار بن سلامة العجلي . وهو من الطويل . الراو للعطف إن تقدمه شيء . والفحشاء هي الفاحشة وهي كل سوء جاوز حده ، وانتصابها إما على أنها مفعول لا ينطق لأن النطق بالفحشاء فحشاء ، وإما بنزع حرف الجر أي بالفحشاء ، وإما بحذف المضاف أي نطق الفحشاء ، وإما بتضمين ينطق يذكر أي لا يذكر الفحشاء ومن فاعل ينطق موصولة وكان منهم صلتها ، والعامل في إذا ينطق ومنا يتعلق بمحذوف في موضع الحال من هم ، والتقدير ولا ينطق الفحشاء من كان منهم منا ولا من سوانا إذا جلسوا . فقدم وأحر ، وقيل معناه من أجلنا ، فيتعلق بإذا جلسوا ، أي لا ينطق الفحشاء إذا جلسوا من أجلنا ، والشاهد من سوانا حيث احتج به سيبويه أن سوى ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في الضرورة . وعورضت بعد فإنه ظرف ويدخل عليه من . فافهم .

(١) وهو مما يعجزه البلاغيون جلالاً في اللغة .

وبالإضافة قوله :

[٤٧١] فَأَيْنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النَّاسُ سُبَّ بَجْدَوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقْ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

[٤٧٢] وَإِذَا تَبَاغَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

[٤٧٣] أَتُتْرَكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِيَّيْ إِذَا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

[٤٧٤] وَلَمْ يَثِقْ سِوَى الْفُلُودَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء : أتانى سواك . ومنصوبة بأن قوله :

أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعدها بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق . (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبرا مقدما . (قوله كريمة) أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني . وقال بعضهم : لا مانع من إبقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله : وإذا تباع وقوله : وأنت المشتري راجعا لقوله : أو تُشْتَرَى . والمعنى إذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك . (قوله إني إذا) أى إذا تركتها في هذه الحالة فحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وليست إذا الناصبة كما قد يتوهم . أفاده يس . (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله .

[٤٧١] البيت من المنسرح .

[٤٧٢] قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدنى ، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب . وهو من قصيدة من الكامل . الواو للاستفتاح وإذا للشرط وخبره فسواك . وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء . وخرج عن النصب على الظرفية . وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة . وأو بمعنى الواو .

[٤٧٣] البيت من الطويل .

[٤٧٤] قاله الفند الزمانى واسمه شهل بن شيان ، وليس في العرب شهل بالشين المعجمة غيره . وهو من قصيدة من الهزج قالها في حرب البسوس . ولم يبق عطف على قوله :

فَلَمَّا صَرَخَ الشُّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ غُرَيَّانُ

وسوى العدوان فاعله بضم العين وهو الظلم الصريح . من عدا عليه . والشاهد فيه فإن سوى وقع هنا فاعلا فدل على أنه لا يلزم الظرفية ولكن قالوا إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في هذا الموضع . (قوله دناهم) أى جازيناهم من الدين بالكسر وهو الجزاء ، يقال دانه دينا أى جازه وهو جواب فلما . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والجملة في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف أى دناهم دينا كدينهم : أى جازيناهم جزاء كجزائهم ، ومفعول دانوا محذوف أى كما دانونا . فافهم .

[٤٧٥] لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِأَلْمَنِ لِمُؤْمِلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم . وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول نحو : جاء الذى سواك . قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر . وقال الرماني والعكبري^(١) : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اهـ .

(قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد . وقوله : يشقى أى ينجب أملة (قوله أن سوى من الظروف) أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض ، فمعنى جاء الذى سواك فى الأصل جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ولهذا لم يتصرفا . أفاده فى الجمع . (قوله لأنها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل إلا على كونها تقع ظرفاً لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضاً أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وإنما حذف صدر الصلة لطولها بالإضافة أو حالاً معمولة لثبت مضمراً . (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فانهم . (قوله إلا فى الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة . (قوله وهذا أعدل) أى لأنه لا يحوج إلى تكلف فى موضع من المواضع . (قوله لأن كثيراً من ذلك أو بعضه إلخ) الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولاً به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه . وأما قول البعض المراد كثرتة فى نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لأنه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم . وأما قوله : لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جداً بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقاً هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر . (قوله وبعضه قابل للتأويل) أى بكونه شاذاً أو ضرورة .

[٤٧٥] هو من الطويل . وكفيل مبتدأ أى ضامن ولديك مقدماً خبره . والباء تتعلق به . ولمؤمل بكسر الميم الثانية حال والشاهد فى سواك حيث نصب على أنه اسم إن لا على أنه ظرف . ومن يؤمله يشقى خبرها . ومن موصولة . ويؤمله صلتها . ويشقى خبر من .

(١) عبد الله بن حسين أبو البقاء صاحب إعراب القرآن المعروف (بإملاء ما من به الرحمن) تولى سنة ٦١٦ هـ .

(تنبيهات) : الأول : حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر . الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقاً سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير . الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

(قوله حكى الفاسى) لا حاجة لإسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم . **(قوله أفهم كلامه)** أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا . **(قوله أن المستثنى بغير)** مثله المستثنى بإلا . **(قوله نحو ليس غير)** أى فى قولك مثلاً قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالحذوف ما أضيف إليه غير لا المستثنى إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشيء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره ، هذا ملخص ما قاله البعض . وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال : يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء إلا أو غيراً وتقدم ليس عليهما . قال الأخفش : والمصنف أولاً يكون تقول قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير أى ليس المقبوض شيئاً إلا إياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائداً على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اهـ باختصار . نعم هذا الدفع إنما يتم فى غير على أن فى ليس ضميراً هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك . بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد إلا زيد أنه من باب الحذف لا التنازع خلافاً لبعضهم والتقدير ما قام إلا زيد . وما قعد إلا زيد وقال فى المغنى : قال السهيلي فى قوله تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا ﴾ [الكهف : ٢٣] ، الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم يته عن أن يصل ﴿ إلا أن يشاء الله ﴾ [الأعراف : ٢٣] ، بقوله ذلك ولا بالنهى لأنك كما إذا قلت أنت منهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فليست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك . وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلاً إلا أن يشاء الله وحذف القول كثيراً اهـ فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله أو حال تقديرها إلا ملتبساً بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله . وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع إلا فطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن . وقال بعضهم : يجوز أن يكون إلا أن يشاء الله كلمة تأييد أى لا تقولنه أبداً كما قيل فى : ﴿ وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ﴾ [الأعراف : ٨٩] ، لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضى النهى عن قوله ﴿ إلى فاعل ذلك غدا ﴾ قيده بالمشيئة أولاً ، وبهذا يرد أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشري رجوع الاستثناء إلى النهى على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر إلى إتيان نقيضه اهـ كلام المغنى ببعض تصرف . فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبقه

أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى . ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير . الرابع تأتي سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتند فيهما مع الفتح نحو : ﴿ في سواء الجحيم ﴾ [الصافات : ٥٥] ، وهذا درهم سواء . وتأتي بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو : ﴿ مكانا سوى ﴾ [طه : ٥٨] ، وتمد مع الفتح نحو : مررت برجل سواء والعدم ،

إليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال : الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال : وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أي إلا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الإخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة الله هـ وهذا أولى وأسهل . (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون : هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها . وقال الأخفش : ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه . قاله الدماميني . (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء . ووجهه أن الأسماء المتوغلة في الإبهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لبنى كالضمير ، فعلى هذا تحتمل الاسمى والخبرية ، ويصح جعله فتح إعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية . (قوله وبالتنوين) أي في شبهي الحاليتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين إعرابية . (قوله تقع صلة الموصول) أي في ظاهر اللفظ وإلا فهي في الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبلها ثبت . كذا قال الدماميني . (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام . (قوله بخلاف غير) فيه نظر إذ الظاهر أن غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة^(١) بالإضافة كذا قال بعضهم . وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذي سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصه : وعلى التقدير الأول أعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير مع أى بلا شرط نحو : جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو : جاء الذي غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين هـ وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة بإضافتها ولك أن تقول إن كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا . (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه يناهى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان . وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط . (قوله فتقصر مع الكسر) أي أو الضم وبهما قرىء قوله تعالى : ﴿ لا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ﴾ . (قوله مكانا سوى) أي مستويا طريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذي يقتضيه الاستواء .

(١) لطول إلخ قد يقال إن سوى ملازمة للإضافة لفظا . بخلاف غير فإضافتها اللفظية كلا إضافة فلم تعد طولا ، وهذا كاف في الفرق ، وهو مراد الشارح ، ويكون جاريا على رأى المصنف . وبهذا يعلم ما في كلامه آخر .

ويخبر بها حيثئذ عن الواحد فما فوقه نحو : ﴿ ليسوا سواء ﴾ [آل عمران : ١١٣] ، لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اهـ (وَأَسْتَوَيْنَ نَاصِبًا) للمستثنى (بَلَيْسَ وَخَلَا * وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا) النافية نحو : قاموا ليس زيدًا ، وخلا عمرًا ، وعدا بكرًا ، ولا يكون خالداً . أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بـكله السابق ، فتقدير قاموا ليس زيدًا ليس

(قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار في العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظاً لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما في اشترك زيد وعمر وأما قولهم استوى الماء والخشب بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل . (قوله عن الواحد فما فوقه) أى ويعطف على ضميرها في الأول شيء يتحقق به التعدد إذ الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر . (فائدة) : أجز في قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ [البقرة : ٦] ، كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها في تأويل المصدر فاعل لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سابل أو خبرا عما بعدها فما بعدها في تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها في تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لأن هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية . فإن قيل أم لأحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الأحد وجردت للعطف والتشريك . فإن قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء . فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع . وذهب الرضى إلى رأى آخر فى المسألة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمر أن سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والهمزة بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى إن أنذرتهم أم لم تنذرهم . فالأمران سواء قال : وإنما أفادت الهمزة فائدة أن لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله ، وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما فى الأحد كذا فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله بليس وخلا إلخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال وخلا فى الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا ولذلك التزموا إضمار فاعله أما عدا فهو فى الأصل يتعدى بنفسه ويعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والأولى أن يكون بليس تنازعه استثنى وناصبا نظير ما مر . (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم . (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا كما مر وقيل لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى .

هو أى بعضهم ، فهو نظير : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء : ١١] ، بعد ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ [النساء : ١١] ، وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم . وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو : أى ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو : القوم أخوتك ليس زيّداً . وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مرجعه الخلاف المذكور .

(قوله فهو نظير فإن كنّ نساء إلخ) أى في كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كلامه السابق إذ النون عائد على الإناث وهنّ بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة في قولنا فإن كانت الإناث نساء . قاله المصريح وقيل الضمير للأولاد وأنه باعتبار الخبر . (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك : أكرمت القوم ليس زيّدا إذ المرجع فيه اسم مفعول . (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح . (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم إلخ) عبارة الدماميني : والتقدير في مثل قاموا ليس زيّدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال : وما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك . (قوله لأنه قد لا يكون إلخ) أجاب الدماميني بأن قائل ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخرج في غيره فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو : القوم إخوانك ليس زيّدا التقدير ليس هو أى المنتسب إليك بالأخوة زيّدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد . (قوله وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان إلخ لحسنت المقابلة وسلم من إيهام أن ليس ولا يكون متصرفان . (قوله على المفعولية) لأنهما متعلقان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا . (قوله وفي مرجعه الخلاف المذكور) والأصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بـكله السابق ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك : قام القوم خلا زيّدا لا يلزم منها مجاوزة الكل . وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى . ولى ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق ، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التى لا تغير كما قالوه في حبذا زيد ، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه .

(تنبيهان) : الأول : قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال . وقيل مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور . الثاني : لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اهـ (وَأَجْرُزُ بِسَائِقِي يَكُونُ) وهما خلا وعدا (إِنْ تُرِدْ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

[٤٧٦] خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أُعْذُ عِيَالِي شَعْبَةً مِنْ عِيَالِكََا

ومن الجر بعدا قوله :

[٤٧٧] أَبْخَنَا حَيْهَمَ قَتَلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالْطِّفْلِ الصَّغِيرِ

(تنبيهان) : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل ولا بخلا وليس كذلك ، بل ذكر الجر بخلا . الثاني : قيل يتعلقان حيثنذا بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر . وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الأول ،

(قوله نصب على الحال) ولم تقترن بقدر في ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء ، أو يقال محل ذلك الأفعال المتصرفة . (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها في الإعراب وإن تعلقت به في المعنى . قاله المصريح . (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس . (قوله لا تستعمل بكون إلخ) أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصارييف الكون ككان . (قوله شعبة) أى فرقة . (قوله أبخنا حيم إلخ) يحتمل أن حيم نصب بنزع الخافض أى في حيم وقتلا مفعول به ، ويحتمل أن حيم مفعول به وقتلا تمييز محوّل عنه . والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز . (قوله حيثنذا) أى حين إذ جر بهما ، وقوله مما قبلهما أى في الرتبة وإن تأخر في اللفظ كما في الشاهد الأول . (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه . (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا .

[٤٧٦] هو من الطويل . الشاهد في خلا الله حيث جر خلا لفظة الله . وشعبة مفعول ثان لأعد : أى طائفة . ومن عيالكا في محل نصب صفة لشعبة . وفيه نوع غلو .

[٤٧٧] قبله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى التُّسُورِ

هما من الوافر . وإنما أنشدتهما مع أن الأول لا شاهد فيه ليعلم أن القوافي مخفوضة . وأراد بالحضيض الموضع المعين وإن كان هو القرار من الأرض عند منقطع الجبل . وبنات عوج مفعول تركنا . أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج . وهو فرس مشهور في العرب . وعواكف مفعول ثان - جمع عاكفة - من عكف على الشيء إذ أقبل عليه مواظبا . وقد خضعن حال وإلى التسور يتعلق به . وهو جمع نسر . وأبخنا من الإباحة . وحيم مفعول وقتلا وأسرا منصوبان على التمييز . والشاهد في عدا الشمطاء حيث جر عدا ما بعده وهو قليل لم يحفظ فيه سيبويه إلا أن يكون فعلا . والشمطاء العجوزة . والرجل أشمط ، وهو الذى يخالط سواد شعره بياض . والطفل بالجر عطف على الشمطاء .

ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلا وهى غير متعلقة اهـ (وَبَعْدَ مَا) المصدرية (أَلَصِبْ) حتماً لأنهما تعينا بها للفعلية كقوله :

[٤٧٨] أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا عَلاَ اللَّهُ بَاطِلٌ

وقوله :

[٤٧٩] تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

(قوله لعدم اطراد الأول) لأنه لا يأتي في نحو : القوم إخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه .

(قوله لا يعديان الأفعال إلخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت ، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولاً لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ، ألا ترى أن المفعول به في النفي نحو : لم أضرب زيدا لم يخرج انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولاً .

(قوله ولأنهما بمنزلة إلا) أى فى المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضى مساواتهما لها فى جميع الأحكام ألا ترى أنهما يجزان بخلاف إلا .

(قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد إلا أن يقال هما فى الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعاً من الوصل ، أو يقال هما مستثنيان . وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة .

(قوله حتماً) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد إلا أن يجعل جرياً على مذهب من لا يميز الجر بهما بعد ما لأنه الراجح عند الشارح كما سيشير إليه فتأمل .

(قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السامة . والندامى جمع نديم .

[٤٧٨] قد مر الكلام فيه مستوفى فى أول الكلام . والشاهد فى خلا حيث نصب ما بعده على أنه فعل .

[٤٧٩] تقدم الكلام فيه مستوفى فى شواهد النكرة والمعرفة . والشاهد فيه فى عدا حيث دخلت عليه ما المصدرية فتعين النصب حينئذ لتعين الفعلية .

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق : فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً كما يقع المصدر الصريح في نحو : أرسلها العراق^(١) ، وقيل على الظرف ، وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت ، فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيداً ، وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيداً . وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصايب غير في : قاموا غير زيد (وَأَنْجِرَارَ) بهما حيثئذ (قَدْ يَرُودُ) أجاز ذلكم الجرمي والرُّبَعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية ، فإن قالوه بالقياس ففساد لأن ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحوه : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وَكَخَلَا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيداً ، فإذا جرت كانت

(قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء . تصريح . (قوله لا يقع حالاً) أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول : جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة . وأما تعرف نحو العراق في قولهم أرسلها العراق ففى معنى التنكير لأنه بأل الجنسية . قاله الدماميني . ثم رأيت في المغنى ما يدفع الإيراد عن السيرافي فإنه عد من اللفظ المقدر بشيء مقدر بآخر ما خلا وما عدا ، وعلى قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال : قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة هـ والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيداً هـ . (قوله كما يقع) راجع للمنفى . (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح فالذى في محل النصب على الظرفية مجموعة الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافاً لمن قال هو ما فقط . (قوله كانتصايب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه . (قوله حيثئذ) أى حين إذ وقعا بعد ما . (قوله بالقياس) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ ، وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لأن ما إلخ . (قوله بل بعده) أى بعد الجار . (قوله فهو من الشذوذ بحيث إلخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به . (قوله وحيث جراً فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ﴾ . (قوله وسواء في الحالين إلخ) التعميم مبني على مذهب من يميز الجر بهما مع ما المشار إليه بقول المصنف وانجرار قد يرد . (قوله وكخلا حاشا) إذا جررت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية . وإن نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً ومجروراً .

(١) أى معاركة .

حرف جر . وفيما يتعلق به ما سبق في خلا وإذا نصبت كانت فعلاً والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

(تنبيهان) : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمر والشيخاني^(١) والأخفش وابن خروف ، وأجازوه المازني والمبرد والزجاج . ومنه قوله :

[٤٨٠] حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالَّذِينَ
وقوله :

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ
وقوله :

[٤٨١] حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكَمَةِ قَدَمٍ

(قوله وفيما يتعلق به) أى وجودا وعدما إذ ليس الخلاف السابق في العامل الذى تتعلق به بل في كونها لها متعلق أو لا ولو قال وفي كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح . وقوله في فاعلها أى في مرجع فاعلها إذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها . وقوله : وفي محل الجملة أى وجودا وعدما إذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان : أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها . (قوله اللهم اغفر لي إلخ) هذا نثر وأبو الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد . قال في التصريح : وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في الخسة وقبح الفعل . فإن قلت : سيأتى أن حاشا إنما يستثنى بها في مقام التنزيه ، والغفران لا ينزه منه . قلت : بولغ في قبح الشيطان وأبى الأصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتهم في القبح والخسة .

(قوله حاشا أبا ثوبان) قيل : يَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَى لُغَةِ الْقَصْرِ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ لَكِنْ إِنْ عَلِمَ أَنَّ قَائِلَهُ لَيْسَ مِنْ

[٤٨٠] هو من البسيط . الشاهد في حاشا قرىشا حيث وقع هنا فعلا فلذلك نصب قرىشا .

[٤٨١] قاله الجميع واسمه المنقذ بن الطماح الأسدى من قصيدة من الكامل ، هذا هو أصل البيت فيها . وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر منها فينشدهونه هكذا :

حَاشَا أُمِّي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِيئًا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّيْثِ

وليس بصواب . والشاهد في حاشى أبو ثوبان حيث جر حاشى ما بعده . وروى أبو ثوبان بالنصب فدل أنه يأتى حرفا وفعلا . وهو حجة على سيبويه في التزامه حرفيته . والبكمة بضم الباء الموحدة وسكون الكاف من البكم وهو الخرس . وفندم صفة لبكمة بفتح الفاء وسكون الدال أى عى ثقيل . والضن بكسر الضاد : البخل . والملحاة بفتح الميم مصدر ميمى كالملاحاة وهى المنازعة .

(١) هو إسحاق بن مراد الكولى راوية أهل بغداد له كتاب (الجيم) تولى سنة ٢٠٦ .

قال المرزوقي^(١) في رواية الضبي : حاشا أبا ثوبان بالنصب . الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ (وَلَا تُصَحِّبْ مَا) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا . وأما قوله :

[٤٨٢] رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَحْضَرُهُمْ فَعَالَا
فشاذ (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني : ظاهر كلامه في التسهيل وهو الأقرب .

(تنبيهه) : حاشا على ثلاثة أوجه : الأول : تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها . والثاني : تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفاً . قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل

أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر . والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذي بكمة . والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العى الثقيل . (قوله لكن لا فاعل له) أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أى فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده . (قوله على أنه يمكن) أى مع أنه يمكن . (قوله ولا تصحب ما) أى مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد ، وحملت الزائدة على المصدرية . وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم . (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أى دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الأخفش في مثل زيد فقامم . وقوله فعلاً بفتح الفاء في الخير وبكسرهما في الشر قاله شيخنا السيد . وقال الدماميني وغيره : الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرهما جمع فعل . واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس . (قوله وهو الأقرب) أى لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم .

(قوله تنزيهية) أى مدلولاً بها على تنزيه ما بعدها من سوء . قال الرضى : وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزّه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه اهـ . فإن قلت : إن معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرف أيضاً فلم

[٤٨٢] قاله الأخطل . وهو من الوافر . ورأيت من رأى قل هذا اكتفى بمفعول واحد . ويروى فأما الناس وهو الأصح ، والشاهد في ما حاشى حيث دخلت ما على حاشى وهو قليل والفاء في فإننا على توهم دخول أما في أول الكلام على هذه الرواية . وفعلاً بفتح الفاء تمييز : أى أفضلهم كرمًا .

(١) أحمد بن محمد أبو عل من أصبهان تلمذ على الفارسي له شرح الفصح والمفضليات مات سنة ٤٢١ هـ .

هي عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل . قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف . وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية . قالوا : والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في ﴿ حاش الله ما هذا بشرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل ، بدليل قراءة ابن مسعود : حاش لله بالإضافة ، كمعاذ الله ، وسبحان الله ، وقراءة أبي السَّمَال : حاشًا لله بالتنوين أى تنزيهاً لله ، كما يقال رعيًا لزيد ،

خصوا هذه باسم التنزيهية . قلت : قال الشمنى : التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر ا هـ . يعنى الاستثناء ، ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية إنما يستشى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى ، نحو : ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمنى عن الرضى وأقره وذكره الدماميني أيضا لكن قال عقب ما تقدم : ولذلك لا يحسن : صلى الناس حاشا زيدا لقوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب ا هـ . وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل . (قوله بالحذف) أى حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى . (قوله على الحرف) وهو اللام في نحو : حاش لله . (قوله ينفيان الحرفية) أى لأن شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف . (قوله ولا يثبتان الفعلية) أى التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلهم قاصران . (قوله في الآية) يعنى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ [يوسف : ٥١] . (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ) إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما في الكشف . (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هو مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله ووج أو اسم مصدر انظره . ثم رأيت في الدماميني قال : إذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال : ومعنى حاش لله برىء الله فاللام زائدة في الفاعل كما في : ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾ [المؤمنون : ٣٦] وفسرها الزمخشري براءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر . وأيضا هي على تفسير الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل . هذا وتنوين حاشا في قراءة من نونه تنوين تنكير إن قلنا إنه اسم فعل وتنوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغنى . وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح . (قوله منصوبة انتصاب المصدر إلخ) والعامل فيها فعل من معناها . (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أى وكل من الإضافة والتنوين يمتنع في الحرف والفعل . (قوله بالإضافة) أى لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغنى . ويظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الإضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله . (قوله أبى السمال) باللام كشداد .

والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى . الثالث : أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول : حاشيته بمعنى استثنيته . ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة » ما نافية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة . وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه ﷺ ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ما حاشا زيّداً ، ويرده أن في معجم الطبراني : ما حاشي فاطمة ولا غيرها . ودليل تصرفه قوله :

[٤٨٣] وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل لتضمنه معنى الحرف كما مر اهـ .

(خاتمة) : جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع ، أن الذي بعدها منه على أولويته بما نسب لما قبلها ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر

(قوله لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلأن معنى التزييه الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان . (قوله حاشيته إلخ) قال الدماميني : يجوز أن يكون مأخوذاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كقولهم : لوليت أى قلت لولا ، ولا ليت أى قلت لا لا ، وسوف أى قلت سوف وسبحت وسبحت أى قلت سبحان الله ، ولييت أى قلت لييك ، وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيّداً قلت حاشا زيّداً . (قوله والمعنى إلخ) مبنى على أنه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية . (قوله وتوهم الشارح أنها) أى ما حاشا التى في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أى ما المصدرية . وخبر إن مجموع المتعاطفين . ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير . (قوله بناء على أنه إلخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إليّ إلا فاطمة فليس أحب إليّ منها فيحتمل أن تكون هى أحب إليه ويحتمل أن يتساويان في الحب . دماميني . (قوله ويرده إلخ) وجه الرد أن لا فى قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفاً فيكون من كلام النبى بعيد لا يؤثر فى الأدلة الظنية . (قوله وإنما قلت إلخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد . (قوله لتضمنه معنى الحرف) أى الاستثنائى وهو إلا . (قوله لا سيما) سى كمثّل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء . قاله الدماميني .

والرفع مطلقاً . والنصب أيضاً إذا كان نكرة . وقد روى بهن قوله :

[٤٨٤] وَلَا سِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلْجُلٍ

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها في ﴿ أَيُّما الأجلين ﴾ [القصص : ٢٨] ، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو : ولا سيما زيد ، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سى إعراب لأنه مضاف ، والنصب على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثل في

(قوله مع أن الذي بعدها منه على أوليته) أى كونه أول بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لأنه إخراج وما بعد لا سيما داخل بالأولى ، وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفاً بالأولية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها .

(قوله مطلقاً) أى نكرة أو معرفة . (قوله يوم بدارة جلجل) هى غدیر ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأين ذلك حتى تعالى النهار ، فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لمن ناقته . قاله الشمنى . (قوله وهو على الإضافة وما زائدة بينهما) وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو : لا سى زيد زعم ابن هشام الخضراوى الأول ونص سيويه على الثانى كذا فى الجمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان . (قوله لمضمر محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة إلا وهى لا تقع بعدها الجملة غالبا . (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة . دمامينى . (قوله فى نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو : ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول^(١) . (قوله ففتحة سى إعراب) لأنه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتماليه لكنه لا يتعرف بالإضافة لتوغله فى الإبهام كمثله فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود .

(قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد . ومقتضى كلامه أن التمييز لسى . وفى كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم . وما نقله عن بعضهم رجع

[٤٨٤] البيت من الطويل .

(١) قوله لوجود الطول : سبق فى الموصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كأى .

نحو : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩] ، وما كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء^(١) مثلها في لا رجل . وأما انتصاب المعرفة نحو : ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور ، وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ولا سيما يوم فهو مخطيء . وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله :

[٤٨٥] فَبِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَا سِيَمًا عَقِدَ وَفَاءَ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

بأنه لو كان تميزا لسي لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته إعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثلا أكرم العلماء وسيما شيخا لنا ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تميز ما وسى مضافة إليها . (قوله وما كافة عن الإضافة) وعليه ففتحة سى بنائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة إعرابية كما في الوجهين السابقين . (قوله وأما انتصاب المعرفة إلخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا إذا كان نكرة . (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجهها بأن ما كان وأن لا سيما بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن إلا لا تقترن بالواو . لا يقال : جاء القوم وإلا زيدا ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعنى أى ولا مثل شيء أعنى زيدا . (قوله ودخول الواو) أى الاعتراضية كما في الرضى . (قوله من استعمله على خلاف ما جاء إلخ) اعلم أن لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو : ألا ماء بمعنى أثنى ماء كما مر في محله . قال الدماميني : وما على هذا كافة اهـ نحو : أحب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو : أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا يختص بزيادة محبتي راكبا . فقول المصنفين ولا سيما والأمر كذا تركيب عربى خلافا للمرادى . قال الدماميني : ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقاءه على حالته في النداء من ضم أى ورفع الرجل . (قوله قد تخفف) أى بحذف عينها وهى ياؤها الأولى على ما اختاره أبو حيان . وقال ابن جنى : المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الجمع . وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا سيما كما قرئ : « قل أعوذ برب الناس » ولامها كذلك فقالوا لا سيما .

(قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني : حكى الرضى أنه يقال سيما بالثقل

(٢) أى لا حركة إعراب .

وهي عند الفارسي نصب على الحال ، وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار . والله أعلم .

[الْحَال]

(الحال) يذكر ويؤنث . ومن التأنيث قوله :

[٤٨٦] إِذَا أُعْجِبْتَكَ الدَّهْرَ حَالًا مِنْ أَمْرِي فِدَعُهُ وَوَإِكِلْ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا
وسياق الاستعمالان في النظم وهو اصطلاح النحاة (الحال وَصَفَ فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ *)

والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته بل في كلام الشارح يعنى المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا في كلام من لا يحتاج بكلامه اه باختصار .

(قوله فه) فعل أمر من وفي يفي ، والهاء للسكت . قال الدماميني والشمي فينطق بها وقفا ولا ينطق وتكتب بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف .
(قوله وهي عند الفارسي) أى إذا تجردت عن الواو وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترب بالواو قاله الدماميني .

(قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد في القيام . والفارسي يكتفى بالتكرير المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال ، وهو موجود هنا لأن معنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه . فلا يقال إذ أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني .

[الحال]

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر . وألفها منقولة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة . واشتقاقها من التحول . (قوله يذكر ويؤنث) أى لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث . (قوله وصف) أى صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصريح . (قوله منتصب) أى أصالة وقد يجز لفظه* بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقبسا على الأصح ، نحو :

لَمَّا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رَكَابٌ حَكِيمٌ بِنِ الْمَسِيبِ مَتَاهَا

مَفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو القهقري في قولك : رجعت القهقري ، فإنه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل ، وفضلة يخرج العمدة كالمبتدأ في نحو : أقائم الزيدان^(١) ، والخبر في نحو : زيد قائم ، ومنتصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب ، ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو : لله دره فارسًا .

ونحو قراءة زيد بن ثابت : ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الفرقان : ١٨] ، بضم النون وفتح الخاء ، فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال : قال ابن هشام : ويظهر لي فسادُه في المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله اهـ . وفي تفسير البيضاوي : وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] ، ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض اهـ . وإنما قال الذي له مفعولان لأنه قد يتعدى لواحد نحو : ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [الأنبياء : ٢١] ، ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لأنها لا تزداد فيه . (قوله مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوبى نقلا عن البصير . (قوله ويخرج نحو القهقري) لأنه اسم للرجوع إلى خلف لا وصف ، وقد مشى في الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي أو يقال معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو القهقري مثلا . (قوله ما صيغ من المصدر إلخ) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل المشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده . نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الأولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى في متبوعه . (قوله يخرج النعت) أي لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا . (قوله ويخرج التمييز) أي لأنه على معنى من لا في لأنه لبيان جنس المتعجب منه وقوله في نحو : لله دره فارسا أي من كل تمييز وقع وصفا مشتقا . (قوله من حيث هو هو) الأقرب في هذه العبارة وإن لم ينتبه له البعض أن الضمير الأول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له ، أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث

(١) في المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر .

(تفبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو . وقد يجب ذكره لتعارض كونه ساداً مسد عمدة ، كضربى العبد مسيئاً ، أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

[٤٨٧] إِنَّمَا الْمَيْثُ مَنْ يَعِيشُ كَيْبًا كَاسِفًا بِالْه قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(١)
 الثانى : الأولى أن يكون قوله كفرداً أذهب تميماً للتعريف لأن فيه خللين : الأول : أن فى قوله منتصب تعريفاً للشيء بحكمه ، والثانى : أنه لم يقيد منتصب بالزوم وإن كان مراده ليخرج النعت المنسوب كرايت رجلاً ركباً ، فإنه يفهم فى حال ركوبه وإن كان ذلك بطريق الزوم لا بطريق القصد ، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت (وَكَوْنُهُ) أى الحال (مُنْتَقِلاً) عن صاحبه غير لازم له (مُسْتَحَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ) ، لَكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له ، فقد جاء غير منتقل كما فى الحال المؤكدة نحو : زيد أبوك عطوفاً ، ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم : ٣٣] ، والمشرع عاملها بتجدد صاحبها

ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح . وإنما لم يقتصر على هو الأولى لأن قولك من حيث هو حيثية إطلاق ومن حيث هو حيثية تقييد بالنظر إلى الذات . (قوله لأن فيه خللين) أى يزولان بجعله تميماً للتعريف هذا مقتضى كلامه . ولا يخفى أن الخلل الأول لا يزول بذلك لأنه لا ينفى كون منتصب جزماً من التعريف فكان على الشارح أن يقول الأولى أن يكون منتصب خبر مبتداً محذوف والجملة معترضة ، وكفرداً أذهب تميماً للتعريف لأن فيه خللين إلخ وإنما قال : الأولى ولم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لأن الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بأنه يكفى فى الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثانى بما أشار إليه الشارح أولاً من أن المراد منتصب وجوباً ، وبأن المتبادر من قولنا مفهم فى حال كذا كون الإفهام مقصوداً واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور . (قوله ليخرج إلخ) تعليل للمنفى وهو التقييد فيكون النفى منصبا عليه أيضاً . (قوله وإن كان ذلك) أى الإفهام . (قوله لكن ليس مستحقاً) دفع به توهم أن يكون الغالب واجباً فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس إما للكون فمستحقاً بفتح الحاء وإما للحال فمستحقاً بكسرها كما قال خالد . (قوله كما فى الحال المؤكدة) أى لمضمون الجملة قبلها كالمثال الأول أو لعاملها كالثانى أو لصاحبها فى نحو : ﴿ لَا آمَنَ مِنْ فِى الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] لا فى نحو : جاء فى القوم جميعاً لأن اجتماعهم فى المجيء ينتقل .

[٤٨٧] البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني .

(١) وقوله : ليس من مات فاستراح يمت إنما الميت ميت الأحياء

نحو : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها . وقوله :

[٤٨٨] وَجَاءَتْ بِهِ سَبَطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ تَيْنَ الرَّجَالِ لِسَوَاءٍ
وغيرهما نحو : دعوت الله سميعًا . ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] . وجاء
جامدًا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سِغَر) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وَفِي)
كل (مَبْدَى تَأُولُ بِلا تَكْلِف . كِبَغَةُ) البر (مُدًا بِكَذَا) أى مسعرًا ، وبعه (يَدًا يَدًا) أى

(قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الإيجاد
فهى خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلاً لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق
له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانى لازمة للخلق المتجدد . (قوله الزرافة) بفتح
الزى أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال . وبعضهم قال بداها أطول على المبتدأ والخبر
فالحال الجملة . (قوله وجاءت به) أى جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وشكون الموحدة
وإن جاز فى غير هذا البيت كسرهما أى حسن القد ، وقوله :

★ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِسَوَاءٍ ★

أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على الرعوس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه . (قوله
وغيرها) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع .
(قوله قائمًا بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم ، وأفرده بالحال مع
ذكر غيره معه لعدم الإلباس فلا يرد أنه لا يجوز : جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشري ، وسكت
عن نكتة تأخيرها عن المعطوفين . قال التفتازانى : كأنها الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز إعرابه بالنصب
على المدح وشهد بمعنى علم . (قوله ويكثر الجمود إلخ) أى ويقل فى غير المذكورات . (قوله أو مفاعلة
إلخ) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله : « وفى * مبدى تأول بلا تكلف » ويقول كالدال على
مفاعلة إلخ . (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا صفة لمدا أكائنات بكذا هذا مقتضى قانون الإعراب
وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى بدا بيد
أى مع يد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة فى الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا يناقى جعل
المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اهـ ويجوز رفع مد على
الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى مدمنه .

[شواهد الحال]

(٣٦١) قاله رجل من بنى خباب بن بلقين . وهو من الطويل . الضمير فى جاءت يرجع إلى أم جندح المذكورة فيما قبله . وفى
به يرجع إلى جندح . وهو فى محل النصب على المفعولية . والشاهد فى سبط العظام فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم وهو
قليل . يقال هو سبط العظام إذا كان حسن القد . والاستواء واللواء بكسر اللام دون العلم ، أراد به طول جندح وعظم جسمه .

مقابضه (وَكُرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ) أى مشبهاً لأسد . وأدخلوا رجلاً رجلاً : أى مترتين .

(تغبيهان) : الأول : قد ظهر أن قوله : « وفي * مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ، إذ ما قبله من ذلك خلافاً لما في التوضيح . الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سث مسائل وهى : أن تكون موصوفة نحو : ﴿ قَرَأْنَا عَرِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] ، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] ، وتسمى حالاً موطئة أو دالة على عدد نحو : ﴿ فَمِمَّ مِيقَاتٍ رُبَهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بسرّاً أطيب منه رطباً ، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا

(قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ كبعه أى البر . ومن المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ أخرى كبعه البر ، وبالكسر حال من الفاعل الذى هو الضمير المستتر . (قوله أى مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشتري المعلوم من السياق ، أو بلفظ المصدر كما فى غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل . (قوله أى كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملاً فى حقيقته والتجوز إنما هو بالحذف ، وعلى قول التوضيح كر زيد أسداً أى شجاعاً يكون الأسد مستعملاً فى غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغوياً بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خيراً عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلاً والأمران صحيحان . (قوله وأدخلوا رجلاً رجلاً) أى أو رجلين رجلين أو رجلاً رجلاً ، وضابطه أن يأتى بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكرراً والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض . وقال ابن جنى : الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أى ذا رجل أو مفارق رجل أى متميزاً عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء . قال الرضى : وثم ، وجوز بعضهم الرفع على البدلية . (قوله قد ظهر) أى من قوله أى مسعرا فإنه تأويل للحال الدالة على سعر . (قوله خلافاً لما فى التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذى لا يؤول ، وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة . (قوله غير مؤولة بالمشتق) أى تأويلاً بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة . وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال وفيه تكلف . (قوله فتمثل لها بشراً سوياً) إن كان معنى تمثل تشخيص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغى جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء إذ التصور ليس فى حال البشرية بل فى حال الملكية كما قاله اللقاني ، قيل : تمثل لها فى صورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتتحدث نطقها إلى رحمها كما فى البيضاوى^(١) . (قوله موطئة) بكسر الطاء أى ممهدة لها بعدها فهو المقصود بالذات . (قوله طور) أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أى تفضيل له أو عليه .

(١) تفسر عليه اعتراضات كثيرة فأين إذا المعجزة .

مالك ذهباً ، أو فرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ﴿ وتنحتون الجبال بيوتا ﴾ [الأعراف : ١٧٤] ، أو أصلاً له نحو : هذا خاتمك حديدًا . و ﴿ أسجد لمن خلقت طيناً ﴾ [الإسراء : ٦١] ، وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف اهـ (وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ * تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوْنُكَ أَجْتَهْدُ) وكلمته فاه إلى فئ . وأرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير : فوحذك ، وفاه ، والعراك ، والجماء : أحوال ، وهى معرفة لفظاً لكنها مؤول بنكرة ، والتقدير اجتهد منفرداً ، وكلمته مشافهة ، وأرسلها معتركة ، وجاءوا جميعاً . وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتاً لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة . وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً

(قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من ، والأولى كما قاله اللقاني كونه منصوباً بنزع الخافض أى من طين لأن طينته غير مقارنة لخلقه بشراً . (قوله من المؤول بالمشتق) أى مقروءاً عربياً ومتصفاً بصفات بشر سوى ومعدوداً ومطوراً بطور البشر أو الرطب ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً . (قوله إن عرف لفظاً) أى فى لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظاً مقصور على السماع كما قاله الشاطبى . (قوله فاه إلى فئ) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى فى . قال الدمامينى : وإلى فى تبين مثل لك بعد سقيا اهـ . والأظهر عندى قياساً على ما مر فى مدا بكذا أن إلى فئ صفة لفاه أى الكائن إلى فى أى الموجه إلى فئ وما ذكره الشارح أحد أقوال : منها : أن فاه معمول جاعلاً ناب منابه فى الحالية ويروى كلمته فوه إلى فى فالحال جملة المبتدأ والخبر ، قال الدمامينى : ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم اهـ . ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى فى على كلمته وعن الكوفيين ، وبعض البصريين المنع ، قال فى التسهيل : ولا يقاس عليه خلافاً لهشام . قال الدمامينى : لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً إذ الحال فى الحقيقة مجموع فاه إلى فئ وأجاز هشام أن يقال قياساً عليه جاورته منزله إلى منزلى وناضلته قوسه عن قوسى ونحو ذلك وينبغى لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولاً محذوفاً اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ باختصار . (قوله وأرسلها) أى الإبل وقوله معتركة أى مزدحمة ، ولو قال أى معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك . وقيل العراك مفعول مطلق محذوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى إرسال العراك . (قوله الجماء) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملاً له على فعيل بمعنى مفعول^(١) ، أو التذكير باعتبار معنى الجمع . (قوله مشافهة) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء .

(١) كما يقال للمؤث فويل وجرج لكن بشروط .

بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسىء ، فالمحسن والمسىء حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

(تنبيه) : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فمذهب سيويه أن وحده حال من الفاعل . وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول . وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالاً من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيداً وحدي . وصحة مررت برجل وحده - وبه مثل سيويه - تدل على أنه حال من الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل . وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (وَمَصْدَرٌ مُتَكَرِّرٌ حَالاً يَقَعُ * بِكَثْرَةِ كِبَلَتَةِ زَيْدٍ طَلَعِ) وجاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً . وهو عند سيويه والجمهور على التأويل بالوصف . أي باغتاً وراكضاً ومصبوراً : أي محبوساً . وذهب الأخفش والمبرد

(قوله لتلايتوهم كونه نعتاً) أي ولو مقطوعاً عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر إلا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها ، أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طرداً للباب . (قوله فالمحسن والمسىء إلخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير إذ كان أو إذا كان . (قوله إن وحده حال من الفاعل) أي حالة كوني موحده أي مفردة بالرؤية فهو اسم مصدر أو حد مؤول باسم الفاعل أو حالة كوني متوحده أي متوحداً به أي منفرداً برؤيته . فهو مصدر وحد يحد وحداً بمعنى انفرد . فعلم أنه إذا كان حالاً من الفاعل جاز كونه مصدراً أو اسم مصدر نائباً عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضاً إلخ ، وعلم ما في كلام البعض من التسميح والقصور فتنبه . (قوله من المفعول) أي حالة كونه منفرداً فهو مصدر وحد يحد وحداً بمعنى انفرد . (قوله يقول رأيت زيداً وحدي) أي ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضاً على أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله . (قوله وبه مثل سيويه) جملة معترضة . (قوله تدل إلخ) أي لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنواني بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتي فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر . ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطرداً عند الجميع لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتي . (قوله أو نائب المصدر) أي اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين . (قوله على الظرفية) أي المكانية . (قوله صبراً) هو أن يجبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس .

إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير طلع زيد يغت بغتة ، وجاء يركض ركضًا ، وقتلته يصبر صبرًا ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل يغت زيد بغتة . وجاء ركضًا في تأويل يركض ركضًا ، وقتلته صبرًا في تأويل صبرته صبرًا . وقيل هي مصادر على حذف مصادر ، والتقدير طلع زيد طلوع بغتة ، وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر . وقيل هي مصادر على حذف مضاف . والتقدير طلع ذا بغتة ، وجاء ذا ركض ، وقتلته ذا صبر .

(تنبيهان) : الأول : مع كون المصدر المنكر يقع حالًا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد : فقليل مطلقًا ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو : جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه . وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة^(١) : الأول : قولهم أنت

(قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الأخير . ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب في نحو : زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعًا لشيخنا . (قوله وذهب الأخفش والمبرد إلخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد . (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة . (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ، ذلك المضاف هو الحال في الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية كما تفيد عبارة الماردى . ونصها : وقيل هي أحوال على حذف مضاف أى أتيت ذا ركض إلخ . (قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه . وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفى في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع . نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز . (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو يناق قوله قبل : وذهب الأخفش والمبرد إلخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده . (قوله فقليل مطلقًا إلخ) قال ابن هشام : الذى يظهر أنه مطرد في النوعى وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرًا فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك . قال الدمامينى : إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع الخبر عنه أبداً فإنك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلاً من قولك : هو الحق بينا ، وجاء زيد راكباً وضربت اللص مكتوفاً ، بقى الحق بين ، وزيد راكب واللس مكتوف ، ولا يمكن اعتبار مثل ذلكم في الشبه النعتى . (قوله فيما هو نوع من عامله) أى مدلول عامله .

(١) راجع : شرح الألفية لابن الناظم من تحقيقنا .

الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً ، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبيل . وفي الارتشاف^(١) : يحتمل عندى أن يكون تمييزاً . الثانى : نحو زيد زهير شعراً . قال فى الارتشاف : والأظهر أن يكون تمييزاً . الثالث : نحو : أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم . والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف . وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم . فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو : أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الأول . فلو كان المصدر التالى لأما معرفاً بأل فهو عند سيبويه مفعول له . وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق . وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول

(قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخير بأل الدالة على الكمال فعلماء بمعنى عالما حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشتق إذ معناه الكامل ، والعامل فيها الرجل لما ذكر . أفاده المصريح . (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالنبالة . (قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزاً) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده ، بل يحتمل فى الثالث أيضا ، ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما . (قوله نحو زيد زهير شعرا) أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه ، فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه . قاله المصريح . (قوله أن يكون تمييزاً) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد . وقال فى التصريح : أى تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لأن تمييز المفرد عين مميزة ألا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زيدا نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت فى الدمامينى . (قوله نحو أما علما فعالم) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر . (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحقة عن مكانها فلا تغفل . (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف إليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم . وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب . (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر إنسان لأجل علم ولعل المعنى لأجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر . وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الأخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين . قاله الدمامينى .

(١) راجع : (ارتشاف الضرب من كلام العرب) لأبى حبان الفراءى ويقصد بالضرب العسل الأبيض الغليظ .

به بفعل مقدر ، والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب . الثانى : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل وهو كذلك ، وذلك ضربان : علم جنس نحو قولهم : جاءت الخيل بداد ، ومعرف بآل نحو : أرسلها العراك . والصحيح أنه على التأويل بمتبعدة ومعتركة كما مر (وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) لأنه كالمبتدأ فى المعنى فحقه أن يكون معرفة (إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوّغاً لمجيئه نكرة نحو : فيها قائماً رجل . وقوله :

[٤٨٩] لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ

(قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شىء فالمدكور عالم علما . وفيه أن المعرف لا يكون مؤكداً ودعوى زيادة أل مخالفة للأصل . قاله زكريا . (قوله وهذا القول عندى أولى إلخ) وجه أوليته وأحقيته من القول بالحالية اطراده فى التعريف والتكثير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بآل مفعولاً له . ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو : أما قريشا فأنأ أفضلها . (قوله بداد) علم جنس للتبديد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام^(١) ، ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى متبعدة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح . (قوله والصحيح أنه على التأويل إلخ) مقابله على ما أفاده أربعة أقوال : بقية الأقوال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر . (قوله لأنه كالمبتدأ فى المعنى) أى لكونه محكوماً عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضاً محكوم عليه لأن شبهه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل . (قوله كان ذلك مسوّغاً لمجيئه نكرة) أى قياساً على المبتدأ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسوية ، وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدأ ، ولا يناسب أيضاً جعل الشارح تبعاً للتوضيح تقديم حال

[٤٨٩] قاله كثير . وتمامه : * يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلُ *

وهو من مجزؤ الكامل من العروض الثالثة . وطلل مبتدأ .

وهو ما شخص من آثار الديار . ولمية خبره . والشاهد فى موحشا حيث وقع حالا من طلل ، وهو نكرة فلذلك تقدمت عليه . وقيل الحق أنه حال من الضمير فى الخبر وهو معرفة . وفيه نظر لأن الضمير لا يعمل . والابتداء أيضاً لا يعمل فى الفضلات . (قوله يلوح) أى يلمح . وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهى بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب . وسيور أيضاً تلبس ظهور القسي .

(١) ورقاش ومظليها .

وقوله :

[٤٩٠] وَبِالْجِسْمِ^(١) مَنَى يَتَا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ
(أَوْ يُخَصَّصُنْ) إِمَّا بِوصف كقراءة بعضهم : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وقوله :

[٤٩١] نَجَّيْتُ يَارَبُّ ثَوْحًا وَاسْتَجَبْتُ لَهُ فِي قُلُوبِ مَا خَرَّ فِي الْيَمِّ مَشْخُونًا
وإما بإضافة ، نحو : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ ﴾ [فصلت : ١٠] ، وأما
بمعمول . نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخْوَكِ شَدِيدًا (أَوْ يَبِينُ) أَيْ يَظْهَرُ الْحَالُ (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ

النكرة عليها مسوغا لمجيء الحال منها ، وإنما يناسب ما في المغنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان
صاحبها منصوبا وطرده الباب في غير هذه الحالة . قال المصريح : وعلى هذا فالمسوخ في المثال تقديم الخبر وفي البيت معنى
لمية إلخ الوصف اهـ . وقوله الوصف أى وتقديم الخبر و كالمثال البيت الثانى مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في
المغنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة
ومنها : رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر . (قوله لمية موحشا طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو
مذهب سيويه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ لا شاهد فيه ، وكذا يقال في
البيت بعده . وتماه :

* يلوح كأنه خلل *

بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما في التصريح والعينى . قال يس : وعلى القول
بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها ابتداء لضعفه وعدم
صلاحيته لأن تكون قيد له اهـ . ونقل حفيد السعد في حواشى المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول
انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعلى قابل للتقييد . (قوله شحوب) مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أى تغير .
وأما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما في شيخ الإسلام . وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب
لو محذوف أى لرحمتنى . (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون
الحال من المستتر فى الجار والمجرور . (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق للبحر . (قوله أى يظهر الحال) كان عليه
أن يقول أى يظهر ذو الحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ .

[٤٩٠] هو من الطويل . ويروى بالجسم وهو فى تقدير الرفع على أنه خبر عن قوله شحوب من شحب جسمه إذا تغير . ومنى صفة للجسم على تقدير
زيادة الألف واللام ، أو حال منه على الأصل . والشاهد فى بيانه حيث وقع حالا مقدما على ذى الحال لكونه نكرة وهو شحوب . ولو علمته معترضة .
ويروى أن نظراته والخطاب للمؤنث . (قوله وأن تستشهد العين) أى وأن تطلى الشهادة من العين تشهد لك بأن فى جسمى شحوبا بينا أى ظاهرا .
[٤٩١] هو من البسيط . ويارب معترض بين الفاعل والمفعول وهو نوحا . وماخر صفة فلك بالخاء المعجمة وهو الذى يشق الماء . واليم البحر .
والشاهد فى مشحونا أى مملوءا حيث وقع حالا من فلك ، وهو نكرة ولكنه تخصص بالصفة . وفيه دلالة على بطلان قول من يقول الواو للترتيب .

(١) رواية العينى : : ولى الجسم .

مُضَاهِيهِ) أى مشابهه وهو النهى والاستفهام : فالنفي نحو : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ [الحجر : ٤] ، وقوله :

* مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ جَمِيٍّ وَاقِيًا

والنهي (كَلَّا * نَيْغ * أَمُرُّ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا) وقوله :

[٤٩٢] لَا يَزْكُنْ أَحَدٌ إِلَى الْأَحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

والاستفهام كقوله :

[٤٩٣] يَا صَاحِ هَلْ حُمِّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

واحترز بقوله غالبًا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ ، من ذلك قولهم : مررت بماء قَعْدَةٍ رجل .

(قوله والاستفهام) هل المراد الإنكارى أو الأعم قياسا على ما سبق فى المبتدأ قيل وقيل . والأظهر الثانى . (قوله نحو وما أهلكنا إلخ) فجملة ﴿ ولها كتاب معلوم ﴾ حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور . وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصرح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ فى الإيجاب نحو : ﴿ أو كالذى مرَّ على قرية وهى خاوية على عروشها ﴾ [البقرة : ٢٥٩] فعلم ما فى كلام البعض . ومقابل المشهور قول الزمخشري أن الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها فى أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة . والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى . (قوله ما حمى) أى قدر ، ومن موت متعلق بحمى أو واقيا ، والحمى الشئ المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم ما فى قول البعض . والحمى ما به الحماية والحفظ ، وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى . (قوله الإحجام)

أى التأخر . والوعى الحرب والحمام بالكسر الموت . (قوله باقيا) حال من عيش . وقوله فتري جواب الاستفهام الإنكارى . (قوله مما ورد فيه صاحب الحال إلخ) أى قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح .

[٤٩٢] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وما وقع فى نسخة ابن الناظم من عزوه إلى الطرماع غلط فاحش . وهو من قصيدة من الكامل . لا يركن فعل نهي مؤكد بالنون الخفيفة . واحد فاعله . والإحجام بكسر الهمزة : الكوص والتأخر . والوعى - بالغين المعجمة - الحرب . والشاهد فى متخوفا حيث وقع حالا من أحد وهو نكرة ، ولكنه وقع فى سياق النفي ، والحمام يتعلق به أى لأجل حمام ، وهو الموت .

[٤٩٣] قاله رجل من طيء . وهو من البسيط أى يا صاحب فرخم . وهل للاستفهام على وجه الإنكار . وحى بضم الحاء أى قدر . والشاهد فى باقيا حيث وقع حالا من عيش وهو نكرة . ولكنه وقع فى سياق الاستفهام . (قوله فتري) أى فأتت ترى جواب الاستفهام . والعذر مفعوله . والأملا مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . وألفه للإشباع .

وقولهم : عليه مائة بيضا . وأجاز سيوييه : فيها رجل قائما . وفي الحديث : « وصلى وراءه رجال قياما » وذلك قليل .

(تفسيه) : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة : أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : ﴿ أو كالذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، لأن الواو ترفع توهم النعتية . ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل . نحو : هذا خاتم حديدا . ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (وَسَبَقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوَا) سبق مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية : أي منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، فلا يميزون في نحو : مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند . وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير . قال الناظم : (وَلَا أُمْتَعُهُ) أي بل أجيزه وفاقا لأبي على وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى . فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول

(قوله قعدة رجل) بكسر القاف أي مقدار قعدته . (قوله لأن الواو ترفع توهم النعتية) يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمبتدأ . وأجيب بأنه أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر . (قوله على خلاف الأصل) أي لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعتية . (قوله مع معرفة) أي أو نكرة مخصصة نحو : هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني . (قوله ما بحرف) أي غير زائد كما سيأتي . وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا في الشرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو : لقيت هنداً راكبة لأن تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا . (قوله في موضع النصب) أي إن نون حال وإلا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقدم على صاحب . (قوله أي منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع النحاة ، ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الأكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم . (قوله بأن تعلق العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك . (قوله لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين) أي مع التصريح بالوساطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم . (قوله التزام التأخير) أي ليكون الحال في حيز الجار .

به ، وأيضا (فَقَدْ وَرَدَ) السماع به من ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ [سبا : ٢٨] ، وقول الشاعر :

[٤٩٤] تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي
وقوله : [٤٩٥] لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَيِيًا إِنَّهَا لَحَيِيْبٌ
وقوله : [٤٩٦] غَافِلًا تُعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ عِ قَيْدَعِي وَلَا تَحِينَ إِبَاءِ

(قوله وأيضا فقد ورد إلخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والآيات محتمل للتأويل ، وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يرد ما صريح لا سيما مع مساعدة القياس . أفاده المرادى . (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدي أرسل باللام والكثير تعديته بإلى . وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا كما أشار إليه سابقا في قوله وقد يسبق إن قصد ظهر ، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة ، وحيث فكل من المحصور والمحصور فيه في محله . وعن الثاني بأن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحيا كما هنا سائغ . قاله سم بقي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ، ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أى إرساله كافة للناس ، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة . وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر ابن الخطاب أنه قال : قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهباً بربيزا كتبه عمر بن الخطاب . ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر . قال : وهذا الخط موجود في آل بنى كاكلة إلى الآن اهـ . وقد يقال هذا شاذ . قال التفتازانى : كافة في نحو : جاء القوم كافة هو في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد . دما بينى وشمى . (قوله بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية . (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من بقاء المتكلم ، أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمتراصة على الأول .

[٤٩٤] هو من الطويل . الشاهد في طرا حيث وقع حالا من المجرور في عنكم وتقدم عليه ومعناه جميعا ، وهو من المشتقات . والبين الفراق . والباء في ذكر كرا كم تتعلق بتسليت . وهو على وزن فعل بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل مطوى . وحتى ابتدائية فافهم .
[٤٩٥] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل . اللام للتأكيد في الأصل ، ولكنها تسمى ههنا مؤذنة لإيذانها بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على شرط ، وموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته . وإنها لحبيب جواب الشرط وحييا خبر كان . والشاهد في هيمان حيث وقع حالا عن الباء في إلى وتقدمت عليه مع كونه مجرورا . والتقدير لئن كان برد الماء حبيبا إلى حال كوني هيمان صاديا إنها لحبيب . والهيمان بفتح الهاء وسكون الباء آخر الحروف العطشان . ويروى حران بمعناه أيضا . وصاديا أيضا حال إمام من المترادفة أو من المتداخلة : من الصدى وهو العطش . وقد خرج على أن برد مصدر ، وهيمان منصوب به على أنه مفعول به ، على تقدير لئن كان برد الماء جوف هيمان صاديا إلى حبيبا إنها لحبيب ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وأراد بالجوف جوف نفسه . وقيل يجوز أن يكون حالا من الماء أى في حال هيام الماء على حد المبالغة . وفيه بعد . وكل هذا مراد من وقوع الحال من المجرور متقدمة عليه . ولكن الشعر فيه يسوغ ما لا يسوغ في غيره .
[٤٩٦] هو من الخفيف . الشاهد في غافلا حيث وقع حالا من المرء وهو مجرور في محل نصب على أنه مفعول تعرض . والمنية فاعله وهو الموت . (قوله قيدعى) عطفى على تعرض ، أى فيطلب المرء . ولات بمعنى ليس . وحين إباء كلام إضافي خبره . واسمه محذوف أى ليس الحين حين إباء أى امتناع . والواو للحال .

وقوله: [٤٩٧] فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

وقوله: [٤٩٨] مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله: [٤٩٩] إِذَا الْمَرْءُ أُغِيَّتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر . وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ، وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع .

(تنبيهات) : الأول : فصل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميرًا نحو : مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلا نحو : تضحك مررت بهند جاز ، وإلا امتنع .

(قوله فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ) جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة ، وأصبن خبرتك ، وحبال اسم ابن أخي طليحة قاتل هذا البيت ، وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما في شيخ الإسلام وإن اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال من قتل . (قوله إِذَا الْمَرْءُ) بنصب المرء على تقدير إذا أعيت المروءة المرء ، وبالرفع على تقدير إذا عبي المرء . وعلى كل هو من باب الاشتغال إلا أن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حدّ :

* لا تجزعى إن منفس أهلكته * (١)

أى هلك منفس ، وناشئا شابا . (قوله وحمل الآية إلخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية . قاله سم ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره . (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى إلا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه . وقال الزمخشري : إلا إرساله كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف . ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لا تستعمل إلا حالا . قاله المصريح . قال شيخنا : ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين .

[٤٩٧] قاله طليحة بن خويلد الأسدي من قصيدة من الطويل . وأذواد بالرفع - اسم تك - جمع ذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ، وأصبن خبره . (قوله فَلَنْ يَذْهَبُوا) جواب إن ويقتل يتعلق به وحبال بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة اسم ابن طليحة . والشاهد في فرغا بكسر الفاء وسكون الراء وبالفين المعجمة حيث وقع حالا من قوله بقتل حبال متقدما مع كون ذى الحال مجرورا ، فدل على جواز مررت جالسة بهند . يقال ذهب دمه فرغا : أى هدرا لم يطلبه به . وفيه قصة مذكورة في الأصل .

[٤٩٨] هو من الكامل . الشاهد في مشغوفة حيث وقع حالا من المجرور وهو الكاف في بك : من شغفه الحب أى بلغ شغافه . وهو غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كاللحجاب . ويجوز بالعين المهملة من شغفه الحب إذا أحرق قلبه . وقيل أمرضه . والتقدير قد شغفت به حال كوني مشغوفة . وحمل مجهول أى قدر . والفاء للتعليل . وما بمعنى ليس . وسبيل اسمه . وإليك خبره مقدما . [٤٩٩] البيت من الطويل ، وهو لطليحة بن بن خويلد .

(١) صدر بيت وعجزه : * فإذا هلكك فعند ذلك فاجزعى *

الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً من رجل . الثالث : بقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران : الأول أن يكون مجروراً بالإضافة نحو : عرفت قيام زيد مسرعاً ، وأعجبني وجه هند مسفرة ، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف ، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت ، أما غير المحضة نحو : هذا شارب السويق ملتوثاً الآن أو غدا فيجوز ، قاله في شرح التسهيل . لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضى التسوية في المنع^(١) . الأمر الثاني أن تكون الحال محصورة نحو : ﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴾ [الأنعام : ٤٨] . الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً نحو : ما جاء راكباً إلا زيد (وَلَا تُجْزَى حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ)

(قوله جاز) قال شيخنا : والبعض لعله لعدم ظهور الإعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل . (قوله فإن كان زائداً جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليلة نحو : أحسن بزيد مقبلاً وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما . (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوباً بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميراً متصلاً بصلة أل نحو : القاصدك سائلاً زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو : أعجبني أن ضربت زيدا مؤدباً . (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة . (قوله فيجوز) لأن غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز . قال الدماميني : وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو : مثلك مفقود فاعتراض أى حيان بامتناع التقديم في نحو : هذا مثلك متكلماً مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو . (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصوراً فيها ويستثنى منه المحصور بإلا إذا تقدمت مع إلا كما مر . (قوله كما إذا كان محصوراً) أى فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلابسها نحو : جاء زائر هند أخوها . (قوله ولا تجزى حالاً إلخ) دخل عليه السندوني بقوله : وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدأ على مذهب سيويه ولا تأتى من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله : ولا تجزى حالاً إلخ . (قوله لوجوب كون العامل إلخ) أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال : وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع .

لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك يأباه (إلا إذا اقتضى المضاف عملة) أى عمل الحال وهو نصبه نحو : ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾ [يونس : ٤] ، وقوله : [٥٠٠] **تَقُولُ ابْتِئَى إِنَّ الْإِطْلَاقَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا** ونحو : هذا شارب السويق ملتوثاً . وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءٌ مَالَةٌ أَضْيَفًا) نحو : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخوانا﴾ [الحجر : ٤٧] ، ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات : ١٢] ، (أَوْ) **مِثْلُ جُزْئِهِ فَلَا تُحِيفَا** والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو : ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾ [النحل : ١٢٣] ، وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ، أما في الأولى فواضح ، وأما في

(قوله وذلك يأباه) أى الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب . (قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أى العمل فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وإلا فغلام مثلاً من غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوى لا عمل الفعل . وقيل : المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاءه العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضاءه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم . ومآل الأوجه الثلاثة واحد . (قوله إليه مرجعكم جميعاً) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب . (قوله إلى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب . (قوله وهذا اتفاق) أى مجيء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور . (قوله فلا تحيفا) أى لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه . (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجيء الحال من المضاف إليه . (قوله ونحوها) قيل : الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه . وأجاب البهوتي بأنه تجوز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئى باسم كلي ويره وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة التي ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعاً وفيه بعد . (قوله لوجود الشرط المذكور) أى في قوله لوجوب كون العامل في الحال إلخ .

[٥٠٠] قاله مالك بن الذئب التميمي من قصيدة من الطويل . وابتنى فاعل ، والجملة بعده مقول القول . والشاهد في واحداً حيث نصب على الحال من الكاف الذي أضيف إليها الانطلاق لأنه فاعل له . وأراد بالروع بالفتح الحرب . وتاركى خبر لأن . ولا أباليا في محل النصب على المفعولية ، وأصله لا أبلى موجود حيثئذ . وزيدت فيه الألف كما يقال يا غلاميا في يا غلامي .

الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً ، إذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه .

(تنبيه) : ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه . وفيما ادعيه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه (وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر . فالحال (إِنْ يُنْصَبُ بِفَعْلٍ صَرَفًا * أَوْ صِفَةٍ أُشْبِهَتْ) الفعل (المُصَرَّفًا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له وهذا هو الأصل . فالصفة (كَمُسْرَعًا * ذَا رَاحِلٍ) ومجردًا زيد مضروب . وهذا تحمليين طليق^(١) . فتحملين في موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو (مُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) و ﴿حُشَّعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر : ٧] . وقولهم : شتَّى تؤوب الحلبة والاحترار بقوله صرفًا وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه مقبلاً ، أو صفة تشبه

(قوله وفيما ادعيه نظر إلخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع . (قوله بفعل صرفاً) أى إن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تالياً للام الابتداء أو القسم ولا امتنع التقديم كما سيأتى . (قوله أو صفة) أى لم تقع صلة لآل أى أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضاً . (قوله وقيل علامات الفرعية) أى العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولاً مطلقاً فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بأل أو أضيف كما سيأتى لكن يرد فاعل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى . (قوله فجائز تقديمه) أى وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافاً لمن منع فيها . (قوله وعاملها طليق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً مؤخر الأنا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل . قاله المصريح . (قوله ومخلصاً زيد دعاً) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجوازه ورجحه الرضى . (قوله شتّى) جمع شتيت تؤوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أى يرجعون متفرقين . (قوله نحو ما أحسنه مقبلاً) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسماً ظاهراً كما في شرح العمدة . (قوله تشبه الجامد) أى في عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء .

(١) قول الشاعر :

عَدَسٌ مَا لَعِبَادُ عَلَيْكَ إِمَارَةً أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

الجامد وهو اسم التفضيل نحو: هو أفصح الناس خطيباً، أو اسم فعل نحو: نزال مسرعاً، أو عاملاً معنوياً هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَغْمَلًا. كَتَلْتُكَ) و(لَيْتَ وَكَأَنَّ) والظرف والمجرور والخبر بهما، تقول: تلك هند مجردة، وليت زيداً أميراً أخوك. وكأن زيداً راكباً أسد، وزيد عندك أو في الدار جالساً. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي

(قوله خطيباً) هو حال من الضمير في أفصح. (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلاً جامداً، وظاهره أن هذا خارج بالقيود. وفيه أن اسم الفعل ليس فعلاً ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملاً معنوياً. (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو: الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو:

* يا أيها الربيع مبكياً بساحته *

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضاً في الحال. وفي الأشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كأن وأخواتها وعسى في الحال فتستثنى من العوامل اللفظية. (قوله مؤخراً) أى ولا محذوفاً كما صرح به في المغنى غير مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال: من في الدار أى زيد فيها قائماً لقوة الدلالة على المحذوف. (قوله الخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتاً مثلاً كذلك نحو: مررت برجل عندك قائماً. (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير. (قوله وليت زيد أميراً أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالاً من الاسم فيكون معمولاً للناسخ على كلا المذهبين السابقين في إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالاً من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ لا به، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح، ويظهر أن إن وأن ولكن كذلك. (قوله كحرف التنبيه) نحو: ها أنت زيد راكباً فراكباً حال من زيد أو من أنت على رأى سيويه فالعامل في راكباً حرف التنبيه لتضمنه معنى أنه ونحو: هذا زيد قائماً فالعامل في قائمة حرف التنبيه لما مر. وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة. فإن قلنا: العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائماً ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا في يس عن ابن بابشاذ. وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك. وأنت خير

والاستفهام المقصود به التعظيم نحو : يا جارتا ما أنت جارة . وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك . وهذا هو القسم الثاني (وَلَدَرُ) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور الخبر بهما (نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا) عندك أو (فِي هَجْرٍ) فما ورد من ذلك مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه . هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء

بأن المراد العامل ولو في الحال فقط . وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه . نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه بعضهم . وفي التصريح وشرح الجامع أن إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري وأن العامل في الحقيقة الفعل المدول عليه بها كأشير وأنبه وفعل الشرط في أما علما فعالم إذ التقدير مهما يذكر إنسان في حال علم ، وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا إشكال . وفي المغنى : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس بلام عند سيويه ، ويشهد له نحو : أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فإن عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله :

* لمية موحشا طلل *

فإن عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء ﴿ وإن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾ [المؤمنون : ٥٢] فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها إن ومثله : ﴿ وأن هذا صراطى مستقيما ﴾ [الأنعام : ١٥٣] ، وقوله :

* ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له *

فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ، ولك أن تقول : لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لأن الحال حينئذ من المعرفة . وأما البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطى وتنبه لصريح النصح . وأما مثالا للإضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا هـ باختصار . وقال الرضى فى باب المبتدأ : التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي هـ . (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه . (قوله نحو أما علما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه . (قوله هو القسم الثانى) أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل . (قوله ولدر) أى شذ بدليل قول الشارح فما ورد إلخ وقال الموضح : قل . (قوله مستقرا) قال سم : حال مؤكدة وهو صريح فى أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره : أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص إذ لو كان عاما لم يظهر . قال بعض المتأخرين : قد يقال محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه وإلا جاز ظهوره وعندى أن هذا متعين إذ لا يشك أحد فى جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا .

والأخفش مطلقاً. وأجازته الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمير نحو: أنت قائماً في الدار. وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً. أو حرف جر. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبه في التسهيل. واستدل المجيز بقراءة من قرأ: ﴿والسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(١) [الزمر: ٦٧]، ﴿مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذِكْرِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، بنصب مطويات وخالصة. وبقوله: [٥٠١] رَهْطُ آبْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فَيَهْمُ وَرَهْطُ رَيْبَعَةِ آبْنِ حُدَارٍ وقوله:

[٥٠٢] بِنَا عَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِيءٌ ذَلَّةً لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَغْدَمْ وَلَا يَنْصَرَا وتأول ذلك المانع^(٢).

(قوله فيما كانت الحال فيه من مضمير) أى من مضمير مرجعه مضمير كما في المثال فإن قائماً حال من الضمير المستكن في العامل الذى هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وإن شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أى من مفسر مضمير بفتح السين والمال واحد. ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال ماثلاً له وكان متقدماً كان كأن صاحب الحال متقدماً فكأن العامل متقدماً، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميراً نحو: أنت قائماً في الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميراً نحو: زيد قائماً في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين. وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال: فقائماً حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اهـ وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا. (قوله إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر) أى مع مجروره نحو: زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك إذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله إن كان غيرهما كمثال المتن. (قوله واستدل المجيز أى مطلقاً. (قوله بقراءة من قرأ) أى شذوذاً. (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم. ومحقبي أذراعهم حال من الضمير المستكن فيه أى جاعلين أذراعهم في حقائبهم جمع درع. ورهط الثاني معطوف على رهط الأول. وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة. والرهط ما دون العشرة من الرجال. (قوله بنا عاذ عوف إلخ) فقدم الحال وهو بادىء ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذى هو خبر هو. (قوله وتأول ذلك المانع) أى بأن البيتين ضرورة وأن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته

[٥٠١] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرع بن عمر واستوفى ذكره في الأصل في شواهد العلم. ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أى هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف وفي آخره زاي معجمة. ورهط الرجل قومه وقبيلته مادون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة. والشاهد في محقبي أذراعهم حيث وقع حالا من فيهم، وهو ضمير مجرور وهو شاذ لا يقاس عليه. وقيل هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد، وهو من أحقب زاده خلفه إذا جعله وراءه حقبة. والأذراع جمع درع: الحديد. ورهط ربيعة عطف على الرهط الأول. وحذار بضم الحاء المهملة وتخفيف الذال المعجمة.

[٥٠٢] هو من الطويل. الباء تتعلق بعاذ. وعوف اسم رجل فاعله. والشاهد في بادىء ذلة حيث وقع حالا من الضمير المجرور بالظرف وهو لديكم، وتقدم عليه وهو شاذ. والبادى من البدء وهو الظهور. فلم يعد عطف على عاد. وولاء مفعوله من الموالاة ضد المعادة.

(١) أى لنصب مطويات بالكسرة على الحال.

(٢) كما سيذكر ذلك المحقق العلامة الصبان.

(تنبيهات) : الأول : محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت . فإن تقدم على الجملة نحو : قائما زيد في الدار امتنعت المسألة إجماعاً ، قاله في شرح الكافية . لكن أجاز الأخفش في قولهم فداء لك أبي وأمي أن يكون فداء حالاً والعامل فيه لك ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً نحو : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف : ٤٤] ، فهناك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ والله الخبر . الثاني : أفهم كلامه جواز نحو : في الدار قائماً زيد وهو اتفاق . الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرًا مقدراً بالحرف المصدرى نحو : سرني ذهابك غازياً ، أو فعلاً مقروئاً بلام الابتداء أو قسم نحو : لأصبر محتسباً ولأقومن طائعاً أو صلة لأل ، أو الحرف مصدرى نحو : أنت المصلى فذاً ولك أن تتنفل قاعداً . قال الناظم وولده : أو نعتاً نحو : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها . قال في المغنى : وهو وهم منها فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته فتقول : مررت برجل مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه . الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو : كيف جاء زيد (وَنَحْوُ زَيْدٍ مُّفَرِّدًا أُنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَالًا) وبكر

لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات ويمينه ظرف لغو متعلق بمطويات . والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة . وأن خالصة حال من المستتر في صلة ما فهي العاملة في الحال وتانيث خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة . (قوله لكن أجاز الأخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقاً بتقدم الخبر وتأخره ويكون الحال ظرفاً وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفاً استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن إلخ . (قوله وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ . (قوله مقدراً بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو : قائماً ضرباً زيدا . (قوله أو فعلاً مقروئاً بلام الابتداء) أى في غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو : إن زيدا مخلصاً ليعبد ربه . قاله الدماميني . (قوله أو صلة لأل) بخلاف غير أل فيجوز من الذى خائفاً جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول . (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عامل نحو : سرني ما فعلت محسناً . (قوله فإنه يجوز أن يتقدم عليه إلخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور . (قوله مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظاً متقدماً رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال في المثال وإن لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمرة على ما يفسره فاعرف ذلك . (قوله نحو كيف جاء زيد) أى في أى حال سواء قلنا إنه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر إلى التعلق كما هو مذهب سيويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقاً على معنى في . هذا ما ظهر لى وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعاً للتصريح فتدبر .

قائماً أحسن منه قاعداً ، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين ، يختلف المعنى أو متحدية ، مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهْنُ) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه . وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية ، فله مزية على العامل الجامد لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل ، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين نحو : هو أكفؤهم ناصرًا . وجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين . واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور . وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المضى وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء . وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فر منه^(١) .

(تفبييه) : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول :

(قوله مفردا) حال من الضمير في أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع . (قوله يختلف المعنى) أى كالمثال الأول وقوله أو متحدية أى كالمثال الثاني . (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أى منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز . واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة . (قوله على العامل الجامد) يعنى المعنوى كما يدل عليه ما بعده . (قوله فجعل موافقاً للعامل الجامد إلخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه . هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى . والأولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاله وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في إظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر . (قوله خبران لكان مضمرة) صريح في أن كان ناقصة . والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لها إلى بعض المغاربة . (قوله إضمار ستة أشياء) هى إذ أو إذا وكان واسمها مع الأول والثاني . (قوله فيكون واقعاً في مثل ما فر منه) الذى فر منه هو عمل أفعال النصب في حال متقدمة عليه ، وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه . وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره . (قوله لا يجوز تقديم إلخ) أى دفعا للبس . فإن قلت : يندفع اللبس بجعل أحدهما تالياً لأفعال والآخر للضمير في منه . قلت : يلزم الفصل بين أفعال ومن ولم يغتفروه إلا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب . ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائماً منه قاعداً . قال : واختاره الرضوي .

(١) سوف يذكر ذلك العلامة الصبان في الحاشية .

زيد قائماً قاعداً أحسن منه ، ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً (وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) فالأولى نحو : جاء زيد راكباً ضاحكاً وقوله :

[٥٠٣] عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةً يَبْتَ اللّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعال التفضيل . نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً . ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير

(قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وإن كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى إفهام الاتصاف بصفة وإن كان قصديا فى النعت وتبعيا فى الحال إذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه، وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت. قال فى المعنى: ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الأشدية بأنك لو حذف العامل من نحو: جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول: زيد راكب ولا ينتظم منهما منعت ونعت. (قوله قد يجيئ ذَا تعدد) أى جوازا ووجوبا، فالثانى بعد إما ولا نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] ونحو: جاء زيد لا خائفا ولا أسفا. وجاء أفرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله:

قهزت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

والأول فيما عدا ذلك. (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتى. شاطبي. (قوله فالأولى) هى المتعددة لمفرد، وتكون بعطف نحو: ﴿إِن اللّهُ يَشْرِكُ بِيَحْيَى مَسْدَقًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح. (قوله رجلان) أى ماشيا حافيا أى غير متعل، والحالان قال المصرح إما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتى بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعللى اهـ والأنسب الأول. (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أى قياسا على الظرف. قال ابن الناظم: وليس بشيء أى للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به. (قوله ما لم يكن العامل فيه أفعال التفضيل) أى المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من إخوته متكلماً ضاحكاً. وإنما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد فى نحو: هذا بسرا إلخ لأن صاحب الحال وإن كان واحدا فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى. (قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطباً) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد فى المعنى وإن تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح.

فيه . والثانية قد يكون بجمع نحو : ﴿وسخر لكم الشمس والقمر دائبين﴾ [إبراهيم : ٣٣] ، ونحو : ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ [الأعراف : ٥٤] ، وقد يكون بتفريق نحو : لقيت هنذا مصعدا منحدره . وقوله :

[٥٠٤] لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُتَجَدِّدٍ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للأول ، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرًا . فمصعدا

(قوله نعت للأول) أى بناء على الأصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالة على الذات . (قوله أو حال من الضمير) أى ويكون حالا متداخلة . (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملازمة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل الثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لأن الجمع حينئذ أحصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير الحال كذلك نحو : جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو : ضرب زيد عمرا راكبين ، أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو : جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو : جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ، ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أو لا استظهر العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا . (قوله دائبين) أى دائمين بتغليب المذكر . (قوله وقد يكون بتفريق) أى مع إيلاء كل حال صاحبها نحو : لقيت مصعدا زيدا منحدرًا أو تأخير الأحوال كما مثله الشارح . (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أى ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور . وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب . قال الدماميني : وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اهـ أى عند محققهم لانسباق الذهن إلى الترتيب . ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب إلا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذى ذكره واجبا أو أولى والذى فى المغنى وجوبه . قال الشمنى أى بالنسبة إلى عكسه فلا ينافى ما فى الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة إلى جعل كل حال بجانب صاحبها اهـ باختصار . والأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد فى وقتين أو أوقات . ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم :

[٥٠٤] هو من المديد . الشاهد فى خائفا منجديه حيث وقع خائفا حالا من ابني ، ومنجديه من أخويه ، والعامل فيهما لقي . وهذا مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها . وهو ثنية منجد من النجدة إذا أعانه . فأصابوا مغنا نالوا غنيمة عطف على لقي .

تمامه : * وَالزَّمْ تَوَقَّى خَلِطَ الْجَدُّ بِاللُّعْبِ *

حال من زيد ، ومنحدرًا حال من التاء .

(تغيبه) : الظاهر أن قد فى قوله قد يعجىء للتحقيق لا للتقليل (وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرُ) أى الحال على ضربين : مؤسسة وتسمى مُبَيَّنَةٌ وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبًا . ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب : إما مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ (فِي نَحْوٍ لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) ﴿ ثُمَّ وَلِيَمْ مَدْبِرِينَ ﴾ [التوبة : ٢٥] ، أو معنى ولفظًا نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

[٥٠٥] أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

ومؤكدة لصاحبها نحو : ﴿ لَا آمَنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] . ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله (وَأِنْ تُؤَكَّدَ جُمْلَةٌ فَمُضْمَرٌ * عَامِلُهَا) أى

وإنما سوف تدركنا المنايا مقدرنا لنا ومقدرينا
أى لها بقى . ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو : لقيت زيدا راكبًا فالأقرب كونها للأقرب كما أشار إليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة .
(قوله الظاهر أن قد إلخ) مقابله أن قد للتقليل النسبى . (قوله أى الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيد منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه .
(قوله إما معنى دون لفظ) قدمه على قسمه لكثرة وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم . (قوله فى نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعنى عثى . وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين . قاله الشاطبى .

(قوله فى الأرض) بحذف الياء لفظًا ونقل فتحة الهمزة إلى اللام . (قوله أصخ) أى استمع .
(قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقًا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند إن كان المسند جامدا . وهذا هو الممكن هنا لما سياتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للآزم الكون أخا كما قاله الشنوائى وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للآزم مضمون جملة .
(قوله فمضمرة عاملها) أى وصاحبها .

[٥٠٥] هو من البسيط . وأصخ أمر من أصاخ أى استمع . والشاهد فى مصيخا حيث وقع حالًا من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى . واللام يتعلق بأصخ . والزم أمر عطف عليه . والتوقى التحفظ والتحرز . والجد بالكسر ضد الهزل .

عامل الحال وجوباً (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة وجوباً أيضاً . ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو : زيد أخوك عطوفاً . وقوله :
[٥٠٦] أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ غَارٍ
والتقدير أحقه عطوفاً وأحق معروفاً .

(تنبية) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف ، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيد أبوك عطوفاً ، وهو الحق بينا ، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان

(قوله وجوباً) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض . (قوله يؤخر عن الجملة وجوباً) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة . (قوله جامدين) أى جموداً محضاً ليخرج الجامد الذى في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقدماً وزيد أبوك عطوفاً كما سينبه عليه الشارح . (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه ويا للاستغناء . (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمتها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبتته ، أو بمعنى أثبتته . ومحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا وإلا قدر نحو حقنى أمراً أو أحق مبنياً للمفعول . قاله يس . (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط إلخ) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزئين ولعله كون عاملها مضمراً أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزئين فعلاً كان عاملاً في الحال فلا يكون عاملها مضمراً ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره في الجمود فتدبر . (قوله لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف) أى على مذهب البصريين ، وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ إلخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره . (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقاً حقيقة أو حكماً لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزمه اشتغال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملاً للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها . (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزئين إذا كان مشتقاً أو في حكم المشتق كان عاملاً جعل في شرح التسهيل إلخ .

[٥٠٦] قاله سالم بن دارة البربوعى من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة . الشاهد في معروفاً فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أغنى أنا ابن دارة . وبها نائب عن الفاعل . ويروى لها . ونسبى فاعل معروفاً . وهل استفهام على وجه الإنكار من بدارة . والتقدير هل عار بدارة . ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر . ويا لمجرد التنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أى يا قوم . واللام مفتوحة للتعجب .

للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار (وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً) كما تجيء موضع الخبر والنعت وإن كان الأصل فيها الأفراد ، ولذلك ثلاثة شروط : أحدها : أن تكون خبرية . وغلط من قال في قوله :
 * اَطْلُبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبٍ * [٥٠٧]

(قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الأول أبوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين . (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ، ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالة على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب . (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى صنيعة أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله ووجوب إضمار عاملها . (قوله من كونها تأكيداً) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها . (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت . (مفائدة) : يجوز فى قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيُونٌ ﴾^(١) أن يكون ريون نائب فعل قتل وأن يكون ريون فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير النبی المستتر فى قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال . ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل وإذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ريون بالفعل لأن قتل الواحد لا تكثير فيه ويرد بأن النبی هنا متعدد لا واحد بدليل وكأين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا فى المعنى . (قوله أن تكون خبرية) تغليباً لشبهه بالنعت فى كونه قيداً مخصصاً على شبهه بالخبر فى كونه محكوماً به لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية كعبت واشترت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع . كذا فى الدمامينى نقلاً عن الرضى نعم إن جعلت الإنشائية مقولاً لقول مقدر هو الحال صح كالنعت إذ ليست الإنشائية حالاً حينئذ نقله الشمنى عن السيد وغيره . قال أبو حيان : ويستثنى من الخبرية التعجبية إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالاً فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه . (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب وبعده :

وَأَفْهَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ * أما ترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا

[٥٠٧] هو من شعر المحدثين فلا يحتاج به إلى تمثيل ، ونمائه :

* وَأَفْهَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ *

والتمثيل فيه فى الراو فإن بعضهم ادعى أنه للحال ولا ناهية . وغلط فى هذا . والصواب أنه للعطف كما فى ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [آل عمران : ١٤٦] وحركة الراء إعراب كما فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وليست بيناء بأن يكون أصله ولا تضجرن حذف منه النون .

أن لا ناهية والواو للحال . والصواب أنها عاطفة ، مثل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ [النساء : ٣٦] ، الثاني : أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال . وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى : ﴿ إني ذاهب إلى ربي سيهدين ﴾ [الصافات : ٩٩] حالاً . الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رِحْلَةً) مثال لما استكملت الشروط (وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ * حَوْتُ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنْ أَلْوَاوٍ خَلَّتْ) وجوباً لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير

(قوله أن لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى ، فتضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنو التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً ، وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيد قوله عاطفة مثل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ [النساء : ٣٦] ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، ويحتمل أن تكون لا ناهية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتح فتحة إعراب والعطف كالعطف في قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب . أفاده في التصريح . (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لأن المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا . ويرد على التعليل الأول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالاً منتظرة فتأمل . وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال إن الجملة الشرطية تقع حالاً . قال المطرزي : لا تقع جملة الشرط حالاً لأنها مستقبلة فلا تقول : جاء زيد إن يسأل يعط . فإن أردت صحة ذلك قلت وهو إن يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضاً وجه استشكال الناس قول سيبويه أن لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالاً اهـ دماميني باختصار . وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالاً في نحو : ﴿ كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ معنى الآية فمثل كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في الآية فتأمل . (قوله مرتبطة بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة والخير والنعمة . قاله الدماميني (قوله وذات بدء بمضارع) فإن بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوى إعراب وإياك نستعين حالاً من فاعل نعيد . (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديداً لأنه وإن أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالاً يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية .

تقاد الجنايب بين يديه . ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد (وَذَاتٌ وَاوٍ بَعْدَهَا
أَوٍ مُبْتَدَأٌ * لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْتَدًا) أى إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال
المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك
قولهم : قمت وأصك عينه : أى وأنا أصك . وقوله :

[٥٠٨] فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا
وقوله :

[٥٠٩] * غَلَقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

أى وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها
مؤول بالماضى .

(تنبيهان) : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل : الأولى : ما سبق . الثانية :
الواقعة بعد عاطف نحو : ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيَّاثًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] ،

(قوله وذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أى انو فيها . وأما الضمير فى بعدها فعائد على الواو
ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو إن جوزناه مع حذف
الشاغل . (قوله حمل على أن المضارع) أى جملة المضارع . (قوله فلما خشيت إلخ) أى لما خفت سيوفهم
نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا . (قوله غلقتها) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعليقاً عرضا أى
عارضاً أى غير مقصود لى . (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الأولوية لمناسبة المتعاطفين
فقط وإلا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثانى فى
وقت الحاجة . (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة إلخ أى فرارا من اجتماع حرقى عطف
صورة . قاله المصريح . (قوله أو هم قاتلون) من القيلولة وهى نصف النهار .

[٥٠٨] قاله عبد الله بن همام السلولى . وهو من المتقارب المعنى لما خشيت حملة عبد الله بن زياد وانشاب أظفاره نجوت وخليت
مالكا فى يده . الفاء للعطف . ونجوت جواب لما . والشاهد فى وأرهنهم مالكا حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت ، والأصل
فيه عدم الواو وهو كما قلنا ضرورة أو مؤول بالاسمية . فافهم .
[٥٠٩] تمامه : * زَعَمًا لَعَمْرُؤُا إِيَّاكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ *

قاله عنترة من قصيدة المشهورة من الكامل . غلقتها مجهول من غلق الرجل امرأة من علاقة الحب . يقال غلق حبها
بقلبه علوقاً إذا هوىها . والتاء مفعول ناب عن الفاعل . والماء مفعول ثان . وعرضاً تمييز : أى من جهة ما يعرض للإنسان
لا من حيث القصد . والشاهد فى وأقتل قومها حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت والأصل فيه ترك الواو ، وتأول بالجملة
الاسمية أى وأنا أقتل ، وقيل هو ضرورة . وقيل الواو للعطف والمضارع مؤول بالماضى . وزعمًا منصوب على المصدرية أى
طمعًا : من زعم بالكسر إذا طمع . ويجوز أن يكون حالا بمعنى زاعما ولعمريك مبتدأ قسم واللام فيه للتأكيد وخبره محذوف
أى يمينى أو قسمى . وليس بمزعم جملة وقعت صفة لزعماء . والمزعم المطمع .

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة نحو : هو الحق لا شك فيه ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ [البقرة : ٢] ، الرابعة : الماضي التالي إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرًا . ومنه : ﴿ إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [الحجر : ١١] ، الخامسة : الماضي المتلو بأو نحو : لأضربنه ذهب أو مكث . ومنه قوله :

[٥١٠] كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِخْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِلًا
السادسة : المضارع المنفى بلا نحو : ﴿ وما لنا لا نؤمن بالله ﴾ [المائدة : ٨٤] ، ﴿ ما لي لا أرى الهدهد ﴾ [النمل : ٢٠] ، وقوله :

[٥١١] وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَزَتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخْلَتَهَا لَا أُخْجَبُ
فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان : ﴿ فاستقيما ولا

(قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لأن المؤكدة عين المؤكدة فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو : هو الحق لا شك فيه . (قوله لا ريب فيه) فى كونه مؤكداً نظراً لإلا إذا جعلت أَل فى الكتاب للكمال . والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلاً للريب والشك كما فى الـبيضاوى . (قوله الماضى التالى إلا) أى لأن ما بعد إلا مفرد حكماً كما مر وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله :

نعم امرؤ هرم لم تُغرْ نائبةً إلا وكان لِمُرتاع بها وَزَرًا
وحكم الأول بشذوذه . (قوله الماضى المتلو بأو) أى لأنه فى تقدير فعل الشرط إذا المعنى أن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به . (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدمامينى : وإنما امتنعت الواو فى المضارع المنفى بما أولاً لأنه فى تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما . ويمكن دفعه بأن مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قربه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أولاً لا فتدبره فإنه نفيس . (قوله وما لنا لا نؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين . (قوله أول على إضمار مبتدأ على الأصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذاً وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجاني ويرد على الأول وروده فى التنزيل والثانى لزم عطف الخبر على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو : ﴿ فاستقيما ولا تتبعان ﴾ [يوسف : ٨٩] ، بتخفيف النون قاله الدمامينى وبه يعلم كلام ما فى شيخنا والبعض من القصور .

[٥١٠] هو من البسيط والخليل صاحب الصديق والصير بمعنى الناصر . والشاهد فى جار حيث وقع حالا وهو ماض بدون قد والواو لكونه قد عطف بأو . وكذا إذا وقع بعد إلا كافى قوله تعالى : ﴿ ما يأتهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ﴾ وكذا الكلام فى قوله جاد . (قوله ولا تشخ) عطف على كن ، وفى عطف النهى على الأمر خلاف مشهور ، وألف عدلاً وبخلاً للإطلاق .

[٥١١] هو من الكامل . الواو للعطف . ولو للشرط فى المستقبل لأنها لا تجزم ، وتقع أن بعدها كثيراً وموقعها الرفع إما على الابتداء والخبر محذوف كافى قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا ﴾ أى ولو أن إيمانهم ثابت . وقال سيويه : لا يحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمُسند إليه . وأما على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أى ولو ثبت أن قوماً . (قوله دخلتها) جواب لو . والشاهد فى لا أخجب حيث وقع حالاً من ضمير دخلت مجردة عن الواو . وقد علم أن الحال إذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا استغنت عن الواو .

تبعان ﴿ [يونس : ٨٩] ، وقوله :

[٥١٢] وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنِي الرَّعِيدُ

وقوله :

[٥١٣] اُكْسِبْتَ الْوَرِقَ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافة . السابعة : المضارع المنفى بما كقوله :

[٥١٤] عَهْدُكَ مَا تُصْبِرُ وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِيًّا

الثاني : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقدر نحو : ﴿ وقد تعلمون أني رسول

الله إليكم ﴾ [الصف : ٥] ، ذكره في التسهيل . (وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ مَا) يجوز

ربطها (بواو) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون

(قوله ولا تبعان) أى بتخفيف النون . (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا ينهني أى يزجرني .

(قوله أكسبته الورق إلخ) أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة .

(قوله المضارع المنفى بما) كذا في التوضيح وغيره وجزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران .

قال أبو حيان : والقياس كون إن بمنزلة ما قاله الدماميني . (قوله عهدتك ما تصبر) أى تميل إلى الجهل ،

والمتيم من تيمه الحب أى استعبده وأذله . (قوله تلزم الواو مع المضارع إلخ) تقييد لإطلاق المتن وإنما

تلزم مع ذلك قيل لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز

كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال : التقدير في الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر

في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو : جاء زيد وما طلعت الشمس . (قوله يجوز ربطها بواو إلخ)

الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا . قال الدماميني :

هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط

وإنما خصت الواو لأنها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل .

[٥١٢] صدره : * أَفَالُوا مِنْ ذِمِّي وَتَوَعَّدُونِي *

قاله مالك بن رقية . وهو من الوافر ، وكنت من كان التامة فلا يحتاج إلى خبر أى وجدت غيري منه بالوعيد

أى غير منزجر به من نهت الرجل عن الشيء أى كلفته وزجرته . فنه أى كف ، والشاهد في ولا ينهني الوعيد

فإنه مضارع منفى وقع حالا . وقد جاء بالضمير والواو وهو قليل .

[٥١٣] قاله مسكين الدارمي . الورق بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المضروبة ، هو فاعل أكسبته . والضمير المفعول

يرجع إلى الذى يذمه . المعنى أنه كان مجهول النسب ولم يكن يعرف له أب ينسب إليه . فلما أعطى مالا ظهر له نسب

واشتهر له أب يدعى إليه . والبيض بكسر الباء جمع أبيض صفة للورق وأبا مفعول ثان لا كسبت . والواو في ولقد للحال .

واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، وكان تامة . والشاهد في ولا يدعى لأب حيث وقع حالا ، وهو مضارع منفى بالواو

وهو قليل والأكثر مجيئه بلا واو .

بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال (أَوْ بِهِمَا) معاً وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضى مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد ، وجملة الماضى التالى إلا ، والمتلو بأو والمضارع المنفى بلا أو بما على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أو لما . وأما المنفى بلم فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جاء زيد والشمس طالعة ، ومنه : ﴿لَنْ أَكُلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عَصَبَةٌ﴾ [يوسف : ١٤] ، جاء زيد يده على رأسه . ومنه : ﴿قُلْنَا اهْبَاطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة : ٣٨] ، أى متعادين . وقوله :

[٥١٥] * ثُمَّ رَاحُوا عَبْقُ الْمَسْكِ بِهِمْ *

(قوله واو الابتداء) لأنها تدخل كثيراً على المبتدأ وإن لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال . (قوله بل إنها) (الخ) أى فالمراد تشبيه واو الحال بإذ فيما ذكر لا بيان معناها . (قوله على ما مر) أى من الخلاف في امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود في المنفى بما أيضاً كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقاً فيه . (قوله سوى المنفى بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنفى بلا أو ما أنه ماضى في المعنى لأن كلا من لم ولما يقلبه إلى الماضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظاً . (قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال . (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معاً . (قوله غير ما تقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد لمضمون جملة . (قوله والشمس طالعة) فإن قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال . قلت : التقدير موافقاً لطلوع الشمس مثلاً . (قوله ونحن عصابة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لأن الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف . (قوله ومنه قلنا اهبطوا) (الخ) قيل : الخطاب لآدم وحواء وإبليس والحية والأمر عليه ظاهر . وقيل : لآدم وحواء فقط بدليل آية : ﴿قُلْنَا اهْبَاطُوا﴾ وصححه الزمخشري ، وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التى كالذر كذا قيل ، وفيه أن تعادى الذرية ليس مقارناً للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادى ولا ذريتهما مقدران التعادى حتى تكون الحال مقدرة وهو مبنى على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو حال

[٥١٥] تمامه : * يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأُزْرِ *

قاله طرفة بن العبد البكرى من قصيدة من الرمل . الشاهد في عقب المسك بهم حيث وقع حالا ، وهى جملة اسمية بدون الواو . والعقب بفتح العين مصدر عقب به الطيب بالكسر إذا لزم به . أراد أن رائحة المسك لازمة لهم لاصقة بهم . ويلحفون يروى مجهولاً ومعلوم ما لحفت الرجل لحفا إذا طرحت عليه اللحاف . قال : الأعلم أى يجرون أزرهم على الأرض من الخيلاء ويفطونها بها وهو أيضاً حال . وهُدَابُ الْأُزْرِ نصب على المفعولية بضم الهاء وتشديد الدال وهو الهدب . وأراد به طرة الأزر بضم الهمة جمع إزار .

وقوله :

[٥١٦] وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آتَى عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُعْزَقِ

وجاء زيد ويده على رأسه . ومنه : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢] ، وهكذا النفي وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم : جاء زيد وقد طلعت الشمس ، ومنه قوله :

نَجُوتٌ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

جاء زيد قد علته سكينه ، ومنه : ﴿ أَوْ جَاءَ وَكَمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] ، ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف: ١٦] ، أى قائلين وقوله :

[٥١٧] وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتِ الْهَوَاطِلُ

جاء زيد وقد علته سكينه . ومنه : ﴿ وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ [آل عمران: ١٦٨] ، وهكذا النفي ، وأمثله مع المضارع المنفي بلم أو لما : جاء زيد ولم يقم عمرو . ومنه قوله :

صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى ، وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال أى اهبطوا حال كونكم مقدرات تعادىكم من الله تعالى فتأمل . (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أى لصق به . (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أى ظلامه ، وآب رجع . (قوله وأمثله) أى الربط بأقسامه الثلاثة . (قوله غير ما تقدم) أى الماضي التالى إلا والمتلو بأو . (قوله نجوت) وقد بل المرادى سيفه) تمامه :

* من ابن أبي شيخ الأباطح طالب *

والمرادى بضم الميم نسبة إلى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الأضافة وهو عبد الرحمن ابن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه . (قوله برقع الدار) الربع المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامراً أهلاً ، والساريات عطف على البلى وهى السحب التى تسرى ليلاً ، والهواطل المتابعة المطر وأتت الحال من المضاف إليه لأن المضاف كجزء المضاف إليه فى صحة الإسقاط . (قوله المنفى بلم أو لما) كان المناسب إسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلمما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفى بلم أو لما فيما سبق قسماً واحداً مقابلاً لبقية الأقسام فجمع بينهما هنا .

[٥١٦] قاله سلامة بن جندل . وهو من الطويل . وأنشده الفارسي فى الإغفال هكذا :

وَلَوْلَا جِنَانُ اللَّيْلِ مَا آتَى جَعْفَرٌ إِلَى عَامِرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُخْزَقِ

وجنان الليل ظلمته ويروى ولولا جنون الليل أى ما أستر من ظلمته . وما أب عامر جواب لولأى لما رجع . والشاهد فى سرباله لم يمزق حيث وقعت حالا وهى جملة اسمية بدون الواو .

[٥١٧] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل يرضى بها النعمان بن الحارث . والربع المنزل والشاهد فى قد غير البلا حيث وقع حالا ، وهو ماض مقرون بقد دون الواو وهو قليل بالنسبة إلى مجيئه بهما . وأقل منهما تخريره منهما . والبلا بكسر الباء الموحدة من بلى الثوب إذا خلق . ويروى معالها ، والساريات جمع سارية وهى السحابة التى تأتى ليلاً . والهواطل جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر وسيلانه .

[٥١٨] وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تُكُنْ لِلْخَرْبِ دَائِرَةً عَلَى آبَتِي ضَمَضَمَ

جاء زيد لم يضحك . ومنه قوله :

[٥١٩] كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَّا لَمْ يُحْطَمْ

جاء زيد لم يضحك . ومنه : ﴿أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، وقوله :

[٥٢٠] سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرْدِ إِسْقَاطُهُ

وهكذا النفي بلما ومنه : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ١٤٢] .

(تنبيهات) : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم قد مع الماضي

المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة ، والمختار وفقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط

(قوله بَأْنَ أُمُوتَ) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر . (قوله كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ) بضم الفاء أى ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذى علق بهودج نسوتهم ، وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير فى نزلن لنسوتهم . لم يحطم أى لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة . (قوله سَقَطَ النَّصِيفُ) هو الخمار . (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أى لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة . هذا ملخص ما قاله الدماميني . وقد ينازع فى ذلك الإشعار إذ لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت فى حاشيته على المغنى ناقش بمثل ذلك ثم قال : وإنما المفهم للمقارنة جعله قيداً للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفى فلا يقترب بقدر فيما يظهر . (قوله مطلقاً) أى سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما .

[٥١٨] قاله عنتره من قصيدته المشهورة من الكامل . الراو للعطف ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، والباء للسببية ، وأن مصدرية . والمعنى خشيت بسبب موتى والحال لم تكن دائرة للحرب . والشاهد فى ولم تكن حيث وقع المضارع المنفى بلم حالاً مقرونة بالواو . وابنا ضمضم حصين ومرة من ذبيان من بنى مرة . ويروى الشطر الثانى : * جَزَزَا لِحَامِيَةً وَنَسَرَا قَشْعَمَ * وكذا رواه الأعم . والجزر بفتح الجيم والزاي المعجمة : اللحم الذى تأكله السباع . والحامية بالخاء المعجمة الضبع ، لأنها تجمع . والقشع من النسور والرجال : المسن .

[٥١٩] قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدته المشهورة من الطويل يمدح بها الحارث بن عوف وهدم بن سنان ويروى حنات العهن بكسر العين وهو الصوف . (قوله به) أى فيه ، وحب الفنا خبر كان بفتح الفاء والنون مقصور وهو شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء ويسمى عنب الذئب . والشاهد فى لم يحطم حيث وقع حالاً مجردة عن الواو أى لم يكسر . والمعنى إنما يفتت من العهن الذى علق بالهودج إذا نزلن فى منزل كحب الفنا الصحيح الذى لم ينكسر ، لأنه إذا كسر ظهر لون غير حمرة ، وهو تشبيه لما تفتت منه بحب الفنا الصحيح .

[٥٢٠] تمامه : * فَتَاوَلْتُهُ وَأَلْقَيْتُنَا بِالْيَدِ *

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل . النصيف بفتح النون وكسر الصاد المهملة هو الحمار الذى تتخمر به المرأة ، أى سقط نصيفها أى نصيف تلك المرأة المعهودة . والشاهد فيه ولم ترد حيث وقع حالاً وهو مضارع منفى بلم مقرون بالواو كما فى قوله تعالى : ﴿أَوْحَى إِلَى وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ . (قوله فتناولته) عطف على لم ترد ، واتقتنا من اتقى إذا حفظ .

بالواو فقط . وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة . نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه . وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل . الثاني : تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي إلا والمتلو بأو . ونذر قوله : [٥٢١] مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلَفْ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا الثالث : قد يحذف الرابط لفظاً فينوي نحو : مررت بالبرّ قفيز بدرهم : أى منه . وقوله :

* نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ

أى والماء غامره . الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة : الربط بالواو والضمير معاً ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للفراء والزحشرى لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع

(قوله بظاهر ما سبق) أى من قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَوْكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء : ٩٠] ، ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف : ١٦] ، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران : ١٦٨] . (قوله نعم في ذلك إنخ) استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها إنخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي المثبت الواقع حالاً . (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابنهشام : هو الصواب ولعله وجه احتمال العطف في الثالثة احتمالاً قريباً . (قوله الثاني تمتنع قد إنخ) في الرضى أنهما قد يجتمعان بعد إلا نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمنى . (قوله لم يلف) أى لم يجد وقضاءها بالمد . (قوله نصف النهار) أى انتصف ، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح رابطاً . (قوله أى والماء غامره) الذى يظهر لى أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل ، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميراً أى غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أى وقفيز بدرهم ، ويظهر لى أيضاً أن تقدير الواو أرجح حملاً على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك . ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لى أولاً للدمامى وما يؤيد ما ظهر لى ثانياً للشمنى . (قوله الجائز فيها إنخ) هى ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكد لضمون الجملة . (قوله ثم الضمير وحده) قال سم : هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام العطف . (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير . وقوله بنادر أى بقليل جداً فى نفسه .

[٥٢١] قاله قيس بن الخطيم من قصيدة من الطويل متى للشرط ويأت مجزوم به ولا تلف حاجة جوابه أى لا توجد من الفى إذا وجد والشاهد فى قد قضيت فإنها جملة وقعت حالاً مصدرة بتد وفيها ضمير يرجع إلى ذى الحال وقد علم أن الجملة الماضية المثبتة التالية لا لا إذا وقعت حالاً لا بد أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية عن الواو وعن قد فافهم .

المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة . الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفاً نحو : رأيت الهلال بين السحاب وجاراً ومجروراً نحو : ﴿ فخرج على قومه ﴾ [مريم : ١١] في زينتته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوباً ، وأما : ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ [النمل : ٤٠] ، فليس مستقراً فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ * وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِّلَ) أى منع ، يعنى أنه قد يحذف عامل الحال جوازاً للدليل حالى ، نحو : راشدًا للقاصد سفرًا ، ومأجورًا للقادم من حج . أو مقالى نحو : ﴿ بلى قادرين ﴾ [القيامة : ٤] ، ﴿ فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] ، أى تسافر : ورجعت ، ونجمتها ، وصلوا . ووجوباً قياساً في أربع صور : نحو : ضربى زيدًا قائمًا . ونحو : زيد أبوك عطوفًا وقد مضت ، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدرج نحو : تصدق بدرهم فصاعدًا ، واشتر بدينار فسافلًا ، وما ذكر لتوبيخ نحو : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأتميمًا مرة وقيسيًا أخرى ، أى أتوجد ؟

(قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى : ﴿ قلنا اهبطوا ﴾ [البقرة : ٣٨] الآية والبيتين بعده . (قوله جملة المضارع المنفى الجائز إلخ) هو المضارع المنفى بلم أو لا . (قوله يقع ظرفاً) أى تأمًا وكذا الجار والمجرور . (قوله ويتعلقان إلخ) قال سم : حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه وينتجه جواز كونه خاصا وحيث لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر . (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب . (قوله وذلك) أى المتعلق . (قوله والحال قد يحذف إلخ) قيل منه قيما في قوله تعالى : ﴿ ولم يجعل له عوجا . قيما ﴾ [الكهف : ١] ، والتقدير أنزله قيما فجمله المنفى معطوفة على ﴿ أنزل على عبده الكتاب ﴾ [الكهف : ١] ، وقيل : حال من الكتاب فجمله المنفى معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وإن اختلفت جملة وإفرادا لا معطوفة لكلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل : حال من الضمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب . وقيل : المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو . ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا ، ونظيره إعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر ﴿ مدهامتان ﴾ [الرحمن : ٦٤] ، وإنما هو على هذا حال من المرعى وآخر لتناسب الفواصل ، أما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغناء كذا في المعنى . والغناء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه . شنى . (قوله وبعض ما يحذف إلخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنويًا لضعفه كاسم الإشارة والظرف . (قوله وقد مضت) الأولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب .

(قوله فصاعدًا) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية

وأتحول ؟ وسماعًا في غير ذلك نحو : هنيئًا لك : أى ثبت لك الخير هنيئًا أو هناك هنيئًا .
(تنبيه) : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولًا أغنى عنه المقول نحو : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ﴾ [الرعد : ٢٣] ، أى قائلين ذلك ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ﴾ [البقرة : ١٢٧] ، أى قائلين ذلك .

(خاتمة) : تنقسم الحال باعتبارات : الأول : باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى المنتقلة وهو الغالب والملازمة ، والثاني : باعتبار قصدتها لذاتها وعدمه إلى المقصود وهو الغالب ، والموطئة وهى الجامدة الموصوفة . والثالث : باعتبار التبيين والتوكيد إلى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكددة وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام . والرابع : باعتبار جريانها على من هى له وغيره إلى الحقيقة وهو الغالب ، والسببية نحو : مررت بالدار قائمًا سكانها . والخامس : باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلية نحو : مررت برجل معه

على جملة إنشائية أى فذهب العدد صاعدًا مع أن فيه الخلاف . ويحتمل عندى أن المقدر إنشاء أى فذهب بالعدد صاعدًا فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية .

(قوله وما ذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولاً . وصريح كلامه لا ظاهره فقط وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيويه وقيل سماعى . (قوله وأتحوّل) راجع لقوله أتميمًا إلخ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحوّل حالة كونه تميمًا إلخ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التيمى وأخرى بأخلاق القيسى ، فالأولى تقدير عامل الحال توجد . واستظهر جماعة كونه مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف والأصل أتتخلق تخلق تيمى مرة إلخ . (قوله هنيئًا) من هنيء بكسر النون وضمها يهنا بتشليل النون هنا وهناة أى ساغ . كذا فى القاموس . (قوله أى ثبت لكم الخير هنيئًا) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هناك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة . (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو : ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولاً ﴾ [الفرقان : ٤١] ، أى بعثه . (قوله إلى المبينة إلخ) وقد تكون محتملة لما كما فى هنيئًا ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض . (قوله وهى المستقبلية) قال فى شرح الجامع : علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اهـ ولن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لا يجب انعكاسها .

(قوله أى مقدراً ذلك) أنت خبير بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائداً به غداً مقدراً ذلك كانت

صقر صائداً به غداً : أى مقدراً ذلك . ومنه : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾^(١) ، ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين محلقين رؤوسكم ومقصرين ﴾ [الفتح : ٢٧] ، أى ناوين ذلك قيل : وماضية ومثل لها في المغنى بجاء زيد أمس راكباً وسمها محكية وفيه نظر .

[التمييز]

يقال تمييز ومميز، وتبيين ومبين، وتفسير ومفسر . وهو في الاصطلاح (اسمٌ بمعنى من

الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة إنما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره ، وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولاً ؟ جرى على الأول صاحب المغنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى . (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء في مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامينى على المغنى مبسوطاً . (قوله لتدخلن) إلخ محل الاستشهاد محلقين ومقصرين ، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنة له ، لا آمين إذ هى مقارنة للدخول . (قوله وفيه نظر) أى في إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة في الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازاً .

[التمييز]

(قوله اسم) أى صريح . (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كاليان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من في قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو : ذنباً كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضاً وإن لم تكن للإخراج هكذا ينبغي تقرير المقام . (قوله مبين) نعت لاسم أى مزيل لإبهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو إبهام نسبة في جملة أو شبهها اه توضيح وشرحه للشارح . والأوفق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما في تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه ، مثلاً طاب زيد نفساً مؤول بطاب شئ زيد أى شئ يتعلق بزيد ، وهذا الشئ مبهم يفسره نفساً واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكداً وهو رأى سيبويه وأما شهراً من قوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثني عشر شهراً ﴾ [التوبة : ٣٦] ، فهو وإن كان مؤكداً لما استفيد من قوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور ﴾ مبين لعامله وهو اثنا عشر . قاله في المغنى .

(١) الآية ٧٣ : سورة الزمر . والتلاوة : فادخلوها ، بالفاء ، ولكن الفاء هنا جائز كما قاله الدمامينى في حاشيته على المغنى .

مُبَيِّنٌ نُّكْرَةً) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ، ونحو ذنباً من قوله :

[٥٢٢] أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصِهِ

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه . ثم ما استكمل هذه القيود (يُنَصَّبُ تُمَيِّزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) من المبهات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ومفرد دال على مقدار ، فتمييز الجملة : رفع إبهام ما تضمنته . من نسبة عامل ، فعلاً كان أو ما جرى مجراه : من مصدر

(قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنباً إلخ) فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها في الأول للاستفراق . وفي الثاني للابتداء أى استغفاراً مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى . قاله في التصريح . ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر . وإنما عدى بمن لتضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنباً مفعولاً به كما مر بيان ذلك . (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ، ولا يرد وطبت النفس لأن أَل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة . (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . (قوله جملة) كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتي في عجب من طيب زيد نفساً إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة ، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقاً مفسر الإبهام الذات ، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة . وإنما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظراً للظاهر . قاله الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام في المتعلق الذى ينسب إليه الطيب في الحقيقة إذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه . (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو : ذنوب ماء ، ونحو : لنا مثلها إبلا وغيرها شاء ، ونحو : خاتم حديدًا كما سيأتى فلا قصور .

(قوله فتمييز الجملة إلخ) قال الدماميني : تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأول نحو : كرم زيد رجلاً وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالاً ، وكذا إن كان غيره وهو مصدر

[شواهد التمييز]

* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

[٥٢٢] تمامه :

هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد في ذنباً . فإنه منصوب بنزع الخافض ، وليس بتمييز ، لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى من ولكنه ليس لبيان ما قبله من الإبهام والتمييز نكرة يتضمن معنى من وهى لبيان ما قبله من إبهام . ولما قيدوه بقولهم لبيان ما قبله من إبهام خرج عن حده مثل ذنباً فإنه ليس لبيان ما قبله لعدم الإبهام ، ولست محصيه صفة لذنباً . ورب العباد لأنه صفة قوله الله . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو رب العباد . (قوله الوجه) أى التوجه .

أو وصف أو اسم فعل إلى معموله : من فاعل أو مفعول ، نحو : طاب نفساً ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ [مريم : ٤] ، والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل . والأصل طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، ونحو : غرست الأرض شجراً ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ [القمر : ١٢] ، والتمييز فيه محوّل عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجرنا عيون الأرض . وتقول : عجبت من طيب زيد نفساً وزيد طيب نفساً ، وسرعان ذا إهالة وناسب التمييز في هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور

قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو : خسر الأشقياء أعمالا ، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو : كرم الزيدون آباء إذا كان لكل منهم أب ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحداً والاسم السابق متعدداً نحو : كرم الزيدون أبا إذا كان أبوهم واحداً أو بالعكس وخيف اللبس نحو : نظف زيد أتواها وكرم أباه ، أو كان التمييز مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو : الأتقياء جادوا سعياً . وترجع في نحو : حسن زيد عينا ولميت هند شفة وترجع تركها في نحو : حسن الزيدان أو الزيدون وجهها هـ بتصرف وزيادة . (قوله من نسبة) بيان لما وقوله إلى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً . (قوله والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محوّل نحو امتلاً الإناء ماء والله دره فارساً بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسياً في الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلاً . (قوله والأصل إلخ) وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب . (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الأول . (قوله وتقول) غير الأسلوب لأن هذا مما أجرى مجرى الفعل . (قوله عجبت من طيب زيد نفساً) أي من طيب نفس زيد فهو محوّل عن المضاف إليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أي زيد طيبة نفسه هذا هو الأوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وإن جاز أن يكون محوّلًا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعاً لشيخنا . (قوله وسرعان ذا إهالة) سرعان بتثنية السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض أي سرع وذا فاعله وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أي إخافة^(١) وإفزعاً . ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا . قال في القاموس : وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهما فليل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها فقال السائل ذلك ونصب إهالة على الحال أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالة . أو تمييز كقولهم تصيب زيد عرفاً وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته هـ . (قوله وهو الذي يقتضيه إلخ) أي حيث قال : وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزراً سبقاً

(١) (قوله أي إخافة إلخ) لا يناسب معنى المثل الإخافة ، بل الإهالة ، وهي الودك هـ .

ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة . وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلي أو وزني (كثيبر أرضاً وققيز بُراً ومنوين عسلاً وثمراً) وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا

(قوله فلا اعتراض إلخ) تفريع على قوله ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخير عن قوله لأنه إلخ وفي نسخ بالواو وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول . وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالإبهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة ، فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تتميم للفائدة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام . (قوله إبهام ما دل عليه) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له لأن اللبس وفي قوله من مقدار حذف مضاف أي من مقدار مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن الجمل الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدار بالمقدار لا نفس المقدار فكان الأولى أن يقول لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدار به وف اكتفاء أيضا أي من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور . (قوله مساحي) نسبة إلى المساح بكسر الميم وهي الذرع . كذا في القاموس . (قوله وققيز) من المكيل ثمانية مكايك والمكوك مكي يسع صاعا ، ومن الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا ، جمعه أقفزة وقفران . (قوا ومنوين) تثنية منا كمصا ويقال فيه من وهو رطلان . (قوله مميزه بلا خلاف) وإنما عمل مع جمود، لشبه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصريح . (فائدة) : إذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندي رطل سمنا عسلا على حد الرمان. حلو حامض ، وقال غيره : يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين . كذا في الهمع . (قوله وبعد ذي المقدرات) يعني المقدار بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلي والمقدر بالمقدار الوزني المثل لتلك المقدرات بشير وققيز ومنوين ، والمتبادر من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أولا . وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مرادا بها الكليات فتأمل .

خلاف (وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (ونحوها) مما أجرتة العرب مجراها في الافتقار إلى مميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء ، وحب عسل ، ونحى سمًا ، وراقود خلًا ، وما حمل على ذلك من نحو : لنا مثلها إبلاً ، وغيرها شاء ، وما كان فرعاً للتمييز نحو : خاتم حديدًا ، وباب ساجًا ، وجبة خزًا (أَجْرُزُهُ إِذَا أَصْفَتْهَا إِلَيْهِ (كَمَدُ حِنْطَةٍ غَدًا) وشبر أرض ، ومنوا تمر ، وذنوب ماء ، وحب عسل . وخاتم حديد ، وباب ساج .

(قوله مما أجرتة العرب مجراها) إنما أجرتة مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وإنما لم تكن مقدرة بمقدار كيلي حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بقدر معين . (قوله وهي الأوعية) أى أسماء الأوعية . (قوله المراد بها المقدار) أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الوعاء والذنوب الدلو أو التى فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القرية من الامتلاء كذا فى القاموس ، والحب بضم الحاء المهملة الخاية ، والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة : الزق أو زق السمن خاصة كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى . كذا فى القاموس . والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار . (قوله وما حمل على ذلك) أى على ما أجرتة العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا يجمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده . (قوله من نحو لنا مثلها إبلا وغيرها شاء) اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث أنهما نحو المقدرات فى أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل . (قوله وما كان فرعاً) معطوف على نحو لنا إلخ . (قوله نحو خاتم حديدًا إلخ) اعلم أن جر نحو : خاتم حديدًا أرجح من نصبه كما سيأتى وإذا نصب فقال المبرد والمصنف : كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها . وقال سيويه وأتباعه : تتعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهة واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو : هذا خاتمك حديدًا بتعريف الاسم فتعين فيه الحالية كما قاله المصنف . أفاده الدماميني . (قوله اجرره) أى جوازًا ، نعم إن أريد نفس الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزًا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن الجور المذکور يسمى تمييزًا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزًا . (قوله إذا أضفتها) إنما قيد لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وإن جره بمن مقدرة كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن إلخ فيفوت المعنى الذى أراده سم . (قوله كمد حنطة غدا) مد مبتدأ وغدا خبر . هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غدا بدلًا أو حالًا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح : وشبر أرض برفع شبر كما يرشد إليه ومنوا تمر والظاهر على إعراب المكودى أنه مبتدأ عطوف عليه ما بعد والخبر محذوف أى كالمذ فى جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندى . وأما على الإعراب الثانى فهو معطوف على مد حنطة .

(تنبيهان) : الأول : النصب في نحو : ذنوب ماء وحب عسلًا أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور . وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك ، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك . الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له بابًا يذكره فيه ، ولإنفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين . وتميز العدد إما واجب النصب كعشرين درهما ، أو واجب الجر بالإضافة كمائتي درهم ، ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى . ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزًا له نحو : عشرين مدًا برًا ، وثلاثين رطلًا عسلًا ، وأربعين شبرًا أرضًا (وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَا * إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) ﴿ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران : ٩١] ، « ما في السماء قدر راحة سحابًا » إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجاز جره

(قوله في نحو ذنوب ماء) أى من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو : خاتم حديد فإن جره أكثر كما صرح به الرضى وغيره لأن في جره تخفيفًا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو : شبر أرض فإن الأظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر . تأمل . (قوله لأن النصب يدل) أى فهو نص في المقصود بخلاف الجر . (قوله الوعاء الصالح لذلك) أى أو الصنعة الموزون بها أو المكيال الذى يكال به أو الشيء الذى يمسح به . (قوله إنما لم يذكر تمييز العدد) أى مع أنه من تمييز المفرد . (قوله ومنها أنه) أى تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتميز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزًا له أى العدد فبرًا وعسلًا وأرضًا تمييزات لتمييز العدد وهو مدًا ورطلًا وشبرًا . (قوله والنصب إلخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى أجره إذا أضفتها أى إلى التمييز كما قاله الشارح سابقًا بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد الإضافة ولو تقدير فدخل نحو : الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقىء شحمًا إذ التقدير ممتلئ الأقطار ماء ومتفقىء الأعضاء شحمًا فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقىء شحم . (قوله من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله إن كان إلخ وهو قوله أشجع الناس رجلًا إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله إن كان إلخ وأيضًا فملء وقدر من الشبيه بمقدرات لأنهما كالمقدار المساحى لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى . (قوله لا يصح إغناؤه إلخ) إشارة إلى وجه الشبه في قوله إن كان مثل إلخ . (قوله ملء الأرض) برفع ملء على الحكاية كما أشار إليه الشارح . (قوله الأرض) بنقل حركة الهمزة إلى اللام .

(قوله فإن صح إغناء المضاف إلخ) قد يقال الذى يغنى عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذى يقع

بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رجلاً ، وهو أشجع رجل .

(تنبيه) : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثل ا هـ (وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى الْصِّبْنَ) على التمييز (بِأَفْعَلًا * مُفَضَّلًا) له على غيره . والفاعل في المعنى هو السببي ، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلاً (كَأَنَّتْ أَعْلَى مَنَزَلًا) وأكثر مالا إذ يصح أن يقال : أنت علا منزلك وأكثر مالك ، أما ما ليس فاعلاً في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه ، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو : زيد أفضل فقيه ، فإنه

في محله لا المضاف ويدل له قول الجمع ولا يحذف عند جر التمييز بالإضافة شيء غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو : زيد أشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل بخلاف نحو : لله دره رجلاً وويحه رجلاً فلا يقال : در رجل ولا ويح رجل ا هـ . (قوله وجاز جره بالإضافة إلخ) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الإضافة لم يبق تمييزاً بدليل صحة قولك : هو أشجع رجل قلباً فتمييزه ، وقد يمنع عدم بقاءه تمييزاً وتمييزه لا ينافي كونه تمييزاً لما مر في كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الأعداد . (قوله محل ما ذكره إلخ) قد يقال الوجوب إضافي والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالإضافة فلا ينافي جواز جره بمن . سم (قوله والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بانصب ونصب المعنى بإسقاط الخافض ا هـ سندوني . والظاهر أنه يصح جر المعنى بالإضافة الفاعل إليه ومعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلاً : زيد أحسن وجهاً وفي آخر ما سنقله عن نكت السيوطي إشارة إلى هذا فتنبه . (قوله وهو السببي) أي المتصف في المعنى بالشئ الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك المتصف فإن المنزل مثلاً هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب . (قوله إذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وأكثر مالك) أي ولا يضر فوات التفضيل إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علواً زائداً وأكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولاً عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد . وقال السيوطي في نكته نقلاً عن ابن هشام : التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن وجهاً وجهك أحسن ، فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا قلت : حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محولاً عن حسن وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى ا هـ ملخصاً وقد علمت الجواب . (قوله أما ما ليس فاعلاً في المعنى إلخ) والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو : زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو : زيد أكثر مالا . (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز .

يصح فيه أن يقال : زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو : زيد أكرم الناس رجلاً (وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا * مَيِّزَ كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أباً) وما أكرمه أباً ؟ والله دره فارساً ، وحسبك به كافلاً ، وكفى بالله عالماً . ويا جَارِثًا مَا أَنْتَ جَارَةٌ (وَأَجْرُزُ بِمَنْ) لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها (إِنْ شِئْتَ) لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من (غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) في (الْمَعْنَى) المحول

(قوله وبعد كل ما اقتضى تعجباً) إما وضماً وهو ما أفعله وأفعل به أولاً نحو : الله دره فارساً وما بعده . فإن قلت : لا فائدة في هذا البيت لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله . أجيب بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالإضافة كما يشعر به المثال . (قوله والله دره فارساً) يقال در اللبن يدر ويدر درأ ودروراً كثر ويسمى اللبن نفسه درأ والأقرب أن المراد هنا اللبن الذى ارتضعه من ثدى أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريفاً يعنى أن اللبن الذى تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية . والمقصود التعجب كأنه قيل : ما أفرس هذا الرجل ، ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو : الله دره فارساً ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو : لقيت زيداً فلله دره فارساً وجاءنى زيد فيأله رجلاً ، وزيد حسبك به ناصراً ، والله درك عالماً ، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو : الله در زيد رجلاً ويا لزيد رجلاً ، ومن تمييز المفرد إن كان مجهولاً . ثم رأيت في الرضى أيضاً ثم قال ما ملخصه : فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما في نحو : الله در زيد رجلاً وكفى بزيد رجلاً إذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو : طاب زيد علماً . (قوله لفظاً) حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقاً بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديرية . (قوله وكل تمييز إلخ) فيه تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر . (قوله غير ذى العدد) أى الصريح

فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وإنما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو : ﴿ أساور من ذهب ﴾ [الكهف : ٣١] وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعدداً والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مبين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح . وعندى في هذا التعليل نظر : أما أولاً : فلأنه لا يتم على جميع الأقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى . وأما ثانياً : فلأنه يقتضى امتناع من في نحو : امتلاً الإناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن

عن الفاعل في الصناعة (كَطَبْتُ نَفْسًا ثَقَلًا) إذ أصله لتطب نفسك . فهذا لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال عندي عشرون من عبد ، ولا طاب زيد من نفس . ومنه نحو : أنت أعلى منزلاً . ويجوز فيما سواهما نحو : عندي قفيز من بر ، وشبر من أرض ومنوان من عسل ، وما أحسنه من رجل .

(تنبيهات) : الأول : كان ينبغي أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو : غرست الأرض شجرة ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ [القمر : ١٢] ، وما أحسن زيذا أدباً ، فإنه يمتنع فيه الجر بمن . الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولاً

الصحة لأن التمييز في نحوه ليس فاعلاً في المعنى ولا مفعولاً وقد يدفع بأن الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي البيانية على أصح الأقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعهودة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر . (قوله عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو : زيد أطيب نفساً لأن التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل زيد أطيب نفسه وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره ، أو عن المبتدأ . (قوله ومنه) أي من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلاً فمحولاً محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل أنت أعلى منزلك وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أي علواً زائداً على علو منزل غيرك فلا يرد أنه إذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفي التوضيح أنه محول عن المبتدأ والأصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلًا مجروراً وهو أيضاً صحيح وقد أسلفناه . قال شارح الجامع : لا منافاة بين كونه فاعلاً في المعنى ومحولاً عن المبتدأ في الصناعة لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلاً في المعنى . (قوله وأبرحت جارا) أي أعجبت . ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا في قول الأعشى :

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حين يتعين الكسر كما قبل . نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا في المثال متعيناً لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها جارة معجبة لا بأن جاراها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج إلى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبني على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال . ونظيره كرم زيد ضيفاً . قال في المعنى : إن قدر أن الضيف

عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو : لله دره فارساً ، وأبرحت جازاً ، فإنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارساً وعظمت جازاً إلا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ، ومن ذلك : نعم رجلاً زيد يجوز فيه نعم من رجل . ومنه قوله :

* فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي *

[٥٢٣]

الثالث : أشار بقوله : إن شئت إلى أن ذلك جائز لا واجب . الرابع : اختلف في معنى من هذه . فقليل للتبعيض وقال الشلوين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيويه ، كما زيدت في نحو : ما جاءني من رجل ، قال : إلا أن المشهور من

غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من اهـ أى للتصيص على المقصود والتمييز على التقدير . الثاني : من تمييز الجملة غير المحول . قاله الدماميني . (قوله إذ المعنى عظمت فارساً إلخ) ففارساً واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلاً في المعنى . (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل في المعنى غير المحول عن الفاعل في الصناعة . (قوله نعم رجلاً زيد) مثله : حبذا رجلاً زيد . قال الشاعر :

* يا حبذا جبل الريان من جبل *

دماميني . (تهامي) بكسر التاء إن كان تخفيف ياء النسبة لأجل الروى وفتحها إن كان لأجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيما نسبة إلى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وإن وهم فيه الجوهري ، هذا ما يفيد كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض . وتميز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره . وأيده الدماميني بأن الضمير في نحو : نعم رجلاً زيد وزيد نعم رجلاً لا يعود على زيد متأخر أو تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدأ والخبر العموم اهـ أى وتميز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو : لله دره فارساً ، والمبهم العام هو رجلاً كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المصنف . (قوله فقليل للتبعيض إلخ) بقى قول ثالث وهو ضح أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المصريح عن الموضح في الحواشي وقال هو ظاهر .

[٥٢٣] صدره : * نَحِيرُهُ فَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهُ *

قاله أبو بكر بن الأسود . وهو من الوافر . الفاء للتعليل ، ويعدل من العدل بالكسر بمعنى المثل أى فلم يجعل غيره مثلهم . الشاهد في من رجل فإنه تمييز مجرور بمن وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى إلا في تعجب وشبهه نحو : لله دره من فارس . والذي في البيت المذكور تهاً بفتح التاء نسبة إلى تهامة فلأجل الفتحة لم تشدد الياء كما تقول : رجل يمان وشام فافهم .

مذاهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزداد إلا في غير الإيجاب . قال في الارتشاف :
ويدل لذلك يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها . قال الخطيئة :

[٥٢٤] طَأَفَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةٌ يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

بنصب منتقبا على محل قوام . الخامس : إذا قلت : عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر لأن تمييز العدد شرطه الأفراد ، وأيضا فهو معروف اهـ . (وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا) أى ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيويته والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الأصل . وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه من

(قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه . (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لأنه يصح مراعاة محل الجرور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل جرورها ثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصيح عند حذفها فتأمل . (قوله آونة) بمد الهمزة جمع أوان . من قوام بفتح القاف أى قامه وما زائدة . ومنتقبا بفتح القاف موضع النقب . (قوله لا يكون ذلك من جر إلخ) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون . (قوله لأن تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة إلى الثلاثة جمع . (قوله شرطه الأفراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف : ١١٦] أن أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة . (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو : طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه . (قوله كونه فاعلا في الأصل) أى وأعطى غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل إجراء للباب على وتيرة واحدة . (قوله لقصد المبالغة) أى في إسناد الطيب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام . وقيل : لقصد الإجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الإجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضا . على أن النظر إلى الأصل والغالب فلا إشكال . (قوله فلا يغير عما كان يستحقه إلخ) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله كنائب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه ، فأى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لأننا نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل .

[٥٢٤] قاله الخطيئة من قصيدة من البسيط . وأمامة بضم الهمزة اسم امرأة . والركبان جمع ركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب العشرة فما فوقها : والباء في محل النصب على المفعولية ، وآونة بالمد نصب على الظرف . قال يعقوب : يقال فلان يصنع ذلك الأمر آونة إذا كان يصعه مرارا ويدعه مرارا والآونة جمع أوان أيضا ويا حسنه في موضع التعجب وحرف النداء لمجرد التنبيه . والشاهد في من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الواجب . ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو منتقبا بفتح القاف : موضع النقب منها . وكلمة ما صلة للتأكيد .

وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل . أما غير المتصرف فبالإجماع . وأما قوله :
[٥٢٥] * وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا *

فضرورة . وقيل : الرؤية قلبية ونارًا مفعول ثان (وَالْفِعْلُ ذُو الْتَصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا) هو مبنى للمفعول ، ونزراً حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبقاً بالتمييز نزر أى قليل . من ذلك قوله :

[٥٢٦] أَنْفَسًا نَطِيبُ بَنِيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا
وقوله :

[٥٢٧] * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ نَطِيبُ
وقوله :

(قوله ونارنا إلخ) فناراً تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لأنه تمييز مفرد . (قوله ونزراً حال إلخ) قال سم : فيه نظر والوجه كونه مفعولاً مطلقاً أى سبقاً نزرًا هو وجه النظر أن جعله حالاً من ضمير سبق يقتضى أن النظر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالاً سماعى . (قوله وما كان نفساً) كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليلى فى صدر البيت وهو :
* أتهجر ليلى بالفراق حبيبها *

[٥٢٥] تمامه : * قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ مَعَدُّ كُلِّهَا *

رجز لم يدر قائله . الواو للعطف . ونارنا مبتدأ ولم ير ناراً مثلها خبره . والشاهد فى ناراً فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها ، وهو مختص بالضرورة . وارتفاع مثلها على أنه مفعول للم يرناب عن الفاعل . واقتصر على مفعول واحد لأنه من رؤية البصر . وقد يجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون ناراً أحد مفعوليه فلا يبقى حيثئذ شاهد . ومعد بالفتح أبو العرب ابن عدنان . وادعى سيبويه أصالة ميمه لتعددده ، وخولف فيه .

[٥٢٦] هو من المتقارب . الهمزة للاستفهام . والشاهد فى نفساً فإنه تمييز قُدم على عامله وهو فى تطيب أنت فاعله ، والباء تتعلق به والمنى جمع منية . وداعى المنون أى الموت مبتدأ . وينادى خبره . وجهاراً إما صفة مصدر محذوف أى نداء جهاراً وإما حال أى مجاهرًا .

[٥٢٧] صدره : * أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا *

قاله الخليل السعدى وعزاه شارح اللب شيخ شيخى إلى أعشى همدان ناقلًا عن ديوانه ، وابن سيده إلى قيس بن معاذ من قصيدة من الطويل . الهمزة للاستفهام . ولبلى فاعل تهجر ، وحبيبها مفعوله أى محبها وعاشقها . واللام فى للفراق للتعليل ، ويجوز أن تكون بمعنى الباء والشاهد فى نفساً فإنه تمييز عن تطيب وتقدم عليه . وقد ذهب إليه الكوفية والمالزنى والمبرد وتبعهم ابن مالك . والجمهور على أنه ضرورة فلا يقاس عليه . وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة : * وما كان نفسى بالفراق تطيب * فحيثئذ لا شاهد فيه . وقيل : روى كاد وكان وسلمى وليلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفساً ونفسى وتطيب بضم التاء من الإطابة فعلى هذا نفساً مفعوله وفاعله ضمير ليلى ، وفى كان أو كاد ضمير الشأن . ونقل أبو الحسن أنه فى ديوانه هكذا :

أَتُؤْذَنُ سَلَمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ولم تك نفسى بالفراق تطيب

[٥٢٨] ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشْيِيَا رَأْسِي أَشْتَعَلَا

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجزمي القياس عليه محتجين بما ذكر ، وقياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف . ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب .

(تنبيهان) : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

[٥٢٩] رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

وقوله :

[٥٣٠] إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثَرِّبًا وَلَمْ يُغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدَمِّمًا

وهو سهو منه لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف . الثاني : أجمعوا على منع التقديم في نحو : كفى بزيد رجلاً ، لأن كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لأن معناه ما أكفأه رجلاً .

(قوله ضيعت حزمي إلخ) الحزم ضبط الأمور وإتقانها والارعواء الانزجار . (قوله بما ذكر) أي من الأبيات . وأجيب بأنه ضرورة . (قوله وقياساً على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فإن تقديم التمييز محل بالعرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات . قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضاً محل بالعرض مع أنه جائز فتدبر . (قوله رددت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب . نهد بفتح النون أي ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم . كميّش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أي سريع العدو والثلاثة صفات لمثل . والشاهد في ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلباً أي سال . (قوله عينا قر) قال في القاموس : قرّت عينه تقر بالكسر والفتح قرّة وقد تضم . وقروراً : بردت وانقطع بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوّقة إليه اهـ ومثرياً حال أي كثير المال كما في القاموس وتفسير البعض له بمعطياً لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت . (قوله وهو سهو منه إلخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن ففى التسهيل : وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل اهـ فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظراً إلى قوله في الخلاصة :

[٥٢٨] هو من البسيط . والحزم أخذ الأمور بالثقة . وما ارعويت ما رجعت : من ارعوى فلان عن فعله القبيح إذا رجع عنه رجوعاً حسناً . والشاهد في وشيياً فإنه تمييز قدم على عامله . ورأسى مبتدأ . واشتعلأ خبره . وألفه للإطلاق من اشتعال النار وهو اضطرأها . [٥٢٩] قبله :

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عُصْبٌ أَلْقَطَا ثِيْرٌ عَجَاجَا بِالسَّنَابِكِ أَضْهَبَا

فالهما ربعة بن مفروم من قصيدة من الطويل . الواو في واردة وإو رب فلهاذا جرت ، وأراد بها القطع من الخيل . والعصب بضمّتين جمع عصبة وهي الجماعة ، شبه الخيل في سرعتها بالقطا . وتثير من الإثارة . وعجاجة مفعوله وهو الغبار . وأصهبها صفتة . والسنايك جمع سنبك بالضم وهو طرف مقدم الحافر . والباء فيها تتعلق بثير . (قوله رددت) جواب رب المضمر . والباء في بمثل =

(خاتمة): يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور. فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفاً ومجروراً كما مرّ والتمييز لا يكون إلا اسماً. الثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال، ولا كذلك التمييز. الثالث: أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات. الرابع: أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز. الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالک ذهباً، ويأتى التمييز مشتقاً نحو: لله دره فارساً وقد مرّ. السابع: الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز، فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ عُدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فشهرًا مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور. وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين؛ وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلاً زيد فمردودة. وأما قوله: [٥٣١] تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا فالصحيح أن زادا معمول لتزوّد: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به

* وألزوا إذا إضافة إلى *

جمل الأفعال. (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو: ما طاب زيد إلا نفساً. ثمنى. (قوله مبينة للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها وإلا خرج نحو: تكلم صادقاً، ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لأنه في معنى جاء مقارناً لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة. قاله الدماميني. (قوله مبين للذوات) أى أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقاً وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضاً في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه. (قوله بخلاف التمييز) أى فإنه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد. (قوله لعامله) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل. (قوله فمردودة) لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز. (قوله إما مفعول مطلق إلخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر: نعم الفتاة إلخ.

= السيد تتعلق به: أى رددت بفرس مثل السيد بكسر السين المهملة وهو الذئب. ونهد بالجر صفة أى ضخم. ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرى: أى طويل القوائم. وكميش صفة أخرى: أى بفتح الكاف وكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره شين معجمة أى حاد في عدوه مسرع. ويروى جهيز بفتح الجيم وكسر الهاء وفي آخره زاي معجمة أى شديد الجري. (قوله إذا عطفاه) أى إذا تحلب عطفاه أى جاناه، فهو مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر. والشاهد في ماء حيث انتصب على التمييز فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلاً متصرفاً. ولا دليل فيه لأن عطفاه مرفوع بمحذوف كما ذكرنا. وما مفعول لذلك المحذوف لا الفعل المذكور المتأخر. وألف تحلباً للتثنية أى سالا ماء.

[٥٣١] البيت من الوافر.

إن أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً .
وأما قوله :

[٥٣٢] نِعَمَ أَلْفَتَاةٌ فَتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ أَلْتَحِيَّةِ نَطَقًا أَوْ بِإِيْمَاءِ
ففتاة حال مؤكدة والله أعلم .

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

(هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(خَلَا) و(حَاشَا)

(قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه . (قوله فصار حالاً) أى كما هو شأن
صفة النكرة إذا تقدمت نحو :

* لَمِيةٌ مَوْحِشًا طَلَّلَ *

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

قدمها على الإضافة لما قيل أن العمل فيها للحرف المقدر . وإنما سميت حروف الجر إما لأنها
تجر معانى الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ومن ثم
سمّاها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال أى توصلها إلى الأسماء . وإما لأنها
تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم
ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية
معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله إليه لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه
به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه . قاله الدمامينى .

(قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى : ﴿ هَاؤُم اقْرَأُوا كِتَابِيه ﴾ [الحاقة :

١٩] ، اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال
المخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كالکاف فى رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى
أخبرنى ونحو : إياك . قاله يسّ وغيره .

(قوله وهى من إلخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الإخبار ويقال فى من منا
كألى ، بل قيل أنها الأصل فخفف لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون .

(وَعَدَا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مُنْذُ) و(مُنْذُ) و(رَبُّ) و(أَلَلَامُ) و(كُنَى) و(وَاوُ وَثَا *
وَأَلْكَافُ وَأَلْبَا وَلَعْلُ وَمَتَى) كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي . وقد تقدم
الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء . وقل من ذكر كى ولعل ومتى في حروف
الجر لغرابية الجر بهن . أما كى فتجر ثلاثة أشياء : الأول : ما الاستفهامية المستفهم بها
عن علة الشيء نحو : كيما بمعنى له . والثاني : ما المصدرية مع صلتها كقوله :
[٥٣٣] * يَرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ *

(قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء ، وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء ،
وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ، وربت بفتح الثلاثة ، وربت بفتح الأولين وسكون التاء ،
وبتخفيف الباء من هذه السبعة ، وربنا بالضم وفتح الباء المشددة ، ورب بالضم فالسكون ، ورب بالفتح
فالسكون ، فهذه سبع عشرة لغة ا هـ مع . (فائدة) : ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو
مذهب البصريين وذهب الأحفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضى بأنها في التقليل أو التكثير مثل
كم الخبرية في التكثير إذ معنى رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من
هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم . ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجع . وجنح إليه الدماميني
أيضاً . قال : ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها معنى الإنشاء الذي
حقه أن يؤدي بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعاً في بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد
عليه . (قوله على التفصيل الآتي) أي من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر
إلى غير ذلك . (قوله وقد تقدم الكلام إلخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة في التفصيل الآتي .
(قوله كيما) أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوباً لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفاً
حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية .
قاله المصريح وغيره .

(قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الأولى أن يقول المصدر : المسبك من صلة ما وكذا يقال
فيا بعده ، يدل على ذلك قوله بعد في تأويل المصدر مجرور بها كذا قال البعض والأوجه أن مجموع الحرف

[٥٣٣] صدره : * إِذَا أَتَتْ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

قاله النابغة : فقيل الذياني وقيل الجعدي من الطويل : أي إذا لم تنفع أنت ، لأن إذا لا تدخل إلا على الجمل
الفعلية . وفضر جواب الشرط ، ويجوز فيه التثنية : الفتح لأنه أخف ، والضم لأجل الضمة . والكسر لأنه الأصل .
والفاء للتعليل . ويروى يرجى الفتى والشاهد في كيما حيث دخلت كى على ما المصدرية وهو نادر . وقيل كافة . والمعنى
يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع .

أى للضر والنفع قاله الأخفش . وقيل ما كافة . الثالث : أن المصدرية وصلتها نحو :
جئت كى أكرم زيداً إذا قدرت أن بعدها ، فأن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ،
ويدل على أن أن تضر بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله :

[٥٣٤] فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخَدَعَا

والأولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو :
﴿ لَكَيْلًا تَأْسُوا ﴾ [الحديد : ٢٣] ، وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومحذوفه
مفتوحة الآخر ومكسورته . ومنه قوله :

[٥٣٥] لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أَمَّكُمْ شَرِيْمٌ
وقوله :

[٥٣٦] لَعَلَّ أَبْنَى الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيْبٌ

وصلته مجرور محلاً بالحرف لأنه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور
بها إنما يظهر إذا قرئ مجرور بالجر فإن قرئ بالرفع خير ثان لقوله فإن والفعل فلا ولم يقل على هذا
مجرور إن لأن المراد مجموع أن والفعل فتأمل . (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر ونفع
من يستحق النفع . (قوله وقيل ما كافة) أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربما . (قوله فقالت أكل
الناس إلخ) كل مفعول أول لمانحاً ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثانى كما فى التصريح وغيره وإن
عكس البعض وعطف تخدع تفسرى والخدع إرادة المكر بالغير من حيث لا يعلم . (قوله والأولى)
أى فى الموضع الثالث . (قوله ثابتة الأول إلخ) حال من الضمير الجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز
الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح .

(قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرًا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد ،

[شواهد حرف الجر]

[٥٣٤] قاله جميل بن عبد الله ، وهو أصح مما قاله الزمخشري أنه لحسان . وهو من الطويل . الهمزة للاستفهام وكل
الناس مصوب بمانحاً من المنح وهو العطاء ، وهو خير أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له . والشاهد فى كَيْمَا أن
حيث ظهرت فيه أن للضرورة . وألف تخدعا للإطلاق .

[٥٣٥] هو من الوافر . الشاهد فى لعل فإنه حرف جر ههنا . ولهذا جر لفظة الله وهى لغة عقيل . وعليها فى محل
النصب على المفعولية . وشريم بفتح الشين المعجمة هى المرأة المفوضة ، وكذلك الشروم .

[٥٣٦] قاله كعب بن سعد الفزرى . وصدره : * فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً *
وهو من الطويل . الشاهد فى لعل حيث جر أبى المغوار بكسر الميم وسكون الفين المعجمة كنية رجل . ويروى

أبا المغوار على أصله اسم لعل . وقريب خبره .

وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهى بمعنى من الابتدائية . سمع من كلامهم أخرجها متى كمة أى من كمة . وقوله :

[٥٣٧] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خَضِرَ لَهْنٌ نَثِيجُ

وأما الأربعة عشرة الباقية فسيأتى الكلام عليها .

(تنبيهان) : الأول : إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : من عندك . الثانى : عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه

وفضلكم خبر وإن أمكم شريم أى مفضضة بدل من شيء .

(قوله وهو بمعنى من الابتدائية) قال فى الجمع : وتأتى اسماً بمعنى وسط . حكى وضعها متى كمة : أى وسطه .

(قوله شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعدها بالباء أو هى بمعنى من وقوله : لهن نثيج أى صوت حال من النون فى شربن وهذا على قول العرب والحكماء إن السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يطره . قال فى التصريح : يقال إن السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر المالح فتتمد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تنطر حيث يشاء الله تعالى اهـ .

(قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها .

(قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية .

(قوله ها التنبيه) أى صورة لا معنى إذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله إذا جعلت أى كلتاهما .

[٥٣٧] قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب من قصيدة من الطويل . الضمير فى شربن يرجع إلى السحب وضمن معنى روين فلذلك وصلت بالباء . وقيل شاذ وترفعت أى توسعت . والشاهد فى متى ليج فإنها حرف جر ههنا بمعنى من ، وهى لغة هذيل . ولجج جمع لجة وهى معظم الماء . ونثيج مبتدأ . ولهن خبره : من نأجت الريح تنأج نثيجاً تحركت ولها نثيج ، أى مر سريع مع صوت .

وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم . قال في التسهيل : وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذا في ذلك . وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو : م الله . وجعله في التسهيل بقية أيمن قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان . وقرئ : ﴿ولات حين مناص﴾ [ص : ٣] ، وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم . وذهب

(قوله في التعويض) أى صورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال : ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدًا وقصرًا فاللغات أربع وآله بالمد مع الوصل وآله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء . كذا في الهمع . قال الدماميني : وأضعف اللغات الأربع في ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمي . (قوله بالعوض) أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم . (قوله خلافاً للأخفش ومن وافقه) أى حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندي بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمر قياسي مع الفارق لأن الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم . (قوله إلى أن أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الأوضح ، وبالكسر فالضم ، وبالكسر فالفتح ، وبفتحتين . ويقال ايم بكسر فضم ، وأيم بفتح فضم ، وايم بكسرتين ، وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم . قال أبو حيان : وهى أغرب لغاتها . وإم بكسرتين ، وأم بفتحتين ، وأم بفتح فضم ، وأم بفتح فكسر ، وأم بكسر فضم ، وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ، وم مثلثا ، فهذه عشرون لغة . كذا في الهمع . (قوله وشذا في ذلك) لأنها اسم بمعنى البركة . (قوله نحو م الله) هو على هذا القول مبنى على إحدى الحركات لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره . وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفاً . (قوله وليست بدلاً من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلاً لوجب فتحها كما في التاء . قاله الدماميني . وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفها للتخفيف . (قوله ولا أصلها من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث من الجارة مختص برب مضافاً إلى الياء نحو : من ربي لأفعلن بضم الميم وكسر ها مع سكون النون فيهما وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها لأن الأشهر في من هذه الاختصاص بربى وأما رواية الأخفش من الله فشاذة بخلاف م . وأما من التى هى لغة في أيمن فمثلثة الحرفين كما مر . قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة وبعضه في مبحث أيمن . (قوله والصحيح أنها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق .

سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله :

[٥٣٨] أَطْمَعُ قَيْنَا مَنْ أَرَأَى دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضَ لِأَخْسَابِنَا حَسَنٌ وَقوله :

[٥٣٩] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُتَّةِ النَّيْقِ مَتَّهَوَى

(قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشيء كرب ولعل الجارة تنزيلاً للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصلي لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا . فافهم . والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الأخفش أنها في موضع رفع أى فقط . (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أى وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعساك وعسانى على قول تقدم في أفعال المقاربة . وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كما في عجبت من ضربك زيداً . واعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسماً ظاهراً تعين رفعه إجماعاً لأنها لا تجر الظاهر . نبه عليه الدمامينى . (قوله حسن) قال العينى : أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما ويروى عيسى بسكون الموحدة اسم قبيلة . ويروى جبن . (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاي طحت والرابط محذوف أى طحت فيه . وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أى هلك . وقوله : كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط .

[٥٣٨] قاله عمرو بن العاص من قصيدة نونية من الطويل . والهمزة للاستفهام وتطمع بالضم من الإطماع . وفينا في محل نصب على المفعولية . ومن أراق كذلك مفعول من الإراقة . والشاهد في لولاك فإنه حجة على المبرد حيث أنكر مجىء نحوه في الفصيح . والحاصل أن الأصل في لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع . فلولاك ولولاه ولولاي قليل . وأنكره المبرد أصلاً وقال : لا يوجد في كلام من يحتج به . والأحساب جمع حسب : الرجل وهو ما يعد من المآثر . وقيل الفعل الحسن . وأراد بالحسن حسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما . [٥٣٩] قاله يزيد بن الحكم من قصيدة من الطويل . وكم خبرية بمعنى كثير . وموطن بميزه والشاهد في لولاي فإنه حجة على المبرد كما ذكرنا آنفاً وطحت بفتح التاء جوابه أى هلكت من طاح يطوح ويطيح والكاف للتشبيه وما مصدرية أو موصولة . وهوى سقط من باب ضرب يضرب . والأجرام جمع جرم الشيء وهو جثته ، والباء فيه في محل نصب . والقنة بضم القاف وتشديد النون مثل القلة أو هى : أعلى الجبل . والنيق بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره قاف : أرفع موضع في الجبل . ومنه بضم الميم الهاوى وهو فاعل هوى .

انتهى (بالظاهر اخصص منذ) و(مذ وحتي * وألکاف وآلواو ورب وآلتا) وكي ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتى بيانه (وأخصص بمذ ومنذ وقتا) وأما قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله إياه .

(تنبيهه) : ويشترط فى مجرورهما مع كونه وقتا أن يكون معينا لا مبهما ، ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا ؛ تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ، ولا أراه مذ غد وكذا فى منذ اهـ (و) اخصص (برب * منكرا) نحو : رب رجل ولا يجوز

والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة . والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخله على المقصور عليه على عكس قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وإنما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبا باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضا عن باء القسم لا أصلا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين فى نحو : كك وطردها المنع . (قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا) قال ابن عصفور : ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ أى وقت ، ولا تقول مذ ما لأن ما لا تكون ظرفا . فإن قلت : سينص على دخولهما على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت . أجيب بأنهما حينئذ ليسا حرفى جر باتفاق والكلام . فيما إذا كانا جارين اهـ يس . على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لا إشكال . (قوله منذ أن الله خلقه) أى على رواية فتح الهمة أما على رواية الكسر فمذ اسم لدخولها على الجملة . (قوله ويشترط فى مجرورهما) وكذا فى مرفوعهما وبقي شرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط فى عاملهما أن يكون فعلا ماضيا منفيا نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولاً نحو : سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس . قاله يس . (قوله واخصص برب منكرا) أى فى الكثير فلا يرد قوله الآتى وما رواوا إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشري أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسي : معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره نحو : رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديرا إذ التقدير وأخ له وإنما لم يجز رب أخى الرجل لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع أما رب رجل وزيد مثلاً فلا يجوز . قال فى التسهيل : ولا يلزم وصفه أى المنكر المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه .

رب الرجل (وَأَلْتَأَىٰ لِلَّهِ رَبًّا) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم نحو : ﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَ إِلَّا لَهُ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وترب الكعبة ، وترى لأفعلن ، وندر تا الرحمن ونحياتك (وَمَا زَوَّاهَا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَنِي) وقوله :

[٥٤٠] * وَرَبُّهُ عَطْبًا أَنْقَذَتْ مِنْ عَطْبِهِ

(نَزَرَ) أى قليل .

(تنبيهه) : يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى ، فيقال : ربه رجلاً وربه امرأة . قال الشاعر :

[٥٤١] رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل (كَذَّ كَهَا وَنَحْوُهُ أُنِي) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلاً كقوله :

(قوله والتأى لله ورب) يؤهم التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة . (قوله ربه فتي) قال الجامي : هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعنى قبل ذكره مؤخراً تمييزاً فلا ينافى عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر هذا ما ظهر . (قوله وربه عطبا) أى مشرفاً على العطب أى الهلاك . قاله العيني . ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة . (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيراً مطرداً في الاستعمال . (قوله الإفراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو : ربه امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع . (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس ، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلاً فإنه ضعيف وإشعار بخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس وعدم إشعار شيء به في رب فتنبه .

[٥٤٠] صدره : * وَاهِ زَابَتْ وَشِيكَأ صَدْعٌ أَعْظَمُهُ *

هو من البسيط أى رب واه من وهى الحائط إذا هم بالسقوط . ورأبت أصلحت . ومادته راء ومهزة وباء موحدة . وقد صحفه كثير منهم فظله من الرؤية البصرية . وصدع أعظمه كلام إضافي مفعوله . وشيكأ نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى رأبا وشيكأ أى سريعاً والشاهد في وربه عطبا حيث دخلت رب على الضمير وهو مجهول عند البصرية فلا يعود على ظاهر . وعطبا تمييز بحسب الضمير . ويروى عطب بالجر على نية من وهو شاذ . وانقذت فعل وفاعل أى خلصت والمفعول محذوف أى أنقذته . والعطب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء . والثاني مصدر بفتح التين أى ربه من عطب أى مشرف على الهلاك أنقذته من عطبه أى من هلاكه . فافهم . [٥٤١] هو من الخفيف . الشاهد في ربه فتيه حيث جاء الضمير فيه مفرداً والمميز جمعاً . فإن فتيه جمع فتي والمشهور أن الضمير يفرد دائماً والمميز بحسب القصد ، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديره أفيثى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه . وكلمة ما موصولة ، ودائبا بالباء الموحدة أى دائماً صفة لمصدر محذوف أى إیرانا دائماً . فافهم .

[٥٤٢] * وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *

وقوله :

[٥٤٣] وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَه وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

(تنبية) : قوله : ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله : كه ولا كهن . الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا . وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله :

(قوله دائبا) أى إرثا دائبا أى دائما . (قوله وأم أو عال كهأ أو أقربا) صدره :

* خلى الذنابات شمالا كئبا *

وضمير خلى لعمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكتبنا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى إما شمالا وكتبنا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كهأ أى كالذنابات وأقربا على الأول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور . (قوله ولا ترى بعلا) أى زوَجًا ولا حلاتلا أى زوجات كه أى كالعمار الوحشى ولا كهن أى الأتن إلا حاظلا استثناء من بعلا والحافظ المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنه . (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدًا وضرورة ويحجب بأن التشبيه فى أصل القلة . (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة . (قوله وقد شذ إلخ) غرضه التورك على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى

[٥٤٢] صدره : * خلى الذنابات شمالا كئبا *

قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها العمار الوحشى . والضمير فى خلى يرجع إليه . والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق اسم موضع بعينه . ويروى نحى الذنابات . وشمالا مفعول ثان وكتبنا صفته بفتح الكاف والتاء المثلثة والباء الموحدة أى قريبا . والمعنى جعل الذنابات ناحية شماله قرية منه فى عدوه كأنه نحاها عن طريقه وهى شماله بالقرب من الموضع الذى عدا فيه . (قوله وأم أو عال) مبتدأ وخبره قوله كهأ أى كالذنابات . وفيه الشاهد حيث أدخل فيه كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . وأم أو عال اسم هضبة بعينها وهى فى الأصل جمع وعمل وهو ذكر الأروى . (قوله أو أقربا) عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . ويجوز نصب أم أو عال عطفا على الذنابات على معنى جعل أم أو عال كالذنابات أو أقرب فيكون أقرب عطفا على محل المجرور . فانهم .

[٥٤٣] قاله رؤبة من قصيدة مرجزة . الفاء للعطف . والبعل الزوج . والحلائل جمع حليلة الرجل وهى امرأته . والشاهد فى كه وكهن حيث أدخل الكاف على الضمير أى كالعمار الوحشى ولا كالأتين . والحافظ بالحاء المهملة والطاء المعجمة وهو المانع من التزويج كالعاضل إلا أنه بالضاد ، وهو استثناء من بعلا .

[٥٤٤] وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تُكُنْ كِي

وكقول الحسن : أنا كك وأنت كي . وأما دخولها على ضمير الرفع نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كأنت ، وما أنت كأنا ، وعلى ضمير النصب نحو : ما أنا كإياك وما أنت كإياي فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساو . والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله :

[٥٤٥] فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِيْ أُنَاسٌ فَتَى حَتَّكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ وقوله :

بإيهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا .

(قوله وإذا الحرب شمّرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه . (قوله وأما دخولها) مقابل لمخذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ . (قوله فجعله فى التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الأقلية من حيث القياس وحيث لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقلية أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميراً وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فإن شذوذه من الجهة الأولى فاعرفه فإنه فى غاية النفاسة . (قوله قال المرادى وفيه نظر إلخ) حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساوياً . (قوله كقوله) أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمّر كضربتهم حتى إياك . وقال ابن هشام الخضرأوى : لا تعطف إلا الظاهر كالجارة اهـ فارضى . (قوله فلا والله إلخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا فى جواب القسم على ما قاله العيني وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيداً لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقحماً بين النافى والمنفى إلا أن يراد التوكيد اللغوى ولا يلقى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حثاك أى إليك أى إلى لقيك والمعنى لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحيث لا يجدون الفتى . هذا ما ظهر لى .

[٥٤٤] هو من الخفيف . وتماه : * حِينَ تَدْعُو الْكُفَّاتِ فِيهَا نَزَالِ *

التقدير وإذا شمّرت الحرب أى نهضت وقامت على ساقها ولم يكن جواب الشرط . والشاهد فى كى حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلى وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى ضرورة ، والكماة بالضم جمع كى وهو الشجاع المتكى فى سلاحه .

[٥٤٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . ولا لتأكيد القسم . ولا يلقى جوابه : أى لا يجد . وفتى مفعول . والشاهد فى حثاك حيث جر حتى الضمير . والأصل أن تجر المظهر وهو شاذ ويروى يا ابن أبى يزيد .

[٥٤٦] أَثَّ حَتَّكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تُخَيِّبُ
وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف (بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَآبَتْدِيءٌ فِي الْأَمَكِنَةِ *
بَيْنٌ) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى . الأول : التبويض

(قوله في ذكر معاني إلخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجاوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً كما في التصريح والمعنى وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجاوز عندهم في الحرف . قال في المعنى : وهذا المذهب أقل تعسفاً . (قوله بمن) قال في الجمع : الغالب في نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها . قال ابن مالك : قليل وابن عصفور : ضرورة وأبو حيان : كثير حسن فإن كانت اللام مدغمة لم يجوز حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالحالب فيها الكسر مطلقاً مع اللام وغيرها وحكى الأخفش ضمها مع اللام . قال أبو حيان : وليس له وجه من القياس اهـ باختصار . (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به إلى أن الأمر في كلام المصنف ليس على حقيقته إذ المراد الإخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة . (قوله على الخمسة الأولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلاً . (قوله التبويض) إن أريد به التبويض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة وإن أريد به مطلق التبويض كان في العبارة مسامحة لأن معنى من ليس مطلق التبويض بل التبويض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف . قال في المطول والمختصر : قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً بل أسماء لأن الاسمى والحرفية إنما هما باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام اهـ . وكتب سم على قوله معاني الحروف ما نصه : كالأبتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص . وكتب على قوله بنوع استلزام

نحو: ﴿حتى تنفقوا مما تحبون﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بغض ولهذا قرئ بعض ما تحبون. الثاني: بيان الجنس نحو: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ [الحج: ٣٠]، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول. الثالث: ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق نحو: ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ [الإسراء: ١]، (وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ) الغاية في (الْأُزْمَنَةِ) أيضا خلافاً لأكثر البصريين نحو: ﴿لمسجد أسس على من أول يوم﴾ [التوبة: ١٠٨]،

ما نصه: لأن الخواص تستلزم العوام اهـ وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتساع فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً ملحوظاً للغير وإنما اختلفوا في كون هذا الجزئى هو الموضوع له أو لا، ذهب إلى الأول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً، فمن مثلاً موضوعه لكل فرد من الابتداءات الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكل يعمها. وذهب إلى الثانى الأوائل^(١) فقالوا هى كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. قال عبد الحكيم في حاشية المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعه للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلاً هو الابتداء لكن من حيث أنه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اهـ يعنى التفتازانى. وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع أنهم ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولاً مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها أما إذا كان من حيث أنها أفرادها المعانى الكلية فلا. اهـ باختصار. وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية. (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة فإن كان نكرة فعلايتها أن يخلفها الضمير فقط نحو: ﴿من أساور من ذهب﴾ [الكهف: ٣١] أى هى ذهب ولو قال أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن. واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية إن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في إعرابه إن كان نكرة. (قوله ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقى الذى هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معنى أعوذ بالله ألتجىء إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء. نقله الشمنى عن الرضى. (قوله في الأمكنة) الأولى أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زماناً ولا مكاناً نحو: ﴿إنه من سليمان﴾ [النمل: ٣٠]. (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) إن أريد

(١) الأوائل إلخ. اعلم أن الواضع رأى وضعها للكل، لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئى الذى هو آلة، ولا كذلك الأسماء. تأمل.

وقوله :

[٥٤٧] تُخَيَّرَنَّ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّنَ كُلُّ التَّجَارِبِ
الرابع : التخصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن
يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة وإلى ذلك الإشارة بقوله
(وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبْهِهِ فَجَزَّ * نَكْرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ)
أو فاعلاً نحو : لا يقيم من أحد ، أو مفعولاً به نحو : ﴿ هل ترى من فطور ﴾ [الملك : ٣]

بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضى قال : ومن في الظروف كثيراً
ما تقع بمعنى في نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ ومن بيننا وبينك حجاب ﴾ [فصلت : ٥] .
(قوله تخيرون) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع إلى السيوف ، ويوم حليلة من أيام حروب
العرب المشهورة ، وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وَجَّهَ أبوها جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء
فأخرجت لهم طيئاً وطبيتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك
فتباشروا وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه . ويقال إنه ارتفع في ذلك اليوم
من العجاج ما غطى عين الشمس . والتجارب كمساجد جمع تجربه . كذا في المصباح . (قوله ولها شرطان)
يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أى أو مفعولاً مطلقاً على ما جنح
إليه ابن هشام ومثل له تبعاً لأنى البقاء بقوله تعالى : ﴿ ما قرطنا في الكتاب من شيء ﴾ [الأنعام : ٣٨] ،
أى من تفريط فلا تزد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور وقيل تزد قبل الحال كقراءة من قرأ : ﴿ ما كان ينبغي
لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾ [الفرقان : ١٨] ، بيناء تتخذ للمفعول وتقدم في باب الحال عن ابن هشام
رده بأنه يلزم على الحالية إثبات الملائكة لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى لا
تصرف زائدة كما مر في محله . (قوله أن يسبقها نفى أو شبهه) فلا تزد في الإثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية
إذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو : ﴿ كم تركوا من جنات ﴾ [الدخان : ٢٥] ، كما نقله التفتازانى عن
القوم . (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على الأوجه فلا تزد مع غيرهما لعدم السماع ولأن غيرهما لا
يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فإن هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور . (قوله إلا
مبتدأ) أى ولو في الأصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثانى مفاعيل أعلم كما قاله الدمامينى . (قوله أو مفعولاً
به) أى حقيقة فخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم لأنهما خبران في الأصل لا مفعولان حقيقة والمفعول
حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافاً إلى أولهما إذ المظنون في ظننت زيدا قائماً قيام زيد . قاله الدمامينى .

[٥٤٧] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل ، يصف بهذا البيت السيوف ، والضمير في تخيرون يرجع إليها . والشاهد في
من أزمان فإن من ههنا جاء لابتداء الغاية في الزمان ، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية في المكان ، وهو حجة على من ينكر ذلك .
ويوم حليلة من أشهر أيام العرب ، وهو اليوم الذى سافر فيه المنذر بن المنذر بالعرب إلى الحارث الأعرج العسائى وهو بفتح الحاء
المهمل وكسر اللام . إلى اليوم أى إلى يومنا هذا . وكل التجارب منصوب بطريق النياية عن المصدر .

والتي لتنصيب العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفى والتي لتأكيد هي التي مع نكرة تختص به كأحد وديار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قد كان من مطر . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ [الأحقاف : ٣١] . الخامس : أن تكون بمعنى بدل نحو : ﴿ أَرْضِعْهُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ [التوبة : ٣٨] ، وقوله :

[٥٤٨] أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

(قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفى) أى لأنها قبل دخول من تحتل نفى الوحدة بمرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصص على الثانى فيمتنع أن يقال ما جاءنى من رجل بل رجلان . فإن قلت : إذا أفادت التنصيب فكيف تكون زائدة ؟ قلت : المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مغلًا بالمقصود قاله المصريح . (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفى أو شبهه وإنما كانت لتأكيد لأن النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصًا فزيادة من تأكيد لذلك .

(قوله وذهب الكوفيون) أى بعضهم أما الكسائى وهشام منهم فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معًا واختاره في التسهيل كذا في الجمع .

(قوله وجعلوها زائدة إلخ) أجيب بأن من تبعية أو بيانية لمحذوف أى قد كان شيء من مطر . واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلاً . وأجيب أيضًا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر . فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان . كذا في الدمامينى .

(قوله وجعل من ذلك قوله تعالى إلخ) أجيب بأن من للتبعية ولا ينافيه قوله تعالى : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعًا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، لأن الذنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام . وفي الثانى ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية .

(قوله أخذوا إلخ) أى عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفه .

السادس : الظرفية نحو : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [الأحقاف : ٤] ، ﴿ إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة : ٩] . السابع : التعليل نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ [نوح : ٢٥] ، وقوله :

يُلْغِضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ [٥٤٩]

الثامن : موافقة عن نحو : ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ عَنْ هَذَا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] . التاسع : موافقة الباء نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى : ٤٥] . العاشر : موافقة على نحو : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ، ﴿ لِلْآيَةِ حَتَّىٰ وَلَا تَمَّ وَإِلَىٰ ﴾ أى تكون هذه الثلاثة لانتفاء الغاية فى الزمان والمكان ، وإلى أمكن فى ذلك من حتى لأنك

والفصيل ولد الناقه إذا فصل عنها . والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة ، والأفيل صغير الإبل لأفوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدى فلان أفيلًا . (قوله ماذا خلقوا من الأرض إلخ) كونها للظرفية ، أو بمعنى عن . أو على مذهب الكوفيين ، وللبصريين أن يجعلوها فى هذه الآية لبيان الجنس وفى : ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، للابتداء لإفادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد . قال الدماميني قال ابن هشام : وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما فى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴾ [ص : ٢٧] ، لكن التعلق فى آية : ﴿ يَا وَيْلَنَا ﴾ [الأنبياء : ١٤] ، معنوى لا صناعى للفصل اهـ ملخصًا . وكذا ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى : ٤٥] ، وفى ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ، على تضمين نصر بمعنى نجى كما قيل بكل ذلك . وقال الدماميني والشمى : إن أريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهى للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل . (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهى المجاوزة وكذا يقال فى نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه فى الجمع الداخلة على ثانى المتضادين نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمَفْسَدَ مِنَ الْمَصْلَحِ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، ﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران : ١٧٩] . (قوله موافقة الباء) أى باء الاستعانة . دماميني . (قوله وإلى أمكن فى ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولأنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمر وأى هو غايته وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تقضى الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية وليس ما قبل حتى فى المثالين مقصودا به

[٥٤٩] تمامه : * لَمَّا يُكَلِّمُ إِلَّا جِئَ يَنْتَسِمُ *

ذكر مستوفى فى شواهد النائب عن الفاعل والشاهد فيه ههنا فى « من مهابته » حيث جاء من للتعليل .

تقول : سرت البارحة إلى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ونحو : ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ [القدر : ٥] ، واستعمال اللام للانتفاء قليل نحو : ﴿ كل يجرى لأجل مسمى ﴾ [الرعد : ٢] ، وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب إعراب الفعل . وأما إلى فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم . الثاني : المصاحبة نحو : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم ﴾ [النساء : ٢] . الثالث : التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو : ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾ [يوسف : ٣٣] . الرابع : موافقة اللام نحو : ﴿ والأمر إليك ﴾ [النمل : ٣٣] ، وقيل لانتفاء الغاية أي منته إليك . الخامس : موافقة في نحو : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ﴾ [النساء : ٨٧] ، الأنعام : ١٢ ،

التفضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية . ذكره في المغنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو : سرت حتى أدخلها لأنه قد يلتزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتفاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة وإلا فقد تكون له وقد تكون للتعليل والاستثناء كما سيأتي . قاله الدماميني . (قوله لأن مجرور حتى إلخ) خالفه في التسهيل فقال : لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاق آخر جزء خلافا لزاعم ذلك . (قوله أن يكون آخر إلخ) أي وأن يكون ظاهرا لا ضميرا إلا ما شذ كما سيأتي . قيل لأنها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما في إلى وعلى ولدى وهي فرع عن إلى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة . (قوله نحو أكلت السمكة إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله ونحو سلام هي إلخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي . (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أي في الزمان والمكان في الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما . (قوله الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح للانتفاء والمعنى ولا تأكلوا أموالكم مضمومة إلى أموالكم . دماميني . (قوله نحو ولا تأكلوا إلخ) أي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء إلى آخر في كونه محكوما به على شيء أو محكوما عليه بشيء أو متعلقا بشيء كان من جنسه أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغنى والشمى . (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله الشمى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما في معناهما كالمشتق منهما نحو : ودّ وكره ويشير إليه قول الشارح بعدما يفيد حبا أو بغضا فتدبر . ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده وسيأتي .

وقوله :

[٥٥٠] فَلَا تَرْكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنْبَى إِلَى النَّاسِ مَطْلَى بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة من كقوله : -

[٥٥١] تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ قَوْفَهَا أُيَسْقَى فَلَا يَرَوِي إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

السابع : موافقة عند كقوله :

[٥٥٢] أَمْ لَا سَيْلَ إِلَى الشُّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَرُ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْتَدَ مِنْ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، بفتح الواو. وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل.

(قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية . (قوله نحو ليجمعنكم إلخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم .

(قوله وقوله) أى النابغة الذبياني يخاطب النعمان ابن المنذر .

(قوله مَطْلَى) أى جمل مطلق به القار أى الزفت فيه قلب نكته الإشارة إلى كثرة القار التي تزيد في النفرة عنه فافهم . واعترض جعل إلى بمعنى فى بأنه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف أى مضافا إلى الناس وفيه نظر إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عد هذه المعانى عليه كما علم مما مر .

(قوله تقول) أى الناقة وقد عاليت أى علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أى زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السامة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت . وكل من إلى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان .

[٥٥٠] البيت من الطويل .

[٥٥١] البيت من الطويل .

[٥٥٢] البيت من الكامل .

(تفبييه) : إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو : قرأت القرآن من أوله إلى آخره . ونحو قوله :
 [٥٥٣] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
 أو على عدم دخوله نحو : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، ونحو قوله :

(قوله وذكره إلخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر . والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي أنه لا مانع من جعل إلى في البيت للتبيين كهي في زيد أحب إلى لوجود ضابطها . تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فله الحمد .
 (قوله نحو قرأت القرآن إلخ) قال سم : كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولا لقرأت اه وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور إرادة الاستيفاء .

(قوله ألقى الصحيفة) الضمير في ألقى يرجع إلى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا إلى عامله بالحيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة إنا هجوناه ولعلها اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فهلهم ندفع الكتابين إلى من يقرؤهما فإن كان خيرا وإلا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحمسن القراءة قال نعم ، فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه قتله ، فألقاه في النهر وفر إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة بالكتاب فقتله . وقوله حتى نعله بالجر لأن الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وإن روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاه بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعا . وأجيب بتأويلهما بالثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله . ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرهما بحتى .

(قوله ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأكمل لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والمغيا لا بد أن يكون ممتدا .

[٥٥٤] سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ عُزَيْثَ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَحْدُودًا
عمل بها، وإلا فالصحيح في حتى الدخول وفي إلى عدمه مطلقاً حملاً على الغالب
فيهما عند القرينة. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول
ما بعد حتى، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة.
والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو. انتهى. (وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أى تأتى من والباء بمعنى
بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسياق الكلام عليها قريباً إن شاء الله تعالى
(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ وَفِي * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَغْيِيلٍ قُفَى. وَزَيْدٌ) أى تأتى اللام الجارة لمعان
جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية وقد مر . الثاني : الملك نحو المال لزيد .
الثالث : شبه الملك نحو : الجبل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غير بينهما
في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو : الحمد لله ، ﴿ وَيَلُ لِلْمُطَفِّينِ ﴾ [المطففين : ١] وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ،

(قوله سقى الحيا) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير
عنه . وقوله محدودا بحاء ودالين مهملات أى ممنوعا ، أو بحيم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعا .
قاله الدماميني ولا أعلم الرواية . (قوله مطلقا) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو
راجع إلى الدخول في حتى وعدمه في إلى والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بأن ما
بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو : سرت بالنهار حتى وقت العصر وإلا فلا نحو : سرت بالنهار
حتى الليل والمقابل في الثانى القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى وحتى
على الصحيح خلافا للقرافي هذا ما تفيده عبارة الفارضى وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب
أنها كإلى . (قوله للملك) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك . (قوله نحو الجبل للدابة) الجبل بالضم
والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به . قاموس . (قوله وجعلها) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك
هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص . أقول : أو بين ذاتين ومصاحب
مدخولها لا يملك نحو : أنت لى وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو :
﴿ إِنْ لَهُ أَبَا ﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ [النساء : ١١] فتدبر . (قوله وييل
للمطففين) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لأنه على هذا اسم
ذات . (قوله وقد يعبر عن الثلاث إلخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا
يملك نحو : الجبل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو : لزيد ابن كما مر .

ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم : ٥] لكنه قال في شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك قال في المغنى والأولى عندي أن يمثل للتعدي بما أضرب زيذا لعمر و ما أحبه لبكر . الخامس : التعليل نحو : ﴿ لتحكم بين الناس ﴾ [النساء : ١٠٥] ، وقوله :

[٥٥٥] * وَآتَى لَتَغْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةً (٤) *

السادس : الزائد وهي إما لمجرد التوكيد كقوله :

[٥٥٦] وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ
وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره نحو : ﴿ للذين هم لربهم

(قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر . (قوله الرابع التعدي) أى المجردة فلا ينافى أنها في بقية المواضع للتعدي لكن مع إفادة شيء آخر . قاله الحفيد . (قوله بما أضرب زيذا لعمر و) أى لأن ضرب وحب مثلاً متعديان في الأصل وبينائهما للتعجب نقلاً إلى فعل بضم العين فصاراً قاصرين ثم عديا بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيا على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلتا فليست اللام للتعدي وإنما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى . كذا في التصريح . واعلم أنه سيأتى في باب التعجب أن هذه اللام للبيان فلا تكون التعدي المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتى قول آخر تأمل . (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقاً ولاحقاً السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كأن الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضاً إذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم . (قوله إما لمجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو : لا أبالك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت الزيدة لتقوية العامل . (قوله وملكت) بقاء الخطاب . قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان . تصريح . (قوله وإما لتقوية إلخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء . أفاده في التصريح .

[٥٥٦] قاله ابن ميادة الرماح من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان . ويثرب مدينة النبي ﷺ وأجار معناه عدى مسلماً ومعاهداً أى ذمياً . والشاهد في لمسلم حيث جاءت فيه اللام زائدة للتأكيد .

(١) ذكر مستول في شواهد المفعول له .

يرهبون ﴿ [الأعراف : ١٥٤] ، ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [يوسف : ٤٣] ، ونحو : ﴿ مصدقاً لما معهم ﴾ [البقرة : ٩١] ، ﴿ فعال لما يريد ﴾ [هود : ١٠٧] ، هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع : التملك نحو : وهبت لزيد ديناراً . الثامن : شبه التملك نحو : ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ [النحل : ٧٢] . التاسع : النسب نحو : لزيد أب ولعمرو عم . العاشر : القسم والتعجب معاً كقوله :

★ **لِلّهِ يَتَّقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ** ★

(فائدة) : قال في المغنى : قال ابن مالك ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنتين بحرف واحد وإن زيدت في أحدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ﴿ ولكل وجهة هو موليها ﴾ بإضافة كل إنه من هذا وإن المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى . والضمير في موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وإنما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل إلى الظاهر وضميره معاً ولهذا قالوا في الهاء من قوله : ★ هذا سراقه للقرآن يدرسه ★ أن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اهـ بإيضاح وبعض تصرف . وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معاً مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازانى في حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل إلى الظاهر وضميره معاً بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مولى موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها . نقله الشمنى . (قوله نحو وهبت لزيد ديناراً) فيه أن التملك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا ديناراً كان الكلام صحيحاً دالاً على التملك ولو مثل بجعلت لزيد ديناراً لكان أحسن . (قوله شبه التملك إلخ) قد يقال المفيد لشبه التملك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التملك على التمثيل له بجعلت لزيد ديناراً كما هو التحقيق في التمثيل اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التملك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل . (قوله نحو لزيد أب) جعل في الجمع من أمثلة لام الاختصاص ﴿ إن له أباً ﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿ فإن كان له أخوة ﴾ [النساء : ١١] . (قوله القسم والتعجب معاً) قولهم في باب التعجب أن المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء . اهـ دنوشرى .

ونحو : لله لا يؤخر الأجل . وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهم . وقوله :

[٥٥٧] فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ أَلْفَتِلْ شُدَّتْ يَذْبُلُ
وفى غيره كقولهم : لله دره فارساً . والله أنت . وقوله :

[٥٥٨] شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ قَلِيلُهُ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا
الثانى عشر : الصيرورة نحو : ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾

(قوله لله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدره وبدر العقدة فى قرن الوعل وتماه :

* بمشخر به الظيان والآس *

بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى . والظيان بالطاء المشالة والتحتية المشددة ياسمين البر . والآس شجر معروف . كذا فى الشمنى والدماينى . وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدره وبدر وإن كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيد قول المصنف فى جمع التكسير ولفعلة فعل . والذى فى القاموس أن اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال : والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب اه فلعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه . والمعنى أنه هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالباً ومع هذا لابد أن يفنى . (قوله يا للماء والعشب) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازاً لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلأ فهذا وقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو : يا لزيد لعمرى معنى ألتجىء على خلاف سياقى وبكسرها على أنهما مستغاث لأجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضاً سياقى . (قوله فيا لك) الأظهر جعل ما بعدها مستغاثاً به مجازاً والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فإضافته إلى الفتل للمبالغة وقوله : شُدَّتْ أى ربطت والباء فى يذبل بمعنى فى ويذبل علم جبل لا ينصرف وإنما جره لأجل الروى والمعنى كأن نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة فى يذبل فلا تسير . هذا ما ظهر لى . (قوله وثروة) أى غنى . (قوله الصيرورة) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبنى واستعيرت له اللام .

[٥٥٧] البيت من الطويل .

[٥٥٨] البيت من الطويل .

[القصص : ٨] وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو : قلت له كذا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين على ما سبق في إلى . الخامس عشر : موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو : ﴿ وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩] ، وقوله :

★ فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدِينِ وَلِلْقَمِ *

والمجازي نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء : ٧] ، واشترطى لهم الولاء ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء : ٧٨] . السابع عشر : موافقة عند نحو : كتبه لخمس خلون ، وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري : ﴿ بَلْ كَذَبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة في نحو : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقُسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، ﴿ لَا يَجْلِيهَا لَوْقَهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وقولهم : مضى لسبيله . التاسع عشر : موافقة من كقوله :

(قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه : ﴿ وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ ﴾ [القصص : ٥١] ، دمايني . (قوله التبيين على ما سبق في إلى) اعلم أن ما بعد إلى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فإذا قلت زيد أحب إلي كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا قلت زيد أحب لي كنت أنت المحبوب وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يومهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو : تبا لزيد واللام في نحو : سقيا لعمرى وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهي ومجرورها خبر لمحدوف أي إرادتي لزيد أو متعلق بمحذوف أي لزيد أعني فالكلام جملتان والأولى عندي جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل . ثم رأيت الدمايني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه في نحو : سقيا لك أن جعل سقيا نائب عن إسق إذ لا يجتمع خطابان لشخصين في جملة واحدة فإن جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضا ما قلنا فتدبر . (قوله ويخرون للأذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوى للسجود . (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازي أو كونها للاستعلاء مطلقا الأظهر الثاني وعبرة المغنى ، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « اشترطى لهم الولاء » . وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم اهـ . (قوله نحو كتبه لخمس خلون) الأظهر ما نقله الدمايني عن بعضهم أنها في المثال بمعنى بعد كما أنها في قولك كتبه لليلة بقيت بمعنى قبل وفي قولك كتبه لغرة كذا بمعنى في . (قوله قراءة الجحدري) في القاموس : الجحدري القصير ثم قال : وجحدري كجعفر رجل .

[٥٥٩] لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَآثُفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتمم عشرين موافقة عن نحو : ﴿ قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضْلُونَا ﴾ [الأعراف : ٣٨] ، وقوله :

[٥٦٠] كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادى والعشرون : موافقة مع كقوله :

(قوله لا يجليها لوقتها إلا هو) أى فى وقتها إن قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه .
أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لا يجلى ما فيها . (قوله موافقة من) أى البيانىة على خلاف يأتى فى أفعل التفضيل .

(قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار . (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] ، ولولا ذلك لقل ما سبقتمونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمور : أحدها : أن يكون فى الكلام التفات عن الخطاب إلى الغيبة .
الثانى : أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا : أى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الأحقاف : ١١] ، عن طائفة أخرى أسلمت : ﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] . الثالث : أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال المحكاية فإن زيدا غائب حال المحكاية وكذا إذا خاطبت شخصا بأنت بخيل وأردت المحكاية فلك أن تقول قلت لعمرى أنت بخيل وقلت لعمرى هو بخيل . قاله الرضى .

(قوله نحو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى فى شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما . (قوله لدميم) بالبدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلقا بالدمام ككتاب وهو ما يطل به الوجه لتحسينه .

(فائدة) : كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور

[٥٥٩] البيت من الطويل .

[٥٦٠] البيت من الكامل .

[٥٦١] فَلَمَّا تَفَرَّقَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ يَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

(وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بِهَا * وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبِيَا . بِالْبَاءِ اسْتَعْنُ وَعَدُّ عَوْضِ الصَّرِقِ * وَمِثْلُ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَلْطِقِ) أى تأتى كل واحدة من الباء وفى لمعان . أما فى فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين : الأول : الظرفية حقيقة ومجازاً نحو : زيد فى المسجد ، ونحو : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ [البقرة : ١٨٩] . الثانى : السببية نحو : ﴿ الْمُسْكَمُ فِيمَا أَخَذْتُمْ ﴾

وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً وكسرهما خراعة مع الضمير . وكسر الباء مطلقاً هو المشهور . قال أبو حيان : وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر . كذا فى الهمع . (قوله استبن) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر . (قوله وقد يبينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل بالنسبة إلى فى فهى من المشترك المستعمل فى معنيه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كثير لا قليل . (قوله ومثل مع إلخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا يناق أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه . (قوله حقيقة) أى بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فإن فقدنا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو : زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو : زيد فى يوم كذا أفاده يس . وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر . فإن قلت : الظرفية فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الحجر : ٤٥] ، الذاريات : ١٥ ، حقيقة بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجازاً فما وجهه عند مانع ذلك . أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل فى مستعملة فى ظرفية مجازية تناسبها وهى مطلق الملابس ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسى إلا أن فيهما قلباً لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما فى القلب عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب فى واحد منهما من الدماميني والشميني .

[الأنفال : ٦٨] ، وفي الحديث : « دخلت امرأة النار في هرة حبستها » وتسمى التعليلية أيضا . الثالث : المصاحبة نحو : ﴿ قال ادخلوا في أمم ﴾ [الأعراف : ٣٨] . الرابع : الاستعلاء نحو : ﴿ لأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ [طه : ٧١] ، وقوله :
 * بَطَلْ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ *

الخامس : المقايسة نحو : ﴿ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل ﴾ [التوبة : ٣٨] . السادس : موافقة إلى نحو : ﴿ فردوا أيديهم في أفواههم ﴾ [إبراهيم : ٩] . السابع : موافقة من كقوله :

[٥٦٢] أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَّلُ الْبَائِي وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
 [٥٦٣] وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ أَخَذْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

(قوله دخلت امرأة إلخ) المرأة من بنى إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة .

(قوله لأصلبنكم في جذوع النخل) أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة في معنى على وهو استعلاء جزئى . هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيهه المصلوب لتمكنه من الجذع بالخال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي كل الوجهين تخيل وبهذا التحقيق يعرف ما في الحواشي من التساهل .
 (قوله في سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة .

(قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس إلى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضل سابق وفاضل لاحق كما فى المعنى ويظهر لى صحة العكس أيضا .

(قوله موافقة من) أى التبعية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى فى البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول فى الموصول .

(قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من فى غير العاقل مجازا .

[٥٦٢] البيت من الطويل .

[٥٦٣] البيت من الطويل .

أى من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء كقوله :
 [٥٦٤] وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مِنَّا فَوَارِسٌ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ آلَابَاهِرِ وَالْكَلَا
 التاسع : التعويض وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك : ضربت فيمن
 رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :
 [٥٦٥] وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ
 أى فانظر من تثق به . العاشر : التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك
 الفارسي في مضرورة كقوله :
 [٥٦٦] أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدِّجَا
 وأجاز بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [هود : ٤١] .
 وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل نحو : ما يسرنى بها حمر
 النعم .

(قوله موافقة الباء) أى التى للإلصاق حقيقة أو مجازاً . شمنى .
 (قوله يوم الروع) بفتح الراء والفرع والفوارس جمع فارس على غير قياس . والأباهر جمع أبهر
 وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه . قال الجوهري : وهما أبهران يخرجان من القلب . والكلا جمع كلية
 أو كلوة بضمهما .
 (قوله قياساً إلخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية
 لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثما ابتداءً مستفهما استفهما إنكارياً بقوله بمن تثق على أن زيادة
 الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره . وفى الجمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضاً فى الباء
 وعن وعلى وقاسها فى إلى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت وإلى من أويت وفيمن
 رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع .
 (قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك إبدال الحمزة واوا كما قاله الدماميني أى يساعدك .
 (قوله دجا) أى أظلم ، يخال بالبناء للمجهول . يرنديجا بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا
 أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الأرندج ويكسر أوله جلد أسود ، ثم قال : واليرندج السواد
 يسود به الخف أو هو الزاج اهـ . ويحتمل أن تكون فى سببية فلا شاهد فيه .

[٥٦٥] البيت من البسيط .

[٥٦٦] الرجز لسويد بن أبي كاهل الشكري .

وقوله :

[٥٦٧] فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا لِإِغَارَةِ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا
الثاني : الظرفية نحو : ﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾ [آل عمران : ١٢٣] ،
﴿ نجيناهم بسحر ﴾ [القمر : ٣٤] . الثالث : السببية نحو : ﴿ فكلاً أخذنا بذنبه ﴾
[العنكبوت : ٤٠] . الرابع : التعليل نحو : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
أحلت لهم ﴾ [النساء : ١٦٠] . الخامس : الاستعانة نحو : كتبت بالقلم . السادس : التعدية

(قوله شنوا) أى فرقوا ، والإغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا الأعداء ، والإغارة مفعول له ، والفرسان ركاب الخيل ، والركبان ركاب الإبل . (قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثاليين .

(قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو : لقيت يزيد أسداً أى بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل إنها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن يتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة . كذا فى الدمامينى والشمى .

(قوله الرابع التعليل) ينبغى إسقاطه كما فى المغنى وغيره لأن التعليلية والسببية شئ واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضاً . وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهناً وخارجاً لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء .

(قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو : مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الوساطة بين الفاعل ومفعوله نحو : برت القلم بالسكين . قاله سم .

(قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيد ما بعده . (قوله وهى المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشاركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا فى حكم الزائدة . شنى ودمامينى .

(قوله فى تصير الفاعل مفعولاً) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة . (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعدى كما جزم به الدمامينى وقوله الفعل القاصر خبر أكثر ، وجعل البهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل .

(٤١٦) ذكر مستوفى فى شواهد المفعول له . والشاهد فى بهم فإن الباء فيه للبدل . والإغارة نصب على التعليل .

وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر تعدى الفعل القاصر نحو : ذهبت بزيد بمعنى أذهبته . ومنه : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] ، وقرئ : أذهب الله نورهم . السابع : التعويض نحو : بعث هذا بألف ، وتسمى باء المقابلة أيضاً . الثامن : الإلصاق حقيقة ومجازاً نحو : أمسكت بزيد ، ونحو : مررت به . وهذا المعنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة نحو : ﴿ اهبط بسلام ﴾ [هود : ٤٨] ، أى معه . العاشر : التبعية نحو : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾

قال في المغنى : ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع بعض الناس بعضاً وصك الحجر بالحجر . قال الدماميني : ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر بالحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اهـ . (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافاً لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهبت زيدا ومما يردده قوله تعالى : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] ، وإن أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالجيء في قوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ [الفجر : ٢٢] ، لأنه ظاهر البعد . نعم ممن فرق صاحب الكشف حيث قال : والفرق بين أذهب وذهب به أن معنى أذهب أزاله وجعله ذاهباً ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه . ثم قال : والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اهـ . قال الشمني : ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى إلغ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلاً . (قوله التعويض إلغ) المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين . ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي باء البدل اختيار أحد الشئيين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقاً وهو ما استظهره في الهمع فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد إلغ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يجبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا لأن معناه المنع من الانصراف بأى وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مروري بمكان يقرب منه . قاله في المغنى ونازع الدماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو : الثوب حقيقى واستظهر أنه مجاز يجعل الإصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كأن المارَّ بمجاوزته المرور به استعلى عليه . (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج في بعض الأماكن إلى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبالله لأفعلن . (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو : فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة ببناء على أنه مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه . قاله في المغنى .

[الإنسان : ٦] ، وقوله :

[٥٦٨] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجَ حُضِرَ لَهُنَّ نَيْبُ الْحَادِي عَشَرَ : المجاوزة كمن نحو : ﴿ فَاَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا ﴾ [الفرقان : ٥٩] ، بدليل ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٢٠] وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله :

(قوله العاشر التبعض) اختلف في الباء من قوله تعالى : ﴿ وَاَمْسَحُوا بَرءَ وُجُوهِكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ، فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال : وهو وإن كان عملاً بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه : هي للإلصاق فيجب أيضا الاستيعاب إذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكلمة لا لبعضه . وقال بعض : من لم يوجب الاستيعاب كما مامسا الشافعي هي للتبعض نحو : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ، لما في صحيح مسلم من أنه ﷺ مسح بनावيته وعلى عمامته ، وما في سنن أبي داود وغيرها من أنه ﷺ مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما في فتح الباري وقال بعضهم للاستعانة نحو : كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الأول والأصل وامسحوا أيديكم براءوسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة لاستفادة التبعض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد . دمايني ملخصا .

(قوله نحو عينا إلخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروي . وقال الزمخشري : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة .

(قوله المجاوزة) قال بعضهم : يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ [الحديد : ١٢] ، ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسئول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم في وبأيمانهم ظرفية أي ويكون في أيمانهم لأن أصل النور فيها لأن بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي بالغمام للاستعانة لأن الغمام كالآلة ، وجعلها البيضاوي سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] اهـ .

[٥٦٨] والشاهد في بماء البحر ، فإن الباء فيه بمعنى من للتبعض ، وإذا ضمن شربن معنى روين يكون على حاله . فافهم .

* ومثل مع ومن وعن بها انطق *

هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على نحو : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، بدليل ﴿ هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل ﴾ [يوسف : ٦٤] . الثالث عشر : القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله . والدخول على الضمير نحو : بلا لأفعلن . الرابع عشر : موافقة إلى نحو : ﴿ وقد أحسن بي ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، أى إلى وقيل ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد وهي الزائدة نحو : ﴿ كفى بالله شهيدا ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، بحسبك درهم ليس زيد بقاءم (عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة وبمجازا نحو :

(قوله هذا ما ذكره في الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره إلخ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخير بعد قوله هذا ما ذكره إلخ . ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وإنما عد أولا ما ذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا إلى اختلافهما عبارة . (قوله ولذلك خصت إلخ) بقى خاصة ثلاثة وهي استعمالها في القسم الاستعطافى وهو ما جوابه إنشائى نحو : بالله هل قام زيد ، وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اهد دماينى . ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفا لا باقسم . (قوله نحو كفى بالله شهيدا إلخ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر في فصل في ما ولا إلخ والزائد مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعل في التعجب على قول الجمهور كما سيأتى في بابه وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى وواردة في الضرورة نحو :

ألم يأتسبك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقبسة وإن كان مفعول كفى نحو : كفى المرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع . كذا في الجنى الدانى وقاسها الرضى في مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهل وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ نحو : كيف بك إذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو :

* ومنعكها بشيء استطاع *

فلا قياس معهما . والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقبسة . دماينى ملخصا . (قوله أن تجيء على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجيء كل اسما لبعده تنبيه المصنف الآتى على الاسمية في على وقربه في الكاف وعن .

﴿وعليها وعلى الفلك يحملون﴾ [المؤمنون : ٢٢] ، ونحو : ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، الثاني : الظرفية كفى نحو : ﴿على حين غفلة﴾ [القصص : ١٥] . الثالث : المجاوزة كمن كقوله :

[٥٦٩] * إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُوا قَشِيرَ *

الرابع : التعليل كاللام نحو : ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ [الحج : ٣٧] ، وقوله :

* علام تقول الرمحُ يثقل عاتقي *

الخامس : المصاحبة كعم نحو : ﴿وآتى المال على حبه﴾ [البقرة : ١٧٧] ، ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ [الرعد : ٦] . السادس : موافقة من نحو : ﴿إذا اكتملوا على الناس يستوفون﴾ [المطففين : ٢] . السابع : موافقة الباء نحو : ﴿حقيق على أن لا أقول﴾ [الأعراف : ١٠٥] وقد قرأ أبى بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

(قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضى : وأما نحو : توكلت على الله ، فهو بمعنى الإضافة والإسناد أى أضفت توكلت وأسندته إلى الله إذ لا يعلو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا هـ . (قوله ونحو فضلنا إنخ) جعل الدمامينى الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو : ﴿أو أجد على النار هدى﴾ [طه : ١٠] ، أى هاديا وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو : ﴿فضلنا﴾ إنخ ونحو : ﴿ولهم على ذنب﴾ [الشعراء : ١٤] حقيقيا . (قوله كقوله إذا رضيت على) وقيل : ضمن رضى معنى عطف . (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله .

(قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : «بنى الإسلام على خمس» أى منها ، وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الإسلام فكيف يكون مبني عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف .

[٥٦٩] تمامه : * لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا *

قاله قحيف العامرى من الوافر . والشاهد فى على فإن على فيه بمعنى عن . ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف . وبنو قشير بضم القاف قبيلة . وخبر لعمر الله محذوف أى يمينى . وأعجبنى رضاها جواب إذا . والضمير فى رضاها يرجع إلى بنى قشير .

[٥٧٠] إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أى من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله :

[٥٧١] أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْتَانٍ الْعِضَاهُ ثُرُوقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب كقوله :

[٥٧٢] بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفَّ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(قوله يعتمل) أى يعمل بالأجرة وقيل إن مفعول يجد محذوف أى إن لم يجد شيئاً ثم استأنف مستفهما استفهما إنكارياً فقال على من يتكل .

(قوله أفنان العضاء) جمع فن وهو الغصن ، والعضاء بكسر العين المهملة آخره هاء كما فى الشمنى وغيره جمع عضه كعنب ، أو عضه كعنبه ، أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها . كذا فى القاموس . وتروى أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كما فى القاموس وإيقاع الإعجاب على الأفنان على طريق المجاز وقيل : كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة وعليه فالإيقاع حقيقى .

(قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى تزد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا .

(قوله والإضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو إضراب بإبطال فإن قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما توهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقاً خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والإضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن إلخ لأن ما قبلها وقع لأعلى وجه التحقيق .

[٥٧٠] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[٥٧١] البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور .

[٥٧٢] البيتان من الطويل ، وهما ليزيد بن الطيرة .

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ
(بَعْنُ تَجَاوُزًا عَنْ مَن قَدْ قَطَنَ. وَقَدْ تَجَيَّ) عَنْ (مَوْضِعَ بَعْدٍ وَ) مَوْضِعَ (عَلَى
* كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ) كما رأيت. وجملة معاني عن عشرة أيضًا اقتصر منها
الناظم على هذه الثلاثة: الأول: المجاوزة وهي الأصل فيها. ولم يذكر البصريون سواء،
نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا. الثاني: البعدية وهي المشار إليه بقوله: وقد تجيء
موضع بعد، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ
طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أى حالًا بعد حال. الثالث: الاستعلاء كعلى نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَخِلُّ
عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله:

[٥٧٣] لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

(قوله وقد تجيء عن موضع بعد) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حيثنظ طرفا ولا أعلم أحدا قال إنها اسم إلا
إذا دخل عليها حرف الجر. مع. (قوله كما على إلخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وإن كان قليلا.
(قوله كما رأيت) أى فى قوله:

* إذا رَضِيبَ عَلِيَّ بنِ قَشِيرٍ *

(قوله المجاوزة) هى بعد شىء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالأول نحو: رميت
السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثانى نحو: رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذه
بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو: أخذت العلم عن عمرو كأنه
لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ. هذا ملخص ما أفاده سم. ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه
لما عرفك المسئول بالمسئول عنه جاوزه المسئول عنه بسبب السؤال. وأنت خير بأن هذا إنما يظهر إذا أفاد المسئول
المسئول عنه لا إذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشىء لا جعل البعد للشىء عن المجرور
فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك. (قوله ولم يذكر البصريون سواء) وتكلفوا لها فى الحال التى لا
تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبه فى غيرها من الحروف. (قوله
أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة إلى ما بعدها وقيل غير ذلك. قال فى شرح اللباب:
والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه.

[٥٧٣] قاله ذو الأصبع العدواني، واسمه الحرثان بن الحرث بن محرث من قصيدة طويلة من البسيط أى لله در ابن عمك يقال هذا
فى المدح، وابن عمك مبتدأ والله خير. والشاهد فى عنى فإن عن بمعنى على، وأنت مبتدأ، وديانى خبره، وأصلحه ديانى حدثت نون
الوقاية للتخفيف: أى ولا أنت مالك أمرى فتخزوني أى فتسوسنى من خزاه يخرزه إذا ساسه وقهره، خزوا، والخزى مصدر خزى
يخرى إذا ذل والمعنى فما أنت ديانى فما تخزوني وهو مرفوع لأن شرط النصب بعد الفاء التى تقع جواب النفى أن يكون خالصا من
معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصا تعين الرفع نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا.

الرابع : التعليل نحو : ﴿ وما نحن بتاركى آهتنا عن قولك ﴾ [هود : ٥٣] ، ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ﴾ [التوبة : ١١٤] . الخامس : الظرفية كقوله :

[٥٧٤] وآس سرّاة الحى حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وآينا

السادس : موافقة من نحو : ﴿ وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ﴾ [الأحقاف : ١٦] .
﴿ أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا ﴾ [الأحقاف : ١٦] .

السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ [النجم : ٣] ، والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو : رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس ، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية . التاسع : البدل نحو : ﴿ واتقوا يوماً لا

(قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة فقيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف إليه ، ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف : أفضلت أى زدت . ديانى أى مالكى . فتحزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو إما تخفيفاً من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وإما رفعاً عطفاً على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت ديانى فما أنت تحزوني .

(قوله نحو وما نحن إلخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك لا صادرا عن موعدة .
(قوله وآس سرّاة الحى) من آساه بمد الهزمة أى وآساه أى أعطى أشرافهم . والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أى أقساط ما يتحملة الإنسان من دية أو غيرها فعن بمعنى فى بدليل : ﴿ ولا تنيا فى ذكرى ﴾ [طه : ٤٢] ، قال فى المغنى : والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وقرأه أى والمراد فى البيت المعنى الأول فكيف تجعل عن فيه ظرفية .

(قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده .
(قوله بنحو رميت عن القوس) أى إن أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه .
(قوله فى إنكاره أن يقال ذلك إلخ) على هذا تكون الباء للتعدي ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر .

تجزى نفس عن نفس شيئا ﴿ [البقرة : ٤٨] . وفي الحديث : « صومي عن أمك » .
العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

[٥٧٥] أَتَجَزَّعُ أَنْ نَفْسٍ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا آتَى عَنْ يَمِينٍ جَنَّتِكَ ثَدْفَعُ

(شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ * يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِ) أى تحيىء الكاف لمعان
وجملتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه وهو الأصل فيها نحو : زيد
كالأسد . الثاني : التعليل نحو : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، أى
لهدايتكم . وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، لكنه قال في شرح الكافية :
ودلالاتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾

(قوله أتجزع أن نفس) يصح في أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرهما على أنها
شرطية داخلية على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى إن هلكت نفس والحمام
الموت . وقوله فهلا إلخ الأصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد
بعده عوضا عنه . قال الدماميني : ظاهر كلام المغنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفي تفسير
الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى : ﴿ يسئلونك عن الأنفال ﴾ [الأنفال : ١] فقيل عن علمها ،
وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار
أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً بالزيادة ولا تعويض . (قوله أربعة) زاد في المغنى خامسا وهو
المبادرة ، قال : وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل ، وصل كما يدخل الوقت ، ذكره ابن
الخباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب جدا هـ ويمكن تخريجها على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية
وقتية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة . (قوله الثاني التعليل) جعل
قوم منه قوله تعالى : ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ [القصص : ٨٢] ، أى أعجب لعدم فلاح
الكافرين . (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال
التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافى كثرة في نفسه . (قوله ليس كمثله شيء) أى بناء على رأى
عزاه في المغنى إلى الأكثرين قالوا إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو إثبات المثل . قال التفتازاني
في حاشية العضد لأن النفي يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا
على أن لزيد ابنا وإن كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع إثبات مثله
تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعى ا هـ .

[الشورى : ١١] ، أى ليس شيء مثله . وقوله :

[٥٧٦] * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَى *

أى فيها المقق أى الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت قال : كخير أى على خير وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على (وَأَسْتَعْمِلَ) الكاف (أَسْمًا) بمعنى مثل كما فى قوله :

[٥٧٧] * يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ *

ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وإنما كان لازما لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً. لمثله فلا يصح نفى مثله ولأن مثل الشيء من يكون على أوصافه فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ، ونظيره مثلك لا ييخل فإنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفية عنه ، فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلاً عن استحالة لازمها لأن المعنى الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه . (قوله لواحق الأقارب) قاله رؤية يصف خيلاً أى ضوامر الأقارب جمع قرب بضمين وبضم فسكون الحاصرة أو من الشاكلة إلى مراق البطن كما فى القاموس . والضمير فى فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة . والمقق الطول الفاحش مع رقة . (قوله على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال الذى أنت عليه وقيل إن المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى . (قوله واستعمل اسماً) فيكون فاعلاً ومفعولاً وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسماً دائماً كما فى الجمع . (قوله عن كالبرد) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شيء فصغر .

[٥٧٦] قاله رؤية يصف به خيلاً : أى هى لواحق الأقارب وهى الضوامر من الخيل . والأقارب جمع قرب بضم القاف والراء وفى آخره باء موحدة وهو من الشاكلة إلى مراق البطن . والمقق بفتح الميم وبالقافين الطول الفاحش فيه رقة . والشاهد فى زيادة الكاف فيه فإن التقدير فيها مقق .

[٥٧٧] قاله العجاج . وصدرة : * بِيضٌ ثَلَاثٌ كِنَعَا جُحْمٌ *

والبيض جمع يبيض . والنعاج جمع نعجة وهى البقرة . ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج . والجحجح بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها ، وبالفصح الكثير ، ويضحكن خبر عن يبيض . والشاهد فى كالبرد فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثل . والدليل عليه دخول عن عليها . والمنهم الذائب يعنى السوسة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة .

أى عن مثل البرد . وقوله :

[٥٧٨] بِكَاءٍ لِلْقُوَّةِ الشَّعْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعٍ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْنَعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وَكَذَا عَنْ وَعَلَى) استعمالا اسمين : الأول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلٍ) في قوله :

[٥٧٩] وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيْسَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي ثَارَةً وَأَمَامِي

وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حيثئذ ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع . (قوله بكاء للقوة) أى بفرس كالقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهى العقاب . والشعواء بمعجمتين المعوجة المنقار . وجلت من الجولان . والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه أى المتغطى به . والمقنع المغطى رأسه بالبيضة . قاله زكريا . (قوله في الاختيار) فأجازوا في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة . معنى (قوله استعمالا اسمين) وهما حيثئذ مبيان لمشابهة الحرف في اللفظ . وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا في الهمع والقول بإعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه . وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي والشوليين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا ، تقول علا يعلو علوا وعلى يعلو علاء كبقى يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها ترسم بالألف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ، ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو إنما يظهر إذا كانت من على يعلو أما إذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالألف لأنها حيثئذ واوية لكن يكفي في نكته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسمًا على أحد الوجهين . بخلاف الفعلية فإنها لا توافق الحرفية رسمًا في وجه أصلًا فاعرفه . ولم يتعرض المصنف لإلى مع أنها جاءت اسمًا بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة . (قوله من أجل ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلٍ) استشهاد على استعمالها اسمين لا تقييد ولذا خص من لأنها المسموع بدخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن بعل نادرا فاعلم أن اسميتها لا تقييد بدخول من ، نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتها .

[٥٧٨] هو من الطويل . الشاهد في بكاء للقوة حيث جاءت الكاف فيه اسمًا لأنه مجرور بالياء . والمعنى يمثل للقوة الشعواء جلّت . وهو بفتح اللام وسكون القاف العقاب . والشعواء بالمعجمتين سميت بذلك لأعوجاج منقارها . والغارة الشعواء بالعين المهملة وهى التى تأتى من كل جانب . وجلت من الجولان ولا ولع منصوب بأن المقدره من أولع بالشئ فهو مولع به بفتح اللام أى مغرى به . والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه أى المستتر بالدرع والبيضة . والمقنع الذى على رأسه بيضة .

[٥٧٩] قاله قطرى الخارجى من قصيدة من الكامل . الواو للعطف واللام للتأكيد وقد للنحقيق ، وفاعل أراى مستتر =

وكقوله :

[٥٨٠] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزٍ مَجْهَلٍ
(وَمَنْذُ وَمَنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا مفردًا
(أو أوليًا) جملة كما إذا أوليا (أَلِفْعَلْ) مع فاعله وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ،
أو المبتدأ مع خبره : فالأول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة ، وهما حينئذ مبتدآن

(قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن .
قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي جواز ياء بدل الهزمة . (قوله غدت) أى سارت القطاة
من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح
الفوقية وكسر المهملة أى تصوّت أحشاؤها من العطش ، وقوله وعن قَيْضٍ عطف على قوله من عليه ، والقَيْض
بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة . قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض وزيزاء بزايين
معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة ، مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من
مفعل أى محل لجهل السائر وتوهانه^(١) قال في التصريح نقلا عن ابن السيد : وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه
ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا . (قوله وَمَنْذُ وَمَنْذُ) وكسر ميمهما لغة .
مع . (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبي : قد يَحْتَمَلانِ الاسمية والحرفية كما في ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه
بفتح الهزمة أما إن كسرت فالاسمية متعينة . (قوله كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا
لا قيذا والمراد الفعل الماضي فلا يجوز مذ يقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم
يجزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف إليه واستعماله في الماضي .
نقله يسّ عن ابن هشام ، وينبغي جواز ذلك عند من جَوَّزَ اجتماع مجازين في الكلمة . فتدبر . (قوله فالأول)
أى ما إذا رفعا اسمًا مفردًا .

= يرجع إلى يوم الوغا فيما قبله . واللام للتعليل . ودريئة مفعول ثان لأرى بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدهما همزة ،
وهي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي . والشاهد في من عن يميني فإن عن ههنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف
الجر عليها . وتارة نصب على المصدر .

[٥٨٠] قاله مزاحم بن الحرث العقيل . الصحيح أنه إسلامي من قصيدة من الطويل في وصف القطا . واسم غدت مستتر
فيه يعود على القطا والشاهد في من عليه فإن على ههنا اسم فلذلك دخل عليه من ، معناه من فوقه أى فوق الفرخ وما مصدرية
أى بعد تمام ظمئها وهو مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب ، ويروى خمسه بكسر الخاء وهو ورود الماء
في كل خمسة أيام ، وتصل بالصاد المهملة خير غدت أى تصوّت أحشاؤها من العطش . وعن قَيْضٍ عطف على من عليه بفتح
القاف وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ضاد معجمة ، وأراد به الفرخ ههنا ، وببيداء صفة لقَيْضٍ وهي الفلاة التي تبيد
من سكنها أى تهلك . ويروى بزياء وهي الغليظة من الأرض . ومجهل صفتها أما مصدر ميمى للمبالغة واسم مكان .

(١) (قوله وتوهانه) كذا بالأصل ، وصوابه وتبهانه بالياء اهـ .

وما بعدهما خبر ، والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعا . وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان . وقيل

(قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين إذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لأنهما معرفتان لفظاً ومعنى أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية ، وأورد على ابتدائيهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك ، وأجيب بأنهما أجروها رافعين مجراها خافضين في أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان . أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني . (قوله والتقدير أمد إلخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعداد كما في المغنى الحاضر نحو : مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر . (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وإن كان أى الزمان ماضياً فمعناهما أول المدة ، فاقصر البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما في المغنى تقصير . (قوله وقد أشعر إلخ) أى لأن المبتدأ هو الرفع للخبر من غير عكس على المختار . (قوله وقيل بالعكس) قال في التصريح : وهو مذهب الأخفش وأبى إسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان اهـ قال ابن الحاجب : وهذا القول وَهْمٌ لأن المعنى واللفظ يأباه : أما الأول فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الإعراب . وأما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبراً ظرفاً للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغاً إذ لو كان ظرفاً لكان زائداً عليه وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو اهـ . وأنا أقول : في كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثاني نظر : أما النظر في توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضاً لكن يفيد اعتبار العرف إذ لا يقال مثلاً بينى وبين لقائه يومان عرفاً إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط وأما النظر في توجيهه للثاني فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغاً بأن الظرف المجمعول خبراً ليس ظرفاً للمبتدأ إذ لو كان ظرفاً إلخ مردود لبطلان الملازمة إذ لا يجب كون ظرف الشيء زائداً عليه بل يجوز كونه مساوياً له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعري كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على إعرابه بهذا الإعراب إذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كأن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع في إعراب نحو : زيد في الدار بقولهم زيد مبتدأ وفي الدار خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بإنصاف

ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان ، وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل والثاني : (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) وقوله :
 [٥٨١] * مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ
 وقوله :
 [٥٨٢] * وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ *

فإنه متين . قال الدماميني : واعترض على جعل مذ ومنذ خبراً بأن المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك اهـ وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه . (قوله والمعنى بينى إلخ) أورد عليه عدم اطراده لأنه لا يأتي في نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رأيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن وفيه تكلف . (قوله وقيل ظرفان إلخ) على هذا القول يكون التركيب كلاماً واحداً مشتملاً على جملتين بخلافه على الأولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافاً بيانياً كما قاله الدماميني . (قوله مذ كان) أى وقت وجد . (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا إذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف ، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى أن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل . (قوله والثاني) أى ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية . (قوله يافع) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع العلام فهو يافع ولا يقال موفع وإن كان هو القياس .

[٥٨١] تمامه : * فَسَمَا فَأَذْرَكَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

وبعده : يُذِنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ ثَلْتَقَسَى فِى ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَبْجَاجِ مُسَارٍ
 قالهما الفرزدق من قصيدة من الكامل يمدح بها يزيد بن المهلب . واسم ما زال مستتر فيه يرجع إلى يزيد وخبره بدنى . (قوله فسما) أى علا وارتفع عطف على عقدت ، وفادرك عطف عليه . والشاهد في قوله مذ عقدت حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية . وفيه شاهد آخر في خمسة الأشبار حيث جرد المضاف من حرف التعريف فإنه مستعمل في الفصيح بخلاف ما يراه الكوفية نحو الثلاثة الأنواب . وكفى به عن الارتفاع واللاحوق بحمد الصبي على زعم الفلاسفة أن المولود لتمام مدة الحمل السالم عن طرو الآفة في الرحم يكون في قدر ثمانية أشبار من شبر نفسه ، فإذا جاوز الصبي أربعة أشبار فقد أخذ في الترقى إلى غاية الكمال . وقيل : أراد بها السيف لأن الأغلب فيه خمسة أشبار . ومن قال أراد به أنه لم يزل منذ نشأ مهيباً فاتراً بالمعالي حتى مات فأقبر في اللحد وهو خمسة أشبار فقد أبعد الصواب وأغرب في الاعترا ب ، والكتائب جمع كتيبة وهو الجيش . ويروى بدنى خوفاً من خوفاً جمع خافقة وهى الراية . والمعترك موضع المعركة . والعجاج العبار . ومثار بضم الميم من أثار العبار صفة للعجاج بزيادة أل فيه . فافهم .

[٥٨٢] تمامه : * وَلَيْدًا وَكَهْلًا حَيْثُ شَبْتُ وَأَمْرًا *

قاله الأعشى ميمون من قصيدة من الطويل وأبغى أطلب والوليد الصبي . والشاهد فيه في قوله مذ أنا يافع حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية كما في البيت السابق وفيه شاهد آخر وهو قوله وليداً حيث نصب على أنه خبر كان المقدر تقديره ومد كنت وليداً والمعنى ما زلت مكتسباً في حالاتي هذه . والكهل بعد الثلاثين وقيل : بعد الأربعين إلى خمسين أو ستين ، والأمر الذي ليس على وجهه شيء من الشعر . وقوله وكهلاً : عطف في التقدير على أمرد لأن الكهولة بعد الأمردية .

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (وإن يجرأ) فهما حرفا جر ثم إن كان ذلك (فِي مُضَيِّ فَكَمَنْ * هُمَا) في المعنى نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة (وَفِي الْحَضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْن) بهما نحو : ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أى في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من وإلى كما في المعداد ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين ، وكونهما إذا جرا حرفي جر هو ما ذهب إليه الأكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله :

[٥٨٣] وَرَبْعٌ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيها قوله :

[٥٨٤] لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ

(قوله وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين . (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفاً على قيل الذي قبله . ثمنى . (قوله يكون هو الخبر) أى لتوقف صحة الإخبار عليه حينئذ . (قوله فكمن) أى الابتدائية . (قوله معنى في استبن) أى اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما . (قوله نكرة) أى معدودة إذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لأنه متعدد في المعنى وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كما في المعداد استقصائية وفي نسخ فإن كان المجرور بهما نكرة معدوداً كانا بمعنى من وإلى معاً نحو مذ يومين وهو واضح . (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أى ومنزل اندرست علاماته . وقوله : منذ أزمان قال سم : لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من وإلى معاً . (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود . وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون .

[٥٨٣] صدره : * فَمَا تَبْلِكُ مِنْ ذِكْرِي خَيْبٌ وَعِرْفَانٌ *

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدة من الطويل . وهو مصرع ، ولهذا عروضه قبضت ، وقفا خطاب للثنين والمراد واحد ، وهو من عاداتهم يخاطبون الواحد بذلك . وأصله قن فابدلت من النون ألف . ونبك مجزوم لأنه جواب الأمر ، والذكرى مصدر ذكر . وعرفان الديار أى معرفتها . والربع ربع الدار يعينها والحلة أيضاً . وروى ورسم عفت أى اندرست . والشاهد في منذ أزمان حيث وقع منذ لابتداء الغاية وجر الأزمان ، وهو مرجح على رفعه في مثل هذا الموضع . [٥٨٤] قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدة من الكامل يمدح بها هرم بن سنان . الديار مبتدأ وخبره لمن مقدماً ، ومن استفهامية =

الثاني : أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الدال من مذ عند ملاقة الساكن نحو مذ اليوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن . وقال ابن مُلْكُون : هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم أن وكان ولكن ورب . وقال الملقى : إذا كان مذ اسمًا فأصلها منذ أو حرفًا فهي أصل . الثالث : بقى من الحروف رب وهي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا : فالأول كقوله ﷺ : « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » وقول بعض العرب عند انقضاء

(قوله رجوعهم إلى ضم الدال) أى على الأشهر وجاء كسرهما عند ملاقة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لأننا نقول هذا الكسر عارض مثل : ﴿ قم الليل ﴾ [الزمل : ٢] ، فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع إلى الأصل . (قوله ولأن بعضهم يقول مذ إلخ) قد يقال الضم اتباع . (قوله ملكون) قال شيخنا السيد : بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف . (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف :

* حرف وشبهه من الصرف برى *

ما نصه : المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود اهـ . (قوله ويرده تخفيفهم أن إلخ) أى وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذًا كما سيذكره الشارح في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل . (قوله الملقى) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام . (قوله بقى من الحروف رب) أى بقى من معانى الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقليل التكثير دائمًا وقيل : التقليل دائمًا وعزى إلى الأكثرين وقيل : التكثير كثيرًا والتقليل قليلًا وقيل العكس . (قوله يا رب كاسية) أى مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كان ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه أما الأول فلأن جعل في الدنيا ظرفًا مستقرًا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذى هو المراد وأما الثانى فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية في الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض

= ومتعلق اللام والباء محذوف أى الكائنة بقنة الحجر بضم القاف وتشديد النون وهو أعلى الجبل . والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حجر ثمود ، وأقوين حال بتقدير قد أى خلون . والشاهد في مذ في الموضعين فإنها لا ابتداء الغاية في الزمن الماضى وجرها الماضى وهو قليل ، لأن الأكثر على جرها للحاضر . وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه .

رمضان : يا رب صائمه. لن يصومه وقائمه لن يقومه . والثاني : كقوله :
 [٥٨٥] أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
 (وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءِ زَيْدٍ مَا * فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ عُلِمًا) لعدم إزالتها الاختصاص
 نحو : ﴿مَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا﴾ [نوح : ٢٥] ، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ،
 ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، (وَزَيْدٌ بَعْدَ وَالْكَافِ فَكَفَّ) عن الجر

في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من
 الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفي الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر
 العرى فكيف تكون عارية حالاً منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدراً عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها
 بزنة الفاعل . وإنما كانت رب في الحديث للتكثير لأنه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا
 قول بعض العرب . (قوله يا رب صائمه إلخ) استدل به الكسائي على إعمال اسم الفاعل ماضياً
 إذ لو لم يكن عاملاً النصب في ضمير رمضان لكانت إضافته إليه محضة لأنها إضافة وصف إلى غير
 معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها
 قبل مضيتها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلاً وقوله : لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لأن
 المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه . (قوله ألا رب
 مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله : وذى ولد إلخ هو آدم عليه الصلاة
 والسلام ، وضمير لم يلد له إلى ذى ولد ، وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام
 تشبيهاً ببناء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في
 التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . (قوله
 فلم يعق إلخ) نقل في الهمع أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل . (قوله نحو
 مَّا خَطَايَاهُمْ إلخ) فخطاياهم مجروره بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطاياهم ولو
 مثل بها لكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها
 بدلاً لأن المثال يكفيه الاحتمال .

[٥٨٥] قاله رجل من أزد الشراه . وعن الفارسي أن عمر الخيش لقي امرؤ القيس فأنشده . فأجاب امرؤ القيس
 بأن المولود من غير أب عيسى ، وذو الولد من غير الأبوين آدم عليه السلام ولا للتبني . والشاهد في رب فإنه
 هنا للتعليل . والواو في وليس للحال ، وذى ولد عطف على مولود . ولم يلد أبوان في محل الجر صفته وهو بسكون
 اللام وفتح الدال وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهاً بكتف فالتقى ساكنان فحرك الدال
 بالفتح . واستوفيت الكلام فيه في الأصل .

غالبًا وحيثُ يدخلان على الجمل كقوله :

[٥٨٦] رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْجُ يَتْنُهُنَّ الْمَهَارُ
وكقوله :

[٥٨٧] * كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنَى تَمِيمِ *

(وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ) كقوله :

[٥٨٨] رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ يَتْنُ بُصْرَى وَطَقْنَةُ نَجْلَاءِ
وكقوله :

(قوله وزيد بعد رب إلخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فإنهما إنما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها . سم . (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكية مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية . مع . (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الإبل ، والمؤبل بالموحدة المعد للقتية . والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد . والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل . (قوله كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لأكله نباتاً بالبادية يسمى الذرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك .

[٥٨٦] قاله أبو داود لحارثة بن الحجاج . وهو من قصيدة من الخفيف الشاهد في ربما حيث دخلت على رب ما الكافة فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية وهو نادر . والجامل بالجيم جماعة من الإبل لا واحد له من لفظه وقيل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبل بضم الميم وفتح الهزرة والباء الموحدة المشددة يقال إبل مؤبل إذا كانت للقتية . والعناجيج جمع عنجوج بالضم وهو الجمل الطويل الأعناق . والمهار بكسر الميم جمع مهر .

[٥٨٧] صدره : * فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا *

قاله زياد الأعجم من أبيات من الوافر . الفاء للعطف والحر بضم الحاء المهملة جمع حمار هكذا وجدته في نسخة صحيحة لأنى على . وفي غيرها فإن الخمر بفتح الحاء المعجمة وهي التي تشرب وهذا أقرب وإن كان ذاك أصوب . وقد شبه الخمر بالمطية التي لا خير فيها ووجه الشبه حصول الشر من كل منهما . والشاهد في كإ الحبطات فإن الكاف للتشبيه دخلت عليها ما فكفتها عن العمل . والحبطات مرفوع بالابتداء . وشر بنى تميم خبره . وكان الحرث بن عمرو بن تميم يسمى الحبط لأنه كان في سفر فأكل من الرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه فلقب حبطاً ثم سمي أولاده كلهم حبطات .

[٥٨٨] قاله عدى بن الرغلاء الغساني من قصيدة من الخفيف . الشاهد في ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن العمل وهو قليل . بين بصرى أى بين جهات بصرى فاكتفى بالمفرد إذ كان مشتملاً على أمكنة ، وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران . ونجلأ صفة لطفنة : أى واسعة .

[٥٨٩] وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا آتَى النَّاسَ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

(تغبييه) : الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضى كقوله :

[٥٩٠] * رَبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ *

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقيق وقوعه نحو : ﴿ربما يود الذين كفروا﴾

من القاموس والعينى . وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ . (قوله بين بصرى) أى بين جهاتها فحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله : وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة .

(قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاته وقوله مجرور عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم .

(قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فإن الغالب فى العامل بعدها كونه فعلاً ماضياً كما فى المغنى وقال فى الجمع : والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً فى موضعه أو مفسراً له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضياً معنى . قاله المبرد والفارسي وابن عصفور . وقال أبو حيان : أنه المشهور عند الأكثرين . وقيل : يأتى حالاً أيضاً قاله ابن السراج قيل : ويأتى مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك اهـ مع حذف وترجيحه تتعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسراً له فيه نظر إذ الظاهر أن تعلقها فى صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له .

(قوله على فعل ماضى) أى حقيقة لا تنزيلاً لأن دخولها على الماضى تنزيلاً من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح . (قوله ربما أوفيت فى علم) أى نزلت على جبل .

[٥٨٩] قاله عمرو بن البراقة النهى بكسر النون من قصيدة من الطويل . والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلماذا جرت الناس . والمجروح من الجرم بالجيم والراء ويروى مظلوم عليه وظالم .

[٥٩٠] تمامه : * تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمَالًا *

قاله جذية الأبرش . ومن نسبه إلى تأبط شراً فقد غلط . وهو من المديد . الشاهد فى قوله ربما فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية وأوفيت أى نزلت . والعلم الجبل وفى بمعنى على . وترفعن أصله ترفع زيدت فيه نون التأكيد الخفيفة للضرورة . وشمالاً فاعله . وثوبى مفعوله وهو بفتح الشين جمع شمال وهو الريح التى تهب من ناحية القطب .

[الحجر : ٢] ، وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله :

★ رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ★

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدّر ما اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجامل خبر لضمير محذوف ، والجملة صفة ما : أي رب شيء هو الجامل المؤبل (وَحُدِفَتْ رُبٌّ) لفظاً (فَجَرَتْ) منوية (بَعْدَ بَلٍ ★ وَالْفَا) لكن على قلة كقوله :

[٥٩١] بَلْ بَلَدٍ مِلءِ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ

وقوله :

★ بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَضْبَابٍ ★ [٥٩٢]

(قوله نزل منزلته إلخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن يؤد مستقبل حقيقة لأنه في يوم القيامة لكن لما كان معلوماً لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق في كل . واعلم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها ، فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول ولا قوة إلا بالله . (قوله حتى قال الفارسي) غاية لقوله وندر . (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو الجامل المؤبل كائناً فيهم وإنما قدّر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف . تصرّح .

(قوله أي رب شيء إلخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فإنها تكتب موصولة . (قوله بعد بل والفا) قيل : وبعد ثم . مع .

(قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع . والقتم بفتحيتين والقتم بفتح وسكون والقنام كسحاب الغبار . وقوله : لا يشتري كتانه وجهرمه أي جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل : الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد . من شرح شواهد المغنى للسيوطي .

(قوله ذو صعد) بضمّتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة ، وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويّاً في هذا البيت يجب إسكانها كما لا يخفى على من له إلمام بفن العروض .

[٥٩١] البيت من الرجز .

[٥٩٢] قاله رؤية : أي بل رب بلد ملء الطرق . والقتم الغبار . والشاهد فيه حيث أضمرت رب وبقي عملها . (قوله جهرمه) أي جهرميه بياء النسب وهو بسط من الشعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم . وجعل الجهرم اسماً بإخراج ياء النسبة عنه .

وقوله :

[٥٩٣] *فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعْ*

وقوله :

[٥٩٤] * فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ *

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) بكثرة كقوله :

[٥٩٥] *وَلَيْلَ كَمْوَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ*

(تنبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله :

[٥٩٦] رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّةٍ

(قوله فمثلك حبل) خص الحبل والمرضع بالذكر لأنهما أزهدهما النساء في الرجال . وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلاً . (قوله فحور) جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عياء وهى الواسعة العين . (قوله وليل كموج البحر) أى فى كثافته وظلمته . والسدول الستور والابتلاء والاختبار .

[٥٩٣] تمامه : * فَالْهَيْتَهَا عَنْ ذِي ثَمَائِمٍ مُغِيلٍ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل : أى رب مثلك . وفيه الشاهد حيث حذف رب والعرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف . ومعنى طرقت أتيتها ليلاً . ويروى فمثلك بكراً قد طرقت وثيباً ويروى ومرضعاً فألهيتها ، أى شغلتها . والتامم التعاويذ واحدها تيممة . والمغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبل أو الذى يرضع وأمه نجامع . وأما المغيل بكسر الغين وسكون الياء فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل . ويروى محول على الأصل والقياس محيل .

[٥٩٤] قاله المتنخل مالك بن عويمر . وتمامه : * نَوَاعِمٌ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ *

من قصيدة من الوافر الشاهد فى فحور حيث أضمر رب بعد الفاء أى قرب حور بضم الحاء المهملة وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها . وعين بالجر صفة ، جمع عياء وهى الواسعة العين . وقد لهوت بهن معترض من لهوت بالشئ ألهو لهواً إذا لعبت به . والنواعم جمع ناعمة . والمروط جمع مرط بكسر الميم وهو إزار له علم . والرباط جمع ربطة بكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وهى الملاعة التى لم تلتق .

[٥٩٥] تمامه : * غَلَى بِالنَّوَاعِ الْهَمُومِ لَيْتَلَى *

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة أيضاً . الشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كموج البحر فى كثافته وظلمته . وأرخی سدوله صفة لليل أى ستوره . (قوله ليتلى) أى ليظهر ما عندى من الصبر والجزع أو ليختبرنى أو ليعذبنى وأصله ليتلبنى فحذف المفعول .

[٥٩٦] قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف ، أى رب رسم دار . وفيه الشاهد حيث جر رسم برب المضمره ولم يتقدمها لا واو ولا فاء ولا بل وهو قليل جداً . ورسم الدار ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه . والطلل ما شخض من آثارها . (قوله من جلله) بفتح الجيم أى من أجله وقيل من عظمه فى عيني .

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرًا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلًا ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة إلى بل . الثانى : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل باتفاق . وحكى ابن عصفور أيضًا الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر يرب المضمة وهو مذهب البصريين (وَقَدْ يُجْر بِسَوَى رُبٍّ) من الحروف (لَدَى * حَذَف) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله . التقدير على خير وقوله :

[٥٩٧] *أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ*

وقوله :

(قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقًا بالأرض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والأثافي ، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجلّ وعظيم وحقير وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهد للسيوطي .

(قوله وهو نادر) أى جدًا كما يدل عليه ما بعده .

(قوله كثير بالنسبة إلى بل) أى وإن كان قليلًا بالنسبة إلى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقًا لكن على قلة .

(قوله لكن في الارتشاف إلخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالتحالف لشذوذه فحكيا الاتفاق .

(قوله والصحيح أن الجر يرب المضمة) لأنه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلًا ولا بالواو إلا في القسم .

(قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف . (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب .

[٤٩٧] صدره :

* إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

ذكر مستوفى في شواهد تعدى الفعل ولزومه . والشاهد هنا في كليب حيث جر بإلى المقدرة تقديره أشارت إلى كليب ولا خلاف في شذوذ هذا الجر .

* حَتَّى تَبْذُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

[٥٩٨]

أى إلى كليب وإلى الأعلام (وَبَعْضُهُ يُرَى مَطَرِدًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا :
 الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو : الله لأفعلن . الثانى : بعدكم الاستفهامية
 إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت أى من درهم خلّاقًا للزجاج فى تقديره
 الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها . الثالث : فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو : زيد
 فى جواب بمن مررت . الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل
 نحو : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ واختلاف الليل والنهار ﴿
 [الجاثية : ٤] ، أى وفى اختلاف الليل . وقوله :

[٥٩٩] أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ

(قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح . (قوله حتى تبذخ) أى تكبر والأعلام الجبال .
 (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطردًا من الجر بسوى رب لدى الحذف . (قوله دون عوض) أى
 من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقًا لأنه مع العوض قيل : هو الجار كما
 مر ذلك . (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف .
 (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفى المذكورة ولا
 المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على مفعولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح . المعمولان خلق وآيات
 والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل . (قوله أن يحظى) قال فى
 القاموس : الخطوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظًا وحظاء . وحظى
 كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية اهـ ولم أجد فيه ولا فى غيره حظى
 متعديا بالباء فلعله على تضمنين معنى ظفر أو تنعم مثلاً وقوله : ومدمن أى مديم والولوج الدخول . (قوله
 أى ومحمد من) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان
 الباء وأخلق لكن قد يقال إن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العمل
 فى البديل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذوف موجود .

* وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتَّةِ *

[٥٩٨] صدره :

هو من الكامل . وفيه تعسفات ثلاثة : إدخال الهاء فى كريمة وهو صفة مذكر أى رب رجل كريم ، وحذف التنوين
 من قيس للضرورة وحذف إلى فى قوله الأعلام أى إلى الأعلام وهو الشاهد . وألفته بفتح الهزة واللام أى أعطيته ألفًا من
 باب ضرب يضرب . وأما ألف يالف من الألف فهو من باب علم يعلم وحتى ابتدائية . وتبذخ تكبر وعلا من التبذخ بفتحيتين
 وهو الكبير . والأعلام جمع علم وهو الجبل .

[٥٩٩] البيت من البسيط ، وهو لمحمد بن يسير .

أى وبمد من . الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله :
[٦٠٠] مَا لِمُحِبِّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجُورَا
السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله :

[٦٠١] مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كُفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا
السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمر
واستفهاماً لمن قال مررت بزيد . الثامن : فى المقرون بهلا بعده ، نحو : هلاً دينار لمن قال :
جئت بدرهم . التاسع : فى المقرون بأن بعده ، نحو : امرر بأبيهم أفضل أن زيد وإن
عمرو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد أن أسهل من إضمار رب بعد الواو فعلم
بذلك اطراده . العاشر : فى المقرون بفاء الجزاء بعده . حكى يونس : مررت برجل صالح
إلا صالح فطالح : أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح ، والذى حكاه سيبويه إلا صالحاً
فطالح ، وإلا صالحاً فطالحاً ، وقدره إلا يكن صالحاً فهو طالح ، وإلا يكن صالحاً يكن

(قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف . (قوله ما لمحب جلد أن يهجر) أى قوة للهجر
والشاهد فى قوله : ولا حبيب وقوله : فيجبر بالنصب على إضمار أن . (قوله ولو فتنه) أى ولو بفتنة أى ولو
عذمت بفتنة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لأن لولا تدخل إلا على الجملة دون المفرد والغالب فى
مثل هذا النصب كقولهم اتنى بدابة ولو حمرا كما فى الجمع . (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا
الضمير فى نظائره الآتية . (قوله أسهل من إضمار رب إلخ) أى فىكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر
ووجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالأفعال وهى قوية الطلب للجار . (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادى
وقوله إلا صالح أى فى نفس الأمر فطالح أى فى نفس الأمر فلا تنافى ، وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى
والأمر عليها ظاهر . (قوله إلا صالح فطالح) الشاهد فى فطالح وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لأنه لم يقيد
فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل . أفاده شيخنا . (قوله أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح) قال
فى التصريح : هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فبطالح قيل : وتقدير سيبويه هو
الصواب لأنك إذا قلت : إلا أمرر نقضت أخبارك أولاً بالمرور فيما مضى لأن إلا أمرر معناه إلا أمرر فيما
يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى إلا أكن فيما يستقبل موصوفاً بكونى مررت فيما مضى بصالح فأنأ قد مررت
بطالح اهـ ملخصاً . ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن مررت .

[٦٠٠] رجز لم أدر قائله . جلد بفتح اللام قوة من جلد بالضم فهو جلد بالسكون وجليد . وإن مصدرية واللام فيه مقدرة
أى ما لمحب قوة للهجران ، والشاهد فى ولا حبيب حيث جر لكونه عطفاً على لمحب بحرف منفصل وهو لا أى ولا لحبيب رأفة
أى رحمة وشفقة وفيجبر بالنصب بتقدير إن أى فإن يجبر ، والمفعول محذوف أى فيجبره . والألف فى الموضعين للإشباع .
[٦٠١] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

طالْحًا . الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يميزون فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها . الثانى عشر : مع أن . وأن نحو : عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب إليه الخليل والكسائى . وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه . الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار . أجاز سيويه فى قوله :

[٦٠٢] بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ، ولم يجره جماعة من النحاة .
ومنه قوله :

[٦٠٣] أَحَقُّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبُ
وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مَرِيبُ

وقوله :

[٦٠٤] مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

(قوله على ما ذهب إليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب إليه سيويه فموضعها نصب بنزع الخافض .

(قوله الصالح لدخول الجار) أى بأن يكون اسما لم ينقض نفيه .

(قوله ولم يجره جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو : هذا حجر ضرب خرب فأثبتته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول ، وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه فى أول النعت .

(قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول .

[٦٠٢] ذكر مستوفى فى شواهد إن وأخواتها . والشاهد هنا فى ولا سابق فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه . وقد روى بالنصب عطفا على اللفظ فلا شاهد فيه .

[٦٠٣] البيتان من الطويل . وهما لابن الدمينية .

[٦٠٤] البيت من الطويل ، وهو للأخوص - أو الأحوص - الرياحي .

وقوله :

[٦٠٥] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا ذَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

(تنبيه) : لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله :

* إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ غَمْرُو *

وقوله :

[٦٠٦]

* وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا التُّزُولُ سَبِيلُ *

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم ، نحو : اشتريته بوالله درهم .

(خاتمة) : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما

(قوله مشائيم) جمع مشثوم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما في المصباح والين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم .

(قوله وما زرت ليلي إلخ) ينبغى إسقاط هذا البيت إذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون ، لأن محله جر باللام المقدرة على ما ذهب إليه الخليل والكسائي ، نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله إلخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أو لا فتنبه .

(قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لابد له من شيء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق . والتحقيق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عملي ، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مسامحة أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف

[٦٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[٦٠٦] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو : ﴿ أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ [الفاتحة : ٧] ، ﴿ وهو الله في السموات وفي الأرض ﴾ [الأنعام : ٣] ، أى وهو المسمى بهذا الاسم : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ [القلم : ٢] ، أى انتفى ذلك بنعمة ربك ، فإن لم يكن شئ من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقًا كما تقدم في الخبر والصلة . ويستثنى من ذلك خمسة أحرف : الأول : الزائد كالباء ومن في نحو : ﴿ كفى بالله شهيدًا ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ [فاطر : ٣] .
الثاني : لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . الثالث : لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه لولا جارة فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء . الرابع : رب في نحو : رب رجل صالح لقيت أو لقيته ، لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضًا على حد زيدًا ضربته . ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن

يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعا نحو : زيدا في الدار أو نصبا نحو : خرج زيد بشيابه أو جرا نحو : مررت برجل من الكرام . أفاده الدمامي وغيره . (قوله أو ما يشبهه) أى في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود . (قوله أو ما يشير إلى معناه) أى معنى الفعل وسيأتي التمثيل له بما في قوله تعالى : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ وظاهره أن ما هي المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يسير إليه النافي كما في المعنى . (قوله نحو أنعمت عليهم إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله أى انتفى ذلك) أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافي وإلا لنا في آخر كلامه أوله . (قوله الأول الزائد) لأنه إما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط . نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لأن زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام . (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح . (قوله لأن مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف وإلا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل . أفاده سم . (قوله لا قبل الجار إلخ) أى ولا بين الجار والمجرور لأن الفعل لا يقع بعد رب إلا مكفوفة بما كما مر .

رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر . وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معد ، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني . وإن قالوا : عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت . الخامس : حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم .

[الإضافة]

(لُونَا ثَلِي الْإِعْرَابِ) وهي نون المثني والمجموع على حده وما ألحق بهما . (قوله أو ثَنُونَا) ظاهراً أو مقدراً (مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذِفُ) كتبت يدا أبي لهب ، فيه ثنتا حنظل ، وكالمقيمي الصلاة وهذه عشر وزيد و(كَطُورِ سَيْنَا) ومفتاح الغيب . أما النون التي تليها

(قوله لأن رب لها الصدر) أي صدر جملتها فلا ينافي جواز نحو : زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني . (قوله وإنما دخلت إلخ) دفع لما يورمه كون مجرورها مفعولاً من أنها معدية . (قوله فإن قالوا إلخ) وأيضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصباً في الفصيح ، وقد جاء العطف تقول : رب رجل وأخاه أكرمت ، فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإن لم تكن زائدة ، ولا يجوز في الفصيح بزيد وأخاء مررت . دماميني . (قوله فخطأ لأنه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بأن تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فإنه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لإفادة التبعية وإن كان متعدياً بنفسه ، على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر . (قوله ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولاً لمثله كما في زيدا ضربته .

[الإضافة]

هي لغة الإسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً . قال يس : وعيها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه . وقال في شرح الجامع : يكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى : ﴿ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ [النازعات : ٤٦] لما كانت العشية والضحي طرقي النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر . (قوله نونا) أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في لبيك وذوى مال وذوى مال . (قوله تلي الإعراب) أي حرف الإعراب . (قوله أو مقدراً) وذلك في الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل . (قوله مما تضيف) أي تريد إضافته . (قوله احذف) أي إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف كما في لدن زيد إلا أن يقدر فيه التنوين وإن كان مبنياً والحسن الوجه إلا أن يدعى أن الإضافة قبل دخول أل . قاله زكريا .

علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو : بساتين زيد وشياطين الإنس .

(تنبيه) : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله :

[٦٠٧] * وَأَحْلَفُواكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

أى عدة الأمر ، وقراءة بعضهم : ﴿لأعدوا له عدة﴾ [التوبة : ٤٦] ، أى عدته وجعل الفراء منه : ﴿وهم من بعد غلبهم سيفلبون﴾ [الروم : ٣] ، وإقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة أقام ولا فى الغلبة غلب . انتهى . (والتانيث) من المتضايقين وهو المضاف إليه (أَجْرُز) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وَأَلُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحْ) ثم (إِلَّا ذَاكَ) المعنى

(قوله التى تليها علامة الإعراب) قال البعض تبعا للمصرح : هذا مبنى على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له . وقد يقال مراده بتلو علامة الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبة لا زمانية فليس كلامه مبنيًا على خلاف الأصح . (قوله قد تحذف تاء التانيث) أى جوازًا فلا يرد على المصنف لأن كلامه فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجر حذفها كما فى تمرة وخمسة . ثم هو سماعى وقيل قياسى . كذا فى النكت . ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر :

* لا يزالون ضاربين القباب *

لما مر أول الكتاب . (قوله وفاقا لسيبويه) أى والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله . (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهـ وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح . (قوله وانو معنى من) أى البيانة كما نقله الإسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره . واعلم أنه يصح فى الإضافة التى على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز . قال يسّ والأتباع : أقل الأوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف إليه على الظرفية .

فانو معنى من فيما إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة ، وانو معنى في إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو : مكر الليل أى في الليل (وَاللَّامُ تُحَدِّدُ . لِمَا

(قوله إذا لم يصلح إلا ذاك) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص . وقوله لما سوى ذينك أى بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى في إن أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية . قاله يس . (قوله فيما إذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف . (قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئ والجزء الخارج بقوله مع صحة إلخ وإنما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة إلخ . قاله سم . (قوله مع صحة إلخ) فإن فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هى فى هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة فى قوله نحو : ثوب زيد إلخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لأمى الملك والاختصاص ونقل فى الجمع عن ابن كيسان والسيرا فى أنهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا . (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو : ﴿ مكر الليل ﴾ ، ﴿ يا صاحبي السجن ﴾ ، ﴿ ألد الخصام ﴾ . قاله شارح الجامع . (قوله واللام خذا) أى اجعل منى اللام ملحوظا فيما سوى دينك وليس المراد أن اللام مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرهما نحو : كل رجل فإن معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام ، ففى الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى إفادة مدلولها فقولك : يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكاليف البعيدة اهـ . (قوله لما سوى ذينك) دخل فى عموم الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو : زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافا إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدمامينى ومن ثم صرح السيوطى فى جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الأول بقليل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام فى القطر أيضا وظهورها فى نحو : ﴿ فعال لما يريد ﴾ [هود : ١٠٧ ، البروج : ١٦] ، لا يدل للأول وإن استدلل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التى الإضافة على معناها كما عرف .

سَيَوِي ذَيْنِكَ) إذ هي الأصل نحو : ثوب زيد ، وحصير المسجد ، ويوم الخميس ، ويد زيد .
(تنبيهان) : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً . الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ، فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من اهـ **(وَإِخْصَصْنَا أَوَّلًا)** من المتضايفين **(أَوْ أُعْطِيَ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا)** يعني أن المضاف

(قوله إذ هي الأصل) قال في الجمع : ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو : يد زيد يعني إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : عنده ومعه اهـ . **(قوله ليست على تقدير حرف)** شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة . وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلاً أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أى من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص . **(قوله ولا نيته)** عطف تفسير . **(قوله إلى أن الإضافة بمعنى اللام)** علل ذلك بأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية . **(قوله على كل حال)** أى سواء كان المضاف ظرفاً أو بعضاً أو غيرهما . **(قوله لا تعدو)** أى لا تتجاوز . **(قوله وموهم الإضافة بمعنى إلخ)** قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التى بمعنى فى والتى بمعنى من فلم اعتبر الحمل فى الأولى دون الثانية وأجيب بأن التى بمعنى فى قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام قليلاً للأقسام بخلاف التى بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسمًا مستقلاً . **(قوله توسعاً)** لا حاجة إليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر فى الظرف . **(قوله فى إضافة الأعداد)** أى عشرة رجال وتسع نسوة . **(قوله أنها بمعنى اللام)** أى الاختصاصية . سم . **(قوله أنها بمعنى من)** لا يخفى أنه أظهر ، وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أى بحسب القصد على ما مر . **(قوله والمقادير إلى المقدرات)** أى كفيز بر ورطل زيت . **(قوله نحو ثلثمائة)** واحتياج صحة إطلاق سم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إلى تأويل مائة بمئات لا يضر . **(قوله على أنها بمعنى من)** قيل : أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضاً . **(قوله وإخصصنا أولاً)** أى احكم بخصوصه أى قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسماً له .

يتخصص بالثاني إن كان نكرة نحو غلام رجل ، ويتعرف به إن كان معرفة نحو غلام زيد (وإن يشابه المضاف يفعل) أى الفعل المضارع بأن يكون (وصفاً) بمعنى الحال أو

(قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لأنها فى تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف الكون معرفة . فإن قلت : وقوع الجمل صفات للنكرات يناقى تعريف المضاف إليها . قلت : أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافاً إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً على المختار فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف إليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل . (قوله يعنى أن المضاف إن) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال : يعنى إن) وإنما ترك المصنف القيد لشهرتهما . (قوله وإن يشابه المضاف يفعل) كنى بفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل . (قوله وصفاً) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهو حال لازمة لأن المضاف لا يشابه يفعل إلا إذا كان وصفاً والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه . (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أى لا بمعنى الماضى أو مطلق الزمن فإن إضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سنقله عنه . ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظراً للماضى وكونها لفظية نظراً للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ، ثم رأيت الدمامينى ذكره نقلاً عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضى فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التى هى العلة فى عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقة لتماز المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففى إضافته اعتباران : اعتبار الماضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل ، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه اهـ باختصار ، ورأيت الشمنى ذكره نقلاً عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال : الاستمرار يحتوى على الأزمنة الماضى والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الإضافة حقيقية كما فى ﴿ مالك يوم الدين ﴾ [الفاتحة : ٤] ، وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما فى ﴿ جاعل الليل سكناً ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، لكلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكناً منصوباً بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات ، هذا ما ذكره فى توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري فى الآيتين اهـ . ثم نقل الشمنى عن السيد الجرجاني أنه اختار فى توجيه التوفيق أن

الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فَعَن تَنكِيرُهُ . لَا يُغَزَلُ) بالإضافة لأنه في قوة المنفصل (كَرَبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ * مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ) فراجي

الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوت وفي ﴿جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكْنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] تجددى بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملاً وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول هذا وقوله بمعنى إلخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وإن كانت كذلك لا تعرف بالإضافة أصلاً كما في الرضى والتصريح لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو: زيد يعطى كذا علل غير واحد. ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوت وفي المضارع تجددى كما مر في كلام السيد فلا تشبهه فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل^{١١} الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوت على ما مر عن السيد أن إضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى التعليل بما يأتي عن الرضى أنها دائماً عاملة في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا وإضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول^{١٢} صاحب التوضيح أن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكك على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره فتأمل. وعبرة الرضى كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً فإضافتها لفظية دائماً وأما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى رائحة فعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو: ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فإضافتهما إذن لفظية. (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. (قوله فعن تنكيره) أشار بإضافة تنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن إضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف. قاله يس. (قوله لأنه في قوة المنفصل) أى عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب هو زيداً كما سيأتى. (قوله كرب راجينا) قيل: هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعدها إلى المضى فتكون إضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور في جمع الهوامع إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لأنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً، وقد قال في التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به. (قوله فأتت به) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده، مبطناً بفتح الطاء المشددة كما في القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور. سُهْداً بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم. والهوجل بالجيم الأحمق وإسناد نام إلى ليل مجاز عقلى من إسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الهوجل في الليل.

[١] (قوله أشكل إلخ) قد يقال لا يلزم من اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية. وأيضاً لا سم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة، وأيضاً فليسا من واد واحد.

[٢] (قوله ثم قول إلخ) في اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل: أنه صفة مشبهة وقيل: لا فكلام السيد مبنى على الثانى فلا إشكال اهـ.

اسم فاعل ، ومروّع اسم مفعول ، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب . ومثله قوله :

[٦٠٨] يَا رَبِّ غَايِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو: ﴿ هَدِيَا بِالْغِ كَعْبَةَ ﴾

[المائدة : ٩٥] وانتصابه على الحال نحو: ﴿ ثَانِي عَطْفَهُ ﴾ [الحج : ٩] . وقوله :

[٦٠٩] فَأَثَّ بِهِ لُحُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجْلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيداً ،

فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح أما

التخفيف فمحذوف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه ، أو

المقدر كما في ضوارب زيد ، وحواج بيت الله ، أو نون التثنية كما في ضارباً زيد ، والجمع

كما في ضاربو زيد . وأما رفع القبح في حسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة

عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفي الجر

تخلص منهما ، ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود

(قوله التخفيف) أى فى اللفظ بمحذوف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله : أو رفع القبح

أى إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب . (قوله فى حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن

الوجه مثلاً . واعلم أن ما سموه هنا قبيحاً سموه فى باب الصفة المشبهة ضعيفاً فلا تنافى بين الموضعين .

(قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لأن الكلمة لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً . (قوله إجراء

وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى^{١١} أى الفعل المتعدى أى فى نصبه المعرفة على المفعولية .

(قوله وفى الجر تخلص منهما) أى من الإجراء والخلو المذكورين فلا قبح .

[٦٠٨] قاله جرير من قصيدة من البسيط يهجو فيها الأحطل . ويا لمجرد التنبيه أو يقدر المادى . والشاهد فى غايبتنا فإن

الإضافة فيه غير محضة فلماذا دخلت عليه رب من غبطته بما نال أغبطه غبطة . وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير

إرادة زوالها عنه عكس الحسد ولاق جواب لو . والحرمان من حرمة الشيء يخرمه من باب ضرب يضرب .

[٦٠٩] قاله أبو كثير الهذلى من قصيدة من الكامل قالها فى تأبط شراً وكان روج أمه . والضمير فى به يرجع إلى تأبط

شراً . يعنى ولدته حال كونه حوش الفؤاد أى حديده . والشاهد فيه فإن الإضافة لم تقد فيه شيئاً من التعريف والتخصيص

فلذلك وقع حالاً ، إذ الحال لا تكون إلا نكرة . ومبطناً حال أيضاً أى ظاهر البطل وكذا سُهْدًا بالضمين أى قليل النوم ،

وما زائدة أو مصدرية وجعل الفعل الليل لوقوعه فيه أى نام الهوجل فيه وهو الوخم الثقيل .

[١] (قوله مجرى المتعدى) الأولى مجرى وصف المتعدى كما هى عبارة الشارح اهـ .

الضمير ، ونحو : الحسن وجه أى بالجر أيضاً لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز (وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) وغير محضة ومجازية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ) وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

(تنبيهات) : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله :

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن الإضافة فيما ذكر إنما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه . والحسن وجه بالجر فيهما . واعترض بأن الإضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفاً لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبح لأن المضاف وصف متعدد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه . وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزئين بأل كما عكسوا فى النصب وإن كان نصب المشبه فى العكس قبيحاً كما علم . (قوله لأن النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر . (قوله وذى الإضافة) أى إضافة الوصف إلى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه إضافة نحو : الضارب الرجل فإنها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريباً ، وصرح به سم فيما كتبه بهامش الجمع (قوله لأن فائدتها إلخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة . وأما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الأصلى من الإضافة . كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة . وقال شيخنا السيد : اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اهـ وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال . (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله : أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر . (قوله وتلك) أى الإضافة المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله . (قوله لأنها خالصة إلخ) علة لتسميتها محضة وقوله : وفائدتها إلخ علة لتسميتها معنوية وقوله : وذلك هو الغرض إلخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لأنها خالصة إلخ علة لتسميتها حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما نخشاه سابقاً بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغى تقرير العبارة وإن وقع البعض فى خلافه فتدبر . وقوله كما رأيت أى من إفادتها التخصيص أو التعريف . (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه إلا حال إضافته لمنصوبه لأنها فى تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال إضافته لمرفوعه .

[٦١٠] إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهْدْتُ عَذُولًا

وزهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة نص عليه سيويه لأنه ينعت بالمعرفة . الثاني : ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي المشبهة المحضة وحصر ذلك في سبع إضافات : الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة . الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم نحو :

(قوله ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة كما في الشاهد . (قوله عاذراً) مفعول ثالث مقدم والأول الياء والثاني من عهدت والعائد محذوف أي عهدته وعذولاً حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولاً مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو . (قوله أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض : لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى هـ وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أي أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا القول عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرج المخالف على البديل أبطلناه بأن البديل بالمشتق قليل هـ . (قوله لأنه ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة . (قوله لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً) قال لأن للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالاً من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوى وانفصالاً من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكليف خروجها عن ظاهرها . كذا في اللمع . والذي يظهر أنه ليس زائداً في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهاً بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبهاً بغير المحضة ، لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض تبعاً لشيخنا تسميته مشبهاً بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه . (قوله إضافة الاسم إلى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم

أنه سيأتى عند قول الناظم :

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موها إذا ورد

[٦١٠] هو من الخفيف . الشاهد في وجدي فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو الشديد . وبك في محل نصب مفعوله ، وأراني خير إن في محل الرفع . وأراني يستدعي ثلاثة مفاعيل : الأول : الياء . والثاني : قوله من عهدت ومن موصولة في محل نصب . والثالث : قوله عاذراً وعذولاً مفعول ثانٍ لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعني عهدته وفيك حال من عذولاً .

﴿شهر رمضان﴾ [البقرة : ١٨٥] . الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف نحو : سحق عمامة . الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله :
 [٦١١] * عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ *

أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة . الخامسة : إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو : يومئذ وحينئذ وعامئذ . وقد يكون في غيرها كقوله :
 [٦١٢] فَقُلْتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَيَرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبَةٌ

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل . (قوله إنها غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع . وأصل صلاة الأولى مثلاً الصلاة الأولى عن النعت فأزيل عن حده . مع . (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا أل ولا يعى بنكرة ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ صلاة أولى مثلاً . مع . (قوله إضافة المسمى إلى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التى للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بأن التى للبيان بين جزأها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا إلخ) المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدمامينى . (قوله فى الإضافة) أى إلى الضمير وقوله سابقاً القائم مقام الصفة أى فى الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفى كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف . (قوله فى أسماء الزمان) أى المبهمة . (قوله لنحو يومئذ إلخ) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الطرف الثانى بالجملة المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفى النهار والإلا كان فيه تفصيل قدمناه فى أول الكتاب فى الكلام على التنوين فراجع . (قوله فقلت انجوا) بالجمع يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيت أى سلخته . والضمير فى عنها يرجع إلى الناقة التى ذبحها الشاعر لضييفين له فقالا إنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر . والشاهد فى نجا الجلد فإن النجا بالجمع مقصوراً الجلد والسام بالفتح معروف والعارب أعلى الظهر .

[٦١١] قاله رجل من طى وتماه : * بِأَبْيَضٍ مَاضِي الشَّفَرَيْنِ يَمَانِي *

وهو من الطويل . الشاهد فى زيدنا فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوفين خلفاً عنهما فى الإضافة . وقال الرنخسرى : أجرى ريداً مجرى النكرات فأصافه . ويوم القى بالون والقاف : أى يوم الحرب عند النقى وهو الكتيب من الرمل ، كما يقال يوم أحد أى يوم الحرب عند أحد .

[٦١٢] قاله أبو الجراح ، قاله القالى ، وقال الصاغان أبو العمر الكلاوى وقد نزل عنده ضيفان فحر لهما ناقة فقالا إنها مهزولة ، فقال معتدراً لهما : أى انجوا عن الناقة من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته وكذلك أنجيت . والشاهد فى نجا الجلد حيث أضاف المؤكد إلى المؤكد لأن النجا مقصور هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله حق اليقين . وسنام فاعل لسير ضيكمما ، وعارب به عطيف عليه وهو بالعين المعجمة أعلى الظهر .

السادسة : إضافة الملغى إلى المعتبر كقوله :

[٦١٣] * إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا *

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى نحو : اضرب أيهم أساء . وقوله :

[٦١٤] أَقَامَ بَبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبْرَحٌ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين : أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل

(قوله إضافة الملغى إلى المعتبر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قبل ومنه : ﴿كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام : ١٢٢] ، أى كمن هو في الظلمات ﴿مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ [محمد : ١٥] ، الآية أى الجنة التى وعد المتقون . (قوله إلى الحول) أى ابكيا على إلى الحول والخطاب لبتيته . (قوله نحو اضرب أيهم أساء) إنما كان المضاف إليه ملغى لأن تعرف أى إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالإضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد . كذا نقل الدماميني عن المصنف ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسيأتى أيضاً من أن لها إبهاماً من جهة الجنس وإبهاماً من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فإنه يقتضى اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص فتأمل . (قوله ببغداد العراق إلخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام ، وإنما لم يجعل الأول هو الملغى لوقوعه في مركزه . والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الإضافة في البيت كالإضافة في نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة . (قوله أهمل هنا إلخ) قال سم : قد يقال لا إهمال لإمكان دخولهما في قوله واخصص أولاً فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك .

[٦١٣] قَالَ لِيَدِ وَتَمَامِهِ : * وَمَنْ يَتْلِكَ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ *

وهو من أبيات من الطويل . وإلى الحول متعلق بقوله وقولاً في البيت الذى قبله وهو :

فَقَوْمًا وَقَوْلًا بِالسَّيِّئِ تَعْلَمَانِيهِ وَلَا تَحْمِشًا وَجْهًا وَلَا تُخْلِقًا شَعْرًا

والخطاب لابتيته . والمعنى اذكرانى بعدى بالذى تعلمانه فمى من الشفقة والإحسان إليكما ثم ابكيا على إلى الحول ولابد من تقدير ابكيا بقرينة قوله ولا تحمشا لأن النهى عن الخمش وحلق الشعر لا يكون إلا في البكا فأمرهما بالبكا عليه بدون هذين . ثم اسم السلام عليكما كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به من القول بما فيه والبكا عليه إلى سة . وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المعتبر . ولما كان الحول نهاية الزمان المشتمل على الساعات والأيام والجمع والشهور خصه بالذكر . وما قيل لأنه كان مدة عزاء الجاهلية غير صحيح لأنه لم يقل هذا إلا في الإسلام عند موته وقد كان الشرع أبطل ذلك . ولقد حبط ها شراح هذا البيت تخايط كثيرة سيما بعض من شرح أبيات المفصل حيث قدروا قبل إلى الحول بكيت ، وقالوا يخاطب الشاعر حليبه بقوله بكيت إلى حول من فراقكما ، ثم سلمت عليكما ، ومن يك سة فهو معدود لو ترك البكا . وهذا كما ترى حبط ، والصحيح ما ذكرته لك . فافهم .

[٦١٤] قَالَ بَعْضُ الطَّائِفِينَ مِنَ الطُّوِيلِ . الشَّاهِدُ فِي بَعْدَادِ الْعِرَاقِ وَدِمَشْقِ الشَّامِ فَإِنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِمَا إِضَافَةُ الْمُعْتَرِ إِلَى الْمُلْغَى عَكْسَ الْبَيْتِ السَّابِقِ . وَبَعْدَادُ لَا يَنْصَرَفُ بِإِضَافَةِ دَخْلِهَا الْجَرِّ . وَشَوْقُهُ مُبْتَدَأٌ . وَشَوْقُ الثَّانِي خَبَرُهُ ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ . وَمَبْرَحٌ بِالتَّشْدِيدِ شَدِيدٌ مُؤَلِّمٌ .

التعريف نحو : رب رجل وأخيه ، وكـم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأن رب وكـم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة . ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثـل وغير وشبه . قال في شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل : رأيت الصعب غير الهين ، ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وكقول أبي طالب :

[٦١٥] يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِي فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ

(قوله ما وقع موقع نكرة إلخ) لكن إضافته محضة مفيدة للتخصيص كما في الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريباً من سم . (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أى حالة كونه جاهداً ومطيقاً . (قوله لأن رب وكـم إلخ) علة لمحدوف أى وإنما كان المعطوف في هذه الأمثلة واقعاً موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن إلخ وجعل بعضهم المعطوف في الأولين معرفة وقال إنه يغتفر في الثانى ما لا يغتفر في الأوائل . (قوله كمثـل وغير وشبه) إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيبويه والمبرد . وهذا كصنيع الجمع يقتضى أن إضافته لفظية لا تفيد تخصيصاً أيضاً وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لأن غير زيد يشمل كل موجود سواء ، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوغاً غير مضبوط وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مراداً به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مراداً به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرف بكل حال والكاف في عبارة الشارح لإدخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافى ونحوهما . وأه شبهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر . هذا وقال سم : ينبغى أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضاً لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل اهـ ونقل الشنوائى عن السيد أنه صرح في حواشى الكشف بأن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين . (قوله لا تزيل إبهامه) أى إزالة تقتضى التعيين فلا ينافى أنه يتخصص بالإضافة وتسمى إضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتى على ما مر عن سيبويه والمبرد أن إضافة نحو مثل للتخفيف . (قوله يا رب إما تخرجن إلخ) إن شرطية وما زائدة وقوله فليكن أى الطالب جواب الشرط ، والمقنب كمنبر المراد به ها جماعة الخيل كما قاله حفيد السيد ، ويطلق على مخالـب الأسد والذئب .

فَلْيَكُنِ الْمَعْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْتَلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ
 فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك
 كقولك مررت برجل غيرك ، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة
 خاصة فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة
 خاصة تعرّف هذا كله . وقال أيضا في شرح التسهيل : وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة
 ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقع بين متضادين .
 وهذا الذى قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيراج ويشكل عليه نحو : ﴿ صَالِحًا
 غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرّف بالإضافة
 لأنها وصف النكرة (وَوَصُلُّ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أى المشابه بفعل (مُعْتَفَرٌ *) إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ
 كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ وقوله :

[٦١٦] * وَهُنَّ الشَّافِيَّاتُ الْحَوَائِمُ *

(قوله لأن جهة المغايرة) أى ما به المغايرة . (قوله وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم
 فإن القرينة وهى اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة فى ذلك الوصف المخصوص . (قوله وقال أيضا
 فى شرح التسهيل) تقوية لما قبله . (قوله هو مذهب ابن السراج والسيراج) وذهب المبرد إلى أن غيرا لا تعرف
 أبداً وذهب بعضهم إلى أنها لا تعرف بالإضافة مطلقاً كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء . (قوله لأنها وصف
 النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا . (قوله بهذا
 المضاف أى المشابه يفعل) خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أل لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف
 بالإضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفتين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة
 ولو أدخلت عليه أل لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهى ممنوعة . (قوله إن وصلت بالثان) قال يس : إنما اشترطت
 أل فى المضاف إليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسألة لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا
 حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهـ بإيضاح .
 وأيضاً ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الأصل كالمشاكلة . واختلف فى تابع المضاف إليه فسيبويه
 يجوز عدم وصله بأل نحو : جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد

[٦١٦] البيت بتمامه :

أَبَانَا بِهَا قَتَلَسِي وَمَا لِي دِمَائِهَا شِفَاءً وَهُنَّ الشَّافِيَّاتُ الْحَوَائِمُ

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل قالها فى قتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عبد الملك : أى قتلنا بالسيوف . وفى ديوانه
 أبانا بهم أى بأهل الوقعة . يقول : ليس الشفاء فى الدماء التى تهريقها السيوف وإنما هن أى هى الشافيات لأنه لولاها لما سفكت
 الدماء . والشاهد فى قوله الشافيات الحوائم حيث دخلت الألف واللام على الشافيات التى هى مضافة إلى الحوائم لأن الإضافة لفظية
 كما فى الجعد الشعر . والحوائم العطاش التى تموم حول الماء جمع حائمة ، من الحوم وهو الطواف حول الشئ .

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضْيَفَ الثَّانِي * كَزَيْدَ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي) وقوله :
[٦١٧] * لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَا

أو بما أضيف إلى ضميره الثاني كقوله :
[٦١٨] * أَلُوذُ أَلْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ *

ومنع المبرد هذه (وَكَوْنَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ * مُثْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ أَتْبَعَ)
أى وكون أل أى وجودها فى الوصف المضاف كاف فى اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعاً

لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الأول بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع . قاله الرضى .

(قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات لأنها آلة السفك . وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم سُمِّي كل عطشان حائماً كما فى القاموس . (قوله أو بالذى له أضيف الثانى) لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثانى لكون المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد . أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجانى .

(قوله أقفيه العدا) جمع قفا . (قوله أو بما أضيف إلى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثانى . (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والأفصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل . قاله الشارح فى شرح التوضيح . (قوله مثنى أو جمعاً) أى أو ملحقاً بهما . (قوله أى وجودها) أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره . (قوله كافٍ إن) لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه . (قوله فى اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر .

[٦١٧] تمامه : * بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَّ أُسْرِ وَالْقَتْلِ *

هو من الطويل . والشاهد فى الزوار أقفية العدى ، فإن الزوار الذى هو جمع زائر بالألف واللام مضاف إلى أقفية التى هى جمع قفا التى هى مضافة إلى العدا بالألف واللام جمع عدو كما فى الضارب رأس الجانى ، لكون الإضافة لفظية والباء تتعلق بظفر الزوار . والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجا . ومل أسر أصله من الأسر على لغة أهل اليمن .

[٦١٨] تمامه : * مِثْنًى وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا *

هو من الكامل . الود مبتدأ . وأنت بالكسر مبتدأ ثان . والمستحقة صفوه خبره . والجملة خبر الأول وفيه الشاهد فإن المستحقة مضاف إلى صفوه وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بأل وهو الود . وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب والصحيح جواز الجر كما فى الشاهد وهو حجة عليه وإن واصله بما قبله وصدر الكلام أغنى عن الجواب .

اتبع سبيل المثني وهو جمع المذكر السالم كقوله :

[٦١٩] إِنْ يَغْنِيَا عَنْيَ الْمُسْتَوِطْنَا عَدْنِ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنِي
وقوله :

★ الشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمَهُمَا ★

وكقوله :

[٦٢٠] ★ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا ★

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بهذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً نحو : الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل . وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض . وقال الأخفش وهشام نصب . وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك ويجوز في

(قوله أن يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى وإثبات الألف مع أنه مسند إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن . (قوله الشائمي عرضي) قد يبحث فيه باحتمال عدم الإضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتي . (قوله فإن انتفت الشروط) أى وصل أل بالثاني أو بما أضيف إليه الثاني أو بما أضيف إلى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثني أو جمعاً على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطاً باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها في دخول أل . (قوله ذلك) أى وصل أل . (قوله مضافاً إلى المعارف) حال من الضمير المجرور بفي العائد إلى المضاف وهو داخل في حيز الإجازة بدليل قول التوضيح : وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها . فهو لا يوجب كون الضمير في محل جر إذا أضيف الوصف المحلى بأل إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية أيضاً بخلاف المبرد والرماني كما يأتي وقوله مطلقاً أى سواء كان المضاف إليه علماً أو اسم إشارة أو ضمير كـ أو غيرها . (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة . (قوله وقال المبرد والرماني إن) أى فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز . (قوله وعند سيبويه الضمير إن) هذا هو الموافق لكلام الناظم . (قوله كالظاهر) أى غير المحلى بأل بدليل التفريع بعده . (قوله فهو منصوب في الضاربك) أى لانتفاء شرط إضافة الوصف المحلى بأل .

[٦١٩] هو من البسيط . غنى يغنى من باب علم يعلم أى استغنى . والشاهد في المستوطنا عدن حيث دخلت الألف واللام في المضاف للمثنى لكون الإضافة لفظية . والباء في بغنى رائدة . وتخفيف الباء ضرورة .
[٦٢٠] البيت من المنسرح .

الضاريك والضاربوك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيّدا والضاربو عمرا . وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة ومنه قوله :

[٦٢١] الْخَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ وقوله :

[٦٢٢] الْغَارِقُ الْحَقُّ لِلْمَدْلِ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّ كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

في رواية من نصب الحق وكثير . نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه المعهود والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو في قوّة الفعل فطلب معه التخفيف

(فائدة) : قال في المغنى : مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لى بالأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه إلا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا يصب المفعول به إجماعا وليست مضافا إليها والأخفص أوضع بالكسرة وعلى هذا فإذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي مجرورة اهـ .

(قوله مخفوض في ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بأل .

(قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيويه . وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة : هو في موضع جر فقط إذ الأصل سقوط التنوين للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما في قولك هذان الضاربا زيّدا . قاله الشارح في شرح التوضيح .

(قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه . والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وإن جوّزت العربية الجر . فتأمل .

(قوله للمدل به) قال شيخنا السيد : بكسر الدال اهـ ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة في دل كما في المصباح والباء بمعنى على .

واحترز بقوله سبيله اتباع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .
(تنبيهه) : قوله أن وقع هو بفتح أن ، وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولاً . وقال الشارح : هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول يعنى كونها . وقال المكودي : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز فى همز إن الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ (وَرُبَّمَا أُكْسِبَ ثَانٍ) من المتضايفين وهو المضاف إليه (أَوَّلًا) منهما وهو المضاف (ثَانِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذَفِ مُوَهَّلًا) أى صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثانى فمن

(قوله نعم الأحسن إلخ) استدراك على قوله ويجوز فى الضارباك لدفع توهم مساواة الوجهين .
 (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر . (قوله والجملة خبر الأول) أى والرابط محذوف تقديره فى اغتفاره كما مر . (قوله وقال المكودي : فى موضع نصب إلخ) فيه عندى نظر لأن وجود أل فى المضاف ليس هو الكافى عن وجود أل فى المضاف إليه وإنما الكافى عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعاً لأن وجود أل فى المضاف خلاف حقه فيحتاج إلى مسوغ له من وجود أل فى المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كون المضاف مثنى أو جمعاً أو نحو ذلك مما مر . فتدبر . (قوله ويجوز فى همز إن الكسر) أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودي . فافهم . (قوله أو تذكيراً) ففى كلام المصنف اكتفاء . وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب ، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضاً ، كالأمر المتقدم من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح ، وكالظرفية فى نحو كل حين ، والمصدرية فى نحو كل الميل ، ووجوب التصدير فى نحو غلام من عندك ، والإعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه ، والبناء فى نحو : ﴿مَثَلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، والتعظيم فى نحو بيت الله . والتحقيق فى نحو بيت العنكبوت . والجمع فى نحو :

فَمَا حَبَّ الدِّيَارَ شَغَفَن قَلْبِي وَلَكِنْ حَبَّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارِ

كذا فى يس . ويرد على قوله والإعراب إلخ أن الإعراب فى مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا اكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشر . كما قاله الدمامينى . (قوله أى صالحاً للحذف) لما كان معنى الموهل المجمعول أهلاً وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه أهلاً للحذف فسرّه تفسير مراد بقوله أى صالحاً للحذف فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب . وزاد فى التسهيل شرطاً آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فإن لم يكن بعضاً ولا كبعض فلا اكتساب وإن صلح للحذف فلا يجوز أعجبته يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس و :

الأول : ﴿يوم تجد كل نفس﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وقوله :

[٦٢٣] * جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً *

وقولهم : قطعت بعض أصابعه . وقراءة بعضهم : ﴿يلتقطه بعض السيارة﴾ [يوسف : ١٠] ، وقوله :

[٦٢٤] * طَوَّلَ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

وقوله :

[٦٢٥] * كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ *

وقوله :

* جادت عليه كل عين ثرة *

ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل :

أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه : وزاد الفارسي قسمًا آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة :

* جادت عليه كل عين ثرة *

إلى أن قال : قال الشارح يعنى المرادى : والأفصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق . (قوله جادت عليه) أى النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أى كثيرة الماء .

[٦٢٣] قاله عنترة وتماه : * فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالَّذَرَاهِمِ *

من قصيدته المشهورة من الكامل . الشاهد في جادت حيث أُنْث مع إسناده إلى لفظة كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه والضمير في عليه يرجع إلى النبت في البيت السابق وهو :

أَوْ رَوْضَةٌ أَلْفَا تَضْمُنُ نَبْتَهَا غَيْثٌ قَلِيلُ الدَّمَنِ لَيْسَ بِمُعْلَمِ

وثره بفتح الثاء المثلثة وتشديد الراء أى كثيرة الماء . يقال سحاب ثر وناقة ثرة واسعة الإحليل .

[٦٢٤] تمامه : * نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي *

قاله الأغلب المعجلى كان من المعمرين . الشاهد في أسرع فإنه خبر عن المدكر وهو طول الليالي والقياس أسرع ولكن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه فلذلك أُنْث الخبر .

[٦٢٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وصدره : * وَشَرَقْتُ بِالْقَوْلِ أَلْدَى قَدْ أَدْعَهُ *

من قصيدة من الطويل . الكاف للتشبيه وما مصدرية والشاهد في شرقت حيث أُنْث مع أن فاعله مذكر وهو الصدر والقياس شرق ولكن لما كان الصدر الذى هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه . والقناة الرمح . وشرق بريقه إذا غص من باب علم يعلم . والإذاعة الإفشاء .

[٦٢٦] أُنِيَ الْفَوَاحِشُ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْنِهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ
وقوله :

[٦٢٧] مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ
ومن الثاني قوله :

[٦٢٨] إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي آلِهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا
وقوله :

[٦٢٩] رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُوْزَلُّ لَهُ الْأَمْنُ — رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّنَوِي
ويحتمله : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ولا يجوز قامت

(قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح . (قوله أُنِيَ الْفَوَاحِشُ) بفتح الهمة مصدر أُنِيَ بمعنى الإتيان . (قوله مَشِينٌ) أى النسوة كما اهتزت أى مشيًا كاهتزاز رماح تسفهت أى أمالت أعاليها مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ . (قوله رُؤْيَةُ الْفِكْرِ) إلخ قد يقال الأول هنا ليس صالحًا للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال الفكر معين إلخ . (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير وعبر بالاحتمال لما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لأنه المضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل . ولأنه يبعده التذكير حيث لا إضافة في ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ [الشورى : ١٧] ولأن فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فاعيل

[٦٢٦] قاله الفرزدق يذم به قوم الأخطل : أى إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف . والشاهد في معروفة حيث أنها مع أنها حبر لقوله أُنِيَ الْفَوَاحِشُ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

[٦٢٧] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها الملازم بن حريث الحنفي . مشين أى النسوة والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كاهتزاز الرماح . والشاهد في تسفهت حيث أنه مع أن فاعله مذكر وهو مر الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه أى مالت بأعاليها مَرُّ الرِّيحِ . والنواسم جمع ناسمة من نسمت الريح نسيماً ونسمائاً وهو أول الريح حين تهب بلبس قبل أن تشتد .

[٦٢٨] هو من البسيط وفيه معنى رائق وموعظة حسنة . والشاهد فيه عكس الشاهد في البيت السابق لأن فيه تذكير المؤنث وهو مكسوف ، والقياس مكسوفة لأنه خبر عن المؤنث وهو إنارة العقل لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه . ويزاد خبر لقوله وعقل عاصي الهوى وتنويراً نصب على التمييز .

[٦٢٩] هو من الخفيف والشاهد فيه عكس ما ذكره في البيتين السابقين حيث قال له الأمر ، ولم يقل لها على تأويل الفكر الذى يؤول أى يرجع له الأمر . وحيث قال معين ولم يقل معينة لأنه خبر لقوله رؤْيَةُ الْفِكْرِ ، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر . والتواني التكاسل . ويروى على اكتساب الثواب .

غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور .

(قنبيه) : أفهم قوله وربما أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ * مَعْنَى) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ، فلا يقال قمح بر ولا رجل فاضل ، ولا فاضل رجل (وَأَوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ) أى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه

وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل : أنه بمعنى مفعول أى مقربة . ومنها : أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران . ومنها : ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق . (قوله أفهم قوله وربما إلخ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا إفهام . (قوله فإنه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم . (قوله نعم الثانى) أى اكتساب التذكير . (قوله لما به اتحد معنى) أى بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الأب فإنه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما فى الليث والأسد والتساوى كما فى الإنسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اهـ سم . والترادف الاتحاد ما صدقا ومفهوماً والتساوى الاتحاد ما صدقا فقط . ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظاً ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الإضافة وخرج منه ما غاير معنى وإن اتحد لفظاً فتجوز فيه الإضافة نحو عين العين . (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل . (قوله لأن المضاف يتخصص بالمضاف إليه) أى يتخصص به على نسبه إليه وكونه بعضاً أو مظهروفاً أو مملوكاً أو مختصاً كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى إلا إذا تغير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعتها بها للتخصيص وعلل بعضهم مع إضافة الموصوف إلى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها فى الإعراب فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبداً ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الإضافة لا يمكن ذلك وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين إلى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون لغواً لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغواً لأننا نقول ترك الإضافة بالكلية أخف لأن فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضاً وليس كذلك : أفاده سم .

قولهم جاءني سعيد كرز ، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم أى جاءني مسمى هذا الاسم . ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى . ومسجد الجامع . وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة لأولى ، ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة . وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها أى شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة .

(تنبيهه) : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله فى النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو : ﴿ ولدار الآخرة ﴾

(قوله أن يراد بالأول إلخ) هذا إذا كان الحكم مناسباً للمسمى فإن كان مناسباً للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز . واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الإضافة فى نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها . أفاده سم . وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يضاف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها نقله يسن عن ابن الحاجب . **(قوله ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته إلخ)** قال الدمامينى : واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة فى موصوفها لا تنقاس اهـ ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة . وإنما هو تخريج للمسوغ على وجه جائز . **(قوله حبة الحمقاء)** بالمد وهى المسماة بالرجلة وإنما وصفت بالحمق مجازاً لأنها تنبت فى مجارى السيول فتمرّ بها فتقطعها فتطوؤها الأقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول . أما إذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا . والذى فى القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر . **(قوله أن يقدر موصوف)** أى يكون الأول مضافاً إليه إضافة الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثانى أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الإضافة فى حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل . **(قوله وصلاة الساعة الأولى)** أى من الزوال أو المراد أول ساعة أدت فيها الصلاة المفروضة . **(قوله ومسجد المكان الجامع)** ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع . **(قوله جرد قطيفة إلخ)** جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية . **(قوله أن يقدر موصوف أيضاً)** أى كما يقدر فيما قبلها وإن اختلف المحل . **(قوله وإضافة الصفة إلى جنسها)** أى جنس موصوفها أى فالإضافة حينئذ من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة . **(قوله من جنس القطيفة)** صرح بمن لبيان أن الإضافة على معنى من .

[يوسف : ١٠٩] ، ﴿ وَحَقَّ الْيَقِينُ ﴾ [الواقعة : ٩٥] ، ﴿ وَجِبِلَّ الْوَرِيدِ ﴾ [ق : ١٦] ، ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] ، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفردًا بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذى يضاف أبدًا (قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا) أى يأتى مفردًا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو : كل وبعض وأى . قال الله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٣] ، ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

(تنبيهه) : أشعر قوله : وبعض الأسماء وقوله : وبعض ذا قد يأت لفظًا مفردًا أن الأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد وإن الأصل فى كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ . واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين ما يختص

(قوله ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلمهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص . قال سم : تمتنع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد . (قوله تمتنع إضافته) أى لأنه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف . (قوله وكغير أى إلخ) بخلاف أى فإنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا للضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه لتوغلها فى الإبهام . (قوله نحو كل) أى إذا لم يقع توكيدًا أو نعتًا وإلا تعينت الإضافة لفظًا نحو : جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى . واعلم أن كلا وبعضًا عند قطعهما لفظًا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة . وقال الفارسي : نكرتان كذا فى التصريح وتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما . (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتًا أو حالًا فمتعينة الإضافة لفظًا . (قوله وكل فى فلك يسبحون) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير للشمس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعدد إما فى الذات أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بها . قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لأنهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيهًا لها به لفعلها فعله من السباحة والجري ، وأفرد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف إليه المحذوف . فلا يقال الآية تقتضى تحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثانى . (قوله واعلم أن اللازم إلخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فات المصنف وهو ما يختص بالظاهر . واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعدمها تسعة : ما تجوز إضافته ، وما تمتنع ، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط ، وما تجب إضافته للجملة مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا أو نية للمفرد مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا للمفرد مطلقًا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقًا أو للضمير المخاطب .

بالإضافة إلى الجمل وسيأتى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو : كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماذاه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو : أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله (وَبَعْضُ مَا يَضَافُ حَتْمًا) أى وجوبًا (أَمْتَنَعُ * إِيْلَاؤُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدٍ) نحو : جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده ، وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لَبَّى وَذَوَالَى) و(سَعْدَى) وحنانى وهذا ذى ، تقول لبيك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من ألب بالمكان إذا أقام به

(قوله كلا وكلتا) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة . (قوله قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء . وقصار بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد . كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور . (قوله وحماذاه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما . (قوله وذى وذات) أى وفروعهما ونذر إنما يصطنع المعروف من الناس ذووه . (قوله كوحده) قال فى الجمع : هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الأصمعى وحد الرجل يحد إذا انفرد وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة والختولة وقيل : محذوف الزوائد من إحداد وقيل : نصبه على الحال لتأوله بموحد وقيل : على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولأزم الأفراد والتذكير لأنه مصدر وقد يثنى شذوذًا أو يجر بعلى ، سمع جلسا على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، وجلس على وحده أو إضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعبير مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير وأصله فى الثوب لأنه إذا كان رفيعًا لم ينسج على منواله . والقريع السيد وهو جحيش وحده عير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغرا عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا . وقيل : لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبى : رجيل وحده اهـ ببعض اختصار . (قوله تقول لبيك) أصله ألب لك إلباين أى أقيم لطاعتك إلبا كثيرًا لأن التثنية للتكرير نحو : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع الجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد . قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقى .

ودواليك بمعنى تداولاً لك بعد تداول ، وسعديك بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لبيك وحنانك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن . وهذاذك بك بذالين معجمتين بمعنى إسراعاً لك بعد بعد إسراع (وَشَدُّ إِيلَاءٍ يَدْنَى لِلْبَيِّ) في قوله :

[٦٣٠] دَعَوْتُ لِمَا نَأْتِيهِ مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَسْدَى مِسْوَراً

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

[٦٣١] * لَقُلْتُ لَيْتَهُ لِمَنْ يَدْعُونِي

(تفنيه) : مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مشاة لفظاً ومعناها التكثير ، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هذا ذيك ولبيك فمن معنهما .

(قوله بمعنى تداولاً لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والأمران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة كالغلبة هنا ، بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أى تداولاً لطاعتك فاحفظه . (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حناناً عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانك . (قوله دعوت إلخ) أى طلبت مسوراً للأمر الذى أصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لبيك وقوله فلبى يدى مسور أى إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألتنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص اليدين لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسوراً أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل : ذكر اليدين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية . (قوله لقلت ليه) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة وحكى بالمعنى . (قوله مصادر) قال شيخنا : والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر اهـ وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر . (قوله ومعناها التكثير) لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح .

[٦٣٠] قاله أعرابى من بنى أسد من مسدس المتقارب : أى طلبت مسوراً اسم رجل لما أصابنى من النائية فلبى : أى قال لبيك ، تقديره فلبانى ، فحذف المفعول . والشاهد فى فلبى يدى مسور حيث جاء لبي مضافاً إلى ظاهر وهو نادر شاذ لأن هذا من الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمرة نحو : دواليك وحنانك وهذاذك ، ومعناه فإجابة منى بعد إجابة له إذ سألتنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطته المال . وقيل هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية . فافهم

[٦٣١] قبله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوَّاءُ ذَاتُ مَثَرَعٍ يُسَوِّنُ

رجز لم يدر قائله . ودونى زواء جملة حالية وهى الأرض البعيدة . وذات مثرع صفتها من قولهم حوض ترع بالثناء المثناة من فوق وتحريك الراء ممتلىء . وقيل : مثرع بالنون والراء المعجمة من قولهم بثر نزوع ونزيع . إذا كانت قرية القعر والأول أصح . ويون بفتح الباء الموحدة وضم الياء آخر الحروف : أى واسعة بعيدة الأطراف . والشاهد فى ليه حيث أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ ، وهو مقول القول .

وجوز سيويه في هذاذيك في قوله :

[٦٣٢] * ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَلَحَضْنَا *

وفي دواليك في قوله :

[٦٣٣] إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَا بِسِ

الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذين أى مسرعين وهو ضعيف للتعريف . ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوز الأعلام في هذاذيك في البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولأنه معرفة وضربا نكرة . وذهب يونس إلى أن ليك اسم

(قوله من ألفاظها) فيقدر في دواليك أدول ، وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأعان كما في القاموس . وفي حنانيك أتحن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا إلخ أو أحن على ما هو الأنسب بلفظ حنانيك . (قوله فمن معناه) فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألّب بالمكان لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك أن ليك تثنية ثلاثي وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه . نعم ذكر قوم أن معنى ليك إجابة بعد إجابة وعليه فالناصب فعل من معناه إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه . (قوله وخضنا) بخاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل . (قوله إذا شق برد إلخ) الباء في بالبرد بدلية . قال في التصريح : قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما . (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد . (قوله مداولين) المناسب لتفسيره دواليك بتداول لك بعد تداول أن يقول متداولين . (قوله أى مسرعين) تفسير لهاذين فقط على الظاهر . (قوله للتعريف) أى وحق الحال التنكير وقوله ولأن المصدر إلخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وإن كان منكرا معنى .

[٦٣٢] قاله العجاج من قصيدة مرجزة يمدح بها الحجاج ويذكر فيها ابن الأشعث وأصحابه . وضربا نصب على المصدر . أى يضرب ضربا . والشاهد في هذاذيك فإنه مصدر قصد من تثنيته التكرار . وليس المراد منه شيئين فقط ، من الهد وهو الإسراع في القطع . ووحضا صفة لطعنا نفتح الواو وسكون الحاء وبالضاد المعجمتين وهو الطعن الجائف . [٦٣٣] قاله سحيم عبد بن الحسحاس من قصيدة من الطويل . والشاهد في دواليك فإنه مصدر مثني مضاف إلى ضمير المخاطب مخصص به . ومعناه التكرار وهو من المداولة وهى المناوبة . كانت عادة العرب أن يلبس كل من الزوجين برد الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طلبا لتأكيد المودة . وشق الثانى جواب إذا .

مفرد مقصور أصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدى . ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله : فلبى يدي مسور . وقول ابن النظم : إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم . وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في ذلك . ورد عليه بقولهم لبيبه ولبي يدي مسور ، وبحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذاك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف اهـ . النوع الثاني من اللازم للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتي ، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله (وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمل إطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية ، فالاسمية نحو جلست حيث زيد

(قوله الوصفية) أى لضرباً والمعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً لشيخنا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضرباً مسرعاً مسرعاً بل هذا أنسب بما مر في معنى هذاذك . (قوله بما ذكر) أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . (قوله ولأنه معرفة) في الرد بهذا على الأعلام بحث لأنه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف في لبيك وأخواته وحيث لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردّاً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذاذك مشى ولا يوصف المفرد بالمشى . (قوله أصله لبي) أى بوزن فعل بسكون العين كما في التصريح . وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث فتأمل . (قوله كما في على إلخ) أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائماً بدليل فتاك وعصاك . (قوله ورد عليه سيبويه إلخ) ليونس أن يجيب بأن قوله فلبى يدي مسور شاذاً فلا يصلح للرد فتأمل . (قوله وهم) أى بل خلافه في لبيك فقط . (قوله مثلها في ذلك) أى في هذا اللفظ . (قوله ورد عليه بقولهم إلخ) أى لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد . وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلام في نفس المسألة وكما في اثني عشر ، وإنما لم يحذف من ذاك للإلباس . (قوله لأجلها) أى لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها . (قوله إلى الجمل) أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف . دماميني . (قوله حيث وإذ) الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياءه وأواً بل قال ابن سيده هي الأصل كما في الدماميني . وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغنى . والثاني : ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ . قال جماعة منهم النظم : أو وقع مفعولاً به نحو : ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلاً ﴾ [الأعراف : ٨٦] ، أو بدلاً منه نحو : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ﴾ [مريم : ١٦] ، فإذا انتبذت بدل اشتغال

جالس ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾ [الأنفال : ٢٦] ، والفعلية نحو : جلست حيث

من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتي ، وترد للتعليل فتكون حرفاً وقيل : ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زما العلة والمعلل نحو : ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾ [الزخرف : ٣٩] ، الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب لظلمكم في الدنيا . ولصاحب هذا القول أن يجعل إذ في الآية لمجرد الظرفية بدلاً من اليوم على معنى إذ ثبت ظلمكم عندهم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها تعليلاً على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ﴿يا ليت بيني وبينك بُعد المشرقين﴾ [الزخرف : ٣٨] ، أو إلى القرين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر إن على استئناف العلة كما في المغنى . وللمفاجأة بعد بيننا وبيننا وهل هي حيثنظ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال . فإذا قلت : بينا أو بيننا أنا قائم إذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بيننا كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بيننا وهو الأكثر ، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بيننا فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن الباذش : عاملها الفعل الذى بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا أو بيننا محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامى . وقال الشلوبيس : إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا أو بيننا لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أى بين أوقات قيامى حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو . واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرًا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتبين أن بين المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حيثنظ كالموقوف عليه لأن الألف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنوننا وتعين حيثنظ أن لا تكون إلا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بينا أو بيننا في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضى وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون بينا على الصحيح . كذا في الدماميني والجمع . وتقدير أوقات لأن بين إنما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزئ كالقيام مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا . قال في الهمع : وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبيننا مضاف إليها قول الجمهور . وقيل : ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل : ما كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع اهـ وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما في الجملة التى تليهما كما في المغنى .

جلست واجلس حيث أجلس ، ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [الأنفال : ٢٦] ، ﴿واذ يمكر بك الذين كفروا﴾ [الأنفال : ٣٠] ، ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ . وأما نحو قوله :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا * [٦٣٤]

وقوله :

(قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجع النصب في نحو : جلست حيث زيدا أراه . كذا في المغنى . قال في الجمع : وتصح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذ زيد يقوم فإنه حسن اهـ . وقال في التصريح : شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً نحو : ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [الأنفال : ٢٦] ، أو معنى لفظاً نحو : ﴿واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾ [البقرة : ١٢٧] ، ثم قال : وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلاً نص على ذلك سيبويه اهـ ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد إذ شرط حسنهما فلا ينافى كلام الجمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافى ما مر عن المغنى أن النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الجمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخل . (قوله واذكروا إذ أنتم قليل) إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور : ظرف لمفعول محذوف أى ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم واذ كنتم﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، ﴿واذ يمكر﴾ [الأنفال : ٣٠] ، اهـ . تصريح . وقالوا في : ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت﴾ [مريم : ١٦] ، أن إذ انتبذت ظرف لمحذوف أى قصة مريم إذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين في ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء﴾ [المائدة : ٢٠] ، كون إذ ظرفاً لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة . (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع في الجملة المضاف إليها إذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصريح ابن هشام في المغنى بأن إذ قد تستعمل في المستقبل كما أن إذ قد تستعمل في الماضي . والجواب أن المحجوز موافقة الواقع ، لأن نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجيء إذ للاستقبال ويجعلون ما يورثه من تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في المغنى .

[٦٣٤] قائله مجهول : ونماه : * نَجْمٌ يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا *

الهمزة للاستفهام . وترى من رؤية البصر فلذلك اقتصر على مفعول واحد وهو طالعاً . والشاهد في حيث سهيل حيث أضيف إلى مفرد وهو شاذ لأن حقه أن يضاف إلى الجملة ، فعلى هذا يكون حيث معرباً لأن الموجب لبنائه إضافته إلى الجمل إما منصوب على الظرفية أو على المفعولية إذا جعل ترى من رؤية القلب . وقيل : هو مبنى دائماً . وقيل : مضاف إلى الجملة تقديراً لأن سهيلاً مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أى مستقر وظاهر في حال طلوعه .

[٦٣٥] حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للكسائي

(تنبيه) : قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك (وَإِنْ يُتَوَّنُ يُخْتَمَلُ . إِفْرَادُ إِذْ) أى وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظاً . وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما فى نحو : يومئذ وحيث . ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه فى أول الكتاب . وأما نحو : وأنت إذ صحيح فنادر (وَمَا كَاذُ مَعْنَى) فى كونه ظرفاً مبهماً ماضياً نحو : حين ووقت

(قوله أما ترى) هى بصرية مفعولها طالعاً وحيث ظرف مكان مبنى . وقيل : إذا أضيف إلى مفرد يكون معرباً كذا فى العينية . وقيل : مفعولها حيث وطالعاً حال من سهيل . وقيل : من حيث على معنى طالعاً فيه . وقيل : علمية مفعولها حيث وطالعاً أى طالعاً فيه . أقول : أو طالعاً مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان . قال زكريا : والشاهد فى إضافة حيث إلى مفرد . وقيل : سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعاً . (قوله حيث لى العمائم) قال شيخنا : أى شد العمائم على الرعوس ويؤيده قول العينية : أراد بمكان لى العمائم الرعوس . (قوله إذ ذاك كذلك) أى أو ثابت أو نحو ذلك . (قوله وأن ينون إلخ) ألحق الكافيجى بإذ فى ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٤] . هـ . نكت . (قوله أى وأن ينون إذ إلخ) أشار إلى أن الضمير فى ينون عائد إلى إذ وأن فى قوله إفراد إذ إقامة الظاهر مقام المضمرة دفعا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ . (قوله وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعال التفضيل فى أكثر على غير بابيه وفى بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ . (قوله وما كاذ إلخ) الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف فى موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أى إضافة كاذ إضافة إذ فى كونها إلى الجملة . (قوله ظرفا مبهما) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما فى المغنى وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ، و﴿ يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [المائدة : ١١٩] . إذ الأول بدل من المفعول به فى ﴿ لينذر يوم التلاق ﴾ [غافر : ١٥] .

[٦٣٥] البيت تمامه :

وَيُطْعَمُهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ يَبِيضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ

هو من الطويل . طعنه بالرمح يطعنه بالفتح فيهما وطعن فى السن يطعن بالضم فى العابر . والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة جمع حبة بكسر الحاء . أراد به أوساطهم كما أراد من لى العمائم رعوسهم : أى نطعنهم فى أوساطهم بعد ضربهم بحديد السيوف فى رعوس . والبيض بفتح الباء : الحديد وبالكسر جمع أبيض وهو السيف . والمواضى السيوف والإضافة فيه نحوها فى جرد قطيفة . والشاهد فى حيث لم تضاف فيه إل جملة فيكون معرباً . ومحله النصب على الحال .

وزمان ويوم إذا أريد بها الماضي (كَإِذْ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (أَضَفَ) هذه (جَوَازًا) لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوبًا (نَحْوُ حِينَ جَاءَ لُبْدُ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وجاء زيد يوم أمره الحجاج فتضاف للمفرد . فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة

والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا ، وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت ، شئني . وفي شرح ابن غازي أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل . ومن ذكر عدم جواز الإضافة في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الإضافة إلى الجملة . ثم رأيت في المغنى شاهدا على إضافة العام فإنه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله : * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اهـ وسبقه إلى ذلك الناظم وعلمه بأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها . قال الدماميني : وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى . (قوله ويوم) أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار الخصوص وإلا كان من المحدود . أفاده سم . (فائدة) : إذا قلت : أتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا . وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل التجر على أن لا اسم بمعنى غير لكن أوضح فتأمل . (قوله أضف هذه) أي الألفاظ المشبهة ، إذ ولو قال هذا أي ما كاذ لكان أحسن . (قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل . (قوله ونحو حين مجيئك إلخ) ظاهر صنيعة أن هذا أيضا مثال لإضافة ما كاذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول ومثال إضافة ما كاذ إلى المفرد نحو حين إلخ . (قوله مستقبل المعنى) بقي ما إذا كان حالا فانظره . (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه إذا كاذ فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطى حكم إذ في الإضافة . (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت . (قوله فلا يضاف إلى جملة) لأنه حينئذ بعيد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع .

الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتى. وأما ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يَفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله: [٦٣٦] **فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَيْيَلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ** فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه. هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكًا بظاهر ما سبق. وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك نحو شهر وحول، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا (وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَاذٌ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازًا، أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملًا على إذ (وَأَحْزَنُ بِنَا مَثَلُو فَعَلٍ بُنِيَا) أى أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله: [٦٣٧] **عَلَى حِينَ عَائِبَتْ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا ***

(قوله ما كاذ قد أجرياً) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يشن وإلا وجب إعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبنى كيوم مثذ وحيثذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين. وذهب الناظم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبنى بسبب إضافته إليه أصلاً لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية إليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب فمثل في ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، حال من ضمير لحق وبين ودون في ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك. قال سم: ويشكل على التعليل بناء يوم في يوم مثذ إلا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذا هـ وهل مشبه إذا كمشبه إذ في جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة على التفصيل المذكور. قال ابن هشام: لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر. قال في النكت: وقد صرح به الشاطبي جازماً به. (قوله فحملًا على إذ) اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء إذ مشابهتها الحرف في الافتقار إلى الجملة وهى غير موجودة في الفرع وقد يقال إنما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل. (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أى بناء أصلياً أو عارضاً ولذا مثل بمثالين.

[٦٣٦] قاله سواد بن قارب الأزدي الصحابي رضى الله عنه. ذكر مستوفى في شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس. والشاهد في يوم فإنه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما يأتى فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه. فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى.

[٦٣٧] قال النابغة الذبياني. ونمائه: *** وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحَ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ***

من قصيدة من الطويل. الشاهد في حين حيث بنى على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. ويجوز كسره للإعراب. وعلى الأول ظرف كفى كما في ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ أى في وقت غفلة والمعنى في وقت عابث، وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كما في ﴿وَلْتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ والهمزة للاستفهام. ولما من الجوازم. وأصح مجزوم به، والواو للحال، ووازع من وزعت الرجل إذا كفته.

وقوله:

[٦٣٨] * عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ *

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّغَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ * أَغْرَبَ) نحو : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] ، وكقوله :

[٦٣٩] أَلَمْ تَعْلَمِ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَتْنَى كَرِيمٍ عَلَى حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلٍ

(قوله على حين عاتبت إلخ) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى : ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾ [القصص : ١٥] ، وكذا فيما يأتى . (قوله على حين يستصبين) أى النسوة من استصبيت فلاناً أى عدده صبياً كذا قيل ، والأنسب أنه من استصباه أى طلب أن يصبو إليه أى يميل . (قوله وقيل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى إذ وهو إنما يتم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلاً كما فى إذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقاً ، ولا يخفى أن الأقرب فى الظرف قبل المضارع المجهول بمعنى الماضى تنزيلاً أن يجعل بمعنى إذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلاً . (قوله يا عمرك الله) يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والأصل عمرتك يا الله عمرًا أى ذكرتك به تذكيراً يعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر .

[٦٣٨] هو من الطويل . وصدده : * لِأَجْتَلِبِينَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلُمًا *

والشاهد فى على حين حيث جاء مبنيًا لإضافته إلى الجملة . وهذا البيت حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناث باقى على إعرابه . يقال استصبيت فلاناً إذا عدده صبياً يعنى جعلته فى عداد الصبيان . (قوله لا اجتلبين) بنون التأكيد الخفيفة والتحلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الأناة .

[٦٣٩] قاله مويال بن جهم المذبحى من قصيدة من الطويل . الهمة للاستفهام وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعول تعلمى . ويا عمرك الله معترض . ويا لمجرد التنبيه . وعمرك منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء . ومعناه بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء . وظاهره القسم وليس مراداً ههنا على المعنى الذى ذكرناه ويقال مراده سألت الله أن يطيل عمرك يا فلانة فعلى هذا يكون دعاء . وتكون الجلالة الشريفة مرفوعة على الفاعلية يطيل ويا على أصلها فى النداء . والشاهد فى على حين حيث أعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو الكرام وقليل خبره . وكذا يعرب إذا وقع قبل المعرب كما فى ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ ففى هذين الموضعين الإعراب جائز بلا خلاف . وأما البناء فمنعه البصرية وأجازته الكوفية واختاره ابن مالك ولهذا روى البناء على الفتح ههنا .

ولم يجز البصريون حينئذٍ غير الإعراب . وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا) أى لن يغلط . واحتجوا لذلك بقراءة نافع : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ بالفتح . وقد روى بهما قوله :
 [٦٤٠] * عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ *

وقوله :

[٦٤١] تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرَ دَانٍ
 (وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ) خاصة نظراً إلى ما تضمنته من معنى

(قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى : لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها . (قوله ما تذكر من سليمان) أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيماً له وتفخيماً والدانى القريب . (قوله الظرفية) احترازاً عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف . ومن أحسن ما استدلل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ [الروم : ٢٥] ، فلو كانت ظرفاً للزم اقتران الجملة الجوابية فى مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة : هى ظرف زمان والتقدير فى خرجت فإذا زيد خرجت ففى الوقت زيد أى حضوره إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة . هذا إن قدرت خبراً فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف أى ففى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر المذكور فى خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال فى الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه فى المضاف وهو خلاف المقرر فى إذا الظرفية . ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر فى زمن خرجت ، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة . وقال جماعة : ظرف مكان والتقدير فى فإذا زيد ففى المكان زيد أو ففى الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافية أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالاً والخبر إذا أو محذوف ولا يليها فى المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ، ومن ثم امتنع النصب فى نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين . وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقدره المجرد منها . وقد تقع بعد بينا وبينها وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هى زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهى فى جواب الشرط أقوال .

[٦٤١] هو من الوافر . وصدره : * تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى (١) *

والشاهد فى على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء ولكن الباء على الفتح أرحح من الإعراب ، ولم تجز البصرية غيره . والتواصل مبتدأ وغير داني خبره . ويروى على حين التراجع .

(١) اقتصر العيني على الاستشهاد على ذكر الشطرة الأخيرة فلذلك ذكر صدره .

الشرط غالباً (كَهْنٌ إِذَا اَعْتَلَى) ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر : ١] ، فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الرحمن : ٣٧] ، فمثل : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] ، وقوله :

[٦٤٢] إِذَا بَاهِلِي نَحْتَهُ خَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ

واعلم أن إذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولاً به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها : «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِ رَاضِيَةٍ وَإِذَا كُنْتُ عَلَى غَضَبِي» وأوله غيره بجعل إذا ظرفاً لمخدوف هو المفعول أى لأعلم شأنك إذا كنت إلخ ومجرورة بحتى نحو : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهُمَا﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٣] ، الآية والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط ، فالمعنى : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو : إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى عن بعضهم ثم قال : ولم أعر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الهمع . (قوله إلى جمل الأفعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام أى الماضوية كثيراً والمضارعية قليلاً وقد اجتمع كثيراً في قوله :

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُسَرَّدُ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

(قوله ما تضمنته إلخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقيق وقوع تاليها قاله يس . وعبرة الهمع : ولكون إذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف إن لم تجزم إلا في الضرورة . (قوله غالباً) سيأتى مقابله في كلام الشارح . (قوله كهن إذا اعتلى) أى كن متواضعاً حيناً إذا تكبر غيرك . (قوله فإذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد تجيء للماضى نحو : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو إنشاء وإنشاء حال أو بكائنا حال من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والأصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الإقسام في وقت غشيان الليل . قال الرضى : وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى اهـ . (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما . وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع وإلا كان العامل مخدوفاً يدل عليه الجواب ،

[٦٤٢] قاله الفرزدق وهو من الطويل ، أى إذا كان باهلي ، فلا بد من هذا التقدير لأن إذا الشرطية لا تندخل على الاسمية وهو الشاهد خلافاً للأخفش والكوفية . حيث حوزوا دخولها على الاسمية محتجين به ورد بما ذكرنا . والباهلي نسبة إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان . وله ولد جملة في محل الرفع صفة لباهلي ، ويجوز أن يكون نصباً على الحال بدون الواو على القلة . وقوله فذاك المذرع جواب الشرط وهو بضم الميم وفتح الذال المعجمة ، وتشديد الراء وفي آخره عين مهملة ، وهو الذى أمه أشرف من أبيه .

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

[٦٤٣] * فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلًا شَفِيعُهَا *

هذا مذهب سيويه . وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكاً بظاهر ما سبق . واختاره في شرح التسهيل . والاحتراز بقول غالباً عن نحو : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴿ [الشورى : ٣٧] ، فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغنى وأن يفرقوا بين إذا وإذا حيث بأن إذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى وأما إذ وحيث فلولاً الإضافة ما حصل ربط . يس بزيادة . (قوله إذا باهلي إغ) نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس . وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها . فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ . والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه . وقيل بالدال المهملة أى المتأهل للبس الدرع . (قوله الشانية) لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلي اسمها والجملة بعدها خبرها . (قوله كما أضمرت إغ) أى لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل . (قوله وأجاز الأخفش) أى تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية . وفصل ابن أنى الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم . (قوله لكان يجب إغ) وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام . وقول بعضهم أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التى بعد القسم نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ والنهار إذا تجلى ﴿ [الليل : ١] ، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ [النجم : ١] ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائي وهو ممتنع اهـ معنى . وقوله : وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فإنه جواز في الآيتين كون هم تأكيداً للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابعهم جملة اسمية

[٦٤٣] قاله قيس بن الملوح . وقيل ابن الدمينية . وقال ابن عصفور : العمه بن عبد الله القشيري . وصدره :

* وَبُئِثَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ *

إلى . وهو من الطويل أى أخبرت . فالتاء مفعوله الأول نابت عن الفاعل . ولىل مفعول ثان . وأرسلت بشفاعة مفعول ثالث . وهلا حرف تحضيض يختص بالجملة الفعلية الخبرية . فلذلك يقال ههنا محذوف : أى فهلا كان هو أى الشأن وهو الشاهد . ونفس ليلي كلام إضافي . وشفيعها خبره .

(تفنييه) : مثل إذا هذه لما الظرفية فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية نحو : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وأما قوله : [٦٤٤] أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي غَبَدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ فمثل : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، لأن وها في البيت فعل بمعنى سقط . وشم أمر من قولك شمته إذا نظرت إليه . والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرِّفٍ بِلَا * تَفَرُّقٍ أَضْيَفٍ كِلْتَا وَكِلا) أى مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها : التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة

بغير فاء قال لعدم عراقة إذا في الشرطية اهـ وقوله تعسف أى لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم . (قوله لما الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذ واستحسنه في المعنى لاختصاصها بالماضى ، وذهب سيويه إلى أنها حرف وجود لوجود . (قوله وتلزم الإضافة إلى الفعلية) أى الماضوية كما في التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو : ﴿ فلما نجاكم إلى البر أعرضتم ﴾ ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا ﴾ ﴿ فلما نجاهم إلى البر فمهم مقتصد ﴾ ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ وخالف كثير في الثانى والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفا أى أقبل يجادلنا ، وانقسموا قسمين فمنهم من إلخ وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المعنى في إذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت . (قوله أقول لعبد الله إلخ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحيث يكتب وهى بالألف لأجل الإلغاز وإن كان حقه أن يكتب بالياء . (قوله والمعنى لما سقط إلخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت إلخ وهو ما صرح به في المعنى . قال الدماميني : إنما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع . ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط . (قوله لمفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد شئين ليشمل المذكرين والمؤنثين وإلا لقال أو اثنتين . قاله يس . (قوله أى مما يلزم إلخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام في واجب الإضافة .

نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للفرل . الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو : كلاهما وكلتا الجنتين ، أو بالاشتراك كقوله :

[٦٤٥] * كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أُخِيهِ حَيَّائُهُ *

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

[٦٤٦] إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

لأن ذا مشاة في المعنى مثلها في قوله تعالى : ﴿ لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ﴾

(قوله إلى النكرة المختصة) قال السيوطي بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم في التوكيد حيث قال :

* وإن يفد توكيد منكور قبل *

فاشترط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره . قاله سم .

(قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى في الأول المعنى فثنى الخير وفي الثاني اللفظ فأفرده .

(قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح .

(قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد

به اثنان نحو : كلا رؤوس الكبشين والمفرد المراد به اثنين نحو :

* وكلا ذلك وجه وقبل *

والى هذا القسم أشار بقوله وإنما صح إلخ . (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحيتين

الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها .

(قوله لأن ذا مشاة فى المعنى) لأن العرب اتسعت فى اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد

فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو : ﴿ وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا ﴾ . شاطبى .

[٦٤٥] هو من الطويل . وتامه : * وَنَحْنُ إِذَا مَتَا أَشَدُّ نَغَايَا *

[٦٤٦] قاله عبد الله بن الزبهرى من قصيدة من الرمل ، قالها يوم أحد وهو مشرك ثم أسلم . مدى بفتح الميم أى

غاية . والشاهد فى كلا حيث أضيف إلى ذلك ، وهو وإن كان مفردا فى اللفظ ولكنه يرجع إلى شيئين فى المعنى

لأن المذكور هو الخير والشر ، فكان المعنى وكلا ما ذكر من الخير والشر كما فى عوان بين ذلك . وقبل بفتحيتين أى جهة .

[البقرة : ٦٨] ، أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر . الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق ، فلا يجوز كلا زيد وعمرو . وأما قوله :
[٦٤٧] كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمِلَمَاتِ
وقوله :

[٦٤٨] كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ
فمن الضرورات النادرة (وَلَا تُضَيَّفُ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ * أَيًا) المفردة مطلقاً لأنها بمعنى
بعض (وإن كررتهما) بالعطف (فأضيف) إليه كقوله :
[٦٤٩] فَلَيْنَ لَقَيْتُكَ خَالِيشٍ لَتَعْلَمَنَّ أُمِّي وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ
وقوله :

[٦٥٠] أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أُمِّي وَأَيْكُمْ غَدَاةَ أَلْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا
لأن المعنى حينئذ أننا (أو ثنوي) بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى (الاجزأ) نحو : أُمِّي

(قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض : المسنة . والبكر : الفتية . والعوان : النصف . (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لأن كلا موضوع لتأكيد المثني كما نقله يسّ عن ابن الحاجب . (قوله الضيفين المشنوء) أى الطفيل المبعوض . (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده . وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينوبه الأجزاء أخذاً مما بعده أيضاً . (قوله مطلقاً) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً . (قوله لأنها بمعنى بعض) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد المعرف شئ واحد ليس له أبعاض بخلاف ما إذا أضيفت للمنكر فإنها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم . (قوله وإن كررتها) أى سواء كان المجرور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أو لا إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أى لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يجيئ في الوصفية والحالية . (قوله بالعطف) أى بالواو كما في التسهيل . (قوله فأضيف) أى أجزأ إضافتها إلى ما ذكر .

[٦٤٧] هو من البسيط ، الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ، ولا يجوز ذلك فلا يقال كلا زيد وعمرو قاما . وهذا ضرورة نادرة . وكلا أخى مبتدأ ، وخليل عطف عليه ، وواجدى خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا فالبناء مفعول أول لواجدى وعضداً مفعول ثان . والنائبات المصائب . والإلام الإتيان والنزول ، والملمات جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر .

[٦٤٨] هو من الطويل . والشاهد فيه أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر ، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة . والضيفين تابع الضيف وهو الطفيل . والنون فيه زائدة فوزنه فعلاً لا فيعل . والمشنوء المبعوض من شئ الرجل . وواجد خبر لكلا الضيفين . والمنى مفعوله . وإلا من عطف عليه . وفي اليسر حال . والعسر عطف عليه . وفيه لف وش .

[٦٤٩] هو من الكامل . الشاهد في أبي وأيك وذلك أن أياً لا يضاف إلى مفرد معرفه إلا إذا تكررت ، ولا يأتي ذلك إلا في الشعر . فأبى مبتدأ . وأيك عطف عليه . وفارس الأحزاب خبره جمع حزب وهو الطائفة من شئ . والجملة مفعول لتعلمن . فافهم .

[٦٥٠] هو من الطويل . والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله . وألاً للتنبية . وغداة نصب على الطرف أضيف إلى الجملة ، وكان خيراً خبر المبتدأ أعنى أُمِّي . وخيراً خبر كان . وأكرما عطف عليه .

زيد أحسن يعنى أى أجزائه أحسن (وَأَحْصَيْنَ بِالْمَعْرِفَةِ * مَوْصُولَةً أَيًا) أيًا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أى متقدم عليها : أى تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفة) وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى فتى . ومنه قوله :

فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبِيرٌ أَيَّمَا فَتَى [٦٥١]

(وَإِنْ تُكُنْ) أى (شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمُلْ بِهَا الْكَلَامًا) أى تضاف إلى النكرة

(قوله لأن المعنى حينئذ أينما إلتخ) أشار به إلى أن أياً الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد . (قوله أو تنو الاجزا) عطف على كررها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأصف لأنه جواب الشرط فليس بأجنبي . لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لأننا نقول يغتفر كثيرا فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل . قاله يس . (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو : أى الدينار دينارك ، أو يعطف عليه بالواو نحو : أى زيد وعمرو قام . صرح به الدمامينى وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد . (قوله وبالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه . (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله فى نظيره الآتى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى هو المعرفة . (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أى فى المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبالعكس لأن العكس لغة جعل آخر الشئ أوله وليس مراداً هنا . قاله الشاطبى . (قوله فلا تضاف إلا إلى نكرة) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه . ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو : مررت برجل أى رجل وبرجل أى إنسان . ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه . قاله الدمامينى وغيره (قوله فمطلقاً) أى تكميلاً مطلقاً إلتخ أو مطلقاً حال من ضمير بها . وتذكر الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه . وقضيته جواز إضافة الشرطية للمفرد المعروف المنوى به الأجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدمامينى بل قول المصنف أو تنو الأجزاء يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية

[٦٥١] صدره : * فَأَوْمَأَتْ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبِيرٍ *

قاله الراعى عبيد من قصيدة من الطويل . أى أشرت إشارة . وحبر بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المشاة من فوق وفى آخره راء اسم رجل . واللام فى فله للتعجب . وعينا حبر مبتدأ وخبره لله . والشاهد فى أيما فتى حيث وقع أياً صفة أى كامل ، كما مررت برجل أيما رجل . وأنشده ابن مالك مثالا لوقوع أى حالا لمعرفة . وقال أبو حيان : أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقدره أى فتى هو . ولم يذكروا كون أى يقع حالا . قلت : لا يلزم من عدم ذكرهم عدم الوقوع .

والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو : أى رجل يأتنى فله درهم ﴿أما الأجلين قضيت﴾ [القصص : ٢٨] ، ﴿أيكم يأتينى بعرشها﴾ [النمل : ٣٨] ، ﴿فبأى حديث﴾ [الجاثية : ٦] ، فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

(تنبيه) : إذا كانت أى نعتاً أو حالاً وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى . وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهى ملازمة لها معنى لا لفظاً وهو ظاهر (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لِّدُنِّ فَجَرٍّ) ما بعده بالإضافة لفظاً إن كان معرباً ومحلاً إن كان مبنيّاً أو جملة ، فالأول نحو : ﴿من لدن حكيم عليم﴾ [النمل : ٦] . وقوله : [٦٥٢] تَتَهَيَّضُ الرِّغْدَةُ فِي ظَهْرِى مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ والثانى نحو : ﴿وعلمناه من لدنا علماً﴾ [الكهف : ٦٥] ، ﴿لينذر بأساً شديداً من لدنه﴾ [الكهف : ٢] . والثالث كقوله :

لأن كلامه هناك فى أى مطلقاً أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ بما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقاً جواز إضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرف إذا كررت أو نوى به الأجزاء وحيث يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف إليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر أو تنو الأجزاء فتأمل . (قوله إلى النكرة والمعرفة) بيان للإطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقاً أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثني أو مجموعاً بدليل قوله سوى ما سبق إلخ . (قوله ثلاثة أحوال) الأول : الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية . الثانى : لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية . الثالث : لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك فى الموصولة . (قوله إذا كانت أى إلخ) بقى قسم ثالث لا تجوز إضافته وهو أى المفعولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو : ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الانفطار : ٦ ، الانشطار : ٦] ، ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف . (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجبر ولدن كخفن فعل أمر الإناث من الخوف ، ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ، ولدن كعل ولدن كهل ولدن كقم : ويقال فيها غير ذلك أيضاً كما فى الجمع والقاموس . وفى باب التقاء الساكنين من الجمع أن نون لدن تحذف لساكن ولها ، وشذ كسرها فى قوله : من لدن الظهر إلى العصر . (قوله فجر) فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد إلا من هذا ، وقوله فى إعمال المصدر :

[٦٥٢] راجزه طائى لم يدر اسمه . والرعدة من الارتعاد . وظهري تصغير ظهر يعنى يقوم على الارتعاد من عند الظهر إلى العصر والشاهد فى من لدن حيث جاءت معربة وهى لغة قيس .

* وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعْ *

وقوله :

[٦٥٣] صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ
 ولم يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث . وقال ابن برهان حيث
 فقط هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ لَدُنْ) كما في قوله :
 [٦٥٤] فَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ . لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

* وبعد جره الذي أضيف له *

قاله سم وتبعه غيره . أقول : ومن قوله في إعمال اسم الفاعل :

* وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض *

ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل :

* فافـ فـع بها وانصب وجـ مـع ال *

فاحفظه . (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد . واحتمال
 أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه . واليافع الشاب . (قوله صريح غوان) أى
 مصروعهن . راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبته . وفي العيني تفسير رقه بأصبه . لا حراك به أى لا
 حركة به . (قوله إلا لدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند إضافتها إلى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها
 دائما ظرف مكان ويمنع الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها
 إلى الجملة مطلقا تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق . (قوله هذا هو الأصل)
 الإشارة إلى قول الناظم وألزموا إلخ فهو دخول على قوله ونصب إلخ . (قوله ونصب غدوة بها) هذا
 شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بإضمار
 فعل أيضا . سم . (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فإن قدر من مادته كمزجورا
 كان نصبه على الظرفية قياسيا وإلا ككائنا كان سماعيا كما مر في محله .

[٦٥٣] قاله القطامي من قصيدة من الطويل . الشاهد في جوار إضافة لدن إلى الجملة . ومعناه عند شيبه . وحتى للعاية .
 والذوائب جمع دؤابة الشعر . وغوان جمع عانية وهى الجارية التى غنيت بجمالها عن الحلى . وراقهن أعجبهن . ورقنه أعجبته
 حتى لا حراك به . كذا فسر في ديوانه .

[٦٥٤] هو من الطويل . ومزجر الكلب خبر ما زال . ومنهم في محل النصب على الحال . والشاهد في لدن غدوة حيث
 نصب غدوة بعدها تشبيها بالمفعول . ومنهم من يرفعها تشبيها بالفاعل . ومنهم من جرّها على القياس . ولم يقع غدوة
 بعد لدن إلا مصروفة . واحتار ابن مالك نصبها على التمييز . وقيل هو خبر لكان المقدر . والتقدير لدن كانت الساعة
 غدوة . وقوله لغروب أى لوقت غروب .

فلدن حينئذٍ منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى . وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خبراً لكان محذوفه مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة . ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال إنه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة . وقيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل . قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .
(تنبيهه) : لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور : أحدها أنها ملازمة لمبتدأ

(قوله نصب على التمييز) أى للذن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة . قاله الدماميني . (قوله لكن يضعفه) أى الشبه سماع إلخ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضارباً عمراً والضاربو بكراً لأن أَل كالعوض من التنوين في الأول والنون في الآخرين . (قوله أو خبراً) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين لا إضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة . (قوله مراعاة للأصل) أى الغالب في تالي لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان اسم مجرور غالباً لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أى حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل . (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأننا نقول يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . (قوله واستبعد الناظم إلخ) أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن . (قوله بعيد عن القياس) لأن القياس جر ما لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سماع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس . (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد معنوى وهذا هو الظاهر وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذي قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتي فغير مضافة أصلاً . (قوله على التشبيه بالفاعل) قال في التصريح : ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل فيما مر .

الغايات ، ومن ثم يتعاقبان في نحو جئت من عنده ومن لدنه . وفي التنزيل : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف : ٦٥] ، بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا . ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن . ثالثها : أنها مبنية إلا في لغة قيس وبلغتهم قرىء من لدنه . رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق . خامسها : جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر . سادسها : أنها لا تقع إلا فضلة تقول : السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة . وأما لدى فهي مثل عند مطلقا إلا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها من وجهين : الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويمتنع

(قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما في الجمع وهي للمكان كثيرا وللزمان قليلا ومنه كما في الدماميني عن المصنف : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن . (قوله لمبدأ الغايات) أى لأول المسافات فسمماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فإنها لا ابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما . أفاده سم . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان في نحو إلخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه . (قوله وعلمناه) أى الخضر . (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه . (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت يافع . (قوله أنها مبنية) أى على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر وإنما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل : لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه . (قوله إلا في لغة قيس) قال المصريح : أى فإنها معربة عندهم تشبيها بعند اه وخص في التسهيل والجمع إعرابها عندهم بـلغتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون . (قوله وبلغتهم قرىء من لدنه) قال المصريح : أى بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون وهي قراءة أبى بكر عن عاصم . وحكى ابن الشجرى عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة ليست إعرابا وإنما هي للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن التسهيل والجمع إلا أن يقال إسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والأصل ضمها كما يرشد إليه إشمامها للضم في هذه القراءة تنبيها على أصلها . ثم رأيت في الجمع التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال . (قوله جواز إفرادها) أى قطعها عن الإضافة لفظا ومعنى . (قوله على ما مر) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبرا لكان أو مرفوعة خبرا لمبتدأ محذوف أو فاعلا لفعل محذوف . (قوله لا تقع إلا فضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدة . (قوله فهي مثل عند مطلقا) يقتضى أنها معربة وبه صرح في المغنى لكن في شيخ الإسلام أن المصريح به خلافه وفي شرح المغنى للدماميني حكاية القول بينائها عن ابن الحاجب . (قوله إلا أن جرها) أى جر الحرف إياها . (قوله تقول هذا القول إلخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق .

ذلك في لدى . قاله ابن الشجرى في أماليه . الثاني : أنك تقول عندى مال وإن كان غائباً عنك ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضراً . قاله الحريرى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند . وقول غيره أولى (و) ألزموا إضافة أيضاً (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب و(مَعَ) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله :

[٦٥٥] فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهُوَائِ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغنم فإنها مبنية عندهم على السكون . وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف ، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها

(قوله ويمتنع ذلك في لدى) استظهر البعض أنه نادر لا يمتنع وقد يوجه بأنهم كثيراً ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه . ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى : ﴿ ما يبدل القول لدى ﴾ . (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد أنه لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثانى فقط الأقرب الأول فتأمل . (قوله وألزموا إضافة أيضاً مع) أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع إلخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفاً وهى فى الأفراد حال على ما سيتضح . (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى : ﴿ إن مع العسر يسراً ﴾ . (قوله وهو فتح إعراب) لشبهها بعند فى وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصللة ودالاً على حضور نحو : ﴿ نجنى ومن معى ﴾ أو على قرب نحو : ﴿ إن مع العسر يسراً ﴾ نقله سم عن المصنف . (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال . لما ما بكسر اللام أى وقتاً بعد وقت . (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون . (قوله فإنها مبنية عندهم) قيل : لجمودها للزومها الظرفية وقيل : لتضمنها معنى المصاحبة وهى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة . (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لأن المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل .

[٦٥٥] قاله جرير من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . الريش بكسر الراء المال والخصب والمعاش . والشاهد فى معكم حيث بنى على السكون وهى لغة ربيعة وتميم . وعند الجمهور عينها مفتوحة معربة . وقوله لماما بكسر اللام وتخفيف الميم يقال فلان يزور لماما أى فى الأحيان .

إذا اتصل بها متحرك (وَلَقِيلَ) فيها (فَتَحَّ وَكَسَّرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

(تنبيهه) : تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو : جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للثنيين كقوله :

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا

وقوله :

(قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون وإلا فبناؤها على السكون ثابت لها في حال اتصالها بساكن أيضا غاية الأمر أنه حيثئذ مقدر لا ظاهر فالضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين . ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة إلا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة إلخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اهـ وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة في قول الشارح هذا راجعا إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة ، وتكون الضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هي ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقي فتح العين . هذا إيضاح المقام . (قوله تفرد مع) أى عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبرا لما فاتها من الإضافة فأصل معا من قولك جاء الزيدان معا معنى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك . وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ ، وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء تامة فيهما فالأقسام أربعة . واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم . واعترض بأن معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر . قاله الدماميني . (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به . (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال إليه في المغنى وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا . (قوله وأفنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمني . وقوله فبادوا أى هلكوا .

* إِذَا حُتَّ الْأَوَّلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا *

[٦٥٦]

وقد ترادف عند فتجر بمن ، حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم : ﴿ هذا ذكر من معي ﴾ [الأنبياء : ٢٤] ، (وَأَضْمُمُ بِنَاءً غَيْرًا أَنْ عَدِمْتُ مَا * لَهُ أَضِيفَ) لفظًا (نَاوِيًا مَا عَدِمًا) معنى : أى من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده : وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظًا فيضم بغير تنوين . ثم اختلف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لأنها كقبل فى الإبهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه . وقال

(قوله الأولى) أى الحماسة الأولى وسجعن هدرن . شمنى . (قوله وقد ترادف) أى مع الملازمة للإضافة . (قوله واضمم إلخ) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة فى غير كقبل وبعد وسيدكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه .

(قوله ما له أضيف) أى الاسم الذى أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لأمن اللبس . (قوله معنى) تمييز محمول عن ما . (قوله أى من الكلمات إلخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الإضافة نعم لو قال المصنف :

* وغير واضمها إذا عدت ما *

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحاً من عطف غير على لدن . (قوله الملازمة للإضافة) أى غالباً فلا يرد أنها تقطع عنها لفظاً ومعنى كما سيأتى . (قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الأولى أيضاً أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه . (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف إليه على البناء وللتخفيف على الإعراب . (قوله ثم اختلف حينئذ) أى حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين . (قوله ضمة بناء) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم . (قوله لأنها كقبل فى الإبهام) أى لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلاً غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلّة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف ، ولعله أثر ما علل به لأنه أخصر . (قوله فهى اسم) أى ليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضاً وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها .

الأخفش : إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر وجوزهما ابن خروف . ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهو خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين .

(تنبيهان) : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظا تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى . الثاني : قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير وليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون . قال في القاموس : وقولهم لا غير لحن غير جيد ، لأن لا غير مسموع في قول الشاعر :
[٦٥٧] جَوَابًا بِهِ تَنْجُوْا غَتَمِدَ قَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

(قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء . (قوله وقال الأخفش إعراب) أى ضمة إعراب ليلايم ما قبله وحذف التنوين حيث قلل للتخفيف . وقال المصريح للإضافة تقديرا لأن المضاف إليه ثابت في التقدير اهـ ويرد عليه كما في المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور بإطراد إلا في نحو قطع الله يد ورجل من قالها . (قوله لأنها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف . (قوله ككل وبعض) أى في جواز القطع عن الإضافة وإن كان المنظر غير منون والمنظر به منونا . (قوله وجوزهما) أى الإعراب والبناء . (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف إليه . وفي نسخ إسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين . (قوله والحركة إعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتي عن السيوطي أنه يجوز كون الحركة حيث بناء أى لإضافته تقديرا إلى المبنى قال : وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ وتجوز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين إما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكثر به الشارح ، على أنه يحتمل أنه قائل بما سنقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين في الحركة عند الضم . (قوله كالضم مع التنوين) أى في كون الحركة إعرابا وإلا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها . (قوله لأن المضافة لفظا تضم) أى ضمة إعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج إليه في توجيه النظر وكان يكفي أن يقول لأن المضافة لفظا حيث فتحت لا تتعين إلخ (قوله لإضافتها إلى المبنى) قال الشارح على الأوضح اللهم إلا أن تكون الإضافة إلى المبنى إنما تؤثر البناء إذا كان المضاف إليه ملفوظا به أى لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف .

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت . وكان قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافي الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجوز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس ، والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللباب عن الكوفيين ، وبناء مصدر نصب على الحال ، أى بانيا . وغير مفعول باضمم (قَبْلُ كَثِيرٌ) و(بَعْدُ) و(حَسْبُ) و(أَوَّلُ * وَدُونَ وَالْجِهَاتُ) الست

(قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أى إذا نطق بها مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها لنية معنى المضاف إليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غير إلخ . (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة إعراب على نية لفظ المضاف إليه . ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير إذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس ، بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف إليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ، ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر^(١) بالشعر ، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حيثئذ إعراب إذا نونت وقطعت عن الإضافة بالكلية أو لم تنون ونوى لفظ المضاف إليه ، وبناء إذا لم تنون ونوى معنى المضاف إليه ولا جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف إليه أو بتنوين للقطع عن الإضافة أو بالضم لنية معناه ، ونحو جاءني عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف . (قوله وبناء مصدر إلخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لأن حالة المصدر سماعية . (قوله قبل كغير إلخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك . وما وقع في كلام البعض تبعا للشيوخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ . (قوله وحسب) أى المشربة معنى « لا غير » لأنها التى تقطع عن الإضافة لفظا كما سيأتى . (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه همزة واوا وأدغمت فيها الواو الأولى . وقيل : ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الأولى همزة وإنما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال في الهمع : الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيئا وقد لا ، وقيل : يستلزم فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثاني اهـ .

(١) يقصد كتابه الصغير قطر الندى وبلّ الصبدي .

(أيضاً وعل) في أنها ملازمة للإضافة وتقطع عنها لفظاً دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستثناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو : ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم : ٤] ، في قراءة الجماعة ونحو :

ويستعمل اسماً بمعنى مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاماً أولاً فيصرف . وقد تلحقه تاء التأنيث ، ووصفاً بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جارياً مجراه على الخلاف ، وظرفاً نحو رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام : وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بنى على الضم . قاله يس وغيره . (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلاً ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء إلى شيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت زيدا دون عمرو . (قوله والجهات) أي أسماؤها وهي فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما في الجمع وغيره . وخالف الرضی فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين . (قوله وعل) بمعنى فوق على ما سيأتى ، ومثلها علو كما في الرضی وقوله في أنها ملازمة للإضافة أي غالباً فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظاً ومعنى بل بعضها لا تجوز إضافته لفظاً على الصحيح وهو على ما سيأتى . لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للإضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لأننا نقول قد علمت سابقاً أنها تؤخذ من سياقه . (قوله لفظاً دون معنى) أي فينوى معنى المضاف إليه . والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ، ومسماه معبراً عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه . وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه . (قوله فتبنى على الضم) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة وقوله أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه إشارة إلى ثانيها . وقوله كما لو تلفظ به إشارة إلى ثالثها . وقوله فإن قطعت إلخ إشارة إلى رابعها . (قوله لشبهها إلخ) علة لأصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقاً في الإعراب ، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة إعرابها . (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى وإي . (قوله في الجمود) أي لزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في يمين وشمال لتصرفهما كثيراً وتثنيتهما وجمعهما بل في الجمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط . فتدبر . (قوله والافتقار) أي إلى المضاف إليه . فإن قلت : الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر قلت ذاك في المقتضى للبناء الأصلي أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار إلى المفرد هذا ما ظهر لي ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظاً معارضاً بظهورها لم يؤثر البناء حالها .

قبضت عشرة فحسب ، أى فحسبى ذلك . وحكى أبو على الفارسي : ابدأ بدا من أول بالضم . ومنه قوله :

[٦٥٨] * عَلَى آيْنَا تَعْدُو الْعَيْنَةُ أَوَّلُ *

وتقول : سرت مع القوم ودون ، أى ودونهم ، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله :

[٦٥٩] لَعَنَ الْإِلَهُ ثَعْلَةَ بَنِ مُسَافِرٍ لَعْنَا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامُ
وقوله :

[٦٦٠] * أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلُ *

وإنما بنيت حيث وإدخال إضافتها لفظاً لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكأن المضاف إليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لأنها غير متصرفة فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابي . قاله الرضي . (قوله في قراءة الجماعة) أى السبعة . (قوله فحسب) الفاء زائدة لترين اللفظ وفي قول الشارح فحسبى ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أول لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أى كافى فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله خبراً عن المعرفة . وإنما جَوَزْنَا كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة . أفاده المصريح . (قوله من أول) أى من أول الأمر . (قوله تعدو) بالعين المهملة أى تسطو ويروى بالمعجمة أى تصبح . (قوله ثعلة ابن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام . (قوله يشن) أى يصب . (قوله أقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيد كلام العيني أى هو أى الفرس على . في المغنى وشواهد العيني ، لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن البيت في وصف بعير أقب من القتب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني . وقوله عريض من عل أى واسع الظهر . وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطي أنه مجرور لأن قوافي الأرجوزة كما علمت من الآيات التي ذكرناها منها .

[٦٥٨] قاله معن بن أوس من قصيدة من الطويل ، وصدره : * لَعْمَرُكَا أَذْرَى وَإِلَى الْأَوْجَلِ *

وعلى يتعلق بتعدو . والنية الموت فاعله ، والشاهد في أول حيث بنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة .

[٦٥٩] قاله رجل من بني تميم من الكامل . وتعلو بفتح التاء المثناة من فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام اسم رجل . ويروى ابن مزاحم . ولعنا نصب على المصدر . وقوله يشن أى يصب . ويروى يصب ، والجملة صفة للنساء . والشاهد في من قدام فإن أصله من قدامه ، فلما قطعه عن الإضافة ونواها بناء على الضم .

[٦٦٠] قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مرجزة يصف فيها أشياء وبهذا الشطر يصف الفرس : أى هو أقب أى ضامر البطن ، من القتب وهو رقة الخصر ، ومن تحت في محل الرفع على الوصفية . والشاهد في من عل كما ذكرنا آنفاً . والجملة صفة عريض وهو خير بعد خير .

أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله :
 [٦٦١] * وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً

أى ومن قبل ذلك . وقرئ : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم : ٤] ،
 بالجذر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابدأ بهذا من أول
 الجذر من غير تنوين أيضاً . فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف
 إليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْرَبُوا
 نَصَبًا إِذَا مَا نَكَّرَا * قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا) كقوله :

[٦٦٢] فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقِرَاتِ

(قوله كل مولى) أى ابن عم وقربة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف إليه والمفعول
 محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجذر . (قوله نصبا) أى أو جراً بمن واقتصر على النصب لأنه الأصل
 في الظروف . (قوله إذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكراً عائداً إلى قبل ، وما ذكره بعده لأنه وإن
 تأخر لفظاً متقدماً رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا . (قوله وما من بعده قد ذكرنا)
 اعترض بأن هذا يخرج غيراً لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم . وأجيب بأن
 المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وإن أقره شيخنا والبعض إنما يتم على
 أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه . ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه
 العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب
 على الظرفية ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف
 بحسب وعمل كما سيتضح .

[٦٦١] تمامه : * فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْقَرَابَةُ *

هو من الطويل . الشاهد في من قبل فإنه معرب لأن المضاف إليه منوى تقديره من قبل ذلك . والمولى يأتى
 لمعان كثيرة وهنا المراد ابن العم . وقوله مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة . والمعنى نادى كل
 ابن عم إلى قرابته وصرخ حتى يعينوه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به ، فما رحم عليه أحد منهم ولا أجاب لدعائه .
 [٦٦٢] قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده . من الوافر أى استمرأ لى الشراب . والواو في وكنت
 للحال والشاهد في قبل فإنه حذف المضاف إليه منه ولم ينو فلذلك أعربه ولو كان منوياً لبنى على الضم . وأغص
 من غصص بغصص من باب علم يعلم . ويروى بالماء الفرات أى العذب السائغ وهذا أقرب ، والأول أشهر^(١) .
 وقد قيل الحميم البارد من الأضداد .

(١) قوله والأول أشهر . يعنى كلمة « القراح » التى جاءت في رواية العيني بدل « الفرات » .

وكقوله :

فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ أَعْلَى لَذَّةِ خَمْرًا

[٦٦٣]

وكقوله :

كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عُلٍّ

[٦٦٤]

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين . وحكى أبو علي : ابدأ بهذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أى لفظاً أو نوى معناها أو

(قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته . كذا في المصباح . فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب . ويروى الحميم أى البارد من أسماء الأضداد . (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما في العينى وهو الحجر العظيم الصلب . والشاهد في من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت ، فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظاً ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروى فلا يصلح شاهداً على القطع فاستفده . (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر . (قوله تنبيهات إلخ) اعترض الشارح على المصنف في التنبيه الأول اعتراضين وفي الثاني اعتراضين .

[٦٦٣] صدره : * وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ *

هو من الطويل . والأسد بضم الهمزة جمع أسد . وأسد خفية بدل منه بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف . قال ابن سيده : اسم علم لموضع . والشاهد في بعدا حيث أعرب لأنه لم ينو فيه الإضافة . وعلى لذة صفة لقوله خمرًا .

[٦٦٤] صدره : * مَكْرٌ مَقْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا *

قاله امرئ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل ومكر بكسر الميم لا يسبق في الكر ، مجرور لأنه صفة لمنجرد قيد الأوابد هيكل فيما قبله . ومقر بالكسر أيضاً لا يسبق في الفرار صفة أخرى ، وكذا مقبل مدبر صفتان ، يعنى إذا استقبلته حسن وإذا استدبرته حسن ، ومعاً بمعنى جميعاً نصب على الحال . والجلمود بالضم الصخرة الملساء . وحطه السيل صفته : أى حدره ، والإضافة فيه إضافة الخاص إلى العام . والشاهد في من عل حيث أعرب لأنه أريد به النكرة : أى من مكان عال .

لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أى لفظاً ومعنى ، إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال ، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل ، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو : ﴿ حسبهم جهنم ﴾ [المجادلة : ٨] ، ﴿ فإن حسبك الله ﴾ [الأنفال : ٦٢] ، بحسبك درهم . وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال ، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالا على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلاً حسب ورأيت زيداً حسب قال الجوهرى : كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت

(قوله اقتضى كلامه) أى منظوقاً ومفهوماً فإن كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الإضافة رأساً كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير إليه الشارح . (قوله أن حسب إلتخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك . (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسناً . (قوله إذ هي بمعنى كافيك) تعليل لمخدوف تقديره وليس كونها معرفة مسلماً إذ هي إلتخ وكان ينبغى التصريح به . (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظراً إلى كونها بمعنى كافى ، والاستعمال الثانى نظراً إلى لفظها الجامد . (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن . (قوله وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة) فتقع مبتدأ أو خبراً وحالاً أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الأسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح . (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وخبره أو بالعكس وهو أولى لما مر . ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم . قاله المصرح . (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الأخيرين وكذا الأول إن جعل حسبهم خبراً لا أن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حيثئذ ويصح رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالى استعمال حسب استعمال الصفات . (قوله فإن العوامل اللفظية لا تدخل إلتخ) أى باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الأصح من أقوال تأتى فى بابها . (قوله وتقطع عن الإضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة فى الابتداء . (قوله إشرابها معنى دالا على النفي) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر وأحسن . (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم أى فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأساً خلافاً لما يقتضيه كلام الناظم . (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أى فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب . (قوله فأضمرت ذلك) أى حذفته ونويت معناه .

ذلك ولم تنوّن اهـ وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك . الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية ، وتوافق فوق في معناها ، وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك . وأما قوله :

[٦٦٥] يَارُبُّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضَ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً انتهى . الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في قوله وكنت قبلاً معرفة بنية

(قوله اقتضى كلامه أيضاً) أى منطوقاً ومفهوماً فاقضاه الأمر الأول بقوله قبل كغير والثاني بقوله وأعربوا نصباً إلخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى إلا النصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا . (قوله وتوافق فوق إلخ) هذا استئناف وقوله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق إلخ لكان واضحاً . قال شيخنا : والذي في النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوائى التى بهوامشها خطه .

(تنبيهه) : قال فى شرح الكافية إلخ : وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير اهـ . (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أى لفظاً بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعها عن الإضافة رأساً وقد مر الاستشهاد فى الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعماله فى البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضاً سابقاً . وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر :

* كجلمود صخر حطه السيل من عل *

كما أسلفناه . (قوله من علوه) بضم العين وكسرهما وسكون اللام ضد السفلى . (قوله لا أظلل) أى لا أظلل فيه . أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضاً كفرح يفرح فرحاً أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس ، وأضحى من علّه أى يصيبني حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها . (قوله لو كان مضافاً) لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضى الإعراب لا البناء . لا يقال الإضافة إلى المبنى مما يجوز البناء لأننا نقول البناء الجائز بالإضافة إلى المبنى على الفتح والكلام فى البناء على الضم .

الإضافة . إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن (وَمَا يَلِي الْمُضَافُ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي مَحَلًّا * عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ) غالبا (إِذَا مَا حُذِفَا) لقيام قرينة تدل عليه نحو : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أى أمر ربك (واسأل القرية) [يوسف : ٨٢] ، أى أهل القرية .

(تنبيهان) : الأول كما قام المضاف إليه مقام المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله :

[٦٦٦] يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ

(قوله معرفة بنية الإضافة) أى نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن إعرابها بقوله إلا أنه أعرب إلخ وهذا القول مقابل لما فى النظم إلا أن يراد بالتنكير بحسب اللفظ فقط . (قوله وهذا القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظر المذكور إياه . (قوله وهو المضاف إليه) أى الصالح لإعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يجر حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا إذا كان محلى بأل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أى يا مثل الخليفة ، والمراد المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الأصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحيث لا حاجة إلى هذه الغاية . (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده . (قوله إذا ما حذفنا) اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا إليه ، ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف : ٤] ، فأرجع الضمير أولا إلى القرية طرحا للمضاف وثانيا إلى المضاف التفاتا إليه . قاله يس . ولا تناقض لاختلاف الوقت . (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدمامينى لأن باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب التوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه . (قوله نحو وجاء ربك إلخ) ونحو : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [البقرة : ١٩٧] ، ﴿ولكن البر من اتقى﴾ [البقرة : ١٨٩] ، أى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالأواخر ولأن التقدير مع الآخر فى وقت الحاجة إليه .

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالثناء ، لكنه أراد ماء بردى . وفي التأنيث كقوله :

[٦٦٧] مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أُرْدَانِهَا نَافِحَةٌ
أى رائحة المسك . وفي حكمه نحو : «إن هذين حرام على ذكور أمتي» أى استعمال
هذين : ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ [الكهف : ٥٩] ، أى أهل القرى وفي الحالية نحو :
تفرقوا أيادى سبا أى مثل أيادى سبا لأن الحال لا تكون معرفة . الثانى : قد يكون

(قوله كما قام المضاف إليه إلخ) قال سم : وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود
بالذات في هذا الفن . وقال يس : لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبنى على مراعاة المحذوف وهو
خلاف الأكثر . (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم واد وبردى بفتحات نهر بدمشق وألفه
للتأنيث كما في الهمع . والرحيق الخمر ، والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللبنة كذا
في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض . ويصفق حال من بردى ، وقوله بالرحيق السلسل تشبيه
بليغ أى بماء كالرحيق السلسل في اللذة . (قوله لكنه أراد ماء بردى) أى فحذف المضاف وأقام
المضاف إليه مقامه . (قوله خولة) بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم
امرأة . والأردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما في القاموس . نافحة بالحاء المهملة أى فائحة .
(قوله وفي حكمه) أى الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثال الأول والهلاك في المثال الثانى . (قوله
أى أهل القرى) كان الأحسن أى أهل تلك القرى لأن المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت
تلك إشارة إلى القرى تسامح في التعبير . قال في المغنى وأما ﴿وَمِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا
بَيَاتًا﴾ [الأعراف : ٤] ، فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في
الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم في فجاء لأجل ﴿أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾ [الأعراف : ٤] اهـ هذا
وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل : لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار
لفظها وقيل : اسم القرية مشترك بين المكان وأهله . (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة نحو : مررت
بقوم أيادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملهما . ويؤخذ من كلام الشارح
أن الحالية العارضة تجماع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أى الحال بالأصالة . (قوله أيادى
سبا) أى أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيادى بجماع المعاونة . (قوله قد يكون
الأول إلخ) وقد يحذف ثلاثة متضائفات نحو : ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم : ٩] ، أى فكان
مقدار مسافة قرية مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري

الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو : ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾ [الواقعة : ٨٢] ، أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم و ﴿تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت﴾ [الأحزاب : ١٩] ، أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

[٦٦٨] فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلَمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إصْبَعًا
أى ذا مسافة إصبع (وَرُبَّمَا جَرُّوا أَلَدِي أَبْقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ
قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ) وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَثَّلًا لِمَا عَلَيْهِ
قَدْ عُطِفَ) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله :
[٦٦٩] أَكُلُّ أَمْرِيءِ تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارِ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فإن فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الخبر إلى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل فى الآية قلب والأصل قانى قوس . (قوله فيحذف الأول والثاني) أى تدريجاً على الراجع كما فى الدمامينى وإن كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل إلى أنه دفعى . (قوله فأدرك إزقال إلخ) الإزقال بكسر الهمزة وإسراع السير وهو مفعول مقدم والعرادة بكسر العين^(١) المهملة اسم فرس الشاعر . وظلمها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها فى مشيها وهو فاعل مؤخر . وجملة وقد جعلتنى إلخ حال من العرادة . وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار على إبل الشاعر . والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة . (قوله ووربما جروا) أى استدأموا جرّ . (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين . ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان إلخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف . (قوله بشرط إلخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف . (قوله ممثلاً) أى لفظاً ومعنى . (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هى له (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخير) مفعول أول و يتركه الفتى مفعول ثان

[٦٦٨] قاله كلحبة بن عبد الله البربوعى . وهذا أصح مما قاله الزغشرى أن قائله هو الأسود يصف فرساً ، من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . وظلمها فاعل أدرك بفتح الظاء المعجمة أى غمزها فى مشيها . والإزقال بكسر الهمزة نوع من السير . والعرادة اسم فرس كلحبة . وقد جعلتنى حال وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى المعجمة هو ابن طارق الذى أغار على إبله كذا ضبطه ابن دريد فى الجمهرة . وضبطه ابن سيده فى المحكم بالراء المهملة . والشاهد فى الشطر الثانى حيث حذف فيه المضاف والمضاف إليه جميعاً وأقيم المضاف إليه الثانى الذى هو الثالث مقامهما لأن التقدير جعلتنى من حزيمة قدر مسافة إصبع . فالخاصل أنه لما تبعه لحقه ولم يبق بينه وبينه إلا قدر مسافة إصبع حتى أدرك فرسه الظلع فقصرت ففاته حزيمة . ولقد غلط من فسر حزيمة بالقبيلة . فافهم .

[٦٦٩] قاله ابن أبى داود فى جارية بن الحجاج وهو من المتقارب . المعنى أكل رجل تحسبته رجلاً وكل نار تحسبها ناراً . يعنى ليس كل من له صورة =

(١) قوله : والعرادة بكسر العين . الذى فى القاموس أنها بفتحات كسحابه .

أى وكل نار وقوله :

[٦٧٠] ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع
أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ، بأن تجعل قوله
نار بالجر معطوفاً على امرئ والعامل فيه كل ، ونار الثانى معطوفاً على امرأ والعامل فيه
تحسين .

(تنبيه) : الجر والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي أو استفهام
كما ظن بعضهم . والجر فيما خلا من الشروط محفوظاً لا يقاس عليه كالجر بدون
عطف فى قوله : رأيت التيمى تيم عدى : أى أحد تيم عدى ، ومع العاطف المفصول
بغير لا كقراءة ابن جمار ﴿ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ﴾ [الأنفال :
٦٧] ، أى عرض الآخرة . كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة
أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس

(قوله لئلا يلزم إلخ) علة لمحذوف أى وإنما جعل المجرور مجروراً بالمضاف المحذوف لا معطوفاً
على امرئ أو الخير لئلا إلخ . (قوله العطف على مولى إلخ) أى وذلك ممنوع عند سيويه ومن وافقه
والعاملان فى البيت الثانى أر ومثل والمعمولان الخير وجمله يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر
وعلى يتركه الفتى يتأتى امرؤ . (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه
وعدم الانفصال إلا بلا . وبه يعلم أن الإضافة فى قول المصنف بشرط إلخ للجنس . (قوله كالجر
بدون عطف) قاسه الكوفيون . (قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون
التيمى نفس القبيلة إذ هو واحد منهم . (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس
عند الأكثرين . (قوله كقراءة ابن جمار) قال فى التوضيح : هى مخالفة للقياس من وجه آخر وهو
أن المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف . (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض
بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقياً وإشار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل
المحذوف .

= امرئ بأمريء كامل ، بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية وليس كل نار توقد بالليل بنار ، إنما
النار نار توقد لقرى الزوار . الهمزة للاستفهام وكل امرئ مفعول تحسين وامراً مفعوله الثانى . والشاهد فى ونار
حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه إذ تقديره وكل نار أى وتحسين كل نار . ويروى بالنصب على
إقامته مقام المضاف . وتوقد أصله تتوقد فحذفت إحدى التاءين صفة للنار . وناراً مفعول ثانٍ لتحسين المقدر .
[٦٧٠] البيت من الطويل ، وهو لبشر القشيري .

مماثلاً لما عليه قد عطف بل مقابلاً له . انتهى (وَيُحَذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه (فَيَبْقَى الْأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا ينون ، ولا ترد إليه النون إن كان مشئى أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِي لَهُ أُضِفَتْ الْأَوَّلَامُ) لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، الأصل قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها فمحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رِجل عليه . وكقوله : [٦٧١] يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ
أى بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

[٦٧٢] سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزْنَهَا

(قوله فيبقى الأول) أى حال الأول وقوله كحاله في المغايرة بين المشبه والمشبّه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف . (قوله إذا به يتصل) أى إذا يتصل الأول بالثاني أو العكس . (قوله بشرط عطف) أى على ذلك الأول ولو بغير الواو وسنعرّفك وجهها آخر . (قوله وإضافة) أى إضافة المعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف إليه الأول كقوله : * بمثل أو أحسن من شمس الضحى *
(قوله إلى مثل) أى لفظاً ومعنى . (قوله لأن بذلك) اسم إن ضمير الشأن . (قوله يا من رأى) المنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية . ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف . ا هـ دماميني . وقوله عارضاً أى سحاباً معترضاً . وقوله أسرّ به أى لو ثوق بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضاً . والأسد مجموع كواكب على صورة الأسد . والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر . والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضاً القمر . قال السيوطي : قال ابن يعيش يصف الشاعر سحاباً اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواءه أحمد الأنواء . وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الأسد وفي التسمية كقوله : ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾ [الرحمن : ٢٢] ، وإنما يخرج من أحدهما ا هـ .

[٦٧١] قاله الفرزدق وصدره : * يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ ^(١)

من المنسرح . والعارض السحاب . أسر به . ويروى اكفكه . ويروى أرقت له وبين نصب على الظرف معمول الرؤية دون السرور لفساد المعنى . والشاهد في ذراعى وجبهة الأسد حيث فصل بين المضاف أعنى ذراعى - والمضاف إليه أعنى الأسد - بما ليس بظرف أعنى وجبهة ، وأصله بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد .
[٦٧٢] تمامه : * فَيَبْقَى عَرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

هو من الطويل الغيث : المطر فاعل سقى . والشاهد في سهل وحزنها حيث حذف منه المضاف إليه إذ أصله سهلها بالنصب بدل من الأرضين بدل البعض من الكل . وهو نقيض الجبل . والحزن بالفتح ما غلظ من الأرض . الغاء للسببية ونيطت تعلق . والعري جمع عروة . والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء . والضرع كل ذات ظلف أو خف .

(١) اقصر المعنى في الاستشهاد على الشطر الثاني ، فلذلك ذكر صدر البيت .

أى سهلها وحزنها . وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله :
*** وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً ***

وقد قرىء شذوذاً : ﴿فَلا خوف عليهم﴾ [البقرة : ٣٨ ، ٦٢] ، أى فلا خوف شئ عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد . وذهب سيبويه إلى أن

ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل إن قصد وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسداً وقلبه بالسماحة حيث سماه سحائباً . (قوله وحزنها) ضد السهل . (قوله ومن قبل) أى من قبل ذلك وقيل الأصل ومن قبل فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلاً عليها ، وعليه فلا شاهد فيه لأن حذف ياء التكلم المضاف إليها جائز كثيراً بدون الشروط المذكورة . (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فإن قدرت بالفتحة فتحة إعراب ففيها شاهد أيضاً أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل إن . (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعاً للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثانى لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهي جائزة قياساً اهـ وقد ينافيه قول الشارح سابقاً الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع يقتضى أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط فى عامل التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر . (قوله وذهب سيبويه إلخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف ألقى بالثواني لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر :

بنو وبناتنا كرام فمن نسوى مصاهرة قليناً إن لم يكن كفاً
وقول الآخر :

*** بمثل أو أحسن من شمس الضحى ***

إذ لا يفصل بين المتضايين إذا كان الثانى ضميراً ولأن مطلوب أحسن من ومجروها ومطلوب . مثل مضاف إليه . كذا فى الدماميني . وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة . ولك أن تجعل كلام المصنف صالحاً لمذهب سيبويه أيضاً بأن تجعل معنى قوله وإضافة إلى مثل إلخ أى إلى مضاف إليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب المبرد أو إلى مضاف إليه محذوف مماثل لمذكور أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الأول .

الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار قطع الله يد من قالها ورجل ، ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف إليه الذى هو من قالها . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام . الثانى : قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أى برزة الأسلمى رضى الله تعالى عنه : « غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثمانى » بفتح الياء دون تنوين ، والأصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى (فصل مضاف شبيه فعل ما نصب * مفعولاً أو ظرفاً أجز) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولاً أو ظرفاً حالاً من ما أو من الضمير المحذوف . وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

(قوله ثم أقحم إلخ) قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب . اهـ معنى . وإنما احتيج إلى ذلك لأن تمام الاسم الذى ليس بأل بالتنوين أو الإضافة ، ولعدم الخوج إلى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو : زيد وعمرو قائم جعله سيويه من باب الحذف من الأول ، إذ لو كان قائم خبراً عنه لقدم على العطف إذ لا حاجة إلى تأخيرها لعدم القبح في زيد قائم وعمرو . (قوله وعند الفراء الاسمان إلخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف ، وقبل وبعد لأنهما كالشيء الواحد فكأن المضاف العامل في المضاف إليه شيء واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار و غلام . (قوله وهو عكس الأول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيويه . (قوله فصل مضاف) أى من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميراً . اهـ يس . (قوله شبه فعل) أى مصدر أو اسم فاعل . (قوله ما نصب) خرج المرفوع فإن الفصل به يختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لأنه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فإنه في نية التأخير فالفصل به كلا فصل . (قوله مفعولاً إلخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول . قال سم : انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التى جاز الفصل بكل منها ؟ قال البعض : القياس على ما تقدم في قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق . وأنا أقول : مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز . والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه . (قوله في موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لأن الموضع للموصول فقط .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً . فالجائز في السعة ثلاثة مسائل : الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً . والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : ﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾ [الأنعام : ١٣٧] . وقول الشاعر :

* فَسُقَاتُهُمْ سَوَى الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ * [٦٧٣]

وقوله :

* فَذَاسُهُمْ دُوسَ الْخَصِيَّةِ الدَّائِسِ * [٦٧٤]

وقوله :

[٦٧٥] فَرَجَجَتْهَا بِمَرْجَجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَيْ مَزَادَةً

وأما ظرفه كقول بعضهم : ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها . الثانية : أن

(قوله خلافاً للبصريين إلخ) ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر . (قوله مطلقاً) أى سواء كان ذلك بالأمور الثلاثة أو بغيرها . (قوله مصدرًا) أى مقدرًا بأن والفعل . شاطبي . (قوله والمضاف إليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف . وجعل بعضهم منه ترك يوماً نفسك وهواها أى تركك يوماً نفسك ، وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها . (قوله قتل أولادهم شركائهم) أى برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به . (قوله سوق البغاث) بتثنية الموحدة وغين معجمة وناء مثناة : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد . والأجادل جمع أجدل وهو الصقر . (قوله فرججتها) أى طعنتها . والمزجة بكسر الميم رمح قصير . والقلوص الناقة الشابة .

[٦٧٣] صدره : * عَتَرَا إِذَا جَبَنَاهُمْ إِلَى السَّلَمِ رَأْفَةً *

وبعده : وَمَنْ يُلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَائِسُهُ جَدِيرٌ بِهَيْلِكَ أَجَلٍ أَوْ مُعَاجِلٍ
هما من الطويل . عتوا أفسدوا . وإذ بمعنى حين . والسلم بالكسر الصلح . والشاهد في سوق البغاث الأجادل حيث فصل بين المضاف وهو السوق والمضاف إليه وهو الأجادل جمع أجدل طائر بقوله البغاث بتثنية الباء الموحدة والعين المعجمة وفي آخره ناء مثناة ، وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد . ومن شرطية ويلغ من الإلقاء ، وفإنه جواب الشرط . والهلك بالضم الهلاك .

[٦٧٤] صدره : * وَخَلَقَ الْمَاذِيَّ وَالْقَوَائِسَ *

قاله عمرو بن كلثوم من الرجز المسدس . وخلق مجرور بالعطف على ما قبله من المجرور . والماذى بالذال المعجمة وتشديد الياء من الدروع البيضاء . والقوائس جمع قونس وهو أعلا البيضة من الحديد . والشاهد في دوس الحصاد الدائس فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو دوس والمضاف إليه وهو الدائس . والدوس نصب على المصدر .

[٦٧٥] هو من الكامل يقال زججت الرجل أزجه زجافه مزجوج إذا طعنته بالرمح . والمزجة بكسر الميم رمح قصير كالزراق . ولقد لحن من فتح ميمها . وأبو مزادة كنية رجل . والقلوص بفتح القاف : الشابة من النوق . والشاهد في زج القلوص أي مزادة حيث فصل بين المضاف أعنى زج والمضاف إليه أعنى أى مزادة بقوله القلوص . وقال الزمخشري : سيويه يرى من نحو هذا وليس لقائله عذر سوى مس الضرورة .

يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مَخْلُوفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ، وقول الشاعر : [٦٧٦] * وَسِوَاكَ مَانِعٌ فَضْلُهُ أَلْحْتَاجُ *

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » وقوله : [٦٧٧] * كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ *

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك . الثالثة : أن يكون الفاصل القسم . وقد أشار إليه بقوله (وَلَمْ يُعَبِّ . فَصْلُ يَمِينٍ) نحو : هذا غلام والله زيد . حكى ذلك الكسائي . وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها .

(تفصيله) : زاد في الكافية الفصل بإما كقوله :

[٦٧٨] هُمَا مَخْطَتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِثْلِهِ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

(قوله وصفاً) أى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول . (قوله أما مفعوله الأول) الصواب تأخير أما بعد قوله الفاصل لأن التنوين إنما هو في الفاصل . (قوله هل أنتم تاركو لي صاحبي) قال الدماميني : يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد . (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون . (قوله هما) أى الخطتان المعلومتان من السياق . والخطبة بالضم : الخصلة ، والإسار بالكسر : الأسر وعد الأسر والمئة بعده بالإطلاق خطبة واحدة لتلازمهما في الجملة .

[٦٧٦] صدره : * مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُوْمِكُ بِالْفَتَى *

هو من الوافر . من يؤمك من يقصدك فاعل يوقن . والشاهد في مانع فضله المحتاج ، فإن فضله فصل بين المضاف وهو مانع والمضاف إليه وهو المحتاج للضرورة .

[٦٧٧] من الطويل وصدره : * قَرَضَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمَدَحَنِي *

أى أصلح حالى بخير على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش . والواو في ومدحتي بمعنى مع والشاهد في كناحت يوما صخرة حيث فصل بين المضاف وهو ناحت والمضاف إليه وهو صخرة بقوله يوما . والعسيل بفتح العين وكسر السين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه فيها لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد .

[٦٧٨] قاله تأبط شراً من قصيدة من الطويل . والشاهد في فصل إما بين المضاف وهو خطتا والمضاف إليه وهو إسر . وأصله خطتان حذفت النون للإضافة وهو بالضم القصة والحالة . والإسار بالكسر الأسر . والتقدير خطتا أسر . والمعنى ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم أما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو وإما قتل وهو بالحر أجدر مما يكسبه الذل . فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله هما ، وقد تلتتهما بخطبة أخرى فيما بعد وهذا كله تهكم واستهزاء .

ا هـ . وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (وَاضْطَرَّارًا وَجِدًا) أى الفصل والألف للإطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ يَنْعَتٍ أَوْ نِدَاءٍ) أى الأول من هذه الثلاث الفصل بأجنبي ، والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله :
[٦٧٩] أُنْجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا
أى أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . أو مفعولا كقوله :

[٦٨٠] تَسْقَى أَمْتِيَا حَنْدَى الْمَسْوَاكِ رِيْقَتَهَا

أى تسقى ندى ريقتها المسواك . أو ظرفاً كقوله :

[٦٨١] كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

(قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفصلاً بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأى من أجاز إعمال ضمير المصدر لأن ضميره الذى أجزأ أعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر . أفاده الشاطبي . (قوله معمول غير المضاف) يدخل فى الأجنبي على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار إليه بقوله فاعلاً كان إلخ . سم . (قوله فاعلاً) أى لغير المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنبياً وإن كان الفصل به أيضاً ضرورة كما سيذكره الشارح . (قوله أنجب أيام والداه به) أى ولدا ولداً نجيباً . ونجلاه ولداه والفصل فى هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضاً لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية فى الضرورة . (قوله تسقى امتياحاً) أى وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يواعد بينها ، والجملة صفة لليهودى كما فى العبنى والتصرييح فالضمير فى الفعلين له .

[٦٧٩] قاله الأعشى ميمون بن قيس يمدح به سلامة ذافاس . وأنجب فعل . ووالداه فاعله . والشاهد فى أيام فإنه ظرف منصوب فصل به بينهما إذ التقدير أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . وأنجب الرجل إذا ولد نجيباً وإذ ظرف . ونجلاه من النجل وهو النسل والخصوص بالمدح محذوف أى نعم ما نجلاهما .

[٦٨٠] تمامه : * كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمَرْزَةِ الرِّصْفَ *

قاله جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلب . الضمير فى تسقى يرجع إلى أم عمر والمذكورة فيما قبله . والشاهد فى المسواك فإنه منصوب على أنه مفعول ثانٍ لتسقى فصل به بين المضاف وهو ندى والمضاف إليه وهو ريقتها ، إذ التقدير تسقى ندى ريقتها المسواك . وندى مفعول أول . وامتياحاً حال بمعنى ممتحة أى متسوكة ، أو منصوب بنزع الخافض أى عند الامتياح أى الاستياك . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والرصف فاعل تضمن . وماء المزنة مفعوله وهى السحابة . والرصف بفتحيتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض . وماء الرصف أرق وأصفى .

[٦٨١] قاله أبو حية التميمي . ويروى كتحبير الكتاب . والكاف للتشبيه . وما مصدرية فى محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب . والشاهد فى بكف يوم يهودى حيث فصل بين المضاف - وهو بكف - والمضاف إليه وهو يهودى بقوله يوماً وهو أجنبي ، فلا يجوز إلا فى الضرورة . وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب . ويقارب أى الخط صفة لليهودى ، أو يزيل عطف عليه أى يفرق فيما بينه ويواعد .

الثانية : الفصل بنعت المضاف كقوله :

[٦٨٢] وَلَكِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأُخْلِفَنَّ بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

أى يمين مقسم أصدق من يمينك . وقوله :

[٦٨٣] * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ *

أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح . الثالثة : الفصل بالنداء كقوله :

[٦٨٤] كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

أى كأن بردون زيد يا أبا عصام . وقوله :

[٦٨٥] وَفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا

وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ . وخص اليهودى لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب . (قوله من ابن إلخ) صدره : * نَجُوتٌ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادَى سَيْفُهُ * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهم فسلم الأولان وقتل على : قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادى بفتح الميم^(١) نسبة إلى مراد قبيلة . قاله يس . ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول جعل النعت له . (قوله كأن بردون إلخ) قال ابن هشام : يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصر . وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه .

[٦٨٢] قاله الفرزدق من الكامل واللام في لئن للتأكيد وفي لأخلفن جواب الشرط . والشاهد في أصدق من يمينك حيث فصل بين المضاف وهو يمين والمضاف إليه وهو مقسم .

[٦٨٣] صدره : * نَجُوتٌ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادَى سَيْفُهُ *

قاله معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما لما اتفق ثلاث من الخوارج أن يقتل كل منهم كل واحد من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية ، فسلم الاثنان وقتل على رضى الله عنه . والواو في وقد للحال والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم لعنه الله . والشاهد في - من ابن أبى شيخ الأباطح طالب - إذ التقدير من ابن أبى طالب شيخ الأباطح فوصف قبل ذكر المضاف إليه وأراد به شيخ مكة شرفها الله تعالى فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرافها .

[٦٨٤] رجز لم يدر راجزه . والشاهد في أبا عصام حيث فصل به بين المضاف - وهو بردون - والمضاف إليه وهو زيد . والتقدير يا أبا عصام كأن بردون زيد . وحمار بالرفع خبر كأن . ودق باللجام صفته .

[٦٨٥] قاله بجير بن زهير بن أبى سلمى أحو كعب صاحب بান্ত سعاد ، إخوان صحابيان ، من قصيدة من البسيط يحرض بها أخاه كعباً على الإسلام . قوله وفاق مبتدأ مضاف إلى بجير . وكعب منادى حذف منه حرف النداء . وفيه الشاهد حيث فصل بين المضافين . ومنقذ خبر المبتدأ . وتهلكة الهلاك . وسقرا اسم جهنم ، والمدة فيه لأجل القافية .

(١) (قوله المرادى) ضبطه في أول الباب بالضم ، وهو المرافق لما في القاموس حيث قال : ومراد - كعرب - أبو قبيلة لأنه تمرد ، وكسحاب وكتاب العنق اهـ .

أى وفاق بجير يا كعب .

(تفسيه) : من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف كقوله :

[٦٨٦] تَرَى أَسْهُمَا لِلْمَوْتِ تُصْمَى وَلَا تُنْمَى وَلَا تَرْغَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤِنَا الْعَزْمِ

وقوله :

[٦٨٧] مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي كما في قوله : * أَنْجَبَ أَيَّامَ والداه

به * البيت . ويحتمل أن يكون منه . وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :

[٦٨٨] * فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ *

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعها ، والتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هي . ومنه

(قوله وفاق كعب بجير إلخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب

وصار يدعوهُ إلى الإسلام إلى أن أسلم . وكعب منادى حذف منه حرف النداء . (قوله نرى) بالنون كما قاله

الداميني : تصمى من أصميتة إذا رميته فقتلته بحيث تراه . ولا تنمى من أنميتة إذا رميته فغاب عنك ثم مات .

والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطلء والإرعواء الكف عن القبيح . (قوله فإن نكاحها مطر حرام)

أى في رواية خفض مطر بإضافة نكاح إليه والفصل بالهاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى

الفاعلية يكون من إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وإن لم تعهد النيابة إلا في الضمائر المنفصلة ، وبهذا

التقرير يعرف ما في كلام البعض ويعرف أيضاً أن الهاء ليست في موضع جر بالإضافة حتى يتوجه استشكل

صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين . ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس

وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . وصدر البيت :

* لئن كان النكاح أحل شيء *

[٦٨٦] هو من الطويل . ونرى من رؤية البصر . واسمها مفعوله . وتصمى من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته

بحيث تراه صفة لاسهما . ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً ل ترى إذا جعلت من رؤية القلب . ولا تنمى من الإنماء من أنميت الصيد

إذا رميته فغاب عنك ثم مات . ويجوز عطف المنفى على المثبت كما بالعكس . والإرعواء الكف عن القبيح . والشاهد في عن

نقض أهواؤنا العزم حيث فصل أهواؤنا المرفوع بالمصدر بين المضاف وهو نقض والمضاف إليه وهو العزم مع أن الفاعل متعلق

بالمضاف وهو ضعيف والتقدير عن نقض العزم أهواؤنا أى عن أن ينقض أهواؤنا العزم .

[٦٨٧] هو من الرجز . ويروى ما أن عرفنا للهوى . ولا جهلنا موضع ولا عدنا . ومن زائدة . والشاهد في قهر وجد صب

حيث فصل بين قهر المضاف مفعول عدنا وبين صب المضاف إليه بقوله وجد بالرفع فاعل المضاف . والصب العاشق .

[٦٨٨] وصدره : * لئن كان النكاح أحل شيء *

قاله الأحوص من قصيدة من الوافر يصف فيها أحوال مطر . اسم رجل كان أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء ،

وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . الفاء جواب الشرط . والشاهد في مطر بالجر فإنه فصل بين المتضايقين وليس بضرورة .

فإنه يمكن الرفع ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله والنصب عكس ذلك .

الفصل بالفعل الملقى كقوله :

[٦٨٩] * بَأْيُ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلُّوا *

أى بَأْيُ الأرضين زاده فى التسهيل . وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله :

[٦٩٠] مُعَاوِدُ جُرْأَةُ وَقْتِ الْهُوَادَى أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادي جرأة . وحكى ابن الأنبارى : هذا غلام إن شاء الله أخيك

فصل بأن شاء الله اهـ .

(خاتمة) : قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشئ يتكامل بما أضيف إليه

تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف

إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز فى نحو : أنا مثل ضارب زيداً أن

يتقدم زيداً على مثل وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول

ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفى بلا ، فأجازوا أنا زيداً غير ضارب كما يقال أنا زيداً

(قوله بالفعل الملقى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لأن ترى

فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى . (قوله معاود جرأة وقت الهوادي)

فى شواهد العينى أن صدره :

* أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ *

وكذا فى الهمع . وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزاً . والأشْمُ من الشمم وهو التكبر . يصف الشاعر

رجلاً بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع هاد : أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب .

والجرأة بضم الجيم . (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل إلخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم إذا كان المضاف

لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقاً .

أفاده الدمامينى . (قوله وقصد بها النفى) بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ونحوضها . (قوله

معمول ما أضيفت إليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل .

[٦٨٩] هو من الوافر . وتماه : * الدَّابِرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا *

والدابران بفتح الدال والباء الموحدة ، والكفار بكسر الكاف موضعان . والهمزة للاستفهام . وفيه إضمار . والتقدير هل

حلوا الدابران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار . وأم متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية . والباء فى بَأْيُ تتعلق بحلوا . وفيه

الشاهد حيث فصل بينه وبين الأرضين الذى هو مضاف إليه بقوله تراهم .

[٦٩٠] هو من الوافر . وصدره : * أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ (١) *

قوله : أشْمُ من الشمم وهو التكبر يصف به الشاعر رجلاً يظهر بالتكبر والامتناع ، ولكنه يعاود الحرب وقت ظهور أعناق

الخيل لأجل جرأته فى الحروب . والشاهد فى قوله جرأة حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله معاود ، والمضاف إليه الذى هو

قوله وقت الهوادي [جمع هاد وهو] العنق . يقال أقبلت هوادى الخيل إذا بدت أعناقها .

(١) جعله الأضوي عجزاً البيت . وقد نبه الصبان على هذا الاختلاف .

لا أضرب . ومنه قوله :

[٦٩١] إِنَّ آمراً حَصْنِي عَمْدًا مَوْدَّةً عَلَى الثَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفى ، فكأنه
قال لعندي لا يكفر . ومنه قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدثر : ١٠] ،
فإن لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه فلا يجوز في قولك قاموا
غير ضارب زيدًا قاموا زيدًا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

إنما أفردته بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله أشار إلى ذلك بقوله
(آخِرَ مَا أَضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرُ) أى وجوبًا (إِذَا * لَمْ يَكْ مُعْتَلًا) منقوصًا أو مقصورًا (كَرَامِ
وَقَدْ * أَوْ يَكْ) مثنى أو مجموعًا على حده (كَاتِبَيْنِ وَزَيْدَيْنِ قَدْ) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرها

هذا مذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج : يمتنع تقدمه مطلقًا وقيد بعضهم
جواز تقدمه بكونه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا . قاله الدماميني . (قوله ومنه قوله تعالى إنَّ) أى على
أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد . (قوله غير ضارب زيدًا)
أى إلا شخصًا ضرب زيدًا . (قوله لعدم قصد النفي بغير) أى لأنه لا يصح وضع حرف النفي
والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدًا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ
منه أن المضاف إليه غير لو كان جمعًا نحو : قاموا غير ضاربين زيدًا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول
المذكور إذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدًا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت
غير في المثال حالًا .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

(قوله لأن فيه أحكامًا إنَّ) وذلك ككسر آخره وجوبًا إذا لم يكن معتلًا ولا مثنى ولا جمعًا
على حده . (قوله أشار إلى ذلك) أى إلى أن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله . (قوله إذا
لم يك معتلًا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو :
دلو وظبى كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصًا أو مقصورًا . (قوله أو يك) أى ولم يك .

واجب السكون و(آلِيا بَعْدُ) أى بعدها (فَتَحُّهَا آخِثْدِي) أى اتبع (وَتُدْغَمُ آلِيا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (فِيهِ) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (و) كذا (آلِوَاوُ) من المجموع حال رفعه فتقول : هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ، ورأيت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى . والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لى وزيدين لى فحذفت النون واللام للإضافة ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجى هم » وقول الشاعر :

[٦٩٢] أَوْدَى بِنَى وَأَعْقَبُونِى حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةٌ لَا تَقْلَعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيته وإليه أشار بقوله (وَأَنَّ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمٌّ فَاكْسِرُهُ يَهْنُ) فَإِنْ لَمْ يَنْضَمْ بَلْ انْفَتَحَ بَقِيَ عَلَى فَتْحِهِ نَحْوُ مُصْطَفُونَ فَتَقُولُ جَاءَ مُصْطَفَى

(قوله فدى) مبتدأ وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانياً . (قوله آخرها واجب السكون) إنما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولاً فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو ، وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر . (قوله وكذا الواو إلخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وإن ما قبل واو إلخ . (قوله فتقول هذا رامى) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الإدغام . (قوله فحذفت النون واللام للإضافة) هذا هو التحقيق عندى وإن اشتهر أن اللام إنما حذفت للتخفيف خلافاً لمن جعل فى كلام الشارح مسامحة كالبعض . (قوله والأصل فى الجمع) أى بعد الإضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله . (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح فى أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس . (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة إليها الواو وعلامة الرفع حيثئذ الواو المنقلبة ياء للموجب . (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع . (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة . (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة . قاله الشاطبى .

[شواهد المضاف إلى ياء المتكلم]

[٦٩٢] قاله أبو ذؤيب من الأبيات التى فيها البيت السابق . وتماه : * بَعْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةٌ مَا تَقْلَعُ * أودى : هلك . والشاهد فى بنى حيث قلب فيه واو الجمع ياء ثم أدغمت الياء ، فى الياء إذ أصله بنوى بإسقاط النون للإضافة . وأعقبونى أى أورثونى حسرة وتلهفاً .

(وَأَلْفًا سَلَّمَ) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يدأى أو للمحمول على التثنية نحو ثنتأى بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عصأى على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ * هَذِيلِ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا) نحو عصأى . ومنه قوله :

[٦٩٣] سَبَقُوا هَوًى وَأَغْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلَكُلَّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن يا بشرى .

(تنبيهان) : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو : لديه وعليه ولدينا وعلينا . الثانى : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى

(قوله انقلابها ياء) أى عوضاً عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين . نقله يسّ عن ابن هشام .

(قوله سبقوا) الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعاً فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنى إلخ . (وقوله وأغنتوا هواهم) أى تبع بعضهم بعضاً فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنياً للمجهول أى اخترمتهم المنية . كذا فى العينية فمراد الشاعر بالهوى الموت .

(قوله يستثنى مما تقدم) أى من إطلاق قوله وألفاً سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الأمور وليس كذلك . (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء وإلا فالحرفية أيضاً تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية إلى الاسمية على ما قاله أبو حيان . سم .

(قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصرح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل . (قوله وهو ما سوى الأربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو : فى وأنى وأخى على لغة رد اللام وقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم وإعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للإدغام لأن الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الأربع المذكورة .

[٦٩٣] قاله أبو ذؤيب الهذلى من قصيدة من الكامل يرثى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعاً فى طاعون . والضمير فى سبقوا يرجع إليهم . والشاهد فى هوى حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فإن أصله هوى وهذه لغة هذيل . وأغنتوا أى تبع بعضهم بعضاً . قوله فتخرموا مجهول أى أخذوا واحداً واحداً ، وتخرمتهم المنية . ولكل جنب مصرع حال .

الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح نحو : غلامى وفرسى ، والمعل الجارى مجراه نحو : ظيبى ودلوى ، وجمع التكسير نحو : رجالى وهنودى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو : مسلماتى . واختلف فى الأصل منهما فقليل الإسكان وقيل الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد ، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . فالأول : كقوله :

[٦٩٤] عَليلى أَمَلَكُ مِنى لِلَّذى كَسَبَتْ يَدى وَمَا لى فيما يَفْتى طَمَعُ

والثانى : كقوله :

[٦٩٥] أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوى إِلَى أَمَّا وَيُروى النَّقِيعُ

أَرَادَ إِلَى أُمى . والثالث : كقوله :

[٦٩٦] وَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنى بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوِ أُنِى

وقول البعض تبعاً لسم : إذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط إعرابها بالحروف إضافتها لغير ياء المتكلم . ودفع سم المناقاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الأسماء عند الإضافة فيه أن هذا الحمل لا داعى إليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

(قوله والمعل الجارى إلخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وإن كان هذا مصطلحهم والذى فى أكثر النسخ والمعتل وهو واضح . (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى إن لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالى أو الاستقبالى وإلا فلا حذف ولا قلب لأنها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به . (قوله فتقلب ألفاً) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها . قال سم : الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهى مضاف إليه فى موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الأمر أن صفتها تغيرت . (قوله بلهف) أى بقولى يا لهف إلخ فالأصل يا لهفا . (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسره آخره .

[٦٩٤] البيت من البسيط .

[٦٩٥] البيت من الوافر ، وهو لنقيع بن جرموز .

[٦٩٦] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ مَا أَنَا بِمَصْرُخِكُمْ وَمَا أَنَا بِمَصْرُخِي ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ، وكسر ياء عصاى : الحسن وأبو عمرو في شاذّه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

(خاتمة) : في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب : أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور . والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل . والثالث : أنه مبنى وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب . والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى وإليه ذهب ابن جنى . وكلا هذين المذهبين بين الضعف . والله أعلم .

[إعمال المصدر]

(بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ) تعدياً ولزوماً ، فإن كان فعله المشتق منه لازماً فهو

(قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظى . (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في عصاى تالية للألف وهى لا تناسب الكسرة وفي مصرخى تالية للياء وهى تناسب الكسرة . (قوله بكسرة ظاهرة) أى خالفت كسرة المناسبة وردّ بأن الأصل بقاء ما كان . قاله الدمامينى . (قوله مبنى) ردّ بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبنى إنما تجوز البناء إذا توغل المضاف في الإبهام . قاله يسن . (قوله لا معرب ولا مبنى) وعلى هذا إذا قلت : غلامى حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع إذ ليس الإعراب المحلى مخصوصاً بالمبنى . هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتى وسكت عليه البعض .

[إعمال المصدر]

(قوله بفعله المصدر الحق في العمل) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرّح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدمامينى صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل . (قوله فإن كان فعله المشتق منه لازماً إلخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازماً ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم يحدث وعرض وردّه شيخ الإسلام بأنه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل بنحو ظرف وشرف .

لازم ، وإن كان متعدياً فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر .
(تنبيهه) : يخالف المصدر فعله في أمرين : الأول : أن في رفعه النائب عن
 الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازه ، وإليه ذهب في التسهيل . الثاني : أن فاعل
 المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم .
 واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ أَلٍ)
 لكن إعمال الأول أكثر نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [الحج : ٤٠] ، والثاني : أقيس
 نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤] ، وقوله :
 [٦٩٧] * **بِضْرَبٍ بِالسِّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ ***

ورد أيضاً بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضى أيضاً أن المتعدى بحرف الجر يسمى
 متعدياً بالإطلاق مع أن المتعدى بالإطلاق إنما ينصرف إلى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدى
 بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه . (قوله أن في رفعه النائب
 عن الفاعل خلافاً) وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الألباس لأنك إذا قلت
 مثلاً عجبت من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبني للفاعل . وقال أبو حيان : يجوز إذا كان فله ملازماً
 للبناء للمجهول كزكم لعدم الإلباس حينئذ فيجوز أعجبنى زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاهما في الجمع .
 زاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو : أعجبنى قراءة في الحمام
 القرآن وأكل الخبز وشرب الماء . ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيويه في
 قولهم : عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير أن التقدير من أن أوقعت أنيابه . (قوله
 بخلاف فاعل الفعل) أي فإنه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل . (قوله وإذا حذف
 إلخ) استئناف مسألة لا أنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضاً إذا حذف فاعله
 لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحمله مستتر لا محذوف . (قوله لا يتحمل ضميره) أي
 في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرباً زيداً فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتي . (قوله أو
 مجرداً) أي من أَل وإضافة . (قوله أقيس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتكثيره أشبه بالفعل
 من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء .
 (قوله ذي مسغبة) أي مجاعة . (قوله بضرب إلخ) تمامه كما في بعض النسخ :

[شواهد أعمال المصدر]

* **أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنْ الْمَقِيلِ ***

[٦٩٧] تمامه :

قاله المرار بن منقذ التميمي من الوافر . الباء في بضرب تتعلق بازلنا وفي بالسقوط بضرب . والشاهد في رعوس
 قوم حيث نصب بضرب وهو مصدر منون منكر . قوله هامن أي هام رعوس وهو جمع هامة وهي الرأس . وليست
 بإضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ومثل هذا تأكيد وأراد بالمقيل بفتح الميم الإغناق لأنها مقيل الرأس .

وإعمال الثالث قليل كقوله :

[٦٩٨] * ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أُغْدَاءُهُ *

وقوله :

[٦٩٩] لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَثْنَى كَرَزْتُ فَلَمْ أَكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وقوله :

[٧٠٠] فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيَّدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

* أزلنا هامهن عن المقييل *

والهام جمع هامة وهي الرأس فإضافته إلى ضمير الرؤوس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقييل العنق لأنها مقييل الرأس أى مستقره .
(قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركابها أنكل أى أعجز بثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول . كذا فى القاموس . ومسمع كمنبر اسم رجل .

(قوله فإنك والتائبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمة فتحتية فنون وفسره البعض تبعاً لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة . وفى بعض نسخ شواهد العيني رسمه بالنون بعد الهمة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر .

قال البعض : وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التائبين وخبر إن فى البيت اللاحق ويروى البيت :

* فمالك والتائب عروة بعد ما

[٦٩٨] تمامه : * يَخَالُ الْفَرَارُ يُرَاجِى الْأَجَلَ *

هو من أبيات الكتاب من المتقارب أى هو ضعيف النكاية . والشاهد فيه فإن النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل عمله فنصب أعداءه . ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويراجى الأجل جملة مفعوله الثانى أى يحسب أن الفرار عن الموت يبعد الأجل .

[٦٩٩] قاله المرادى الأسدى . ذكر مستوفى فى شواهد التنازع . والشاهد فيه أن قوله الضرب مصدر معرف باللام نصب مسبقاً بكسر الميم اسم رجل .

[٧٠٠] هو من الطويل . الشاهد فى والتائبين عروة حيث نصب التائبين من أبنت الرجل رقبته : أى تأينك عروة وهو مصدر معرف بآل . ودعاك من الدعاء . وقيل بالواو من الوعى وهو الحفظ . والواو فى وأيدينا للحال . وشوارع جمع شارعة .

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

(تنبيهه) : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف . والثاني : أجازة البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث : فأجازة سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (إن كان فعل مع أن أو ما يحل * محلّه) أى المصدر إنما يعمل في موضعين : الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو : ضرباً زيداً . وقوله :

* قَتَلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ [٧٠١]

وقوله :

[٧٠٢] يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَائِمَ قَدْ أُسْلِفْتُهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجَلُّ

إلخ ويروى وعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك . وشوارع ممتدة . (قوله وقد أشار إلى ذلك) أى إلى كون الأول أكثر والثاني كثيراً والثالث قليلاً لا إلى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الأقيسة .

(قوله أى المصدر إنما يعمل إلخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها . (قوله في موضعين) أى لا في غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيداً ضرب عمرو بكراً . (قوله بدلاً من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل : لا ينقاس عمله وقيل : ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل : والإنشاء نحو : حمداً الله والوعد نحو :

* قالت نعم وبلوغاً بغية ومنى *

[٧٠١] قبله :

يَمُرُّونَ بِالذِّفْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيُزَجِّجْنَ مِنْ ذَارِسَ بُجَرِ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ قَتَلَا

ذكر البحث فيهما مستوفى في شواهد المفعول المطلق . والشاهد فيه ههنا في فندلاً فإنه بدل من اندل ، أمر من ندل يندل إذا اختلس . والمصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فلذلك احتل فيه ضمير الفاعل ونصب المفعول به وهو المال التقدير اندل يا زريق المال كندل الثعالب .

فزيّداً والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني : أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدراً بأن والفعل أو بما والفعل ، وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو : عجبت من ضربك زيّداً أمس أو غداً ، والتقدير من أن ضربت زيّداً أمس أو من أن تضربه غداً . ويقدر بما إذا أريد الحال نحو : عجبت من ضربك زيّداً الآن أى مما تضربه .

(تنبيهات) : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو : علمت ضربك زيّداً ، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيّداً فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية . الثاني : ظاهر قوله إن كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالباً . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً فى عمله ،

والتوبيخ نحو : * وفقاً بنى الأهواء والغى والهوى *

(قوله وجل) أى خائف فهو توكيد لما قبله . (قوله نصب بالمصدر) واختلف فى ناصب المصدر فى الإيضاح أنه مفعول به عند سيويه أى ألزم ضرباً وغيره يراه منصوباً باضرب اهـ دمامينى ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلاً من اللفظ بفعله إنما يظهر على مذهب غير سيويه . (قوله ويقدر بما إن) إنما خص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضى والاستقبال أيضاً إثباتاً للأدل على الماضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقاً كما أفاده شارح الجامع . فاندفع اعتراض الدمامينى وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة . (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم . (قوله نحو علمت ضربك زيّداً) أما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثانى محذوفاً تقديره حاصلًا مثلاً أو يقال المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر . (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اهـ سم . (قوله وقد جعله فى التسهيل غالباً) عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلاً من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها اهـ . (قوله وليس تقديره إن) أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيّداً قائماً وإن إكرامك زيّداً حسن ، وكان تعظيمك زيّداً حسناً ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ فى الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لأنهم كما قاله الدمامينى لا يقولون إن أضرب

ولكن الغالب أن يكون كذلك . ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : سمع أذني أخاك يقول ذلك لثالث لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب . أحدها : أن يكون مظهرًا فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين وأجاز ابن جنى في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مكبراً فلو صغر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل . وأما قوله :

[٧٠٣] يُحَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفِّهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ فَشَاذٌ . رابعها : أن يكون غير منعت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح

زيد قائماً ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن إلا مفصولة بالخبر ونحوه نحو : ﴿إِنْ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه : ١١٨] ، ومثل إن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع . (قوله سمع أذني أخاك يقول ذلك) حال كالحال في ضربى العبد مسيئاً فالتقدير سمع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ وإن زعمه البعض . وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرًا بما أو أن التخفة لا شرط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرًا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض ، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضي لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر . (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مرورى بزيد حسن وهو بعمر وقيح . وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضًا نحو : مكرم زيدًا عالم وهو بكرًا جاهل أو يعمل اتفاقًا أو لا يعمل اتفاقًا . وقول الدماميني : لم أر أحدًا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرًا يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوى الثالث . (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل : يعمل مصغرًا ويوافقه رويًا زيدًا . (قوله غير محدود) أى دال على المرة . (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حيثئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبى لعدم الوحدة حيثئذ فلا يكون محدودًا . (قوله يحايى) أى يحى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل ، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب . والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحايى يصف الشاعر مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا . (قوله أن يكون غير منعت إلخ) أى لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل .

[٧٠٣] هو من الطويل . يحايى أى يحى . والجلد بالفتح القوى فاعله . والباء فى به للاستعانة أو السببية والضمير يرجع إلى الماء يصف به مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيا به وأحيا به نفس راكب كاد يموت عطشًا . والشاهد فى بضربة كفيه الملا فإن بضربة مصدر محدود وأضيف إلى فاعله . ونصب الملا بفتح الميم مقصور وهو التراب . وهو شاذ لأن المصدر المحدود لا يعمل . ونفس راكب مفعول يحايى .

زيّداً لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، فإن ورد ما يوهّم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلّق به المعمول المتأخّر . فلو نعت بعد تمامه لم يمنع . والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك .
 خامساً : أن يكون مفرداً . وأمّا قوله :
 [٧٠٤] قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ
 فشاذ . وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالاً أو مستقبلاً لأنهما مدلولوا المضارع (وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله ،

(قوله قبل تمام عمله) أى بذكر سائر متعلقاته . (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) إنما قال بمنزلة نظراً إلى حال التصريح بالمصدر لأن المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أوما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا . (قوله فلا يفصل بينهما) أى بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجنبى ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۚ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطلاق : ٩] ، معمولاً لرجع للفصل بالخير كما سيذكره الشارح في الخاتمة . (قوله أن يكون مفرداً) أى لأن تثنيته وجمعه

يخرجانه عن صيغته الأصلية التى هى أصل الفعل . وجوز عمله مجموعاً جماعة منهم ابن عصفور والناظم . وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبنى زيّداً ضرب عمرو . نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله نحو زيّداً ضرباً أو كان المعمول ظرفاً وهو الراجح وبقي منها أيضاً ذكره فلا يعمل محذوفاً على الأصح كما في الجمع وغيره . (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة . والقنع بالفناء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء . (قوله ولاسم مصدر عمل) أى مضافاً أو مجرداً أو مع أل كما أفاده سم . (قوله في الدلالة على معناه) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو : الدهن والكحل بضم أولهما فإن كلا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات . ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر الذى يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه .

[٧٠٤] هو من قصيدة من البسيط يمدح بها الشاعر أبا قدامة وهو كنية الممدوح . والشاهد في قوله تجاربهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة . وقد عمل في قوله أبا قدامة . وفيه خلاف بين النحاة واختار جوازه جماعة منهم ابن عصفور . قوله والفناء بالفاء والنون والعين المهملة . قال في العنان : الفنع الخير والكرم والفضل والثناء والزيادة .

كذا عرفه في التسهيل ، فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديرًا ولذلك نطق بها في بعض المواضع ، نحو قاتل قيتالاً وضارب ضيراباً ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديرًا ، ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسماء مصدر بخلاف الوضوء ، والكلام من قولك توضأ وضوءًا وتكلم كلامًا فإنهما اسماء مصدر لا مصدران لخلوهما لفظاً وتقديرًا من بعض ما في فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو : توضأ توضحوا ، وبزيادة نحو أعلم إعلامًا . ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقاً وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة . وهذا كالمصدر اتفاقاً . ومنه قوله :

[٧٠٥] أَظْلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظَلَمُ

(قوله دون عوض) متعلق بخلوه . (قوله ما في فعله) أى من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده . (قوله ونحو عدة إلخ) أى ونحو تعليمًا وتسليمًا فإن التاء عوض عن إحدى اللامين . وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج . فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا وقد يكون أولًا . (قوله لخلوهما لفظاً وتقديرًا) أى من غير عوض كما يفهم مما قدمه . (قوله من بعض ما في فعلهما) أى وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فهما ليست عوضًا لما علمت . (قوله بمساواة إلخ) فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم . (قوله علم) قال في الجمع : اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياخ ولا يوصف . (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الأول : علم لليسر مقابل العسر . والثاني : علم للفجور . والثالث : علم للبر . واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو إنما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر . أما إذا كان فعلهما أفجره وأبره أى صيره ذا فجور وذا بر فلا . (قوله وهذا لا يعمل اتفاقاً) أى وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله ، إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك . ويشكل عليه أن مصابكم رجلاً لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الأصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن ، أو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه .

[٧٠٥] قاله الحارث بن خالد المخزومي . وما قاله الحريري في درة الغواص أنه للمرجى . ليس بصحيح من قصيدة من الكامل الهزجة حرف نداء . والصواب ظليم ترخيم ظليمة وهى اسم أم عمران المذكورة في أول القصيدة . والشاهد في مصابكم حيث عمل عمل فعله وهو مصدر ميمى . والتقدير إن أصابتكم رجلاً . وأهدى السلام في محل النصب صفة لرجلاً ونجاة نصب من قبيل قعدت جلوساً وظلم مرفوع لأنه خير أن .

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر ،
وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف ، فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون والبغداديون .
ومنه قوله :

[٧٠٦] أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّثَا

وقوله :

[٧٠٧] * بَعِثَرْتُكَ الْكَرَامَ ثَعْدُ مِنْهُمْ *

وقوله :

[٧٠٨] قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْنِئَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

(قوله وذى الميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح . والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتى في كلامه أيضاً في آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول . وهذا مما يقتضيه التعريف السابق . (قوله والمحمدة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصريح ، وسيأتى في آخر أبنية المصادر أن فى الميم الثانية الفتح وأنه القياس . (قوله أظلم) الهمة للنداء ومصابكم مصدر ميمى بمعنى أصابتكم مضاف إلى فعله ، ورجلاً مفعوله وجمله أهدى السلام نعت له ، وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً ، وظلم خبر إن . (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة . (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل ، إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر .

[٧٠٦] قاله القطامى من قصيدته من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكللى الهمة للاستفهام على سبيل الإنكار وكفراً نصب بفعل محذوف أى أكفر كفراً بعد رد زفر بن الحارث الموت عنى وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه . وأشار إليه بقوله : وبعد عطائك المائة الرثا بكسر الراء وهى الإبل التى ترنع . ولقد أفحش فى الغلط من فسر الرثا بأنه اسم رجل وأنه مفعول . بل الصحيح إن الرثا صفة المائة . والمائة نصب باسم المصدر . وفيه الشاهد حيث نصب عطاء الذى هو اسم للمصدر بمعنى الإعطاء المائة . والكاف فاعله والمفعول الآخر محذوف تقديره وبعد عطائك إياى المائة الرثا أى الراتعة من الإبل . وآفة غلطهم عدم إطلاعهم فى سوابق البيت ولواحقه . بل الأعظم منه استهوانهم وعدم تقريرهم ورجوعهم إلى دواوين المتقدمين .

[٧٠٧] تمامه : * فَلَا تَرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ *

هو من الوافر . والشاهد فى بعثرتك الكرام ، حيث نصب العشرة اسم مصدر بمعنى المعاشرة الكرام . والباء فيها تتعلق بتعد . والفاء جواب لشرط محذوف : أى إذا كان الأمر كذلك فلا ترين . وهو بنون التأكيد المخففة والوفاء بالنصب مفعوله .

وقوله :

[٧٠٩] لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول عائشة رضى الله عنها : من قُبِلَ الرجل زوجته الوضوء .

(تنبيه) : إعمال اسم المصدر قليل . وقال الصيمرى : إعماله شاذ وقد أشار النازم إلى قلته بتنكير عمل (وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ * كَمَلْ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفْعٍ عَمَلُهُ) اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال : الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠] . الثانى : عكسه نحو : أعجبنى شرب العسل زيد . ومنه قوله :

[٧١٠] * قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ *

(قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أى الرائحة من الإبل . (قوله جنانا) مفعول ثانٍ لثواب . (قوله قليل) أى وإن كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة . (قوله كمل بنصب أو برفع عمله) أى إن أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر للإباحة لا للوجوب ، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب فى باب ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقريئة قول المصنف فى باب ظن :

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطلوا به هنا . وأو مانعة خلّو فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا . (قوله خمسة أحوال) هذه الأحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه . وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة . (قوله قرع القواقيز إلخ) صدره :

* أَفْنَى تِلَادَى وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشَبِ *

[٧٠٩] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت .

[٧١٠] قاله الأقبشر الأسدى من قصيدة من البسيط . وصدّره :

* أَفْنَى تِلَادَى وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشَبِ *

الشاهد فى قرع القواقيز فإن القواقيز مخفوضة فى اللفظ مرفوعة فى المعنى . ويروى قرع القواقيز أفواه الأباريق على أن القواقيز هى المفعولة فى المعنى ، والأفواه هى الفاعلة لأن من قرعك فقد قرعته فتكون إضافة المصدر هنا إلى المفعول ، وعلى الأول إلى الفاعل . وهى بالقافين والزأى المعجمة جمع قاقوزة وهى قدح . وقد قالوا قاقوزة وجمعها قواقيز . وأفواه جمع فم الأباريق جمع أبريق . قوله تلادى بكسر التاء المثناة من فوق وهو المال القديم من تراث وغيره مفعول أفنى ، وفاعله قرع القواقيز . وما جمعت بتشديد الميم ومن للبيان . والنشَب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار ونحوها .

وقوله :

[٧١١] * نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادَ الصِّيَارِفِ *

وليس مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم ففي الحديث : « حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » [آل عمران : ٩٧] ، أى وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل . الثالث : أن

التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو . والتلید كأمر المال القديم وضده الطارف والطريرف . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار . والقواير بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر . وأفواه بالرفع فاعل قرع . (قوله نفى الدراهم) صدره :

* تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة *

الضمير للناقاة والهاجرة وقت اشتداد الحر ، وذلك منتصف النهار . ونفى مفعول مطلق والدراهم جمع درهام لغة فى الدرهم فالياء ليست للإشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصيارف جمع صيرف . وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى . (قوله نفى الحديث إلخ) عدل عن الاستدلال بآية : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، لعدم تعيين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطته لفهمه أى من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعلية أن يحج ، أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلاً للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعاً . وأجيب عنه بأن الفساد مبنى على كون آل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين . من المغنى والدماينى عليه .

[٧١١] صدره : * تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة *

قاله الفرزدق من البسيط . وتنفى من نفيت الدراهم أثرها للانتقاد . ويذاها فاعله والضمير يرجع إلى الناقاة . والهاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة . ونفى الدراهم نصب بنزع الخافض أى كنفى الدراهم جمع درهام لغة فى درهم . ويروى الدنانير . وتنقاد على وزن تفعال مصدر كترداد مضاف إلى مفعوله ، ولكنه محرور بالإضافة . والشاهد فيه حيث أضيف المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل كما فى عجت من شرب العسل زيد . والصيارف جمع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء .

يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم ﴾ [التوبة : ١١٤] ، ﴿ ربنا وتقبل دعائي ﴾ [إبراهيم : ٤٠] ، الرابع : نحو : ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ [فصلت : ٤٩] . الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمراً .

(تنبيه) : قوله كمل ينصب إلى آخره يعنى إن أردت ، لما عرفت من أنه لا غير لازم (وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ رَاغَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فمحله رفع وإن كان مفعولاً فمحله إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول ، فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع . ومنه قوله :

[٧١٢] حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

(قوله وما كان استغفار إبراهيم) أى ربه . (قوله ربنا وتقبل دعاء) أى إياك . (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما . (قوله لما عرفت) أى من بيان الأحوال الخمسة إذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل . قال الدماميني : لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما إذا كان اسماً للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضى إلى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قائم بحذف المرفوع اهـ . (قوله وجر ما يتبع ما جر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف إليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل . قال الدماميني : كما في أعجبنى إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدي إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع اهـ ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا إعادة الخافض . (قوله فحسن) أى فهو يعنى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك . (قوله حتى تهجر إلخ) حتى غائية وتهجر سار في الهاجرة ، وضميره للحمار الوحشى ، والرواح ما بين الزوال والليل . وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشى .

[٧١٢] قاله لبيد العامري من قصيدة من الكامل يصف فيها حمرا وأتانا قد كانا في خصب زمائنا حتى إذا هاج النبات ونضب أكثر العيون وخاف أن ترشقه سهام من القناص أسرع معها إلى كل نجد يرجوان فيه أطيب الكلا وأهنا الورد . وحتى للعاية والضمير في تهجر يرجع إلى مسحل وهو الحمار الوحشى المذكور في القصيدة قبله ، وهو قوله : أو مسحل المذكور شاهدا في صفحة ٢٩٨ .

رفع المظلوم على الاتباع لحل المعقب . وقوله :

[٧١٣] السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكَ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

الفضل اللابسة ثوب الخلوة ، وهو نعت للهلوكة على الموضع لأنها فاعل المشى .

وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

[٧١٤] قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ

ولو قلت : واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم .

(تنبيه) : ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل فى جميع التوابع وهو مذهب

وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب فى الأمر إذا طلبه مجداً . وحقه مفعول المصدر . والمظلوم بالرفع مصدر نعت للمعقب على محله . (قوله السالك) خبر بعد خبر لأنت فى بيت قبله . والثغرة بضم المثناة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على إضافة السالك واليقظان نعت سببى للثغرة ففيه أيضاً الوجهان . ومشى الهلوك مفعول مطلق محذوف أى يمشى مشى الهلوك كما قاله العينى وتبعه البعض . ولك أن تجعله عامله السالك على حد قعدت جلوساً . والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة . وجملة عليها الخيعل حال . والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له . وقيل قميص قصير . والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما فى الشرح نعت للهلوكة على محله . وفى شرح الهذليات أنه الخيعل ليس تحته إزار ، قال العينى : هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد . (قوله لليان قد كنت دايئت بها إلخ) الضمير للقنية أى أخذتها فى دين لى على حسان . والليان بفتح اللام أكثر من كسرهما المطل .

[٧١٣] قاله المتخل الهدلى من قصة من البسيط السالك مرفوع خبر بعد خبر لقوله فيما قبله : * وأنت الحازم البطل * والثغرة يجوز نصبه على المفعولية وجره على الإضافة ، وهى كل ثنية فيها خوف من الأعداء ، وكذا يجوز الوجهان فى اليقظان لأنه صفة الثغرة . وسالكها فاعله والضمير فيه يرجع إلى الثغرة ويروى كالتى أى حافظها . ومشى الهلوك نصب بتقدير يمشى مشى الهلوك بفتح الهاء وضم اللام وفى آخره كاف وهى المرأة الفاجرة الساقطة . والخيعل مبتدأ وعليها حره والجملة حال بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح العين المهملة وهو قميص لا كم له . وقيل : قميص قصير والشاهد فى الفضل فإنه مرفوع لأنه صفة للهلوكة على الموضع لأنه فاعل المشى وهو بضم الفاء والضاد المعجمة وهى اللابسة ثوب الخلوة . وفى شرح الهذليات هو الخيعل ليس تحته إزار وهذا هو الصحيح . فعلى هذا هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد .

[٧١٤] قاله زياد العبرى ، وهو الأصح من عزوه إلى رؤية . وداينت من المدائنة . يقال دايئت فلانا عاملته فأعطيته ديناً وأخذت بدين . والضمير فى بها يرجع إلى القينة . وحسان اسم رجل مفعول دايئت . ومخافة الإفلاس نصب على التعليل . والشاهد فى الليانا حيث نصب عطفاً على موضع الإفلاس لأنه نصب لكونه مفعولاً فى المعنى للمخافة الذى هو المصدر . وهو بفتح اللام وكسرهما والفتح أكثر . وهو المطل بالدين .

الكوفيين وطائفة من البصريين . وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل . وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

(خاتمة) : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أول . فمما يوهم التقدم قوله :

[٧١٥] وَبَعْضُ الْحَلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَةِ إِذْعَانُ

فليت اللام من قوله للذلة متعلقة بإذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان . وهذا التقدير نظير ما في نحو :

(قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعاً أو نصباً إلا إذا كان على بآل أو منوئاً أو مضافاً إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها . قاله الشمنى . (قوله فأجاز في العطف والبدل إلخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما . (قوله والتأويل) أى يجعل المرفوع فاعلاً لمحذوف والمنصوب مفعولاً لمحذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف . (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتى مقابله في آخر الباب أما المصدر الآتى بدلاً من اللفظ بفعله . (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضى : أنا لا أرى متعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه . قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [النور : ٢] ، وقال : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [الصافات : ١٠٢] ، ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشيء حكمه حكم ما قدر به اهـ وما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقاً بمحذوف حال من المصدر . (قوله بأجنبي) هو ما ليس متعلقاً بالمصدر ولا متمماً له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربى حسن زيداً في الدار ، ويجوز ضربى زيداً في الدار حسن وكثير الأجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لأنهم أجروها مجرى غير الأجنبي .

﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] ، ومما يؤهم الفصل بأجنبي قوله تعالى :
﴿ إنه على رجهه لقادر ﴾ يوم تبلى السرائر ﴾ [الطلاق : ٩] ، فليس يوم منصوباً برجعه
كما زعم الزمخشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول
قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾
[الطلاق : ٩] ، ومنه أيضاً قوله :

[٧١٦] أَلَمَنْ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ قَلَّا تَمَنَّيْنَا قَتْلَ بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمتن ليكون التقدير المنّ بالعطاء داع للذم وإن
كان المعنى عليه لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين . فالخلص من ذلك تعلق
الباء بمحذوف . كأنه قيل المن للذم داع المن بالعطاء . فالمن الثاني بدل من المن الأول
فمحذوف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه . أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله . فالأصح
أنه مساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق
به عليه لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته . والله أعلم .

(قوله نظير ما في نحو إلخ) أى نظير التقدير الكائن في نحو إلخ إذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين
فيه . (قوله أنه) أى الخالق المفهوم من خلق إذ من المعلوم أن لا خالق سواه . (قوله على رجهه) في
الماء وجهان : أحدهما : أنه ضمير الإنسان أى على بعثه بعد موته والثاني : أنه ضمير الماء أى رجع المنى
في الإحليل أو الضلب . اهـ شئني . (قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن
الحاجب بأن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً كالأية لاتساعهم فيه . (قوله والإخبار عن موصول
إلخ) المراد الإخبار معنى لا لفظاً فإن المعنى أن رجهه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول
أى عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف . (قوله
يرجعه) بفتح الباء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ
مِنْهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٣] . (قوله لفساد الإعراب) علة لقوله فليست إلخ والمراد بالمحذورين المذكورين
الفصل بالأجنبي والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته . (قوله في تحمل الضمير) أى على القول بأن
العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر .
(قوله وجواز إلخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه
ونياية المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور
من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملاً أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فمستنع التقديم .
قال الدماميني : لأن ضرباً حينئذ بمعنى أن تضرب .

[إعمال اسم الفاعل]

(كَيْفِيَّةُ اسْمِ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل . فالصفة جنس . والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه . وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضي نحو : فرح . وغير الجارية نحو كريم . وفي التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير . ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله

[إعمال اسم الفاعل]

(قوله في العمل) أى عمل التعدى إن كان فعله متعدياً وعمل اللزوم إن كان فعله لازماً ، وإنما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى أو وصفاً له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو : هذان ضارب زيداً ومكرمه ، وجاء رجلان ضارب زيداً ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر . (قوله على فاعل) أى فاعل حدث تلك الصفة . (قوله جارية) أى في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أى في حالتيهما . (قوله لمعناه) أى مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددى كما تقدم في باب الإضافة . (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول والمصدر الذى بمعنى مفعول نحو : الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه . والحكم على هذا بالخروج الذى هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلاً فيكون داخلاً في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أى مضحوك عليه فإن فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة . قال الكرمانى في شرحه على البخارى : وهذه قاعدة كلية . (قوله وغير الجارية) أى على شئ من الأفعال . (قوله نحو كريم) أى ونحو ضراب وضروب ومضراب . (قوله إلا في التذكير) أى لأن موثته هيفاء . (قوله لإخراج نحو ضامر الكشح إلخ) أى لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى . (قوله من الصفة المشبهة) أى الجارية على المضارع في الحركات والسكنات وإلا ففرح وكريم وأهيف أيضاً صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من إخراج نحو : فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتى في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضاً .

في التعدى واللزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلٍ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملاً على المضارع وهو كذلك (وَوَلَّى) ما يقربه من الفعلية بأن ولى (أَسْتَفْهَمَا) ملفوظاً به نحو : أضراب زيد عمراً . وقوله :

* أَمْنَجَزْ أُنْتَمُو وَغَدَا وَثَقْتُ بِهِ *

أو مقدراً نحو : مهين زيد عمراً أم مكرمه (أَوْ حَرْفُ نِدَاءٍ) نحو يا طالعاً جبلاً . والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلاً طالعاً جبلاً (أَوْ نَفْيًا) نحو : ما ضارب زيد عمراً (أَوْ جَا صِفَةً) أما مذكور نحو : مررت برجل قائد بغيراً ، ومنه الحال نحو : جاء زيد راكباً فرساً أو محذوف وسيأتى (أَوْ مُسْتَبَدًّا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو : زيد مكرم عمراً وإن زيداً مكرم عمراً ، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ولا حجة له في

(قوله إن كان عن مضيه) أى مضى حدثه بمعزل أى في مكان عزل أى إبعاد المكان هنا مجازى بمعنى التركيب ومن مضيه متعلق بمعزل لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لأنه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك : رأيت مدخلك إلى الدار فبطل منع البعض صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه . (قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له . (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال . (قوله نحو مهين) أى أمهين بدليل أم ، وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر نصها استفهاماً نحو : أضراب زيداً عمراً وقوله :

* أَمْنَجَزْ أَنْتُمْ وَغَدَا وَثَقْتُ بِهِ *

أو حرف نداء اهـ وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وإن يكن صلة أل إلخ . (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أى من مسوَّغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقرباً من الفعل . وأجيب بأن المصنف لم يدَّع أنه مسوَّغ بل أن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا يناق كونه المسوَّغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف إلخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل . (قوله أو نفيًا) أى أداة نفي ولو تأويلًا نحو : إنما قائم الزيدان أى ما قام إلا الزيدان . سم . (قوله ومنه الحال) أى لأنه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم . (قوله بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول أنا ضارب زيداً أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيداً أمس حتى . قال بعضهم : لا شيء على من قال أنا قاتل زيداً أمس لأنه لا ينصب ماضياً . اهـ فارضى . ثم قال : ولا يقال أن الوصف عمل ماضياً في نحو : كان زيد آكلًا طعامك لأن الأصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن إياز اهـ وقوله : قصد حكاية التركيب السابق أى فدخلت كان بعد العمل .

﴿ وكلهم باسط ذراعيه ﴾ [الكهف : ١٨] ، فإنه على حكاية الحال . والمعنى ييسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو : ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم . أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش . فلا يجوز ضارب زيداً أمس .

(تنبيهان) : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به . وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوين . وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور . وأما المضممر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه . وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد . الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً أن لا يكون مصغراً

(قوله على حكاية الحال) في حكاية الحال الماضية طريقتان : الأولى : وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن المتكلم ، الثانية : وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال . قال بعضهم : لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملاً وفي كلامهم ما يؤيده . **(تنبيه)** : في النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم . **(قوله بدليل ما قبله)** وبدليل أن الواو في : وكلهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك . **(قوله فلا يجوز ضارب زيداً أمس)** أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لأنه يعلم من بالأولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ إسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعني قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق . وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اهـ لأنه مبني على أن قوله فلا يجوز : ضارب زيداً أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن . وعبرة الهمع : ضارب زيداً عندنا . **(قوله هذا الخلاف)** أي الذي بين الجمهور والكسائي . **(قوله دون أل)** حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم . **(قوله إلى أنه يرفعه)** قال السيوطي : وهو الأصح لكن بشرط اعتماده على نفى أو استفهام أو موصوف أو مسند إليه ، وحينئذ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع . وقول المغنى أن اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب يعنى به اشتراطهم مجموع الأمرين وإلا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضاً . كذا قال الدماميني والشمي . **(قوله وأما المضممر)** أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح .

ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم : أظنني مرتحلاً ، وسوياً فرسخاً . لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله :

* تَرَقَّرَقَ فِي الْأَيْدِي كَمَيْتٍ عَصِيرُهَا *

حيث رفع عصيرها بكميت . ولا حجة له أيضاً على إعمال الموصوف في قوله :
[٧١٧] إِذَا فَاقَدَ حُطْبَاءُ فَرَخَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمَزَايِلِ

(قوله المجرد) أي من أل أما المقرون بها فليس ما ذكر شرطاً فيه . (قوله ولا موصوفاً) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيدكر الشارح قولين آخرين . والصحيح كما في المغنى التفصيل . (قوله خلافاً للكسائي فيهما) محل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لأنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كميت اسم فاعل مصغراً نظراً ظاهراً فاعرفه . ونسب في الجمع إعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء . وعبارته : وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة . قال ابن مالك في التحفة : وهو قوى بدليل إعماله محولاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ . (قوله لأنهما يختصان بالاسم) عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنهما لا يمنعان العمل وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفرداً بخلاف التصغير والنعمة تحكم محض . (قوله يكتفى برائحة الفعل) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه . (قوله ترقرق في الأيدي إلخ) صدره :

* فما طعم راح في الزجاج مدامة *

الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة مدامة . وكميت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لأن كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذي يخالط حمرة سواد . قاله العيني مع زيادة . ويلزم على جعله كميت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقه بين الصفتين تحكم . وترقق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أي تلاًلأ ولمح حذف منه إحدى التاءين . هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر . (قوله إذا فاقد إلخ) فاقد فاعل لمحدوف يفسره المذكور أي إذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد ، خطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب ، فرخين أي ولدين مفعول لفاقد

[شواهد إعمال اسم الفاعل]

[٧١٧] قاله بشر بن أبي حازم من الطويل : أي إذا رجعت فاقد . ففاقد مفعول مقدر يفسره الظاهر . وهي المرأة التي تفقد ولديها . وخطباء صفة أي بينة الخطب وهو الأمر العظيم . وفرخين تثنية فرخ وأراد به الولدين . وفيه الشاهد حيث استدلل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف لأن فرخين معمول لفاقد بعد ما وصف بخطباء . وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره فاقد تقديره فقدت فرخين لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث . واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مريض ولدها لأنه بمعنى النسب . ورجعت بالتحديد من الترجيع وهو أن يقول عند المصيبة (إنا لله وإنا إليه راجعون) قوله ذكرت جواب إذا . والخليط المخالط . والمزاييل المباين .

إذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث فلا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مريض ولدها لأنه بمعنى النسب . قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا

فصل بينهما بالنعت . ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ والخلط الخالط . والمزابل المباين (قوله إذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة (قوله لأن فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث) علة لمحذوف تقديره لا يفاقد لأنه إنلخ . قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة : إن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريًا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات وإلا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومريض وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته . ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير جارية على المضارع لأنها بمعنى الثبوت . وقول الشارح في التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اهـ . فعلم ما في كلام البعض . وقوله فلا يعمل إشارة إلى نتيجة القياس المحذوف كبراه . ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث وما ليس جاريًا على فعله في التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار إليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله إذ لا يقال إنلخ كان عليه أن يجعله نظيرًا بأن يقول كما لا يقال إنلخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار إليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض . وقوله لأنه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال إنلخ أي لأن مريضًا بمعنى النسب أي ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أي ذات فقد وذات حيض وذات طفل . وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته إياه في لحوق تاء التأنيث لأنه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبي وعلمه بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنت بالتاء وليس بعلاجي كخائفة وجميلة . ثم يظهر أن فاقدًا ومريضًا يستعملان أيضًا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والإرضاع فيؤنشان بالتاء ويعملان . فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدًا عاقل . ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معًا نحو هذا

التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف * فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ) مع المنعوت الملفوظ به نحو (مختلف ألوانه) أى صنف مختلف ألوانه . وقوله :

[٧١٨] * كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا *

أى كوعل ناطح . ومنه : يا طالعاً جبلاً أى يا رجلاً طالعاً جبلاً .

(تنبيه) : الاستفهام المقدر أيضاً كالملفوظ نحو مهين زيداً عمراً أم مكرمه أى أمهين (وإن يكن) اسم الفاعل (صلة أل ففى الماضى * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى) قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال . وليس نصب ما بعد المقرون بآل مخصوصاً بالماضى خلافاً للمازى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل

زيداً ضارب أى ضارب والذى فى الجمع أن المخالف فى منعه الكسائي وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والقراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلاً (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعني :

* فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل *

وهو ككتف وذهب- التيس الجبلى (قوله إعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بآل) أى لا بقيد كونه ماضياً كما يفيد ما بعده فالأقوال الأربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافاً للمازى ومن وافقه) أى حيث خصوا النصب بالماضى أخذوا بظاهر تقدير سبويه اسم الفاعل المقرون بآل بالذى فعل كذا . وأجيب بأن عدم تعرض سبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجرداً فيعمل مع آل بالأولى (قوله خلافاً للأخفش) أى حيث ذهب إلى ما ذكر . قال الدمامينى : واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية .

[٧١٨] تمامه : * فَلَمْ يَضُرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

قاله الأعشى ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط . الشاهد فى كناطح صخرة ، فإنه اسم فاعل عمل فعله لاعتماده على موصوف مقدر ، لأن تقديره كوعل ناطح ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى أنت كناطح صخرة ليوهنها أى ليزعزعها . ويروى ليفلقها . فلم يضرها من ضار ضيراً بمعنى ضر ضراراً . والوعل الأيل كبش الجبل فاعل أوهى ، من أوهيت الجلد إذا خرقت . والضمير فى قرنه يرجع إلى الوعل ، وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم فى الرتبة .

(فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ * فِي كَثَرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ) أى كثيراً ما يحول إسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله :

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالَهَا [٧١٩]

(قوله في كثرة) أى في التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفاً كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أى كثيراً ما يحول إلخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لأنه صيغة مبالغة كما قاله البهوتى وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله :

* وفي فعل قل ذا وفعل * وفي كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وأن في بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زياداً بخلاف قتال الناس . وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وهو الأصح اهـ . شاطبي . وفي التصريح إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لخالفاتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها . ويرد عليهم قول العرب : أما العسل فأنا شراب اهـ . وقوله ولمعناه أى لإفادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فاعل أكثر من عمل فعل كذا في الجمع . وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلاً لم أر في ذلك نقلاً . وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعل ، وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى في اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب . وإلى بمعنى اللام وأراد بجلاها دروعها والإضافة لأدنى ملابسة .

[٧١٩] تمامه : * وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ الْخَوَالِفِ أَغْفَلًا *

قاله الفلاخ بن حزن بالقاف المضمومة وفي آخره خاء معجمة : وهو من الطويل : وأخا الحرب إضافي حال وكذا لباساً . وذو الحال الضمير في فإنني فيما قبله من البيت وهو :

فَإِنْ تَكُ فَائِثُكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

والشاهد في لباساً فإنه مبالغة لابس ، وقد عمل فعله حيث نصب جلالها كاسم الفاعل لغير المبالغة . وأراد بالجلال الدروع والجواشن . والولاج مبالغة والجم من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي عماد البيت . والمراد به البيت . وأغفلاً خبر ليس خبر بعد خبر ، وهو بالعين المهملة والقاف : الذي تضطرب رجلاه من فزع . يريد أنه لا يفارق الحرب . وكنى عنه بقوله أخا الحرب أى مواخيه وملازمه ثابت القدم في موضع الزلل ، وإذا حضر الحرب لا ينبج البيت مستتر بل يظهر ويحارب .

وحكى سيبويه : أما العسل فأنا شراب . وكقول بعض العرب : إنه لمنحار بوائكها .
حكاه أيضاً سيبويه . وكقوله :

[٧٢٠] ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوَقٌ سِمَانِهَا

وكقوله :

[٧٢١] عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرَّدُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ وَأَفْتَاخَ لِلشَّقَوِيَّ إِنَّهَا عَلَى الشَّقَوِيَّ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ
(وَفِي فَعِيلٍ قُلْ ذَا وَفَعِيلٍ) كقوله :

(قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أى شفرته سوق سمانها الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلمهم كانوا يفعلون ذلك لإضعاف قوة الإبل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل . تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب . والذى فى شواهد العيني عنده بدل دونه . وحجيج جمع حاج . قلى أى أبغض جواب الشرط . واحتاج أى ثار ونصب إخوان العزاء أى الصبر على المفعولية هيوج قاله العيني . وما ذكره من أن تجراً وحجيجاً جمعاً تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لأن الصحيح أن فعلاً وفعيلاً ليسا من صيغ الجمع . وهيوج مبالغة هائج من هاج المعتدى يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح (قوله وفى فاعيل قل ذا) أى الإبدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فاعيل وفعل المحولين ، لا فى نحو خبير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فاعيل وفعل ولن يكن محولاً عن شيء فإنه من الصفة المشبهة .

(تقريبه) : فى الفارضى ما نصه : زاد ابن خروف إعمال فاعيل كزريد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضاً ابن ولاد حكاه أبو حيان . وشريب من المبالغة سماعاً ، ومثله كيار وعجاب بمعنى عجيب ،

[٧٢٠] قاله أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب . ونماه : * إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَاتَّكَ غَائِرٌ *

من قصيدة من الطويل يرثى بها أمية بن المغيرة المخزومي . وكان خرج إلى الشام فمات فى الطريق . والشاهد فى ضروب فإنه مبالغة ضارب . وقد عمل عمله حيث نصب سوق سمانها . والسوق بالضم جمع ساق . والسمان جمع سمينة أى سمان الإبل . وارتفاع ضروب على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو .

[٧٢١] قالهما الراعى وهو الأصح مما قاله صاحب الجزولية أنهما لأى زؤيب . من الطويل . وعشية منصوب لأنه لم يرد بها معين منصوب مضاف إلى الجملة لأن سعدى اسم امرأة مبتدأ ولو تراءت خبر . والدومة بضم الدال بين الشام والعراق التى تسمى دومة الجندل . ومحل بائها الجر لأنها صفة لراهب . قوله تجر بفتح التاء المثناة من فوق جمع تاجر مبتدأ والمخصص كونه معطوفاً عليه ، لأن قوله وحجيج جمع حاج عطف عليه . وعنده خبره وقلا دينه بالقاف أى أبغض جواب الشرط . واحتاج أى ثار عطف عليه . والشاهد فى هيوج حيث نصب قوله إخوان العزاء لأنه بمعنى اسم الفاعل كما ينصب هو . ومعنى إخوان العزاء أصحاب الصبر ، وارتفاعه على أنه خبر أنها أى سعدى .

[٧٢٢] فَتَائِنِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشِبْهٌ هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا
وكقوله : [٧٢٣] أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عِرْضِي
وقوله :

[٧٢٤] حَذِرْ أُمُورًا لَا تُضَيِّرُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
أنشده سيويه . والقدح فيه من وضع الحاسدين . ومما استدل به سيويه أيضًا على
إعمال فعل قول لييد :

[٧٢٥] أَوْ مِسْحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَذَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ^(١)

وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان
وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك . وفي الكشف المبالغة في الثواب على كثرة من يتوب عليه . والجمهور أن الرحمن
أبلغ من الرحيم . قال السهيلي : لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة . وابن
الأنباري : أن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب إلى أنهما سواء اهـ . بحروفه . وقد أشبعنا
الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى (قوله أما منهما) أي واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه)
لعل المعنى وآمن أننا ليس منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقدح فيه من وضع
الحاسدين) قال العيني : زعم أبو يحيى اللاحق أن سيويه سأله هل تعدى العرب فعلًا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال :

[٧٢٢] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من الطويل : أي هما فتانان . وفصلهما بأما في الحسن والشبه . والشاهد في فشيبة حيث عمل
عمل فعلها ونصب هلالًا وهو خبر مبتدأ محذوف أي أما واحدة من الفتاتين فشيبة ، والأخرى بدرج همزتها مبتدأ ، وتشبه خبره .
[٧٢٣] تمامه : « جَحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فِدِيدٌ »

قاله زيد الخيل الذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير . وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها . وهو من الوافر . وأنهم فاعل
أتاني . ومزقون خبران جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاي . والشاهد فيه حيث عمل عمل مزق لأنه بمعناه ونصب عرضي . وعرض الرجل
جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه ، والجحاش جمع جحش خبر مبتدأ محذوف أي هم ، أضيف إلى الكرملين بالكسر اسم
ماء في جبل طيء ، أراد أن هؤلاء عندى بمنزلة جحاش هذا الموضع التي تصوت عند ذلك . وهو معنى قوله لها فديد بالفاء أي صوت .
وهذه استعارة بليغة . وتخصيص الجحاش للمبالغة في الحقارة .

[٧٢٤] قاله أبو يحيى اللاحق . زعم أن سيويه سأله : هل تعدى العرب فعلًا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال : فوضعت له هذا البيت
ونسبته إلى العرب . وأثبت سيويه في كتابه . قال المازني : وحذر خبر مبتدأ محذوف أي هو حذر . والشاهد فيه حيث عمل حاذر ونصب
أُمُورًا . ولا تضير صفة أُمُورًا وآمن بالمد عطف على حذر وما بعده مفعوله والبيت يحتمل المدح والذم .

[٧٢٥] أي حتى صار هذا المسحل في الهاجرة مع أتانه في الرواح أي في وقت الرواح . وهاجها : أي طلب الحمار هاج الأتان ، أي أثارها
في وقت طلب الماء . ويروى وهاجه . وقوله طلب منصوب بنزع الخافض . والتقدير هاج الحمار طلب مثل طلب المعقب وهو مصدر
مضاف إلى فاعله وهو المعقب من عقب في الأمر إذا تردد في طلبه مجدًا وحقه مفعوله . والشاهد في المظلوم حيث رفع حملًا على المحل لأنه
صفة للمعقب في المعنى وهو فاعل وإن كان مجرورًا في اللفظ . وقيل : بدل من الضمير الذي فيه . وقيل : حق فعل ماض . والمظلوم فاعله
وشنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجميم منقبض مجتمع . والسمحج بالجم في آخره الأتان الطويلة الظهر . ولا يقال للذكر .
والسرات الظهر . والندب الأثر والكلم جمع كلم بفتح الكاف وهو الجرح من عض الحمر .

(١) شرح هذا الشاهد مرتبط بشرح الشاهد رقم ٧١٢ .

(تفنييه) : أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبني من غير الثلاثي وهو كذلك إلا ما ندر . قال في التسهيل : وربما بنى فعال ومفعال وفعل وفعل من أفعال ، يشير إلى قولهم دراك وسار من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية ، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسميع ونذير من أسمع وأنذر ، وزهوق من أزهق اهـ . (وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ) وهو المثني والمجموع (مِثْلُهُ جَعَلَ) أى جعل مثل المفرد (فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ) فمن إعمال المثني قوله :

[٧٢٦] الشَّائِمَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتِمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

ومن إعمال المجموع قوله :

[٧٢٧] ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَيْرَ فُخْرٍ

فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبتته سيبويه في كتابه اهـ .

(قوله أو مسجل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى . شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضاده . قال في المصباح : العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اهـ . والمراد بها هنا الجانب . سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر . بسراته بفتح السين المهملة أى ظهره . ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كما في القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال : والجمع ندب وأنداب وندوب اهـ . وكلوم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبني من غير الثلاثي) لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله إلا ما ندر) منه شبهة في البيت السابق لأنه من أشبه (قوله وهو المثني والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد . وإنما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوما كذا قيل . وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن وضعا بزمان . وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة في المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشائمي عرضى إلخ) أراد بهما حصينا ومرة ابني ضمضم كانا يشتانى وينذران على أنفسهما قتله إذا لقياه يقولان ذلك في الخلاء فإذا لقياه أمسكا عن ذلك هية له .

[٧٢٦] قاله عترة العيسى وصدره : الشَّائِمَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتِمَهُمَا

من قصيدة من الكامل : وأراد بالشائمين ابني ضمضم . حصين ومرة . وعرض الرجل حسبه . قوله الناذرين تثنية ناذر ، أراد بهما ينذران على أنفسهما بأننا إذا لقيناه لنقتله ، يقولان ذلك في الخلا فإذا لقيتهما أمسكا عن ذلك هية لى وجبنا عنى . والشاهد في الناذرين حيث عمل عمله وهو تثنية ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه كالمفرد في العمل والشروط .

[٧٢٧] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الرمل أى بأنهم فحذفت الباء . والشاهد في غفر بضممتين جمع غفور حيث نصب ذبهم وهو اسم الفاعل المجموع وهو خبران . وغير فخر خبر بعد خبر بضم الحاء والفاء جمع فخور من الفخر .

وقوله :

[٧٢٨] أَوَالِفَا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمَى

وقوله :

[٧٢٩] مَعْنَى حَمَلْنِ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ

وشتم من بالى ضرب ونصر . ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمي . (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور . وفخر بضم الفاء والحاء المعجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين . والإضافة فى ذنبهم لأدنى ملابسة (قوله من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بياض لونها إلى سواد . والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت به النساء المعلومه من السياق وإن لم يتقدم ذكرهن . وضمن حمل معنى علق فعدها بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها . وحبك النطاق أطرافه جمع حبال جمع حبيكة . والنطاق كما فى المصباح شبه إزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل والمهبل . بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم إذا كثر عليه . يعنى أن المدوح حملت به أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكربة عليه . والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكربة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم : إذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيباً فأغضبها عند الجماع ، وكأن السرف فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لأبيه فيكون للولد تمام الرجولية اهـ . دماينى مع بعض زيادة من العينى .

[٧٢٨] قاله العجاج من قصيدة مرجزة . وأو ألفا من ألف جمع آلفة من ألف لفة . والشاهد فيه حيث نصب مكة وهو مجموع اسم الفاعل . وانتصابها على الحال من قوله القطنات البيت غير الرّيم بضم الراء جمع راييم من رام إذا برح . والورق بضم الواو جمع ورقاء وهى التى فى لونها بياض إلى سواد . وأصل الحمى الحمام فحذف الألف وأبدل إحدى الميمين ياء . وقيل : حذفت الميم الآخرة فصارا لحما ، ثم قلب الألف ياء للقافية . وقيل غير ذلك .

[٧٢٩] قاله أبو كبير المذلل من قصيدة من الكامل يمدح بها تأبط شرا ، وكان زوج أمه . أى هو ممن حملن به أى من الذين حملن به . أى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم . ويروى مما حملن أى من الحمل الذى حملن به . والشاهد فى عواقد حبك النطاق حيث نصب عواقد حبك النطاق . وفيه دليل على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير . ويروى حبك الثياب ، والحبك بضممتين الطرائق ، الواحدة حبيكة . قوله فشَبَّ أى تأبط شراً حال كونه غير مهبل بتشديد الباء الموحدة المفتوحة ، من أهبله اللحم وهبله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضاً . ويقال هو المعتوه الذى لا يتأسك .

ومنه : ﴿ والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، ﴿ هل من كاشفات ضره ﴾ [الزمر : ٣٨] ، ﴿ وَأَنْصِبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تِلْوًا وَأَخْفِضْ ﴾ بالإضافة وقد قرئ بالوجهين : ﴿ إن الله بالغ أمره ﴾ [الطلاق : ٣] ، ﴿ هل من كاشفات ضره ﴾ [الزمر : ٣٨] ، ﴿ وَهُوَ لِنَصَبٍ مِا سِوَاةٍ ﴾ أى ما سوى التلو (مقتضى) نحو : ﴿ وجاعل الليل سكناً ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، على تقدير حكاية الحال : ﴿ إلى جاعل في الأرض خليفة ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وهذا معطى زيد درهماً ومعلم بكر عمراً قائماً .

(تنبيهات) : الأول : يتعين فى تلو غير العامل الجر بالإضافة كما أفهمه كلامه . وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هذا معطى زيد أمس درهماً ، ومعلم بكر أمس خالداً قائماً . والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر . وأجاز

(فائدة) : يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيداً ضارب إلا أن جر بمضاف أو حرف غير زائدة فيمتنع نحو هذا زيداً غلام قاتل ومررت زيداً بضارب دون ليس زيداً عمراً بضارب . ومنع بعضهم الأخير . واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الإضافة . ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيداً هذا ضارب . كذا فى الهمع (قوله وانصب بذى الأعمال) أى بالوصف ذى عمل النصب . ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول . وحكى إضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخفض) أى بذى الأعمال تلو فحذف من الثانى لدلالة الأول (قوله بالإضافة) أى بسببها ليجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو لنصب ما سواه مقتضى) أى إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيداً أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايين وإلا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطى درهماً زيد . ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ما سواه) أى وإن لم يكن التلو مضافاً إليه ولهذا مثل الشارح بـ ﴿ إلى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل ويبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجر بالإضافة) أى إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة . وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بذى الإعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل . فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحيث أن المراد بالإطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحداً أو أكثر بقرينة التمثيل أيضاً (قوله فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل .

السيرافي النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون . ويقو ما ذهب إليه قولهم هو ظان زيد أس قائمًا فقائمًا يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولى ظان وذلك ممتنع ، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظن ، وأيضًا فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياسًا على غيره من المقتضيات . ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن بالإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثانى فتعين النصب للضرورة . الثانى : ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر ، أما المضمّر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك . وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه فى باب الإضافة . الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيويه لأنه الأصل . وقال الكسائى هما سواء . وقيل : الإضافة أولى للخفة (وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصَبُ تَابِعُ الَّذِي الْخَفَضُ)

(قوله شبهًا بمصحوب الألف واللام) أى من حيث امتناع التنوين فى كل أى ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضى . وقوله وبالمنون أى من حيث إنه لا يضاف . وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل المنون إذا كان بمعنى الماضى لا ينصب المفعول بل تجب إزالة التنوين منه وإضافته إلى ما بعده فمما يشابهه لا تؤثر عمل النصب (قوله أو مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمّر (قوله إذ لا يجوز الاقتصار إلخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضمّر وظان على المحذوف من مفعولى الآخر على أن ابن هشام صرح فى نحو زيدًا ظننته قائمًا بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس . فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضًا فهو مقتضى له) أى طالب له فى المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفى إلا مع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الأصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا . قال سم : ولك دفعه بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضًا من الجر بالأصالة (قوله فيتعين جره) أى كونه فى محل جر بالإضافة الوصف إليه وإن كان فى محل نصب أيضًا بسبب كونه مفعولاً فى المعنى ، فالمراد بتعين الجر كونه ليس فى محل نصب فقط وهذا مذهب سيويه وأكثر المحققين ، ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف . (قوله كالهاء من نحو إلخ) يفرق بأن الهاء فى المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف فى نحو : مكرمك . (قوله واجرر أو انصب إلخ) أى فى غير نحو : الضارب الرجل وزيدًا فيتعين فى نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه كما سبق . هذا ما مشى عليه فى التسهيل ومذهب سيويه الجواز ، وأيد بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كرب شاة وسخلتها ، وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب

بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَغَى جَاهٍ وَمَالًا) ومال (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جاه ، والنصب مراعاة لمحلّه . ومنه قوله :

[٧٣٠] هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَوْنٍ بَنٍ مِخْرَاقٍ

فعبد نصب عطفاً على محل دينار وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيويه ، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان . ولو جر عبد رب لجاز . فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حِسَابًا ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، إذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حساباً (وَكُلُّ مَا قُرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعْطَى اسْمٌ مَفْعُولٍ) وهو ما دل

فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لأن شرط الاتباع على المحل أن يكون بالأصالة والأصل في الوصف المستوفي شروط العمل إعماله لا إضافته لإلحاقه بالفعل . والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته . (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدّر في نحو : مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابله بالمحل . وما قاله البعض لا يستقيم فانظره . (قوله وإن كان التقدير قول سيويه) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منوئاً أو بأل أو مضافاً إلى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب في قولك : ضارب زيد وعمراً ليس طالباً لنصب زيد بل لجره . (قوله لأجل المطابقة) أى مطابق المحذوف للملفوظ ولأن حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة . (قوله قولان) أرجحهما الثاني كما قاله يسّ لما علمت . (قوله لجاز) بل هو الأرجح . (قوله إذا لم يرد حكاية الحال) فإن أريد جاز النصب بالعطف على محل المجرور لأن الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج إلى إضمار ناصب إلا على قول سيويه المتقدم . (قوله أى وجعل الشمس إلخ) إنما سكت عن نصب سكتنا لعلمه من قوله سابقاً وأما غير التلو فلا بد من نصبه إلخ . ولك أن تقول تقدير ناصب سكتنا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكتنا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكتنا المقدّر والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه . (قوله وكل ما قرر إلخ) أى كل حكم قرر فقوله الشارح من الشروط فيه قصور ، ثم إن قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني أى يعطاه والنصب

[٧٣٠] هو من البسيط وأنت مبتدأ ، وباعث دينار خبره ، وهو اسم رجل ، وكذا عبد رب . والشاهد فيه حيث نصب بفعل مضمّر تقديره أو تبعث عبد رب . وقد بسط القول فيه في الأصل . وأخا عون بدل من عبد رب .

على الحدث ومفعوله (بَلَا تَفَاضِلٍ) فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمَلٍ مُطْلَقًا وَإِلَّا اشْتَرَطَ الْاعْتِمَادَ وَأَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ (فَهُوَ كَفَعَلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ) وَعَمَلُهُ ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِوَاحِدٍ رَفَعَهُ بِالنِّيَابَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ رَفَعَ وَاحِدًا بِالنِّيَابَةِ وَنَصَبَ مَا سِوَاهُ ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : زَيْدٌ مُضْرُوبٌ أَبُوهُ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَمُضْرُوبٌ خَبَرُهُ وَأَبُوهُ رَفَعَ بِالنِّيَابَةِ . وَالثَّانِي (كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفَى) فَالْمُعْطَى مُبْتَدَأٌ . وَأَلْ فِيهِ مُوَصُولٌ صِلَتُهُ مُعْطَى ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى أَلْ مَرْفُوعٍ الْمَحَلَّ بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، الْأَوَّلُ وَكَفَافًا الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَيَكْتَفَى خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ . وَالثَّلَاثُ نَحْوُ : زَيْدٌ مُعْلَمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قَائِمًا ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَمُعْلَمٌ خَبَرُهُ ، وَأَبُوهُ رَفَعَ بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَعَمْرًا الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَقَائِمًا الثَّلَاثُ (وَقَدْ يُضَافُ

عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَيَكُونُ نَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَرًا يَعُودُ عَلَى كُلِّ هُوَ الرَّابِطُ . وَيَرْجَحُ الْأَوَّلُ أَنَّ النَّائِبَ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَيَرْجَحُ الثَّانِي عَدَمَ الْحَذْفِ وَإِنْ قُرِئَ كُلٌّ بِالنَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ مُقَدَّمٌ تَعَيَّنَ رَفَعُ اسْمِ مَفْعُولٍ عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ فَاعِلٍ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ ذَيْنِكَ . وَقَوْلُ الْبَعْضِ اسْمُ مَفْعُولٍ عَلَى هَذَا وَاجِبُ النَّصَبِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ سَهْوًا ظَاهِرًا . (قَوْلُهُ بَلَا تَفَاضِلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِعُطَى وَأَفَادَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ أَزِيدُ مِنْ شُرُوطِ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَهَذَا لَا يَفِيدُهُ قَوْلُهُ وَكُلُّ إِخْ فَلَيْسَ تَوْكِيدًا لَهُ كَمَا زَعَمَ . (قَوْلُهُ وَإِلَّا اشْتَرَطَ الْاعْتِمَادَ إِخْ) اقْتَصَرَ عَلَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لِأَنَّهُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَإِلَّا فَيَشْتَرِطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَصْغُرَ وَلَا يُوَصَفُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ . (قَوْلُهُ فَهُوَ كَفَعَلٍ إِخْ) لَا يَظْهَرُ كَوْنُ الْفَاءِ تَفْرِيعِيَّةً عَلَى الْكَلِمَةِ السَّابِقَةِ لِأَنَّهُ لَا تَفِيدُ كَوْنَ اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالْفَعْلِ الْمَسْوُوعِ لِلْمَفْعُولِ بَلْ رُبَّمَا تَفِيدُ خِلَافَهُ إِلَّا أَنْ يَقَالَ الْمَفْرَعُ مُطْلَقُ الْعَمَلِ وَفِيهِ مَا فِيهِ وَالْأَوَّلَى أَنَّهَا فَصِيحَةٌ عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ كَمَا يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ إِخْ وَالْفَاءُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ فَصِيحَةٌ أَيْضًا عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ أَى إِذَا أُرِدَتْ تَفْصِيلُ حُكْمِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فَإِذَا إِخْ فَاعْرِفْهُ . (قَوْلُهُ فِي مَعْنَاهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ الْمَعْنَى الْمُطَابِقَى لِاخْتِلَافِهِمَا فِيهِ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمُطَابِقَى لِاسْمِ الْمَفْعُولِ حَدَثٌ وَقَعَ عَلَى ذَاتٍ وَتِلْكَ الذَّاتُ وَلِلْفَعْلِ الْمَصْبُوعِ لِلْمَفْعُولِ حَدَثٌ وَقَعَ عَلَى ذَاتٍ وَزَمَنٌ ذَلِكَ الْحَدَثُ بَلِ الْمُرَادُ الْمَعْنَى التَّضَمُّنِيَّةُ وَهُوَ الْحَدَثُ الْوَاقِعُ عَلَى الذَّاتِ . بَقِيَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعَمَلِ لَا فِي الْمَعْنَى . وَأَجِيبُ بِأَنَّ النَّازِمَ تَجُوزُ بِإِطْلَاقِ السَّبَبِ وَإِرَادَةِ الْمَسَبِّبِ لَضَيْقِ النِّظْمِ عَلَيْهِ فَإِنَّ عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَمَلُ فَعْلِهِ مُسَبِّبٌ عَنْ كَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَعَمَلُهُ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِبَيَانِ الْمُرَادِ بِالْمَعْنَى وَيَرْمِزُ إِلَى ذَلِكَ التَّفْرِيعِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ إِخْ وَحَيْثُذْ فَإِرَادَتُنَا مِنْ مَعْنَاهُ الْمَعْنَى التَّضَمُّنِيَّةُ لَا لِلذَّاتِ بَلْ لِلتَّوَسُّلِ إِلَى إِرَادَةِ الْعَمَلِ . فَتَدْبِرُ . (قَوْلُهُ كَفَافًا) بَفَتْحِ الْكَافِ مَا كَفَّ عَنِ النَّاسِ وَأَغْنَى مِنَ الرِّزْقِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ .

ذا) أى اسم المفعول (إلى أسم مُرْتَفِع) به (مَعْنَى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودُ الْمَقاصِدِ الْوَرَعِ) أصله الورع محمودة مقاصده ، فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر : ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر .

(تنبيه) : اقتضى كلامه شيئين : الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله : وقد يضاف ذا وفى ذلك تفصيل : وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وسأغت

(قوله وقد يضاف ذا إلخ) أى إجراء له مجرى الصفة المشبهة وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبا وهذا قائم الأب أو أبا لأنها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر . أفاده الشاطبى . قال فى التصريح : إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببى كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ثم تعقبه فقال : هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول ا هـ . ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجره بالإضافة ا هـ ملخصاً . (قوله معنى) أى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة . (قوله بعد تحويل الإسناد عنه إلخ) أى لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حيث لا يستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فرأى من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين . ذكره المصريح .

(تنبيه) : قال الفارضى : تحويل الإسناد مجاز أى عقلى لأنه أسند الشيء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محموداً وكذا نحو : زيد حسن الوجه . (قوله وفى ذلك) أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على إطلاقه . وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقاً واسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقاً وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف . (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لا حدوثه . (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل .

إضافته إلى مرفوعه ، فتقول : زيد قائم الأب يرفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه ، وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفقاً للفارسي ، والجمهور على المنع . وفصل قوم فقالوا إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا . وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الريع ، والسماع يوافقه كقوله :

[٧٣١] مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَمًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرْمًا

وإن كان متعدياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم بلا خلاف . الثاني : اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدى لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب . وفي المتعدى ما سبق في اسم الفاعل المتعدى .

(قوله وسأغت إضافته إلخ) أى بعد تحويل الإسناد كما مر . (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعامل إلخ . (قوله بشرط أمن اللبس) أى التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت : زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبنائه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابله بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافية ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعى إليه فتدبر . (قوله جاز) لأنه يصير بذلك كاللازم . (قوله والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصاراً وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين . (قوله لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعد المشابهة حيث لا ينصوبها لا يزيد على واحد كما مر . (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي : يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضاً خلافاً . (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسى العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولاً لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقياً فيه . ذكره الشاطبي . ثم قال : فإن قلت : فأنت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الأب ومكسو الأخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لأن المتعدى إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وإن سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرًا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملاً في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب

[٧٣١] هو من البسيط وتماه : * وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرْمًا *

أى ما الراحم القلب بذى ظلم كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ وليس المراد منه المبالغة . والشاهد فيه أن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله وذا لا يجوز إلا إذا أمن اللبس وفقاً للفارسي ومن تبعه . والجمهور على منعه .

(خاتمة): إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي ، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول ، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول ، فإن حول عن ذلك إلى فعيل ونحوه مما سيأتى بيانه لم يجز ، فلا يقال : مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه . وقد أجازاه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

[أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ]

(فَعَلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين **(قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى * مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ)** سواء كان مفتوح العين **(كَرَدَ رَدًّا)** وأكل أكلاً ، وضرب ضرباً ، أو مكسورها كفهم فهمًا ، وأمنأمنًا ، وشرب شرباً ، ولقم لقمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع . قال ذلك سيويه والأخفش .

الذي أشار إليه فهو المحترز عنه اهـ وقوله تناسى العلاج عبارة الهمع وغيره : تناسى الحدوث فلعله المراد من العلاج . **(قوله)** إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة **(إلخ)** أى قياسه عليه فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة المشبهة اعتراضاً وجوباً . **(قوله لم يجز)** أى لكراهة كثرة التغيرات . **(قوله فلا يقال)** مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لأن اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهى يجوز فيها ذلك فتقول : مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وإن كان ذلك مع ضعف كما سيأتى .

[أبنية المصادر]

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبعية أى حال كونه بعض الأفعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقاً من مصدر فعل ذى ثلاثة . قال شيخنا : والبعض نقلاً عن بسم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اهـ أى فإن مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتى وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجمة . **(قوله سواء كان مفتوح العين إلخ)** أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحاً كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفاً كرد أو مهموزاً كأكل . **(قوله أو مكسورها)** أى وسواء كان مكسورها صحيحاً كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطيء أو العين كخاف أو اللام كفى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خبائه أو مضاعفاً كمس أو مهموزاً كأمن . وفى التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمونها فلا يكون إلا لازماً كما سيأتى .

(تنبيهه) : اشترط في التسهيل لكون فعل قياساً في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفهم كالمثالين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقا كما هنا (وَفَعَلَ) المكسور العين (الَلَّازِمُ بِأَبْهُ فَعَلَ) بفتح الفاء والعين قياساً سواء كان صحيحاً أو معطلاً أو مضاعفاً (كَفَرَحَ وَكَجَوَى وَكَشَلَّ) مصادر فرح زيد ، وجوى عمرو ، وشلت يده ، والأصل شللت . ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو : سمر سمرة ، وشهب شهبه ، وكهب كهبة ، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال : فقياسه الفعالة . ومثل للثاني فقال : كولى عليهم ولاية ، ولم يمثل للأول . وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فإدر (وَفَعَلَ) المفتوح العين (الَلَّازِمُ مِثْلُ قَعْدَا * لَهُ فُعُولُ

(قوله قال ذلك سيبويه والأخفش) وذهب الفراء إلى أن يجوز القياس عليه وإن سمع غيره . ١ هـ دمايني . وحكى في الهمع عن بعضهم أنه قال : لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع . (قوله بابه فعل) أى قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياساً . (قوله أو معطلاً) أى بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى . (قوله وكجوى) هو الحرفة من عشق أو حزن . (قوله فإن الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمانة القياس كما أن عدمها أمانة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره . (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهى بياض فيه كدرة ، وبالدهمة بضم الدال وهى السواد ، وبالغبرة المشوبة سواداً ، والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح فى معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك فى غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه . (قوله واستثنى فى التوضيح إلخ) واستثنى ابن الحاج أيضاً ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق . قال : وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم . (قوله فقياسه الفعالة) أى بكسر الفاء . (قوله كولى عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو : ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام فى القاصر لا فى المتعدى . قاله المصرح . (قوله ولم يمثل للأول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات فى معنى الحرف . (قوله فإن ذلك) أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة . وقول فى فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فإن الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معانى النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر .

باطِّرادٍ) معتلاً كان (كَغَدًا) غَدُواً وسما سَمَوْا ، أو صحيحاً كقعد قَعَوْداً وجلس جلوساً (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَأَذِرْ أَوْ فَعَالًا) بضم الفاء أو فَعِيلًا (فَأَوَّلْ) من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء (لِلَّذِي آمَتَّاعٌ) أى مقيس فيما دل على امتناع (كَأَبَى) إِبَاءً ، ونفر نَفَارًا ، وجمع جماعًا ، وشرذ شرادًا ، وأبق إِبَاقًا (وَالثَّانِي) منها وهو فعلاَن بتحريك العين (لِلَّذِي اقْتَضَى ثَقَلْبًا) نحو : جال جولانًا ، وطاف طوفانًا ، وغلت القدر غليانًا (لِلَّذِي فَعَالٌ أَوْ لِيَصَوْتٌ) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين : الأول : ما دل على داء أى مرض نحو : سعل سعالًا ، وزكم زكامًا ، ومشى بطنه مُشَاءً . والثانى : ما دل على صوت نحو : صرخ صراخًا . ونبح نباخًا . وعوى عواء (وَشَمَلٌ * سِيرًا وَصَوْتًا) الوزن الرابع وهو (أَلْفَعِيلُ كَصَهْلٌ) صهيلًا ، ونهق نهيقًا ، ورحل رحيلاً ، وذمل ذميلًا .

(تنبيهان) : الأول : قد يجتمع فعيل وفعال نحو : نعب الغراب نعيًا ونعابًا . ونعق

(قوله مثل قعدًا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل أو الفعالة بكسر الفاء فى الأخيرين كصام صومًا وصيامًا وقام قيامًا وناح نياحة . وقل الفعول كغابت الشمس غيوبًا . بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر . وقوله باطِّراد حال من المستكن فى له . (قوله مستوجبًا) أى مستحقًا . (قوله أو فَعِيلًا) أخذه من قول الناظم : وشمل سيرًا وصوتًا الفعيل . (قوله كأبى) أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لأن الكلام فى اللازم وإن جاء مصدر المتعدى أيضًا على فعال ففى القاموس أبى الشيء يأباه ويأبىه إِبَاءً وإِبَاءً بكسرهما كرهه ا هـ . (قوله وجمع) أى شرذ . (قوله للذى اقضى ثقلبا) أى دل على الثقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو : قام قيامًا وقعد قعودًا ومشى مشيًا . (قوله للدا) بالقصر للضرورة . (قوله أو لصوت) هو مع قوله : وشمل سيرًا وصوتًا الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فإذا ورد الفعل دالًا على صوت كان كل منهما مصدرًا قياسيًا له وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيرًا فى مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز . ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره . (قوله وزكم) هو من الأفعال الملازمة لبناء المجهول فالتثنية به لفعل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر . قاله زكريا . ولا يرد أن أصله متعد وإلا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبنى للمجهول قد يكون سماعًا من اللازم نحو : جن فيجعل هذا منه . أفاده سم ، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملًا على النظائر وإثارة للأخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال : زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم ا هـ . (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرهما والفتح هنا أنسب بصهل . (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كافى القاموس . (قوله وذمل ذميلًا) أى سار سيرًا بلين .

الراعي نعيًا ونعاقًا . وأزت القدر أزيًا وأزًا . وقد ينفرد فعيل نحو : صهل الفرس صهيلاً ، وصخذ الصرد صخيذاً ، وقد ينفرد فعال نحو : بغم الظبي بغامًا ، وضبح الثعلب ضباحًا ، كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء . الثاني : يستثنى أيضًا منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة نحو : تجر تجارة ، وخاط خياطة ، وسفر بينهم سفارة ، وأمر إمارة . وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع (فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعَلًا) بضم العين قياسًا (كَسَهَلَ الْأَمْرُ) سهولة ، وعذب الشيء عذوبة ، وملح ملح ملوحة (وَزَيْدٌ جَزَلًا) جزالة ، وفصح فصاحة ، وظرف ظرافة (وَمَا أَتَى) من أبنية مصادر الثلاثي (مُخَالِفًا لِمَا مَضَى * فَبَابُهُ النَّقْلُ) لا القياس (كَسُخِطَ وَرِضًا) بضم السين وكسر الراء ، وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحيتين . وكجحد ، وشكور ، وركوب بضميتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين . وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضميتين . وكعظم وكبر مما قياسه فعولة ، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة .

(قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتماعه فيه صرخ صرائحا وصريخًا خلافا لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط . (قوله وصخذ الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما فى القاموس . وصخذ كالذى قبله وبعده بمعنى صوت . (قوله يستثنى أيضًا منه) أى من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغى إسقاط خاط خياطة لأنه متعدد والكلام فى اللازم . ويمكس إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع . (قوله وسفر) أى أصلح . (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أماره القياس . (قوله فعولة فعالة لفعلا) أى كل منهما مصدر قياسى لفعل مضموم العين فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد فى ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضًا . قال المصريح : ولا يكون فعل مضموم العين إلا لازماً ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل . (قوله وزيد جزلاً) أى عظم . (قوله لما مضى) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثى متعدياً أو لازماً فليس هذا فى اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استحكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه : انظر كيف عدما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط عليه ورضى عنه اهـ على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافى للزوم كما أسلفه الشارح . (قوله فبابه النقل) أى طريقه النقل عن العرب . (قوله مما قياسه فعول بضميتين) ظاهر فى غير مشى إذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل . (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل فى غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى ، وأما مكسورها فيستعمل فى كبر السن فقط تقول : كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره . وكبر بالكسر أى طعن فى السن . (قوله مما قياسه فعولة) أى أو فعالة . وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله : فعولة فعالة لفعلا . واندفع توقف البعض .

(تنبيه) : ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس في مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيبويه (وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره) أى لابد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس ، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل (كقُدس التَّقْدِيس) وتحذف ياءه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلاً في نحو : جرب تجربة ، وغالباً فيما لامه همزة نحو : جزأ تجزئة ، ووطأ توطئة ، ونبأ تنبئة . وجاء أيضاً على الأصل وجوباً في المعتل نحو : غطه تغطية (وَزَكَّه تَزْكِيَّة) وهي تنزى دلوها تنزية . وأما قوله :

* بَأْتَتْ ١١ تَنْزَى دَلُوهَا تَنْزِيًا *

[٧٣٢]

فضرورة . وأشار بقوله : (وَأَجْمَلًا * إجمال من تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا . وَاسْتَعَاذَةً ثُمَّ أَقِم * إقامة وغالباً ذا آلتا لَزِم . وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا * مَعَ كَسْرِ ثَلَوِ الْثَّانِ مِمَّا

(قوله وغير ذي ثلاثة) أى وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير . (قوله كقُدس التَّقْدِيس) من إنابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل . (قوله قليلاً) أى في قليل من الاستعمال أو حذفاً قليلاً . (قوله وغالباً إلخ) أى ومن غير الغالب تخطيئاً وتهنيئاً وتجزئاً وتنبيئاً . (قوله ووجوباً في المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصل التفعيل وهذا لا يناسب تقييده أنفاً بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلاً لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم . قال سم نقلاً عن ابن الحاجب : الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اهـ وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة . (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاي مشددة أى تحرك . (قوله من تجملاً) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر .

[شواهد أبنية المصادر]

* كَمَا تَنْزَى شَهْلَةً صَبِيًا *

[٧٣٢] تمامه :

رجز لم يعلم راجزه . ويروى : باتت تنزى دلوها : أى تلك المرأة تحرك دلوها . والشاهد في تنزياً فإن القياس فيه تنزیه بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث ، كما تقول سمي تسمية ، وركي تركية . ولكنه أتى كمصدر فعل الصحيح اللازم نحو سلم تسليماً . والشهلة بالفتح العجوز . شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر يدي امرأة ترقص صبياً . وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة فهي تنزى الصبي باجتهاد .

[١] رواية العيسى « وهى » بدل « باتت » .

أَفْتَحَا . بهمز وصل كاضطفتي) إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال ، نحو : أجمل إجمالاً ، وأكرم إكراماً ، وأحسن إحساناً . وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما في أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة . والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله : وغالباً ذا التاء الزم . وقد تحذف نحو : ﴿ وإقام الصلاة ﴾ [الأنبياء : ٧٣] ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم أراء إراء ، وأجاب إجاباً . وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أي ثالثه ، وأن يمد

(قوله وغالباً ذا) أي نحو إقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالباً ذا التاء ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة ولم يذكر أنه أيضاً مشار إليه بقوله وغالباً إلخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من استعاذة وإقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالباً نكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل في قوله وما يلي الآخر إلخ كما سيشير إليه الشارح . (قوله التالزم) أي صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافي الغلبة . وأما الجواب الذي نقله شيخنا والبعض عن سم وأقرأه فلا يخفى ما فيه على متأمليه . (قوله وما يلي الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلي أي والحرف الذي يليه الآخر كما بينه الشارح . (قوله وافتح) ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء . (قوله إلى أن قياس أفعل) أي قياس مصدره . (قوله فكذلك) أي قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أي العين . وقوله فتقلب هي أي العين ألفاً لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن . وقوله ثم تحذف الألف الثانية أي لالتقاءها مع الألف المنقلبة العين إليها . وكلامه صريح في أن قلب العين ألفاً سابق على حذف الألف وهو ما في التوضيح أيضاً وأورد عليه أن شرط قلبها ألفاً تحرك التالى . وأجاب سم بأن هذا الشرط في غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الإعلال لذاته . والإعلال في أفعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الألف سابق على إعلال العين وهو أيضاً صحيح . فإن قلت : هلا قيل إنهم لما نقلوا حذفوا الالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو إلخ قلت ما زعمته تكلفاً لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضاً فإن الراجح أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائداً ولقربه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل . (قوله وقد تحذف) أي شذوذاً كما صرح به المصنف آخر الكتاب . (قوله أراء إراء) أصله أربأ على وزن أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى في قول الناظم :

★ فأبدل همزة من واو ويا ★

آخر أثر ألف زيد . وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بأن الهمزة من حروف العلة لكنه وإن جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر في تصريفه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر .

مفتوحًا ما يليه الآخر أى ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله : وما يلي الآخر إلخ وما يليه الآخر نحو : اصطفى اصطفاءً ، وانطلق انطلاقًا ، واستخرج استخراجًا . فإن كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين ، نحو : استعاذ استعاذة ، واستقام استقامة ، ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو : اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف . وقياس ما كان على تفعل التفعّل ، نحو : تجمّل تجملاً ، وتعلّم تعلماً ، وتكرّم تكرماً (وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ) أى يقع رابعاً (فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلْنَا) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تفعل كما مر ، أو من باب تفاعل نحو : تقاتل تقاتلاً ، وتخاصم تخاصماً . أو من باب تفعّل نحو : تلملم تلمماً ، وتدحرج تدحرجاً . أو ملحقاً به نحو : تبيطر تبيطراً ، وتجلّب تجلبياً . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت

(قوله وقياس) عطف على قياس السابق . (قوله فإن كان) أى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل . (قوله فعل به ما فعل إلخ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض . وقد جاء بالتصحيح تنبيهاً على الأصل نحو : استحوذ استحوذاً وأغيمت السماء اغيماً . (قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل إلخ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل أصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء . قاله الدماميني . (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فادغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن . (قوله لا يكسر ثالثه إلخ) أى بل يضم ما يليه الآخر نظراً إلى الأصل فيقال اطاير يطاير اطايرا . وأطير يطير اطيروا كما فى التصريح ، فهو داخل فى قوله وضم ما يربع إلخ . (قوله ما يربع) من ربت القوم صرت رابعهم وبابه منع . (قوله فى أمثال قد تلملما) أى فى أمثال مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الأمثلة ، وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة : تفعل وتفاعل وتفعّل وتفعيل وتفعلى كندلى . وبقي تفعّل كتمسكن ، وتفوعل كتجورب ، وتفعّل كتقلنس ، وتفعلول كترهوك . وتفعلت كتعفرت . (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحاً لانه أى اللام بعده فافهم . (قوله وشبهها) كالتاء فى نحو : تكبر تكبراً وتجاهل تجاهلاً . (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر) فيه إشارة إلى ما قاله الشاطبى من أن قول المصنف : تجمّل تجملاً حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع إلخ . وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجمّل تجملاً بيان مصدر تفعل وإنما ذكره تمييزاً لمعنى أجملاً إجمالاً ، وأجاب يس بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام . (قوله أو ملحقاً به) أى بتفعّل . (قوله نحو تبيطر) من يبطر الدابة عالج داءها بالدواء . (قوله وتجلّب) أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء .

اللام ياء نحو : تدلى تدليًا ، وتداني تدانيًا ، وتسلقى تسلقيا ، (فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا) وما ألحق به نحو : دحرج دحرجًا ودحرجة ، وحوقل حوقلاً وحوقلة . ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (وَأَجْعَلْ مَقِيْسًا) من فعلال وفعللة (ثانيًا لا أولًا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .

(تفنيه) : يجوز في المضاعف من فعلال نحو : الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره . وليس في العربية فعل بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل . وإنما فتح تشبيهاً بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتقاء بالكسر . والتفعال كله بالفتح إلا هذين ،

(قوله وجب إبدال الضمة كسرة) أى لمناسبة الياء . (قوله إذا كانت اللام) أى الثانية ياء أى أصلية كما في الترامي ، أو منقلبة عن واو كما في التساوى ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء . (قوله تسلقى تسلقيا) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته . قال في القاموس : سلقيته سلقاء بالكسر ألقبته على ظهره . (قوله فعلال) أى بكسر الفاء . (قوله وما ألحق به) أى بفعلل كفوعل نحو : حوقل ، وفعلل نحو ييطر ، ففي مثال الشارح نشر على ترتيب اللف . فعلم مما قررنا أن في قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورًا . (قوله نحو دحرج دحرجًا) نقل في التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحرجًا لم يسمع في دحرج وسمع سرففت الصبى سرفافا إذا أحسنت غذاءه . (قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس) ظاهره في المضاعف وغيره . وصاحب التوضيح جعل الأول مقيسا في المضاعف كزلزال . (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد . (قوله فتح أوله وكسره) أى وإن كان الأكثر في التوضيح والدماميني أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو : من شر الوسواس أى الموسوس ، والصلصال بمعنى المصلصل . وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطى نقلا عن الناظم أن المطرد في المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر في قولهم وسوس الشيطان وسواسا ، ووعوع الكلب وعواعة ، وغطف السهم في مروره غطفا إذا التوى . وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزمخشري الفتح في المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه . (قوله والتفعال كله بالفتح) الواو للحال . ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جىء كذلك للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان . وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر . اهـ دماميني باختصار .

على أنهما عند سيويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر . وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم . وكذلك القعقاع بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر . والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر . وأجاز قوم أن يكون مصدرين (لِفَاعِلُ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعِلَةُ) نحو : خاصم خصامًا ومخاصمة ، وعاقب عقابًا ومعاقبة ، لكن يمتنع الفاعل ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء ، نحو : يأسر مياسرة ، ويامن ميامنة . وشذ يومه يوامًا لا مياومة (وَوَحْيٌ مَا مَرَّ السَّمَاءُ عَادِلَةً) أى كان له عديلًا فلا يقدم عليه إلا بسماع . نحو : كذب كذابًا وهى تنزى دلوها تنزيًا . وأجاب إجابًا ، وتحمل تحمالًا ، واطمأن طمأنينة ، وتراموا رميًا ، وقهقر قهقرى ، وقرقص قرفصاء ، وقاتل قيتالًا .

(تفجييه) : يجىء المصدر على زنة اسم المفعول فى الثلاثى قليلا نحو : جلد جلدًا ومجلودًا . وقوله :

(قوله على أنهما) أرجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد . (قوله وبالفتح الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض . ومقتضى التنظير بعده خلافه فإن التنظير بالقعقاع يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أن اسم للمرزول به فتدبر . (قوله اسم لما وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدامينى . (قوله وأجاز قوم أن يكونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا . (قوله لفاعل الفاعل والمفاعلة) قال الدمامينى : والمطرود دائما عند سيويه المفاعلة فقد يترك الفاعل ولا يترك المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جالسا . (قوله فيما فاؤه ياء) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل . (قوله وشذ يومه يواما) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست شاذة . وفى بعض النسخ : يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط . والمياومة المعاملة بالأيام كما فى القاموس . (قوله وغير ما مر) أى وغير المصادر التى مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها . (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان فى العبارة قلب وإن عكس فلا . (قوله نحو كذب كذابا) بالتشديد فهما مع كسر الكاف فى الثانى . (قوله تحمالا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدمامينى . (قوله واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئننا لأن أصل اطمأن اطمأن كاستخرج فأدغمت إحدى النونين فى الأخرى . قال الدمامينى : وظاهر كلام سيويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر

[٧٣٣] لَمْ يَتْرَكُوا لِعِظَامِهِ لَحْمًا وَلَا لِأَوْلَادِهِ مَغْقُولًا
وفي غيره كثيرا . ومنه قوله :

[٧٣٤] *وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ*

أى عند التجربة . وقوله :

* أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا *

أى قتالاً وقوله :

[٧٣٥] أَظْلَمُ إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظَلَمُ
أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو : فلج فالجا . وقوله :

لا مصدران . (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم . (قوله قيتالا) لا ينافى شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا .
(قوله يجيء المصدر) أى عند غير سيويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيويه ينكر يجيء المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك .

(قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع . (قوله نحو جلد جلدًا ومجلودًا) فى القاموس : جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى .

(قوله لم يتركوا لعظامه إلخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا إن لم يكن سقط والأصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه إلخ .

(قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطق الفصيح .

(قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى إلى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر .

(قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكىال معروف ، وظفر بما طلب ، ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره .

[٧٣٣] البيت من الكامل ، وهو للراعي التميمي .

[٧٣٤] البيت من الطويل .

[٧٣٥] البيت من الكامل ، وهو للحارث بن خالد الخزومي .

* كَفَى بِالثَّانِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ *

أى كفاية ونحو : ﴿ فَأَهْلَكُوا بِالطَّاعِيَةِ ﴾ [الحاقة : ٥] ، أى بالطغيان : ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٨٨] ، أى بقاء (وَفَعَلْتَ) بالفتح (لِمَرْءٍ كَجَلَسَةٍ) ومشية وضربة (وَفَعَلْتَ) بالكسر (لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَةٍ) ومشية وضربة .

(تفصيله) : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو : رحمة ، أو فعلة بالكسر نحو : ذرية ، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف نحو : رحمة واحدة وذرية عظيمة (فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّانِي الْمَرَّةُ) نحو : انطلق

وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا . وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانصباب خلط بلغى تنسد منه مسالك الروح . كذا في القاموس وغيره . ولم أر فيه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدرا لفلج بأى معنى لفلج والأقرب أنه لفلج المبنى للمجهول وقد مثل في المصباح لحجى فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما . (قوله بالثاني) بفتح النون وسكون الهمزة أى البعد . (قوله وفعلة لمرة كجلسة) مقتضى ما مر في باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حدد بالتاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلاً مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثاني لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق في بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج كما في الجمع ثم فعلة التى للمرة وإنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف . (قوله وفعلة لهيئة) أى هيئة الحدث والحدث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما . قاله سم وفسر الجار بردى الهيئة بالنوع . (قوله محل ما ذكر) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن إرادة الهيئة ودخل في قوله لم يكن إلخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه . (قوله نحو ذرية) هى الحدة فى الشيء يقال رجل ذرب أى حاد . (قوله إلا بقرينة) أى حالة أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فإن خصت بالحالية فالعطف مغاير . (قوله فى غير ذى الثلاث بالثا مرة) أى من غير تغيير صيغة المصدر وإنما تلحق التاء من المصادر الأغلب استعمالا فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب أو قياسى وسماعى لحقت القياسى .

انطلاقة واستخرج استخراجاً . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ) من اختمر ، والعمّة من تعمم ، والنقبة من انتقب .

(خاتمة) : يصاغ من الثلاثي مفعّل ففتح عينه مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان إن اعتلت لامه مطلقاً ، نحو : مرمى ومغزى وموقى ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه

قاله الشاطبي . وانظر ما إذا كان السماعي أغلب استعمالاً من القياسي . وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الأغلب . (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقريّة أو الوصف . (قوله وشدّ فيه هيئة) أى شدّ في غير ذى الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة . (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أى غطت رأسها بالخمار . (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب . (قوله خاتمة) حاصل القول أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالأول يجب فتح عين مفعّل منه مطلقاً والثاني إن كان صحيحاً وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وإن كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر ، وإن كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعّل منه مطلقاً نحو : وعد يعد ووثق يثق ، ونحو : وهب يهب ووطى يطاء فإن فتحت عين مضارعه فتحا أصلياً نحو : وجل يوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعّل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طيىء وأما طيىء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق . هذا كله في الثلاثي . وأما غيره فالمصدر وأسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمّله ، ومما ذكره في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فتحت عين مضارعه أى ونقلت فتحتها إلى فائه التي هي الواو كودّ يود وجب فتح عين مفعّل منه كالمودّة . ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودّة تفتح وتكسر فاعرف ذلك . (قوله يصاغ من الثلاثي مفعّل) أى يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعّل أى إن كان متصرفاً وقد تلحق مفعلاً هاء التأنيث كالمودّة . (قوله إن اعتلت لامه مطلقاً) أى سواء كسرت عين مضارعه أولاً فهو في مقابلة التقييد اللاحق . (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذى في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموقى . وفي أكثر النسخ : ومرقى براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة . والنسخة الأولى أولى من هذه لعدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقاً فتفطن .

نحو : مقتل ومذهب ، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدر ، نحو : مضرب وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو : مضرب ، وتكسر مطلقاً عند غير طييء فيما صحت لامه وفاؤه واو ، نحو : مورد وموقف وموئل : وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها

(قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين . (قوله فإن كسرت إلخ) منه ما عين مضارعه ياء مكسورة في الأصل فيقال : مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت في الزمان والمكان . وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقاً وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض . قال في التسهيل وهو الأولى . (قوله وتكسر مطلقاً) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان . (قوله عند غير طييء) وأما طييء فيجرونه مجرى ما فاءه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر . (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه أصالة فإن فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعّل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت . (قوله وموئل) الموئل الملجأ . (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصى وحى أى أنف وأوى له أى رقّ ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط في الجميع . وفي المكان مأوى الإبل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس . وأما مأوى غير الإبل فبالفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر . وفتح الثانى الحجازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد . قال الدمامينى : وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد . قال سيبويه : وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اهـ وشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع . ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمد بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس . وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى كسر عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وعفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس . ومما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة ، وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ، ومقدرة أى حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع القعود في الشمس ومزرعة ، ولم يجىء مفعّل بضم العين إلا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أى رسالة وميسر قرىء في الشواذ فنظرة إلى ميسره بالضم والإضافة . وقد صاغوا مفعلة من الثلاثى اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخله أى سبب

في التسهيل . ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك ، فمن أراد ذلك بنى منه اسم المفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان . ومنه : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا ﴾ [هود : ٤١] ، ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ [سبأ : ١٩] ، وقوله :

★ الْحَمْدُ لِلَّهِ مَمْسَانَا وَمَصْبَحُنَا ★

لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقتاة ومفعاة أى محل لكثرة الأسد والسبع والقثاء والأفعى . وقد أفردت مسألة مفعل برسالة فمن أراد إشباع الكلام فيه فعليه بها . (قوله في ذلك) أى في صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان . ولما كان اسم الإشارة غير موف بذلك لإيهامه الرجوع إلى التفصيل المتقدم في مفعل مع أنه ليس بمراد عقبه بقوله فمن أراد إلخ . (قوله كما مر) أى في قوله :

★ وعلم بيان المرء عند المجرى ★

وقوله :

★ أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً ★

على ما فيه ، وقوله :

★ أظلم إن مصابكم رجلاً ★

(قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بإزاء المقصود من الثلاثة فمجرها ومرساها يحتملان الثلاثة كما في البيضاوى وإن قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ، وممزق مصدر ، وممسانا ومصباحنا اسما زمان . (فائدة) : اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كمجدح لما يجدح به السويق أى يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدخن بضم الأول والثالث في الثلاثة ، وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما في القاموس وكمشط بثلاث الميم وبوزن كتف وعنق وعتل . وجاء مشط على القياس . قال في الهمع : وكارات آلة تأريث النار أى إضرامها وسراد ما يسرد به أى يخرز اهـ . وفي القاموس : أن الإراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها . وأن السراد الخرز في الأديم كالسرد اهـ وهو أيضا ككتاب .

[أُبْنِيَّةُ اسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ]

[وَالصِّفَاتُ الْمُشَبَّهَةُ بِهَا]

(كَفَاعِلٍ صُغِرَ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا * مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ) لازماً (كَغَدَا) أى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو

[أُبْنِيَّةُ اسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ]

[وَالصِّفَاتُ الْمُشَبَّهَةُ بِهَا]

إضافة أبنية إلى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف . فتأمل . (قوله كفاعِل صغِر اسم فاعِل) أى صوغاً كصوغ فاعل فى الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل فى الهيئة . قال فى التسهيل : وربما استغنى عن فاعل بمفعول نحو : حب فهو محب وعن مفعول بفاعل نحو : أيقع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق اهـ بزيادة الأمثلة من الدمامينى . (قوله من ذى ثلاثة) أى من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا بإطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللزوم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الإيهام بقوله وهو قليل إلخ . (قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة . واحترز به عن غدى كرضى بمعنى تغذى . وكلام المصنف وإن لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلاً غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط فى بعض النسخ . (قوله فيقال غذا الماء إلخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف فى النسخ فبعض النسخ هكذا : لازماً كان كغذا الوادى بالمعجمتين أى سال فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو : ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب اهـ ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعدياً نحو غذا الصبى باللبن أى رباه فهو غاذ ، وضرب إلخ لكان فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم ، فيكون رمزاً من المصنف إلى التعميم . وبعض النسخ هكذا لازماً كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى

سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب (وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ) بضم العين كطهر فهو طاهر ، ونعم فهو ناعم ، وفره فهو فاره (و) في (فَعِلْ) بكسرهما (غَيْرُ مُعَدِّي) نحو سلم فهو سالم (بَلْ قِيَاسُهُ) أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فَعِلْ) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وَأَفْعَلْ) في الألوان والخلق (وَفَعْلَانُ) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نَحْوُ أَشْرٍ) وبطر وفرح (وَنَحْوُ صَدْيَانِ) وريان وعطشان (وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ) والأحر . ومما شذ فيه مريض وكهل (وَفَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين (أَوَّلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ) مضموم العين (كَالضُّخْمِ) والشهم (وَالْجَمِيلِ) والظريف (وَالْفَعْلُ) لهذه ضخم وشهم و(جَمُلٌ) وظرف (وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ) بفتحيتين ،

سال ، فيقال غذا الماء فهو غاز وذهب زيد إلخ . ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا إلى قوله فيقال غذا الماء . وبعض النسخ هكذا لازماً كغذى الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاز ومتعدياً بهما بمعنى رى ، فيقال غذا طفله باللبن فهو غاز وهو قليل إلخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية . وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازماً بمعنى كذا ومتعدياً بمعنى كذا ، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعدياً وجعل الواو بمعنى أو فتفطن . (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف . ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء . (قوله وهو) أى صوغ فاعل قليل أى شاذ . (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من فعل . (قوله في الأعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق . (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة ، والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعور والخور والأجهر . (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو . (قوله نحو أشر وبطر وفرح) بتنوين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان . والأشر والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة . والصديان العطشان . والأجهر الذى لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجهر لاختلاف النوع . وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء . واعتراض بأن الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلاً إلا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكماً . (قوله ومما شذ فيه) أى في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس ومرض وكهل لأنهما من الأعراض . (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده . قال الشاطبي : وغير المصنف يرى أن فعيلاً قياس دون فعل . (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد .

وفعال بالفتح وفعال بالضم ، وفعل بضميتين ، وفعل بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعال وفَعول ، وفعل بكسرتين كحَرش فهو أَحْرش ، وخطب فهو أَخْطَب إذا احمر إلى الكدرة . ونحو بطل ، وحسن فهو حسن . ونحو جبن فهو جبان ، وشجع فهو شجاع . ونحو جنب فهو جنب . ونحو غفر فهو غفر أى شجاع مكر . ونحو غمر فهو غمر أى لم يجرب الأمور . ونحو وضوء فهو وضاء أى وضئ . ونحو حصرت فهي حصور أى ضاق مجرى لبنها . ونحو خشن فهو خشن .

(تفنييه) : جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم

(قوله والفعل جمل) احتراز عن جميل من جملة الشحم بالفتح أى أذنبه فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذيب فهو مجمول وجميل لأن فعلاً فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه . قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض . ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله : وفعل أولى وفعل بفعل . حيث فرض الكلام فى فعل بالضم . ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو فى قوله والفعل إلخ استثنائية لا حالية فلا يكون تقييداً بل مستأنفاً لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه فتدبر . (قوله بالفتح) أى فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم . (قوله وفعال) أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفَعول أى بفتح الفاء وتخفيف العين . (قوله كحَرش) بالخاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف . (قوله وخطب) بالخاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصريح وتبعه غيره . والذي فى القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته فى مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة فى صفة أو غيرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أَخْطَب ولم أجد مادة خطب بالخاء والطاء المعجمتين لا فى القاموس ولا فى الصحاح ولا فى المصباح . وقوله إلى الكدرة أى مائلاً إلى الكدرة . (قوله ونحو غفر) بالعين المهملة فالفاء . (قوله ونحو غمر) بالعين المعجمة فالميم . (قوله ونحو حصرت) بمهملات مبنيا للمجهول لزوماً فالتثنية به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعدد والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للمجهول قد يكون سماعاً من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين . (قوله فهو خشن) بكسرتين وفى القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين . (قوله جميع هذه الصفات إلخ) دفع لما قد يقال أن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال أنه ذكرها فى الباب الآتى لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد واسم

فاعل ، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت ، كطاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها فهو صفة مشبهة أيضاً (وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ) أى وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف (وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ * مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ . مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا * وَضَمِّ مِثْمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا) أى يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء

المفعول من الثلاثى أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثى المجرد . (قوله صفات مشبهة) أى إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضاف إلى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطى وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل . وفى التصريح عن الشاطبى وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلاً قيل حاسن لا حسن . وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر . والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله فى الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فمشتبك فى الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى فى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت . (قوله إذا دلّ على الثبوت) أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة . (قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل . (قوله وزنة) أى موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل . (قوله مع كسر مثلوا الأخير) أى ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديراً كمعتل ومختار اسمى فاعل . وأما منتن بضم التاء اتباعاً فشاذ . وشذ فتح ما قبل الآخر فى ألفاظ كاسم الفاعل من أحصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أى تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح^(١) بالفاء والحاء المهملة أى افتقر وصار مفلساً . واجرأشت الإبل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أى سمت . وشذ أيضاً بجيم اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلاً وأحل البلد إذا قحط فهو ماحل .

(١) (قوله وألفح إلخ) هو بالحيم لا بالمهملة كما فى القاموس والصحاح ١ هـ .

كان مكسوراً في المضارع كمنطلق ومستخرج ، أو مفتوحاً كمتعلم ومتدحرج (وإن فتحته منه) أى من هذا (مَا كَانَ الْكَسْرُ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُتَنَظَّرِ) والمستخرج (وَفِي اسْمٍ مَفْعُولٍ الثَّلَاثِي أَطْرَدَ * زِنَةُ مَفْعُولٌ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ) يقصد فإنه مقصود ، وآت من ضرب مضروب ومن مر مرور به ، ومنه مبيع ومقول ومرمى ، إلا أنها غيرت .

(تنبيهه) : مراده بالثلاثي المتصرف (وَنَابَ ثَقَلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستوياً فيه المذكر والمؤنث (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَجِيلٍ) أو جريح أو قتيل .

(تنبيهه) : مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط . قال في التسهيل : وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقله فعل كذب ، وفعل كقنص ، وفعله كغرفة ، وبكثرة فعيل . اهـ .

(قوله وضم ميم زائد) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعاً فشاذ . (قوله وإن فتحت إلخ) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فإنه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية ، يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعول . اهـ دماميني . ومن هذا القليل مجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق . قال : فإن قلت : فقد قالوا رق العبد قلت : إنما يقولونه بمعنى صار رقيقاً فليس بمعنى أرق اهـ وقد يحىء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ [مريم : ٦١] ، أى مرضية وآتيا . وقيل الأول مجاز عقل أى راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت الأمر أى فعلته . (قوله إلا أنها غيرت) أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومروى فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضممة كسرة وأدغمت الياء في الياء . (قوله مراده بالثلاثي) أى في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي ، وكذا قوله فيما مر : إذا من ذى ثلاثة يكون ، وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط . (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو : عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول . (قوله نقلاً) أى لا قياساً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو . (قوله أى عن مفعول) وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين نحو : أعله المرض فهو عليل أى معل وأعقدت العسل فهو عقيد أى معقد . كذا في التسهيل وشرحه . (قوله ذو فعيل) أى صاحب هذا الوزن أى موازنة .

(خاتمة) : قال الشارح : ومجىء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع . وفي التسهيل : ليس مقيسًا خلافًا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه : وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو : قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم . والله أعلم .

(قوله في الدلالة لا العمل) قال الدماميني : فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه ، وفي مقرب ابن عصفور : واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعولات حكم الفعل المبني للمفعول اهـ كلام ابن عصفور . فعليه يصح مررت برجل قاتل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه . ولقائل أن يقول شروط العمل إنما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اهـ . وفي الجمع ما نصه : ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل ، فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قاتل أبوه خلافًا لابن عصفور حيث أجاز ذلك . قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب اهـ إذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع الظاهر إلى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل . (قوله فعل) أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول . (قوله وفعل) أى بفتح الحين كما في الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال : أى ونقض وعدّ وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولأن إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازًا كثير مطرد . (قوله وفعله) أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة . (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم . (قوله خلافًا لبعضهم) أى في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح . (قوله وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له إلخ) أى لأنه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل . (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمنفى وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريج وقوله لقولهم إلخ تعليل لمحذوف أى وإنما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم إلخ .

(تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني
ويليه الجزء الثالث . وأوله : الصفة المشبهة باسم الفاعل)

فهرس الجزء الثاني من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الصفحة	الموضوع
٣	لا التي لنفي الجنس
٢٦	ظن وأخواتها
٥٩	الفاعل
٨٧	النائب عن الفاعل
١٠٢	اشتغال العامل عن المعمول
١٢٥	تعدي الفعل ولزومه
١٤٢	التنازع في العمل
١٥٩	المفعول المطلق
١٧٩	المفعول له
١٨٤	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
١٩٧	المفعول معه
٢٠٨	الاستثناء
٢٥٠	الحال
٢٨٨	التمييز
٣٠٢	حروف الجر
٣٥٦	الإضافة
٤٢٣	المضاف إلى ياء المتكلم
٤٢٧	إعمال المصدر
٤٤٢	إعمال اسم الفاعل
٤٥٩	أبنية المصادر
٤٧٣	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

فهرس شواهد العيني على الجزء الثاني من الأشموني

٤	شواهد لا التي لنفي الجنس
٢٧	شواهد ظن وأخواتها
٥٥	شواهد أعلم وأرى
٦٣	شواهد الفاعل
٩٠	شواهد النائب عن الفاعل
١٠٧	شواهد اشتغال العامل عن المعمول
١٣٠	شواهد تعدي الفعل ولزومه

١٤٣	شواهد التنازع في العمل
١٦٥	شواهد المفعول المطلق
١٨٢	شواهد المفعول له
٢٠١	شواهد المفعول معه
٢١٣	شواهد الاستثناء
٢٥٣	شواهد الحال
٢٨٩	شواهد التمييز
٣٠٤	شواهد حروف الجر
٣٦٢	شواهد الإضافة
٤٢٤	شواهد المضاف إلى ياء المتكلم
٤٢٨	شواهد إعمال المصدر
٤٤٥	شواهد اسم الفاعل
٤٦٣	شواهد أبنية المصادر